



لقد رآنا البلاد ومن عليها
بحكام وانوار وفقرها
فما بالمشركين لم يظفروا
وهو بالمغربين ولا يكونوا

فأخذت ربنا على اعداد رمل
عن من ردت قولنا يا حنيفا

من كلام امام الشافعي
من تكملة الامام
الا عظم
رضي الله
عنه
١٦
ص ٥٥

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

تقرير كرامات
ظهور امر خارق على يد عبد صالح ظاهر صلاحه

تقرير ولي

هو العارف بالله وصفاته المواقب على الطاعات
المجتنب عن المعاصي والمحرمات المعرض عن الانهاك
في الآلات والشهوات

اعمال التزكية والمقيدة

في هذه الكتاب
نظم الى الله سبحانه وتعالى
مترجما عن عبد الله بن عبد الله
في سنة ١٢٤٠

رويا ايلا استخاره نكر ادا ب طرقي بود در استخاره انكر مراد ايدن كمبند
 كامل ابدست اله وصاغ جانني اوزرينه يا توب ايا قلرين چك ايدن والشمس
 وضحا سور سين ووالليل اذا يغشى سور سين ووالنور سور سين
 وسور اخلاص وسور قل اعوذ برب الفلق وسور قل اعوذ برب
 الناس بوال سور او قود قودن بود دعا او قيه

اللهم اني اعوذ بك من سبي الاحلام واستجيرك من تلاعب
 الشيطان في القطة والمنام اللهم اني استلكت رؤيا صالحا
 صادقة نافعة حافظة غير منسية اللهم ابرني في منامي
 ما احب

بود دعا او قيو ب صاغ يان اوزرينه يا تورك او يور بعد هره رؤيا كور
 بر عالم و حامل و دندار و كشيك سترين صقلر كسيه تعبير اذره و جاهل
 و خاتون و دوشمانه تعبير اذره و رؤيا يكون دو غرك و زواله
 و كون دو نوركي و كچه ده تعبير اذره مكن زباده صافه

مثنى قسطلان
 على البخاري

فان قيل لم خص ابراهيم و م من بين سائر الانبياء بذكرنا في الصلوة
 فقل لو جهين احدهما ان النبي عليه السلام رأى ليلة المعراج جميع
 الانبياء و سلم عليه كل نبي و لم يسلم احد منهم على امة غير ابراهيم
 فامرنا النبي عليه السلام ان نصلي عليه في آخر كل صلوة الى يوم
 القيام مجازاة على احسانه والثاني ان ابراهيم عليه السلام
 لما فرغ من بناء الكعبة جلس مع اهل بيته و دعا وقال اللهم
 من حج هذه البيت من شيوخ امة محمد فهبه مني السلام فقال اهل
 بيته آمين ثم قال اسحق اللهم من حج هذه البيت من كهول امة محمد
 فهبه مني السلام فقالوا آمين ثم قال اسمعيل اللهم من حج
 هذه البيت من شباب امة محمد فهبه مني السلام فقالوا آمين
 ثم قالت سارة اللهم من حج هذه البيت من نسوان امة محمد
 فهبه مني السلام فقالوا آمين ثم قالت هاجر اللهم من حج
 هذه البيت من الموالج والمواليات من امة محمد فهبه

منى السلام فقالوا آمين فلما سبق منهم السلام
 امرنا بذكرهم في الصلوة مجازاة لهم
 على حسن صنيعهم

سبح المولى
 سبح المولى

الحمد لله الذي
 جعل في القرآن
 آيات كثيرة
 منها ما هو
 مناجاة
 العبد لله
 عز وجل
 في حاجته
 وطلبه
 له

| | | |
|----------------|------------------------|--------------------------|
| فرائض وصو | سنن الوضوء | آداب الوضوء |
| ١ | ٢ | ٣ |
| مناهي الوضوء | فرائض الغسل | سنن الغسل |
| ٤ | ٥ | ٦ |
| فصل في التيمم | فصل في المياه | فصل في الحيض |
| ٧ | ٨ | ٩ |
| فصل في المسح | فصل في نواقض الوضوء | فصل في الخجاسة |
| ١٠ | ١١ | ١٢ |
| فصل في البر | فصل في الاستسار | الشرط الثاني |
| ١٣ | ١٤ | ١٥ |
| الشرط الثالث | الشرط الرابع | الشرط الخامس |
| ١٦ | ١٧ | ١٨ |
| الشرط السادس | فرائض الصلوة | الاول تكبيرة الارتفاع |
| ١٩ | ٢٠ | ٢٠ |
| الثانية القيام | الثالثة القراءة | الرابعة الركوع |
| ٢١ | ٢٢ | ٢٣ |
| الخامسة السجدة | السادسة القعدة الأخيرة | السابعة الخروج من الصلوة |
| ٢٤ | ٢٥ | ٢٦ |

| | | |
|-----------------------|--------------------------|-------------------------|
| الثامنة تعديل الكلام | واجبات الصلوة | صفت الصلوة |
| ٢٧ | ٢٩ | ٢٩ |
| فصل في ما يكره فعله | فصل في التسنن | فصل في النوافل |
| ٣٠ | ٣١ | ٣٢ |
| تتمات من النوافل | فصل في ما يفسد | فصل سجود التسهو |
| ٣٣ | ٣٤ | ٣٥ |
| فصل في ذلة القارئ | تتمات ما يكره في القراءة | سجدة التلاوة |
| ٣٦ | ٣٧ | ٣٨ |
| ملحقاً بمباحث الامامة | فصل في ما يتابع المقتدي | فصل في قضاء الغوات |
| ٣٩ | ٤٠ | ٤١ |
| فصل في صلوة المسافر | فصل في صلوة الجمعة | مسائل متفرقة |
| ٤٢ | ٤٣ | ٤٤ |
| فصل في صلوة العبد | فصل في الجنائز | مسائل متفرقة من الجنائز |
| ٤٥ | ٤٦ | ٤٧ |
| | فصل في احكام المسجد | |
| | ٤٨ | |
| | فصل في مسائل شتى | |
| | ٤٩ | |

ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي المشهور بين الانام بعرب الامام كان رحمه الله عالماً عاملاً فاضلاً كاملاً بارعاً جليلياً محققاً
 اصولاً فروعاً عبقرياً واما خطيباً بالجامع الذي بناه السلطان محمد خان من آل عثمان بدار السلطنة فسلطنة
 ومدة بناء القراء التي بناها شيخ الاسلام المولى الفخام سعد بن علي كانت له يد طويلة في الفقه والاصول بحيث
 كانت مسائل الفروع نصب عينه صاحب اخلاق حميدة عابد زاهد ولم يتلذذ بشئ من الدنيا الا بالعلم والعبادة
 والتصنيف وله عدة مصنفات مقبولة من غير هذا المتن الذين كفيته المتعملي في شرح في منية المصلي وغيره من
 الكتب والرسائل مات رحمه الله على تلك الحال في سنة ست وخمسين وتسعمائة وقد جاوز التسعين في عمره

روح الله ربه ونوره
 شرح المتن المعنى شرح
 مشتمل الانهر

كتاب القدوري اي المختصر المبارك المشهور بنسبة مؤلفه وهو الشيخ الامام ابو الحسن البغدادي احمد بن محمد
 القدوري وهو من طبقة اصحاب الترجيع **كتاب المختار** لمجلى الدين ابي الفضل الموصلي عبد الله بن محمد بن مودود
 بن محمد **كتاب الكفر** لمفتي الشافعي حافظ الدين ابي البركات النسفي عبد الله بن احمد بن محمد **كتاب الوقاية**
 لتاج الشريعة محمد جد صدر الشريعة هذا هو المشهور والقياس ان اسم الوقاية كما هو المشهور ومحمد واما لقبه برهان
 الشريعة واسم تاج الشريعة عمر وهما اخوان وابنان لصدر الشريعة الاقدم وهذا ان شارح الوقاية صدر الشريعة الثاني
 وهو عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة عمر وهو جد صدر الشريعة من قبل الاب وبرهان الشريعة محمد من قبل الامام
 وقد صرح في خطبة شرح الوقاية ان لقبه برهان الشريعة وتاج الشريعة عمر شارح الهداية وليس بمختر

ابننا منه

د ١٠٠
 ٢



الملك قد دخل في خطه
 الحجة بشير غداً فلا يستغله
 لسننك وعينك
 وقف



هذه نسخة مجيدة والمجلد المجيد من وقف حضرت مولانا صاحب الخزانة
 صاحب ذيل الجود والاحسان نور مصابح المعاصد بانوار العفابة
 مصحح معاهد المراسد بمقتضى الكفاية جامع محاسن العلم والعمل حاضر في جامع
 الاكمل الآد سواعا ودار السعادة الحاج بشير وهه المريد والبر الكثير
 من هو على كل شئ مدر حزن الفقير السجدة
 محمد ابي القاسم باقر بن محمد بن
 عوله



٢٢٢

| | |
|-------------|----------------|
| Library | Maner |
| Keser | Haci Besir Ağa |
| Yeni | 16 |
| Ek Kayit No | 234 |

اي سبب التكبير ونحوه اي سترها بدم المأخذه بها بفضله اي بفضله
لا باستحقاق وان يغفر لي ولوالدي ولوالديني بشد يد الياء مفتوحة
جمع استاذ وهو الموقف للسداد بفتح السين اي لصقوا وعدم الخطاء
ومنه الهداية اي خلق الهداية والرشاد اي الاستقامة على طريق الحق
اعلم خطاب عام لكل من يطلب معرفت احكام الصلوة بان الصلوة
فريضة اي مفروضة مقطوعة بالحكم بان ثابتة صفة لفريضة
بالكتاب اي بالقران والسنة اي الطريقة المنقولة عن النبي
صلى الله عليه وسلم سوى لقران واجماع الامة اي بقول اجتهاد
المجتهدين اما الكتاب فقوله تعالى اقيموا الصلوة فانه امر وهو
يقضي الوجوب والمراد باقامتها اداؤها في اوقاتها وقوله تعالى
وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قائمين وقيل قوموا في الصلوة
خاشعين او مطيعين القيام فيها وقوله تعالى حافظوا اي داوموا
على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر وقبل غير ذلك
وختمها بعد التتميم لزيادة شرفها والاحتكام بها اذ هي مظنة التماسك
عنها لكونها في وقت كثرة الاشتغال وقوله تعالى فسبحان الله حين
تسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعش
وحين تنظرون اي سبحوا لله في هذه الاوقات والمراد صلوا

لله تعالى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قيل له هل
يجدد ذكر الصلوة الخمس في القران قال نعم وتلي هذه الآية تسون صلوة الفجر
والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر حين تنظرون
صلوة الظهر وقوله وعشيا متصل بقوله حين تسون وله الحمد في
السموات والارض اعتراض بينهما ومعناه ان على المميزين كلهم من اهل
السموات والارض ان يجددوه كذا في الكشاف وقوله تعالى ان الصلوة
كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فوضا موقتا محددا بابا وقات
لا يجوز اخراجها عنها واما السنة فمأروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الصحيحين انه قال ^{المراد بالجمعة} بني الاسلام اي لايمان فانها شئ واحد عند
اهل السنة على خمس اي خمس خصال شهادة ان لا اله الا الله
بشر شهادة بدلا من خمس وبرفها خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف
عليها وان محمد رسول الله عطف على ان لا اله الا الله فهذه الشهادة
واحدة من الخمس اقام الصلوة اي اقامتها ثانية واثبات الزكاة
ثالثة وصوم شهر رمضان رابعة وحج البيت خامة من
استطاع اليه سبيلا محلة الوقع على انه فاعل المصدر المضاف الى مفعوله
والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد والراحة فاضلين
عن الجواح الاصلية واللوازم الشرعية وقوله صلى الله عليه وسلم

وتمام الحديث ومن لم يفعل فليس له على الله
عهد ان يشاء عفو وان شاء عذبه بكم

لكل شيء علم اي علامة دالة على تحققه وعلم الايمان الصلوة فهي علامة
لوجوده في القلب بالاعتبار الظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم
الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين
كما ان الحجة تقوم باقامة عمودها وتسقط بسقوطه وقوله صلى الله
عليه وسلم خمس صلوات مبتدأ افترضهن الله تعالى على العباد خبره
من احسن وضوئهن باسباغهن والبيان بسننه وادابهن وصلاتهن
لوقرنهن واتم ركوعهن وسجودهن بالطمانينة وخشوعهن اي
خضوعهن باحضار القلب جمع لمهمة وصرف الشواغل الدنيوية عن
الفكر كان له عند الله عهداً وعهداً مؤكداً ان يغفر له اي بان يغفر له
ذنوبه وقوله عليه السلام الغفر بين العبد وبين الكفر اي بين العبد وبين
ان يصل الى الكفر ترك الصلوة اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك
وبين مرادك الاجتهاد اي بينك وبين بلوغ مرادك ان تجتهد في ذلك
بلغت واما لفظ الغفر فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى
لان ترك الصلوة ليس فرقاً بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم
ثم المراد بهذا الحديث وامثاله التذكير باعتقاد وهو انكار وجوبها
ثم العلم بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة بان الصلوة شرط لجميع
شرعية بمعنى الشرط والمراد به هنا ما لا تصح الصلوة الا بتقدم عليها

فقول

فقول قبلها صفة موصفة ومبينة لمعنى الشرط وفريض جمع فريض
بمعنى الفرض والمراد به هنا ما لا تصح للصلوة بدونهما الشرط
والاركان واركانا جمع ركن والمراد به هنا ما يكون جزءاً من
الصلوة واجبات جميع واجب والمراد به هنا ما لا تقصد
الصلوة بتركه بل ان تركه سهواً يجب سجود السهو وان تركه عمداً
نصح الصلوة مع التقصاف تجا عاداتها وان لم يعتد بها يكون فاسداً
اثماً وسنا جمع سنة والمراد به هنا ما يثاب بفعله في الصلوة
وان تركه تكون الصلوة مكروهة كراهة تنزيه ولا يجب سجود
السهو بتركه سهواً واداباً جمع ادب وهو دون رتبة السنة فلا
كراهة في تركه وكراهية بتخفيف الياه والمراد به ما يتضمن ترك
السنة وهو كراهية التنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم
ومنهاي جمع منهي وهو محل النهي والمراد به ما يفسد الصلوة
اما الشرائط المجمع عليها فستة الطهارة من الحدث اي ما يوجب
الغسل والوضوء ويسمى النجاسة الحكيمة والطهارة من النجاسة
الحكيمة وسر المورة واستقبال القبلة والوقت والنية اما
الطهارة من الحدث فالاعتسال من الجنابة ويسمى الطهارة
الكبرى وموجه الحدث الاكبر والوضوء ويسمى الطهارة الصغرى

وموجبه الحدث الاصغر عند وجود الماء والقدرة اى مع القدرة
عليه اى استعماله للاغتسال او الوضوء وعند عدمه اى عدم الوجود
والقدرة او عدم احدهما فالظاهرة الواجبة هي التيمم وكل منهما
اي لكل واحد من الاغتسال والوضوء فرائض وستن واداب ومنها
وليس للفعل والالوضوء واجب قلنا لم يذكره اما فرائض الوضوء
قدمة لكثرة تكرره وهو ثلاثة انواع فرض وهو وضوء المحدث عند
امارة الصلوة ولوجبارة وسجدة التلاوة او مسح المصحف
واجب وهو الوضوء للطواف ومنه وب وهو الوضوء للنوم اذا اراد
الوضوء على الوضوء والوضوء كلما احدث والوضوء بعد الغيبة والاذن
وبعد انشاد الشعر وبعد القهقهة في غير الصلوة والوضوء لفعل
المية كذا في فتاوى قاضيان والخاصة فاربعة كما فهم مما
قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا
الصلوة وانتم محدثون فاغسلوا وجوهكم الغسل الاسالة
وحدها عندهما ان يتقاطر الماء ولو قطرة وعند ابي يوسف
رحمة الله بخرئ ان يسيل على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح الهداية
ابن الهمام وحده الوجه ما بين قصاص الشعر اسفل الذن وشحج
الاذنين وايديكم الى المرافق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء

مطلب غايض وضوء

وبالعكس

وبالعكس وهو مفصل الذراع في العضد وامسحوا برؤوسكم المسح في
اللفة امر الشئ على الشئ وهو المراد في التيمم وايد برة الوضوء اصابة
المبتلة على ما امر مسحه وارجلكم الى الكعبين فري بالنصب والجر فقبل
النصب بالعطف على وجوهكم والجر على الجوار والصحيح ما ذكرناه
في الشرح وجوز الشيعة المسح على الارجل بلا خف ويرده ما في
الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما توضؤوا
واعقابهم يلوغ لم يمسه الماء فقال ويل للاعقاب من النار والمرفقان
والكعبان وهما العظامان التائيتان في جانبي القدمين يدخلان في
فرض الغسل خلافا لفرقة الله وكنا ما بين العذار بكسر العين وهو
ماسال على الخد من اللحية مأخوذ من عذار الفرس والاذن يجب
غسله لما ذكرنا من دخوله في حدة الوجه خلافا لابي يوسف رحمه الله ولنا
اللحية فمن ابي حنيفة رحمه الله يفرض مسح ربعها قياسا على مسح الرأس
وهي رواية الحسن وعنه يفرض مسح ما يلاقي بشرة الوجه واختاره قاضيان
وصححه واظهر الروايات عنه فرض غسل ما يلاقي البشرة واختاره في المحيط
والبيداع قال في معراج الدرر وهو الاصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه نفي
ووجهه انه لما سقط غسل ما تحت انتقل فرض الغسل اليه كالشارب
والحاجب حيث ينتقل فرضية غسل ما تحتها اليها واما ما استدل

يد

منها فلا يجب غسله ولا مسحه لانه ليس من الوجه وعن ابي يوسف رحمه الله
يفرض الاستيعاب بالمسح وعنه سقوطه اصلا وهو ايضا رواه عن ابي
حنيفة رحمه الله ولو امر الماء على شعر الذقن او الرأس او الشارب
او الحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي الباقي لو قضي الشارب لا
يجب تخليله وان طال يجب تخليله ووجهه ان قطعة مستون فلا
يعتبر قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف اللحية فان اغتاء بها هو المستون
والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا وقال
مالك واحمد مسح الحلق فرض وقال الشافعي رحمه الله الفرض مسح اذنه جزمه
ولو بعض شفرة وقد حققنا الدليل في الشرح ومن جملة قوله لما روي
المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام اية سباطة قوم
فبال وتوضاء ومسح على ناصيته وخفيه السباطة بضم السين الكناسة
ثم فرضية مسح مقدار الربع هي الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات ثلث
اصابع وصححه بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في الشرح وان مسح باصبع
او اصبعين وامرهما لم يجز تعيدهما الى الماء ويستوفى مقدار ربع الرأس
او ثلث اصابع خلافا لفرع رحمه الله وكذا في مسح الخف لو كان له ذوابتان
مر بوطان حول رأسه كما تفعله النساء فتح عليه المخرج سواء ارسل
او لم يرسل هو الصحيح وقبل يجوز اذا لم يرسل كذا في الحدادي ولو بقي طمعة

في بعض اعضاء الوضوء فبليها من بلة عضو آخر لا يجوز وان بليها
من بلة عضوها جاز وفي الجنبه يجوز بليها من بلة عضو آخر لان اليد
في الغسل كعضو واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا كانت البلة التي
اخذها تسيل ولا فلا يجوز واما سنه اي سنن الوضوء فغسل
اليدين قبل ادخالها الاناء الى التسعة ثلثا لما روي في الصحيحين انه
عليه السلام قال اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في
الاناء حتى يغسلها ثلثا فان لا يدري اين بايت يده والتسعة بالضم
مفصل ما بين الذراع والكف ثم غسلها ابتداء ستة تنوب عن الفرض
وموضعه اول الوضوء لانها آلة التطهير وكيفية الغسل ان ياخذ
الاناء بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم ياخذه بيمينه ويصب على
شماله كذلك وكذا ان كان الاناء كبيرا ومعه انا صغير ولا يدخل
اصابع يده اليسرى مضومة في الاناء ويصب على يمينه اليمنى ويدلك
الاصابع ببعضها بعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى
وهذا اذا لم يكن على يده نجاسة وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء
لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه والمراد نفي الكمال
لقوله عليه السلام اذا نظرت احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده
كله فان لم يذكر اسم الله عليه لم يطهر الا ما مر عليه الماء ولفظ

التسمية ان يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام
وقبل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التقوى وفي المجتبى كجمع بينهما
وفي المحيط لو قال لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان لا اله الا الله
يصير مقبولا السنة والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة للاستنجاء
ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء احتياطا للخلاف
الواقع فيها حيث قال بعضهم يستمر قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم
بعده فحجب وكذا الخلاف في وقت غسل اليدين والاصح انه يغسلهما
مرتين قبله وبعده كما في التسمية ولو نسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء
فسمي لا تحصل السنة بخلاف الاكل والمضمضة والاستنشاق
لان على الصلوة والسلام فعلهما على المواظبة بما بين جديدين لما
روى السنة من حديث عبد الله بن زيد في حكاية وضوءه عليه الصلوة
والسلام وفيه مضمض واستنشق واستنثر ثلثا ثلث غرغرة وروي
الطبراني بسنده انه عليه الصلوة والسلام توضع ثلثا و
استنشق ثلثا لاخذ كل واحدة ماء جديدا وايصال الماء الى
ما تحت اللسان والحاجبين سنة ايضا تكبيرا للعرض لان غسلها
فرض فكان كتحليل الحجية والاصابع وعقد في التحنيس من الاداء
ومسح ما استرك من الحجية تكبيرا للعرض ايضا وتحليلها اي

الحجة لما روي انه عليه الصلوة والسلام كان يخلل حجته وهذا قول
ابي يوسف رحمه الله وعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تحليلها
مستحب وفي رواية جاز وريح في المبسوط قول ابي يوسف رحمه الله
وهذا اذا كانت كهيئة لا ترى البشرة تحتها فان كانت خفيفة
بان ترى بشرتها لم يغسل ما تحتها كذا في الظهيرية واستيعاب جميع
الرأس في المسح لمواظبة عليه الصلوة والسلام مع الترك في بعض
الافاق بماء واحد لما روي اصحاب السنن عن علي رضي الله عنه
في حكاية وضوءه عليه الصلوة والسلام انه مسح مرة واحدة والادلة على
عدم تثليث المسح كثيرة ذكرناها في الشرح وكيفية الاستيعاب
ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يبلص الاصابع اي يضمها
ويضع على مقدم الرأس من كل يد ثلث اصابع الخنصر والبنصر والوسط
ويمسك ابهاميه وسبابتيه مرفوعات ويجافي اي يباعد بطن
كفيه عن راسه ويمدهم اي يدير الى القناء ثم يضع كفيه على جانبي
الرأس ويمسحهما اي جانبي الرأس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن
ابهاميه وبلل اذنيه بباطن مستحبه وهما المراد بالسبطين فيما تقدم
يقال للاصبع التي تلي الابهام مستحبة بكسر الباء لانها يشار بها الى التوحيد
عند التشهد ويقال لها السبابة لانهم كانوا يشيرون بها الى السب

في الخاصة ونحوها ومسح الاذنين ايضا سنة كذا ذكره اي المسح هذه الكيفية
 في المحيط وغيره وليست هذه الكيفية امرالازما والمقصود الاستيعاب
 باي وجه كان وقد استوفينا الكلام عليه في الشرح وما ذكر من مسح
 الاذنين مع الرأس بما اذا لم يحس العمامة بان كانت موضوعة واما
 ان مسحها فلا بد ان ياخذ لها ماء جديدا ومسح الرقبة بظهور الاصابع
 الثالث المتقدم ذكرها وقوله بماء جديد لاحاجة اليه لان البلة التي على
 ظهور الاصابع باقية فلا حاجة الى التجديد وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة
 ادب ليس سنة وقال في فتاوي قاضي خان ليس بآداب ولا سنة وقال
 بعضهم هو سنة وعند اختلاف الاقوال يكون فعله اولى من تركه واقتصر في
 الكافي على انه مستحب وهو لا يروى فعله عنه عليه الصلوة والسلام في بعض
 الاحاديث دون غالبها وتخليل الاصابع سنة ايضا في اليدين والرجلين
 لقوله عليه الصلوة والسلام للقطيب بن صبرة اذا توضأت فامسح الوضوء وخلل
 بين الاصابع وانما يكون التخليل سنة بعد وصول الماء وكيفية في الرجلين
 ان يخلل بخصيره اليسرى مبتدئا من خصره ورجله اليمنى من اسفل ثم
 بخصره رجله اليسرى وتكرار الغسل الى الثالث سنة ايضا لما روي انه
 عليه الصلوة والسلام توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة
 الا به وان عليه الصلوة والسلام توضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من

فان مسح باصبعين قد رتب في الراس يجوز عند علمائنا الثالث

بضاغف

بضاغف الله له الاجر مرتين وان عليه الصلوة والسلام توضأ ثلاثا ثلاثا
 في غالب احواله فكان سنة لا فرضا ويكره الزيادة على الثلاث الضرورة
 طمانينة القلب عند حصول الشك ثم المرة الاولى فرض والثانية
 سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقبل الثانية سنة والثالثة اكمال
 السنة كذا ذكر في الاختيار والاوولي ان تكون الثانية والثالثة كلتاهما
 سنة لان تثليث الذي هو سنة انما يحصل بهما والنية سنة ايضا
 هو الصحيح وقبل مستحبة ومحملها القلب ويستحب ان يصنف التلفظ
 بالثان الى فيقول نويت رفع الحدث او نويت الوضوء ووقتها
 عند غسل الوجه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس
 بفرض لان العطف فيها بالواو وهي مطلق الجمع من غير تعرض للترتيب
 ولذلك ايضا سنة لانه اكمال الرخصة في محله والمواالات وهي
 ان يفصل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحذف
 السابق عند اعتدال الهوي سنة ايضا المواظبة عليه الصلوة والسلام
 واما ادا برأي آداب الوضوء فهو ان يتأهب للصلوة بالوضوء قبل
 دخول الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لان فيه قطع
 طمع الشيطان من تشيطه عنها وان يجلس للاستنجاء وهو المأمور
 النجس وهو ما يخرج من البطن من النجاسة متوجها الى بين القبلة

مطلب آداب الوضوء

او الي يسارها فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فاستقبالها او
 استدبارها حالة الاستنجاء ترك ادب ومكروه كراهة تنزيها كما في مدة
 الرجل اليها واما حالة البول او التغوط فمكروه كراهة تحريم ثم اذا جلس
 للاستنجاء فالادب ان يجلس مفرجا اي موشعا بين رجله ويرقي
 مقعده ما امكنه مبالغة في التنظيف الا ان يكون صائما فلا
 يفرج ولا يرقي مقعده كيلا تنفذ البللة الي الداخل فيفسد صومه
 حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حالة الاستنجاء لذلك وفيه نظر
 فانه لا يصل بالتنفس شي الي الداخل مع ما فيه من الحرج على انهم
 قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع الحقنة وقلما يكون ذكره
 في الخلاصة وان يغسل مخرج النجاسة بعد الاجمار او دونها مباينة
 في التنظيف والغسل بالماء افضل وان كان ادبا لكن قد ايدت برتبة
 الاستنجاء وانما يكون ادبا اذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها واما اذا
 خرجها ولم يكن المجاوز قد اذرم فضله سنة وان كان قد اذرم
 فضله واجب والدليل قرزناه في الشرح وان زادت النجاسة
 المتجاوزة للمخرج على قدر الدرهم فضله اي النجس والمخرج فرض اجماعا
 والادب في الغسل المذكور ان يغسله اي يخرج النجاسة حتى يتقنه
 وينظفه لان المقصود هو الانقاء وليس فيه في الغسل عدد مسنون

من ثلث او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط
 السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عتب في الاجل الثلث وفي المقعد
 الخمس والصحيح انه مفوض الي الراي فيفضل حتى يقع في قلبه انه قد طهر
 الا ان يكون مؤسوسا فيقدر في حقه بالثلث كما في كل نجاسة غير
 مرئية وقيل سبع وفي النوازل حتى يعود من اللبنة الي الخشونة
 ويغسل بطن اصبع او لبعين او ثلث البرؤسها تحذرا عن الاستمتاع
 والمرءة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاجار ليس فيه عدد مسنون
 عندنا بل يحسبه حتى يتقنه وعند الشافعي رحمه الله لا بد في اقامته
 السنة من ثلث مسحات وفي فتاوي قاضيان في كيفية الاستنجاء
 بالاجار يدبر بالجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في
 الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث
 لان في الصيف خصيته متدليتان فلواقبل بالاول يتلطمحان ولا
 كذلك في الشتاء والمرءة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الارمان
 كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود
 يعني الانقاء وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا خطوا وهو الذي يسمى
 استبرا ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف كذا
 في فتاوي قاضيان وفيها وان استنجي في الشتاء بما يستنجي في الصيف كان بمنزلة

ما امكنه مبالغة في التنظيف
 ما امكنه مبالغة في التنظيف
 ما امكنه مبالغة في التنظيف

من استنجى في الصيف اي في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب
المستنجى بالماء البارد ومن الاداب ان يمسح موضع الاستنجاء بالحقنة
بعد الغسل قبل ان يقوم ليروى اثر الماء المستعمل بالكلية وان لم
يكن معه خرقة جففة اي موضع الاستنجاء بيده مرة بعد اخرى
تقليل الماء المستعمل بحسب المكان ومن الاداب ان يستتر عودته
حين فرغ اي من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كان لضرورة
وقد زالت وكشف العورة في الخلوة لغير ضرورة خلاف الادب
لقوله عليه الصلوة والسلام الله احق ان يستنجى منه ومن الادب
ان يتوضأ اي يباشر امر الوضوء بفتح الواو بالوضوء بنفسه ولا يمر
غيره بان يترجم له وضوءه او يصب عليه لما روي عليه الصلوة والسلام
قال انا الاستغفار في وضوء واحد وعن الويرقي لا بأس بصب الخادم
وهو لا ينافي ترك الادب اذا كان بطيب نفس ومجة بدو امر
وتكليف كما روي انه عليه الصلوة والسلام كان يصب عليه الوضوء
ويهيأ له ومن الادب ان يجلس المتوضئ مستقبل القبلة عند
غسل سائر الاعضاء اي باقية الاعضاء سوى موضع الاستنجاء لانه
عبادة او مقدمة لها فيختار اخير المجالس وهو ما يستقبل به القبلة
ومن الادب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عرقوه

البريق ثلثا وان يضعه على يساره وان كان شيا يغترف منه
فمن يمينه وان يضع يده حالة الغسل على عروته لا على راسه ومن
الادب ان لا يتكلم في اثناء الوضوء بكلام الدنيا بل بالدعوات المأثورة
وان يشتهد عند غسل كل عضو قال في فتاوي قاضيان يستنجي
عند كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده
ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو بما جاء في النار عن السلف
الصالحين فيقول هذه التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا
وعند المضمضة اللهم اسقني من فوض نبيك كأسا لا اظمأ بعده
ابدا او اللهم اعني على ذكرك وشكرك وتلاوت كتابك وعند
الاستنشاق اللهم لا تحرمني راحة نعيمك وجنتك اللهم ارحمني
براحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترحمي من راحة النار وعند
غسل الوجه اللهم بيقض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه
او اللهم بيقض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود
وجهي بذنوبي يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل اليدين
اللهم اعطني كتابي بيمينى وحاسبي حسابا يسيرا وعند غسل
اليدين اليسرى اللهم لتقطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند
مسح الرأس اللهم صرم شعري وبشري على النار واظلمي تحت ظل

عرشك يوم لا ظل الا ظلك اللهم غشني برحمتك وانزل علي
من بركاتك وعند مسيح الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون
القول فيستبصون احسنه وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي
على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى
واما اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعيًا مشكورًا وذنبا مغفورًا
وعملًا مقبولًا وتجارة لن تبور ومن الادب ان يُمَضِّض اي يَمْضِض
والمضمضة تحريك الماء في الفم والمراد هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة
ويستشق اي يصعد الماء في انفه بيده اليمنى لانها من جملة الطهور
ويحفظ اي ويستتر بيه اليسرى لان من ازالة الاذى قالت عائشة
رضي الله عنها كانت يد رسول الله عليه السلام اليمنى لطهوره وطمهه
وكانت يده اليسرى لحمله وما كان من اذى ومن الادب ان يستاك
اي يدلك اسنانه بالسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به كما
وقد عده القديري والاكثرون من السنن وهو الصحيح لما ذكرناه في الشرع
ثم المستحب ان يكون من شجرة مرة لزيادة تغير الفم قالوا ويستاك
بكل عود الا الرمان والقصب وافضلها الاراك ثم الزيتون وان يكون
طوله شبر في غلظ الخنصر ومن فوائده انه مطهرة للفم مرضات للرب
مطرودة للشيطان ومفرجة للملاكة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات

وعند مسح الرقبة اللهم اغفر لي
والوقت هنا عبارة عن جمع بين مكانة وقوله
خبر رتبة اي ملكك واحفظني من التلويح

ازالة

ويذهب

ويذهب البلم والحفر ويشد الاسنان ويقوي المعدة ويطيب نكهة

ويذهب البلم والحفر ويشد الاسنان ويقوي المعدة ويطيب نكهة
الفم ويجلو البصر ويكاد استجاب في فحة مواضع اصفر الاسنان وتغير
الرائحة والقيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في
الكفاية واما وقته يعني في الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والتشاه
ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء وزاد الفقهاء انه سنة حالة
المضمضة تكبيلًا للانقاء وفي مسوط شيخ الاسلام ومن السنة ان يستاك
حالة المضمضة انتهى وهذا اذا كان له مسواك والا اي وان لم
يكن له مسواك فبالاصابع اي يستاك بالاصابع قال في المحيط
قال علي رضي الله عنه التشويص بالمسحاة والاهرام مسواك ولا تقوى
الاصابع مقام المسواك عند وجوده ويستاك عرضا اطولا اي
مع عرض الاسنان الذي هو طول الفم لا العكس خشية الحاق الضرر
بالثنية ويبدأ بالجانب الايمن من العليا ثم باليسرى ثم بالايمن
من السفلى ثم باليسرى منها ويدلك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها
وبيل المسواك ان كان يابسا ويفسله عند الاستياك وعند الغرغ
منه ومن الادب ان يبالغ في المضمضة والاستنشاق وقال في
الكفاية المبالغة فيها سنة لكن الظاهر انها مستحبة والمصنف رحمه الله
قد اطلق الادب على كثير من المستحبات الا ان يكون صائغا فلا يبالغ

عند
ويستمر صرا رعدة او توري

فيها ضئيلة الحاق الفساد بالصوم والمبالغة في المضمضة قال بعضهم هو
 شيخ الاسلام خواهر زاده هي الفرغة وهي ترديد الماء في الحلق وقال الصد
 الشهيد هي تكثر الماء حتى يملأ الفم وقال في الخلاصة هذا المضمضة استغفار
 جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى راس حلقه والمبالغة في الاستنشاق
 جذب الماء بالنفث حتى يصعد الى منخريه بفتح الميم والخاء وبكسرهما
 وبضمهما كجلس والمراد به هنا الخيشوم قال في الخلاصة وهذا استنشاق
 ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن ومن الادب
 ان يدخل اصبعيه الخضرين في صمغ اذنيه اي ثقبهما عند السمع قال
 في فتاوي قاضيان لم ينقل عن اصحابنا اذ قال الاصمغ في صمغ الاذنين
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه كان يفعل ذلك انتهى وهو لما خوذ لما روي
 انه عليه الصلوة والسلام ادخل اصبعيه في مجرى اذنيه في الوضوء وان
 ابلغ في الدخول لصغرهما ومن الادب ان يخلل اصابعه اي اصابع رجليه
 بخضريه اليسرى على ما فتناه ومن الادب ان يحرك خاتمه ان كان
 واسعاً مبالغة في الاسباغ وان كان ضيقاً لا يدخل الماء تحتها بلا طمينة
 فني ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة لا بد من تحريكه او نزعها ليحصل
 الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين يمين هكذا ذكر في المحيط
 واحتد بظاهر الرواية عن ما روي الحسن عن ابي حنيفة وابوسليمان

رحمها الله عن ابي يوسف ومحمد رحمها الله انه يجوز وان لم يحركه
 ومن الادب ان لا يسرف في الماء كان ينبغي ان يعتد في المناهي لان
 ترك الادب للبأس والاسراف مكروه بل حرام وان كان اي ولو كان
 المتوضي على شط اي جانب نهر جار لقوله تعالى ولا تبذر ثيابكم ولما روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اوفي الوضوء سرف عن عبد الله
 بن عمر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد وهو يتوضأ فقال
 ما هذا السرف يا سعد قال اوفي الوضوء سرف قال نعم ولو كنت
 على ضفة نهر جار ضفة النهر بالضاد المجمة مفتوحة ومكسورة وبالفاء
 جانبه ومن الادب ان لا يقر في الماء بان يقرب الى حد الدهن ويكون
 التقاط غير ظاهر بل ينبغي ان يكون التقاط ظاهر ليكون غسلاً بيقين
 في كل مرة من الثلث ومن الادب ان يملأ اناه بعد الوضوء ثانياً ليكون
 اسهل عليه اذا اراد الوضوء بعد ذلك وينقطع طبع الشيطان عن
 تشيطه عنه ومن الادب ان يقول عند تمامه اي تمام الوضوء
 اوفي ظلاله اي في ثنائهم اللهم اجعلني من التوابين اي الكثير التوبة
 واجعلني من المتطهرين عن قاذورات المعاصي واوساخها واجعلني
 من عبادك الصالحين الذين انعمت عليهم بكراماتك واجعلني
 من الذين لا خوف عليهم اي اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا هم

الناس وان يقول بعد فراغه من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك اي
 تسبحك حامدين لك على التوفيق لتسبحك اشهد ان لا اله الا انت
 وحده لا شريك لك استغفر لك اي اطلب منك المغفرة والتوب
 اليك وارجع الي طاعتك من معصيتك ومن الاداب ان يقرأ بعد
 الفراغ من الوضوء سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلثا لما روي
 ان من قراءها في اثر الوضوء غفر الله له ذنوب خمسين سنة ومن الاداب
 ان يشرب فضل وضوءه بفتح الواو او بعضه قائما او قاعدا مستقبل القبلة
 كذا في الخلاصة لما روي عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يفعل ويقول عقب شربه اللهم اشغني بفنائك وداوني
 بدوائك واعصمني اي احفظني من الوهل بفتح الواو والهه مصدر
 وهل بكسر الهاء اذا ضعف والامراض عطف خاص على عام والوجاع
 كذلك لان كل مرض ضعف وكل وجع مرض والاعكس فيها ويكره الشرب
 قائما الا هذا اي شرب فضل الوضوء وشرب ماء زمزم لان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يشرب ماء زمزم قائما واما كراحتة قائما فيما
 عدا هذين فلقوله عليه السلام لا يشربن احدكم قائما في شئ فليستقي
 واجمع العلماء على ان هذه الكراحتة تنزيها لا تحريم لانها لا امر طبعي الامر
 ديني وفي الفتاوي العنابية ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب

كراحتة

ماشيا

ماشيا وخص للمسافر اشرب وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما في
 غير ما تقدم وكذا الاكل عن ام ثابت قالت دخل على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاشرب من قم قربة معلقة قائما فمقت إليها
 فقطعت رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وثاقفت
 فم القربة ليكون عندها للبرك وعن علي رضي الله عنه انه اتى
 باب الرحمة فاشرب قائما وقال رايت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فعل كما رايتوني فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن غشي
 ونشرب ونحن قيام رواه الترمذي وقال حديث صحيح ومن الاداب
 ان يصلة اي الوضوء بسجدة بضم السين اي نافلة اي يصلي عقبه نافلة
 ولو ركعتين لقوله عليه السلام ما من مسلم يتوضا فيحسن وضوءه ثم
 يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة
 الا ان يكون الوضوء في وقت مكروه فانه لا يصلي لان ترك المكروه
 اولي من فعل المندوب ومن الاداب ان يتوضا على الوضوء لمواظبة
 لقوله عليه السلام الوضوء على الوضوء نور على نور لقوله عليه السلام من
 جدد الوضوء جدد الله نوره يوم القيمة ولمواظبة النبي عليه
 السلام على الوضوء لكل صلاة ومعلوم من حاله انه لم يكن يجدد

اي في قم القربة

في كل وقت ومن الاداب ايضا استحباب النية الى اخر الوضوء
وتعاهد ما في العين وفي الخلاصة يجب ايصال الماء اليه وتجاوز
الوجه واليدين والرجلين ليستيقن غسلها وبطيل الغرة وحفظ
ثيابه من التقاطر واما بيان المناهي مما يحرم كونه وقوله فهو
راجع الى بيان اذ لابد من تعديده ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة
وما عطف عليه وقوله وقت الاستحباب وقع سهوا والصواب وقت
قضاء الحاجة لانه قد قدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستحباب
ادب واما المنهي استقبالها وقت البول والتخلى فانه مكروه كراهة
تحريم سواء كان في الصحراء او في البناء لاطلاق النهي فيه قوله عليه
السلام اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
ويكره ايضا ان يمسك ولله الصغير لقضاء الحاجة نحوها وقالوا
يكروه ان يمد رجله في النوم وغيره الى القبلة او المصحف او كثر الفقه
الا ان يكون على مكان مرتفع عن المحازات وكذا يكره ان يستقبل
بالبول او الغائط الشمس والقمر لكونهما ايتين عظمتين من ايات
الله تعالى وان يستقبل الريح بالبول لئلا يرجع الى الريح
ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها حرام والاستحباب بالما افضل
ان امكنه الاستحباب به من غير كشف عند احد فان لم يمكنه ذلك

مطلب مناهي الوضوء

يكفي

يكفي الاستحباب بالاجار اي يجب عليه ان يكفي بالاجار ولا يرتكب
المحرم والتقيد بقوله ولا يكشف عورته اذا لم تكن النجاسة اكثر
من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل بمنزومه وهو انها ان كانت اكثر من
قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا لانه
حرام بعدد ربه في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه اذا نهى من
غير كشف قال البراذلي ومن لا يجد ستره تركه يعني الاستحباب
ولو على شطآن نهى لان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي لانه
ولم يقتضي الامر التكرار وقال قاضيان قالوا من كشف العورة
للاستحباب يصير فاسقا وان لا يستحي بيده اليه لقوله عليه السلام
اذا شرب احدكم فلا يتنفس في الاناء واذا اتي الى الخلاء فلا يمسن
ذكره يمينه ولا يمسح بيمينه ولا يستحي بطعامه والبروز
ولا يعظم لقوله عليه السلام لا تستنجوا بالرقوت ولا بالعظام فانها
زاد اخوانكم من الجن واذا نهى عن الاستحباب بزاد الجن فزاد الناس
اوله بالثبوت ولا يعلف الدواب قياسا على زاد الجن ولا يجوز الغر
كثيرة وماء وحجر لان التعرض له بغير وضوء حرام ولا يستحب
وزاد في فرائد الفقه الحرف والاجر لانه رجا جرح كالزجاج فانه
يكروه الاستحباب به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستحي بالقبض لانه

يورث البأسور وفي الظهيرة والاباودا والاشجار ثم لو استنجى
 بهذه الانشاء يكره ولكن يجزئ لان الاعتبار الانتفاء وقد حصل
 ويستنجى بالحجر والمدر والتراب والرمل والرماد والخشب والخزقة
 والقطن واللبد وفي الصيرقية ويكره بالحشب وفي نظم الزند
 لا يستنجى بالخزقة والقطن ونحوها لان ردوي يورث الفقرة وان لا
 ينتج اي لا يلقى النخامة وهي ما يدفعه من انفه او صدره الى حلقه
 وكذلك البراز ولا يمتخط اي ولا يلقى المخاط في الماء لان النخامة
 والمخاط يستقدرون فيؤدي الى منع الانتفاع بالماء الذي لقي فيه وان
 لا يتعدى اي لا يتجاوز الحد المسنون في الزيادة عليه والتقصان
 منه في المرات الثلاث بان يجعلها اربعا واثنين لغرض ضرورة وفي
 المواضع بان يغسل اليدين الى الاطراف والرجل الى الركبة او يقصر عن
 المرفق والكعب فالاول مكره اذا لم يكن مقدار حصول الطهانية
 او نية اطالة الغرة والثاني غير جائز وان لا يمسح اعضائه اي اعضا
 وضوءه بالخزقة التي مسح بها موضع الاستنجاء تشريفا لمواضع الوضوء
 وان لا يضرب وجهه بالماء عند غسل بل يرسل الماء من اعلاه
 ارسالا وان لا ينقع في الماء عند غسل وجهه وان لا يغتصق فيه ولا
 ولا عينيه نحيضا شديدا بان تنكس حمة الشفتين ومحامر العينين

اي اطراف الاجفان ومنابت الهدب حتى لو بقيت على شفتيه
 او على جفنتيه لمعة اي بقية ولو قلت لا يجوز وضوءه لوجوب
 استيعاب وجهه وهي منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين ومثلت
 المسح بما جديد **فروع** وفي فوائد في صفح الكبير لو شلت يده
 اليسرى فلا يقدر ان يستنجى بها ان لم يكن له من يصب عليه الماء لا
 يستنجى بالماء الا ان يقدر على الماء الجاري وان شلت كلتا اليدين
 يمسح زراعيه على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا
 المريض اذا كان له ابن او اخ وليس له امرأة او جارية وعجز عن الوضوء
 يوضئه الابن او الاخ الا انه لا يمس فرجه الا من يحل له وطهرها ويسقط
 عنه الاستنجاء وكذا المريضة اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت
 توضحها ويسقط عنها الاستنجاء ويقطوع الرجل بقى منها شيء وان
 قل من ثلث اصابع غسله وان قطعت الرجلان واليدان اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة عنه وفي مجموع النوازل ان لم
 يمكنه الوضوء واليتم لا يصلي عند حاجته وعند ابي يوسف رحمه الله يصلي
 بالايام كحاجة المجوس والمتوضي اذا استنجى ان كان على وجه السنة
 بان ادخا نقص وضوءه والاستنجاء بالاجار ونحوها انما ينوب
 عن الماء اذا كان الخارج معتادا اما اذا خرج دم او قيح فلا واذا ادا

دخول الخلاء يستحب ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان
يتستر والا فيجتهد في حفظه من النجاسة والماء المستعمل ويدخل
مستورا الرأس ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ
بك من الخُبث والخبائث ولا يصح معه ما فيه اسم الله او شيء من
القرآن الا ان يكون مستورا ويبدأ في الدخول برجله اليسرى وفي
الخروج باليمنى ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجليه
ويميل على اليسرى ولا يكلم ولا يذكر الله ولا يردد التلاوة ولا يستحب
عاطفا فان عطس هو حمد الله بقلبه ولا تحرك لسانه ولا ينظر
الى عورته الا الحاجة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يكثر الالتفات ولا يفرق ولا
يمشط ويتخذه الحاجة ولا يعبت ببدنه ولا يرفع طرفه الى السماء ولا
يطلب القعود الا لضرورة فاذا فرغ وخرج من الخلاء يقول غفر الله
لحمد لله الذي اذهب عني ما يوذيني وامسك علي ما ينفعني ويكره
البول او التغوط في الماء سواء كان راكدا او جالسا او على شط نهر
او صوم او عين او بئر او تحت شجرة او في ذرع او ظل او في جنب
مسجد او مصلى عيب او بين المقابر او بين الدواب او الطريق كما في
الحذادي وكل ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورة تبيح المحظورات
والمرأة في الاستنجاء كالرجل وقد تقدم ذلك هذه الطهارة التي

ذكرت

ذكرت في الطهارة الصغرى المخصوصة ببعض الاعضاء واما
الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الغتسال وسببها اي
سبب وجوبه عند ارادة ما لا يحل الا بغيره اشياء منها خروج المني
من الذكر او الفرج الداخل حال كون المني حاصلا بشهوة فانه يجب الغسل
حينئذ بالاجماع اما انفصاله عن موضعه من الذكر والفرج الداخل
بشهوة فمختلف فيه اعلم ان الغسل انما يجب بالمني اجماعا من ائمتنا
بقيدين احدهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب او حمل
شيء ثقيل او سقط عن علو لا يجب عندنا خلاف الشافعي رحمه الله الثاني
ان يخرج عن العضو الى خارج البدن او ماله حكمه كالفرج الخارج والعلوة
على قول فمادام في الفرج الداخل او في قصبه الذكر لا يجب الغسل عندنا خلافا
لمالك رحمه الله واما اشتراط وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر
ايضا فمختلف فيه قال ابو يوسف رحمه الله وجودها عنده شرط وقال
ليس بشرط حتى ان المجتهد اذا اخذ ذكره اي امسكه حتى سكنت
شهوته وخرج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندهما
خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذا لو استخني بالكف او مس أو نظر فانزل
فلما انفصل عن مكانه امسك ذكره حتى سكنت الشهوة وكذا لو
اغتسل قبل ان يبول او ينام ثم سال منه بقمية المني يجب اعادته

الفصل عند مخالفا له والفتوى على قوله في حق الضيف وعلى قولها
 في غيره كذا في الحدادي ولو خرج المني بعد ما بال او نام لا يجب
 الاعادة اجماعا وكذا يوجب الاغتسال الايلاج اي ادخال ذكر من
 يجامع مثله في احد السيلين القبل والدبر من الرجل اي ذكر المشرهين
 والمرء اي المشرهه اذا توارت اي غابت الخشفة اي الكمر او
 مقدارها ان كانت مقطوعة في احد ما سواء انزل المولج والمولج
 فيه او لم ينزل واحد منهما ووجب الفصل على الفاعل والمفعول المكلفين
 لقوله عليه السلام اذا جاوز الختان الختان ووجب الغسل واما وجوبه
 على المفعول بر في الدبر فبالقياس على المفعول بر في القبل احتياطا اما
 لو اوج في البهية والميتة والصغيرة التي لا يجامع مثلها وهي بنت
 ست مطلقا او سبع او ثمان اذا لم تكن غيلة فلا يجب عليه الغسل ما لم
 ينزل لقصور الشهوة وعند مالك والشافعي رحمهما الله واحد
 ووجب الغسل وذكر الاسبيجاي ان بالايلاج في الصغيرة التي لا يجامع
 مثلها لا يغسل والفتوى عدم الوجوب وكذا يوجب الاغتسال
 الحيض والنفاس بالاجماع ومن استيقظ من منامه فوجد على
 فراشه او ثوبه او فخذ بللا وهو يتذكر الاحتلام فان المسئلة على سنة
 اوجه لان امانا ان يتذكر الاحتلام او لا وعلى كلا التقديرين امانا ان

يستقن

يستقن كونه منيا او مذيا او شك فان تذكر الاحتلام ان يستقن ان
 مني او ان لم يمتد او شك في كونه منيا او مذيا فعليه الغسل في
 الحالات الثلاث اجماعا لان الاحتلام سبب خروج المني فيحمل
 عليه والمني قد يرقى بالهواء او بحرارة البدن فيصير كالذي اما
 اذا لم يتذكر الاحتلام ويستقن ان مني او شك فذلك يجب
 الغسل اجماعا ايضا وان يستقن ان لم يمتد فلا يغسل عليه في هذه الحالة
 عند ابي يوسف رحمه الله اذا لم يتذكر الاحتلام وبرأخذ خلف
 بن ايوب وابوالثيث وهو اقيس وعند حايي وهو احوط لما
 تقدم من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكمن رؤيا لا يتذكرها
 الراي فلا يبعد ان احتلم ونسبه والمصنف رحمه الله لم يذكر قولها
 مع انه عليه الفتوى وان استيقظ فوجد في احليله بللا ولم يتذكر حلا
 ينظر ان كان ذكره منشرا قبل النوم فلا يغسل عليه لان الانشراح
 سبب لخروج المذي فيحمل على ان مني وان كان ذكره قبل النوم سكا
 فعليه الغسل للاحتياط هذا الذي ذكر من عدم وجوب الغسل اذا كان
 الذكر منشرا انما هو اذا نام قائما او قاعدا لعدم الاستغراق في النوم
 عادة اما اذا نام مضطجعا او تيقن ان مني بالبل مني فعليه الغسل
 لان الاضطجاع سبب الاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام فيحمل

عليه وهذا التفصيل المذكور في المحيط والذخيرة قال شمس الأئمة
 الحلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون ولنا فيه
 اشكال ذكرناه في الشرح حاصله ان الظاهر عدم وجوب الغسل
 وان احتلم ولم يخرج منه شيء اي تذكر الاحتلام ولم يجد بللا لا يغسل
 عليه اجماعا وكذا المرأة اي احتلمت ولم يخرج منها شيء فلا يغسل عليها
 لحديث الصحيحين ان ام سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا
 يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت
 الماء وقال محمد رحمه الله يجب عليها الغسل احتياطا لاحتمال ان يخرج
 ثم عاد وبرئفتي بعض المشايخ رحمهم الله وقيل مستلقة يجب والا
 فلا والاول اصح للحديث المذكور وبرئفتي الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 انه ما لم يخرج منها من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال
 كلها وبرئفتي شمس الأئمة الحلواني والحاكم الشهيد ولو جامع
 او احتلم واغتسل قبل ان يبول او ينجم ثم خرج منه المنى وجب
 عليه الغسل ثانيا عند ايقظته ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف
 رحمه الله وقد قدما ولو اغتسلت ثم خرج منها بقية مني الزوج
 لا يغسل عليها بالاجماع ولو افاق التسكران فوجد منيا فغسل الغسل
 كما في النائم وان وجد مذبا فلا يغسل عليه بالاتفاق وكذا المغمى عليه

ان كانت

لان

لان السكر والاعماء ليسا مظنة الاحتلام بخلاف النوم وان استيقظ
 الرجل والمرأة فوجد منيا على الفراش وكل واحد منهما ينكر الاحتلام
 اي لا يتذكره وجب عليها الغسل احتياطا لاحتمال وجوده من كل
 واحد منهما وقال بعضهم ان كان المنى طويلا فغسل الرجل لان منيه يد فغسل
 فيقع طويلا وان كان مدورا فغسل المرأة لان منيها يسيل فيقع في بقعة واحدة
 وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فمن الرجل وان كان اصفر رقيقا
 فمن المرأة والاحتياط اولى **فروع** قالت معي جني ياتي في النوم مرارا
 واجد لدنة الوقاع اتفقوا ان لا يغسل عليها وهذا اذا لم تنزل فان انزلت
 وجب لغسل وان جومت فيمادون الفرج ووصل المنى الى رحمها لا يغسل
 عليها فقد ابلغنا والازوال فان حبلى منه وجب عليها الغسل
 لانه دليل الازوال فتعيد ما صلت بعد ذلك الجماع قبل الغسل كذا قالوا
 وفيه نظر لان الخروج من الفرج الداخل شرط لوجوب الغسل ولم يوجد
 اصله وعالج بكفه فلما انفصل المنى من الصلب شدد ذكره وصل
 من غير غسل صححت لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضا صبي ابن عشر
 جامع امراة البالغة عليها الغسل لوجود موارد الخشفة بعد
 توجه الخطاب ولا يغسل على القلام لانعدام الخطاب لانه يؤمر به
 تخلقا كما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجية

صغيرة مشتهرة فالجواب على العكس وذكر صبي لا يشترى بمنزلة ^{صبي} الذكر
 وفي وجوب الغسل يادخال الاصبع في القبل والذكر خلاف وكذا ذكر
 غير الادني وذكر الميت ^{ويصنع} من خشب وغيره بالخرج منه مني
 ان كان ذكره منتشر فغسل الغسل لوجود الشهوة والافلا نقدها
 راي في نومه انه يجامع فانتبه ولم يربلا ثم خرج منه مني لا يجب
 الغسل وان خرج منه مني وجب احتلام الصبي او النسبية ^{الاحتلام} لا ^{مطلوب} احتلام
 الذي بالبلوغ وانزال على وجه الدفع والشهوة لا يجب الغسل لان
 الخطاب انما توجه عقيب الانزال فهو سابق على الخطاب وكذا اذا
 حاض الحيض الذي بالبلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال ^{صنيع} ق
 والاصوط وجوب الغسل في الكل واما فريض الغسل فالمضغنة
 والاستنشاق وغسل سائر البدن اي باقيه وانما فرضت ^{المضغنة} المضغنة
 والاستنشاق في الغسل دون الوضوء لان الواجب في الغسل
 غسل جميع البدن وداخل الفم والانت منه وفي الوضوء غسل
 الوجه وليسامنه لان من المواجهة وليس فيها مواجهة وايضا
 الماء الى منابت الشعر فرض وان كثر ^{الشعر} اي ولو كان الشعر كشفا
 بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اثناء اللحية واثاء الشعر من
 الرأس البدن حتى لو كان متلبدا ولم يصل الماء الى اثنائه لا يجوز

مطلوب فريض الغسل

الغسل

الغسل لما في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا من المبالغة والمرأة
 في الاغتسال كالرجل في وجوب تميم جميع الشعر والبشر ولكن الشعر
 المسترسل اي النازل من زوائرها جمع زواير وهي الخصلة ^{الشعر} من الشعر
 غسله موضوع اي ساقط عنها في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها
 لحديث ام سلمة انها قالت قلت يا رسول الله ان امرأة اشدة
 ضفرا سي افاقتضه في غسل الجنابة قال لا انا يكفيك ان
 تحثي على راسك ثلث حثيات ثم تنقيين عليك الماء فتطهرين وفي
 رواية افاقتضه للحيضة والجنابة قال لا الا واجب بل زوا ^{نساء}
 وفي صلوة الباقي الصحيح انه يجب غسل الزواير وان جاوزت القدر ^{بين}
 وفي مبسوط ايجز في وجوب ايصال الماء الى شعث عقلاها اختلاف ^{المشايخ}
 وفي الهداية وليس عليها بل زوايرها هو الصحيح وكذا صححه غيره وهو الوجه
 للحصر المذكور في الحديث وللحرج وهذا اذا كانت مضفورة فان كانت
 منقوضة يفرض عليها ايصال الماء الى اثنائها اتفاقا لعدم الحرج
 بخلاف الرجل فان يجب عليه ايصال الماء الى اثناء الشعر وان كان مضفورا
 لان الضرورة في حقه لا مكان الخلق كذا ذكره اي الفرق بين الرجل والمرأة
 في غنية الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا ضفر شعره كما يغسله
 العلويون اي المستحبون الى علي بن ابي طالب وبعضهم يخصهم بمن

كان من غير فاطمة رضي الله عنها والاتراك جمع ترك بضم التاء اسم جنس
كالعرب وزنا هل يجب اصال الماء الى اثناء الشعر اي الى خلال شعر
عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان نظر الى العادة والى عدم الضرورة
وذكر الصدوق والشهيد انه اي لتسايج اصال الماء الى اثناء الشعر
في صحة لعدم الضرورة والاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل
يجب اصال الماء الى المسترسل ولم يذكر غير ذلك وهو الصحيح
امرأة اغتسلت هل تكلف في اصال الماء الى ثقب القرط ام لا
القرط بضم القاف وسكون الراء ما يعلق شحمة الاذن قال اي محمد
في الاصل وهذه عادة صاحب المحيط يذكر قال ومراده ذكر تكلف
فيه اي في الاصال الى ثقب القرط كما تكلف في تحريك الخاتم ان كان
ضيقا والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول ان غلب على ظنها ان الماء لا
يدخل الا بتكلف تكلف وان غلب على ظنها ان قد وصل فلا سواء كان
القرط فيه او لا وان انضم الثقب بعد نزع القرط وصار بحال ان امر الماء
عليه يدخله وان غفل فلا بد من امراره ولا تكلف بغير الامر من ادخال
عود ونحوه فان الحرج مدفوع وانما وضع المسئلة في المرة باعتبار
الغالب فلا فرق بينها وبين الرجل وكذا في قول امرأة اغتسلت
وقد كان اي الشان بقي في اظفارها عجيب قد جفت لم يجوز غسلها

وكذا

وكذا الوضوء لافرق بين المرأة والرجل لان العجيب صلابة تمنع
نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز والاقل اظفر ولو بقي الدرن بالتحريك
اي الوسخ في الاظفار جاز الغسل والوضوء لتولده من البدن يسوي فيه
اي في الحكم المذكور المديني اي ساكن المدينة والقروي اي ساكن
القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل للقروي لان درنه من التراب
والطين فينفذ الماء ولا يجوز للمديني لانه من الودك فلا ينفذ الماء
والاول هو الصحيح قاله الدبوسي وقال الصغار يجب الاصال الى ما
تحت ان طال الظفر وهو حسن الا قلت الذي لم يجتن اذا اغتسل
ولم يدخل الماء داخل الجلبة قال بعضهم يجوز غسله لانه خلقي وقال
بعضهم لا يجوز وهو الاصح لان له حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل
اليه انتقض الوضوء والمني اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا
صحة الزبلى في شرح الكفر واختاره في النوازل وان خرج بوله حتى
صار في القلعة فعليه الوضوء بالاجماع وان لم يلم اي ولم يظهر في افاء
القلعة رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من خبز او غيره جاز قال
بعضهم ان كان زائدا على قدر الحاجة لا يجوز غسله وان كان قد
الحصة او اقل يجوز اعتبار الفساد الصوم والصلوة باقتلاع ما
فوق الحصة لا باقتلاع مقدارها على قول والصحيح ان مقدارها غير

مغفوك وانما الحفوف مادونه وهو قليل وفي الفتاوي ان كان
 بين اسنان طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل جاز لان الماء شئ
 لطيف يصل تحته غالبا قال في الخلاصة وبه يعني وقال بعضهم ان
 كان صلبا بضم الصاد اي قويا مضوغا مضغاً متاكدا اي شديدا
 بحيث تداخلت اجزائه وصار كالبحين الصلب لا يجوز غسله
 قل او كثر وهو الاصح لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج
 وذكر في المحيط ان كان على ظاهر بدن جلد سمك او خمر مضوغ قد
 جف وغسل قبل او توشأ ولم يصل الماء الي ما تحته لم يجز وكذا
 الدرن اليابس في الانف لان هذه الاشياء تمنع نفوذ الماء لصلابتها
 وقال في الذخيرة في مسألة الجناء بان بقي من جرح على بدنها والطين
 والدرن اذا بقي على البدن يجزئ وضوءهم للضرورة ولان هذه
 الاشياء لاصلا بدها فينفذها الماء وعليه الفتوى اي ما في الذخيرة
 اذا اعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن واذا كان
 برجله شقاق فجعل في الشحم او المرهم ان كان لا يضره ايسال الماء
 لا يجوز غسله وضوءه وان كان يضره يجوز اذا امر الماء على ظهر
 ذلك وايصال الماء الي داخل الشرة فرض لكونه من ظاهر البدن
 وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض وان لم تكن عليه اي ولولم

يكن

يكن على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية لان فيه نجاسة حكمية
 وهي الجنابة وكذا تحليل الاصابع في الاغتسال والوضوء فرض ان كان
 الاصابع منضمة بحيث لا يدخلها الماء بالتحليل غير مفتوحة وان كانت
 الاصابع مفتوحة فهي اي التحليل سنة وكذا انتهاء البثرة اي ظهر
 الجلد باسالة الماء عليها وبل الشعر فرض ايضا لقوله عليه السلام
 الا قبلوا الشعر وانقوا البشر ولقوله عليه السلام ان تحت كل
 شعرة جنازة ولو بقي شئ من بدن لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة
 وان قل اي ولو كان ذلك الشئ قليلا بقدر رأس ابرة لا فراض
 استيعاب جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام المضمضة اذا كان
 لا يعل وجه السنة وبلغ الماء الفم كله والا فلا وفي واقعات الناس
 انه لا يجزئ ولو كان لا يعل وجه السنة ما لم يمجه قال في الخلاصة
 وهذا احوط ولو تركها اي المضمضة وكذا الاستنشاق ناسيا
 فصلي ثم تذكر ذلك يتمضمض ويستنشق ويعيد ماضيا ان
 كان فرضا لعدم صحته وان كان نفلا فلا لعدم صحة شروعه
 وكذا الحكم في كل جزء من البدن اذا نسي غسله **وسنة الغسل**
 ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير استثناء مسح الرأس
 هو الصحيح في ظاهر الرواية وروي الحسن انه لا يسح رأسه

مطلبة سنة الغسل

الاغتسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما في مستنقع الماء او على
 تراب بحيث يحتاج الى غسلهما بعد ذلك اما لو قام على حجر او
 لوح بحيث لا يحتاج الى غسلهما نائيا فلا يؤخر غسلهما وان ينزل
 الخجاسة الحقيقية كالمني ونحوه عن بدن ان كانت اى جرة
 على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه وسائر بدن مثلثا
 وكيفيته ان يصب على منكبيه الايمن ثلثا ثم الايسر ثلثا ثم على راسه
 وسائر جسده ثلثا وقيل يبدأ باليمن ثم بالراس ثم بالايسر
 وقيل يبدأ بالراس ثم باليمن ثم بالايسر وهو الاصح ولو انفس
 في ماء جار ان مكث قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة ولا
 فلا ثم يتنحى عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجله
 ان كان قائما في مستنقع الماء وان لا يسرف في الماء وان لا يعتد
 لما تقدم في الوضوء وان يستقبل القبلة وقت الغسل ان كان عورته
 مكشوفة وان كان مستويا فلا لباس به وان يدلك كل اعضاءه
 مبالغة في المرة الاولى ليغم الماء البدن في المراتين الاخرين فالدلك
 في الغسل ليس بواجب بل هو سنة الآخرة واية عن ابي يوسف رحمه الله
 وان يغتسل في موضع لا يراه احد لاحتمال انكشاف العورة حال
 الاغتسال او التمس وذكر في القنية عليه الغسل وهذا حال اليد

بغير
 من
 الغسل

وان راوه وهو يختار ما هو اسير والمرأة بين الرجال تؤخره وبين النساء
 لا والمراد بقوله وان راوه رؤية ما سوى العورة فان كشفت العورة
 لا يجوز عند احد في الصحيح وفي الخلوة قيل ياتم وقيل يعني الزنا القليل
 دون الكثير وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان يجرد للفصل ويجرد زوجته
 للجماع اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة وان لا
 يتكلم قط من كلام الناس او غيره لانه في مصب الماء المستعمل ويستحب
 ان يمسح بدنه بماء يديل بعد الغسل وان يغسل رجله بعد التمس
 لاقبله مسارعة الى الستر وان يصله بسجدة لما تقدم في الوضوء وما
 فليست بشرط في الوضوء والغسل بل سنة فيها حتى ان الجنب
 اذا انفس في الماء الجاري او في الحوض الكبير للتبرد قيد بالكبير
 لان الصغير يتأتى فيه الخلاف الذي في البيروسيات ان شاء الله
 او قام في المطر الشديد وتفضل واستنشق في جميع ذلك يخرج
 من الجنابة عندنا خلافا للائمة الثلاثة لان المقصود حصول الغسل
 المأمور به وقد حصل فلا فرق بين كونه عن قصد او عن لا قصد
 الا انرا اذا لم ينو لا يحصل له ثواب وقد حققنا الكلام فيه في التشرع
 والغسل على احد عشر وجها خمسة منها فريضة لثبوتها بالكتاب
 او بالاجماع القطعيين الاغتسال من الحيض والغسل من النجاسة

والاغتسال من التقاء الختاين اذا كان مع غيبوبة الخشفة
والاغتسال من خروج المني على وجه الشهوة والدق والاعتسالا
من الاضلام اذا خرج منه اي من الاحتلام او من المحتلم المني ولذا
وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة
والاصح انز مندوب عندنا وعند مالك هو واجب وهو للصلوة
عندنا في يوسف ولليوم عند الحسن حتى لو لم يصل برينال ثواب
الغسل اذا وجد في اليوم عند الحسن لا عندنا في يوسف ومن لا
جمعة عليه يندب له الغسل عند الحسن لا عندنا في يوسف وغسل
العبدن والاصح انز مستحب ايضا لان يوم اجتماع كل جمعة وغسل
عرفة مستحب ايضا للاجتماع وكذا الغسل عند الاحرام مستحب
ومن الاغتسال المندوب الغسل لدخول مكة ووقوف مزدلفة
ودخول المدينة ومن غسل الميت وللجماعة ولليلة القدر اذا
راها وللجنون اذا افان وللصبي اذا بلغ بالسن وللحافر اذا اتم
ولم يكن جنبا ويكفي غسل واحد للجمعة والعيد اذا اجتمعا كما
يكفي لغرضي جماع وحيض وواحد منها اي من الاحد عشر واجب
على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكره والظاهر من الادلة
ان فرض كفاية ذكره ابن الهمام والتسوي في شرح المهدية وغيرها

او التيمم عند عدم الماء
مخالفة لما عليه قبله

وواحد منها مستحب وهو غسل الكافر وقد تقدم هكذا ذكره مطلقا
شمس الائمة السرخسي في شرحه للبسوط وذكر في المحيط ان الكافر
اذا اجنب ثم اسلم الصحيح ان يجب عليه الغسل لان الجنابة باقية بعد اسلمه
بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب عليها الغسل لان
الاتصاف بالحيض ليس باقيا وقال قاضيان الاصول وجوب الغسل
في الفصول كلها **فروع** اذا اجنبت المرأة ثم ادركها الحيض فان شاءت
اغسلت وان شاءت اخرت حتى تطهر وكذا الحائض اذا احتلمت
او جومت فهي بالخيار والجنب اذا اخر الاغتسال الى وقت الصلوة
لا ياتم ولا لباس للجنب ان ينام ويعاود اهل قبل ان يغتسل او يتوضأ
ولكن يستحب الوضوء اذا اراد المعاودة ولا لباس بان يغتسل الرجل
والمرأة من انا واحد ويكره للجنب الكل والشرب ما لم يغسل يديه وفا
وقال قاضيان يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان ياكل
او يشرب وان تركه فلا لباس برو قبل ان يشرب على وجه السنة لا
يكره والا يكره ولا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القران
لقوله عليه السلام لا تقرأ الحائض ولا الجنبت شيئا من القران يعني لا يجوز
ان يقرأ آية تامة وان قرأ ما دون الآية بقصد القران او قرأ
الفاحة لا بقصد القران بل على قصد الدعاء او قرأ الآيات التي تشبه

الدعاء مثل ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا
عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا لو سمع خبرا سارا فقال
الحمد لله او خبرا سوء فقال ان الله وانا اليه راجعون او قراء
بسم الله الرحمن الرحيم على وجه الشاء وعلى قصد القرآن يجوز اما
مادون الآية فلا تقرأ بعد بقراءة قاريا وهذا اختيار الطحاوي وذكر
الرازي ان عليه لا كراهية واما على قول الكوفي فلا يجوز قراءة
مادون الآية ايضا وهو الذي اختار مصابا الهداية وجماعة قيل
يكروه قراءه مادون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل لا يكره وهو
الصحيح قاله في الخلاصة واما قراءة دعاء التوبة فلا يكره في ظاهر
مذهب اصحابنا لانهم ليس بقرآن وروي عن محمد بن رواحة شاذة
ان يكره لما روي عن ابي ابن كعب انه كتبه في مصحفه والصحيح الاول
ولا يكره التمجيد للجنب والحايض والنفساء بالقرآن لانهم لا يصدون
قاريا وكذا لا يكره لهم التعليم للصبيان وغيرهم من فاهي كلمة كلمة
مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الصحابي اذا علم نصف آية وقطع
ثم نصفها نصفها هكذا يجوز والمصنف اختار قوله في الاول وهنا
مشي على قول الكوفي وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن لان فيه مشيهم
للقرآن وذكر في الجامع الصغير المنسوب الى قاضيان لاباس للجنب

ان يكتب

ان يكتب القرآن والصحيحة او اللوح على الارض او الوسادة ونحوها
عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله لانه ليس فيه من
مستن القرآن ولذا قيل المكروه مستل المكتوب لامواضع البياض ذكره
الامام الترمذي وينبغي ان يفصل فان كان لا يستل الصحيحة بان
وضع عليها ما يحول بينها وبين يديه يؤخذ بقول ابي يوسف رحمه الله
لانهم يحسن المكتوب ولا الكتاب الا بقول محمد رحمه الله لانه قد مس
الكتاب ولا يجوز لهم اي للجنب والحايض والنفساء مستل المصحف الا
بغلافه وكذا كل ما كان فيه آية تامة من لوح او درهم ونحو ذلك
لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقال عليه السلام لا القرآن الا
طاهر ولا يجوز لهم ايضا اخذ درهم فيه سورة من القرآن
هذابنا على عادة من كان يكتب على الدراهم سورة الاخلاص
وليس بقيد بل لو كانت آية واحدة فالحكم كذلك الا بصرتة
وكذا لا يجوز المستل المذكور للمحدث ايضا لانهم غير طاهر هذا
يعني جواز الاخذ بالغلاف اذا كان الغلاف غير مستتر في غير
محبوك مشدود بمصنه اليه بعض وان كان مستترا لا يجوز الاخذ
به ولا يمسه هو الصحيح قاله في الهداية وفي المحيط والغلاف هو الجلد
الذي عليه في اصح القولين وتصحيح الهداية هو الاصوط والاولي

والحريطة اي الكيس احق من الخلاف في انه لا يكره اخذ المصحف
 بها لوجودها ثلثين فان اخذ المصحف بكمه فلا بابية اي بالاخذ عند
 محمد في رواية وهو اختيار صاحب المحيط وكرهه بعض مشايخنا
 وهو اختيار صاحب الهداية لان الثوب تبع له اي للماس وذكر في
 الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف واللوح الصبيان لانهم لا
 يخاضون بالطهارة وان امروا بها تخلقوا قاله في الهداية لان
 في منع الدفع تضييع حفظ القرآن وفي امرهم بالتطهير حرج بهم
 وعن بعض المشايخ انه يكره والصحيح الاول وقول المص والاصو
 ان اخذ بكمه ويدفعه لا تعلق له بما قبله لان كلام الجامع الصغير
 في المدفع اليه وهو الصبي انه لا يكره دفع البالغ المصحف واللوح
 اليه لانه مستل لدفع وعدمه فان المست بالكم قد تقدم حكمه
 وهو يؤهم جواز مست الدفع بلا طهارة لاجل الدفع الى الصبي ولم
 يقل به احد ويكره ايضا للمحدث ونحوه مست تفسير القرآن وكتب
 الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن ايات وفي الخلاصة
 والاصح انه لا يكره عند ابي حنيفة رحمه الله وان اخذ اي الشبر
 ونحوه بكمه لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرار الحاجة الى اخذه
 اكثر من تكرار اخذ المصحف اذ القرآن يقرأ حفظا في الغالب ولا يكره

قراءة القرآن للمحدث ظاهر اي على ظهر لسانه حفظا بالاجماع اما
 الجنب اذا غسل يده وفمه فروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا بأس
 ان يمسن القرآن او يقرأه والصحيح انه لا يجوز له المس والقراءة لبعث
 الجنابة لانها لا تجزئ ثبوتا ولا ذولا كالمحدث اجماعا ونكره قراءة
 التوراة والانجيل للجنب وكذا الربور لان الكل كلام الله تعالى وما
 يبدل منه بعض غير معين وغير المبدل غالب فالاحتياط في التحرز
 عن المس واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي ان يغسل يده
 وفمه ثم يأكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورة مستعمل وكذا
 ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل مكره لازالة النجاسة الحكيمة
 به وحمل المأكول على المشروب وقد قيل ان يورث الفقر وهذا بخلاف
 الحايض لان سورها لا يصير مستعملا ما لم يتخاطب بالاغتسال ونكره
 كتابة القرآن واسماء الله على المصلحة اي السجادة وكذا على الحجاب
 والجد أو ما يفرش لانه تعريض للاستهان ونكره دخول الحرم الى الخلاء
 وفي اصبه خاتم فيه شيء من القرآن او من اسماء الله لما فيه من ترك
 التعظيم وقيل لا يكره ان جعل قصبة على باطن الكف ولو كان ما فيه
 شيء من القرآن او من اسماء الله في جيبه لا بأس به وكذا لو كان
 ملفوفا في شيء والتحرز اولى وكذا اي كالا يجوز للجنب والحايض
 ان يمسوا القرآن ولو اولى

والتنساء قراءة القرآن ولاسته لا يجوز لهم دخول المسجد لغير
 ضرورة سواء دخلوا للجلوس فيه او للعبور اي للمرور لقوله
 عليه السلام ان لا اهل المسجد لحايض ولاجنب وقال الشافعي يجوز
 لهم الدخول للعبور وقد حققنا الدليل في الشرح واذا احتلم في
 المسجد يتيمم للخروج اذا لم يخف من لص او غيره لعدم الضرورة وان
 خاف يجلس مع التيمم للضرورة ولكن لا يصل ولا يقرأ لعدم **افزع**
 تكراهه قراءة القرآن والذكر والدعاء في المخرج والمغسل والحمام وعند
 تحذيره الله لا تكرم في الحمام لان الماء المستعمل عنده طاهر وفي الخلاصة
 لا يقرأ في المخرج والمغسل والحمام الا حرفا وفي الحمام انما تكراهه اذا
 قراء جهرا فان قراء في نفسه لا بأس به هو المختار وكذا التيمم والتسبيح
 وكذا لا يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة او امرأة هناك تغسل او
 في الحمام احد مكشوف العورة وفي فتاوي قاضيان ان لم يكن فيه
 احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بان يرفع صوته
 بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قراء في نفسه ولا يرفع صوته بالقراءة
 فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وسبأه
 قام ذلك في القراءة ان شاء الله تعالى **فصل** في التيمم وهو اللغة
 القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهير بوجه مخصوص

وللتيمم

مطلب في بيان التيمم
 سنة في التيمم
 سنة في التيمم
 سنة في التيمم

وللتيمم كمن بشرط لا بد من معرفتها لتوقف تحققه عليها اما ركبه
 فضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين يعني اليدين الى المرفعين لقوله
 عليه السلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفعين
 وصفته اي صفة التيمم على وجه المسنون ان يضرب يده على الارض
 او على ما هو من جنس الارض فينفضها بان يضرب جانب يده يده قمايلي
 الابهام احدها بالآخر مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن ابي
 يوسف رحمهما الله ليستأثر التراب ويمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة
 اخرى فينفضها ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس
 الاصابع الى المرفعين بان يمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده
 اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفة اليسرى بباطن
 ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر بباطن ابهام اليسرى على ظاهر ابهام اليمنى
 ثم يفعل بيده اليسرى كذلك هذا هو الاحوط ولو مسح بكل الكف
 والاصابع جاز ولو مسح بإصبع او أصبعين لا يجوز كما في مسح الخف
 والرأس واقل ما يجزئ ثلث اصابع ثم الضربة من جملة التيمم حتى
 لو ضرب يديه فاصدت قبل ان يمسح بهما بعيدا لضرب وقيل الاول
 احوط واستيعاب العضوين بالمسح واجب اي فرض عند الكرخي
 في ظاهر الرواية اي الظاهرة عن اصحابنا في الكتب المشهورة كالجامعين

والمبسوط حتى لو ترك شيئا قليلا لم يمتته به من مواضع التيمم لا
يجزئ التيمم كما في الوضوء وروي الحسن عن اصحابنا المذكور في
عامه الكتب ان روايته الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الاستعا
ليس بواجب حتى لو ترك شيئا اقل من الربع من الوجه او اليدين
يجزئ به التيمم وفي نظم الزندوسي قد فرغهم عفو وان زاد لم يجز
وعلى هذه الرواية نزع الخاتم والسوار وتخليل الاصابع لا يجب على
تلك الرواية يجب وينبغي اي يجب ان يحتاط بان يؤخذ بالرواية
الاولي ويستوعب فانها هي الصحيحة وقال في الكفاية ومسح العذر
شروط على ما حكى عن اصحابنا والناسخ غافلون وفي الخلاصة لو لم
يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز وروي عن محمد رحمه الله
لو ترك ظهر كفيه بلا مسح لا يجزئ بر ومن هو مقطوع اليدين من المرفقين
اذا تيمم بمسح موضع القطع لانه من جملة المرفق واما شرطه اي شرط
التيمم فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا لفرقة الله اعتبار المعنا
اللفظي وهو القصد والقصد هو النية فلو اصاب التراب وجهه
ويديه او قصد تعليم احد لم يكن تيمما ما لم ينو التطهير مطلقا او
او قربة متصودة تصح منه حالا ولا صحة لها بدون الطهارة
ولا يشترط نية كونه للحدث او للجناية ونحوها في الصحيح وكذا طلب

الماء شرط اذا غلب على ظنه اي المحتاج الى الطهارة ان هناك اي
في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك الشخص في العرانات لان
وجود الماء فيها غالب وان لم يغلب على ظنه او خبره اي بوجود الماء
في ذلك المكان وجب الطلب للماء بالاجماع فيطلب يمينا ويسارا
قدر غلوه من كل جانب وهي ثلثمائة خطوة الى ربع مائة وقيل
رماية سهم ويشترط في المختار ان يكون مكلفا عدلا والافلابد
معه غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من البيانات واما الخلاف
في وجوب الطلب وعدمه فيها اذا لم يغلب على ظنه ولم يخبر به
تم خبره مؤثما او كان في الغلوات لانه العرانات هكذا وقع في النسخ
باو والواجب ان يكون بالواو ^{بابه} عندنا لا يجب لطلب خلافا للشافعي
فان عنده يجب الطلب ولا يجوز التيمم قبله لقوله تعالى فلم تجد واما
ولا يقال ما وجد الا بعد الطلب ونحن نقول قد استعمل ما وجد في
حق الله سبحانه وهو منزلة عن ان يقال في صحة طلب ولو اخبر
انسان عدل بعدم الماء عند غلبة الظن ونحوها جاز التيمم لا خلافا
لان خبر الواحد العدل حجة في البيانات وكذا من شرطه عجزه عن
استعمال الماء فالحاصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح
والصعيد وكونه طاهرا والعجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما

حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض ببروضه او بالتحرّك او باستعمال الماء او خاف ابطاء البرء من المرض بسبب ذلك جازله التيمم ويعرف ذلك اما بغلبة الظن عن اماره او تجربه ابي قول طبيب حازق مسلم غير ظاهر الفسوق وقيل عدلته شرط وذكر الاسيحي في شرحه فقال جنب على جميع بدن جراحة او على اكثره اي اكثر بدن او برؤسك تري بضم الجيم وفتح الدال فانه يتيمم ولا يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به لانه لا يجمع بين الفصل والتيمم عندنا وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء كلها او اكثرها جراحة يتيمم ولا يجب غسل الصلح والتيمم لاجل الجرح عندنا خلافا للشافعي وان كانت الجراحة على اقله اي اقل بدن او اعضاء وضوءه واكثره اي اكثر البدن او اعضاء الوضوء صحيح فانه يغسل الصلح ويمسح على الجرح ان لم يضره المسح عليه وان كان يضره المسح على الجراحة مكشوفة يشدها بشئ ويمسح فوقه ثم الكثرة في اعضاء الوضوء قيل يعتبر بالعدد حتى لو كانت الجراحة في راسه ويديه ووجهه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الاكثر من الاعضاء الجريحة صحيحا او جرحا وفي عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لا يباح له التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جرحا ولو كان الصلح

والجرح

والجرح متساويين فالاحوط وجوب غسل الصلح والمسح على الجرح والجنب الصلح في المصرا اذا خاف بغلبة ظنه عن التجربة الصلح ان اغتسل ان يقتله البرد او يحرقه فانه يتيمم عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لها والقوي على قول الامام اذا لم يكن له اجرة الحمام على ما حققناه في الشرع وان كان الجنب المذكور خارجا عن المصير يتيمم بالاتفاق لعدم تيسر الماء الحار غالبا وان خرج من المصير ونحوه مسافرا او محتطبا اي غير مريد السفر او خرج من قرية متوجها الى قرية اخرى يجوز له التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو الميل اي مقداره تقريبا او اكثر من ميل هذا هو المختار وعن الكوفي ان كان يسمع صوت اهل الماء لا يتيمم لانه قريب والايتمم وقال الحسن ان كان الماء امامه فالمعتبر ميلان والاقبل والاصح عدم الفرق وعن ابي يوسف رحمه الله لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم والميل اربعة الاف خطوة وفسره ابن شجاع بثلاثة الاف ذراع وخمس مائة ذراع الى اربعة آلاف والذراع اربع وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات وهو اي الميل ثلث الف مسح على جميع الاقوال سواء خرج من المصير القرية جنباً او جنب بعد الخروج لان السبب هو ارادة ما لا يحل الا

تقريب

بالطهارة والافرو في ذلك بين تقدم الحدث وتأخره وان كان
 معه اي مسافر ماء في رحله اي في اناضله وامتنعه فنيته ويتم ولا
 ثم تذكر ذلك الماء في الوقت لم يعد اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة
 عند ابي صيغة ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله فان عنده
 تلزمه اعادتها والخلاف فيما اذا كان وضعه بنفسه او عنقه غيره
 بامره فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جازيتمه اتفاقا وعن محمد
 رحمه الله انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في اناضله على ظهره او معلنا
 على عنقه او موضوعا بين يديه او مقدما كالكاف مركوبا او مؤخره
 وهو سائر لم يجز تيممه اجماعا بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سائر
 او في مؤخره وهو راكب او في احداهما وهو قاعد فانه على الخلاف ولو
 ظن ان الماء في لم يجز تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر بعد
 خروج الوقت لم يعد في قولهم جميعا هذا مخالف لما ذكر في الهداية
 وغيرها ان تذكر في الوقت وبعد سواء واذا اتمم المسافر وصلى
 والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجزاء ما فعل كذا
 لو كان على شطآنه او جنب بيرو لم يعلم بر وعي ابي يوسف رحمه الله في هذه
 روايات وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسأل اي يطلب
 من رفيقه الماء اذا كان غالب ظنه انه يعطيه اذا سأل وان تيمم

قبل

قبل ان يسأل فسلمي ثم سأل فاعطى تلزمه الاعادة وحاصل هذا انه
 اذا اتمم من غير ان يسأل وصلى ثم سأل بعد الصلوة فاعطى فعليه الاعادة
 سواء كان له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم يعطه فلا اعادة سواء
 كان له ظن ام لا وان سأل قبل التيمم فمنع ثم اعطى بعد الصلوة فذلك
 لا اعادة وان تيمم وصلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعد ها فعند
 ابي صيغة رحمه الله يجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزمه الطلب من
 ذلك الغير وقال لا يجوز لان الماء مبذول عادة وينبغي ان يعني
 بقوله في مكان يظن فيه الماء ويقولها في غيره وتام تحقيقه في الشرح
 وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا بالتمن فان لم يكن له ثمن يتيمم بالاجماع
 لعدم القدرة وان كان له مال زيادة على ما يحتاج اليه في الراد وكذا
 لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كلبا في يظن ان عنقه الماء بمثل
 القيمة في ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه او باعه بغير يسير لا يجوز
 له التيمم لانه قادر وان باعه بغير فاضل يتيمم للحرج لان تلف المال
 كتلف النفس والعين الفاضل ما لا يدخل تحت تقويم المومنين
 وقد روي في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة والماء
 ملحوبها وقال بعضهم وعزاه قاضيان الى ابي صيغة رحمه الله العن
 الفاضل نصف الثمن بان يبيع ماء يساوي درهما بدرهمين وقيل

هو ان يسبح ما يساوي درهما بدرهم ونصف في الوضوء ^{وبدرهمين}
في الجنابة والاول اوفق لدفع الحرج وعن ابي نصر الصغار في المسألة
اذا كان في موضع عز الماء فالأفضل له ان يسئل من رقيقته المأذنة
الشبهة وان لم يسئل ويتم وصله اجزاه لان الغالب المنع وان كان
في موضع لا يمر الماء لا يجزيه ذلك قبل الطلب كما في العرائن لان
مبذول عادة وهذا هو المختار رجل معه ماء ^{في زمزم} في قمه قد
رضي رأس الماء وهو حمله للمطية أي لاجل الاهداء او للاستشفاء
لطلب الشفاء برأيه عليه السلام ماء زمزم شفاء لما شرب ^{له} لا يجوز له
التيتم للقدر على استعمال الماء ولو ذهب لآخر وسلم له لا يجوز له التيمم
عندنا خلافا للشافعي لثبوت القدرة على الاستعمال بواسطة
الرجوع عندنا لا عند كذا ذكر في المحيط والحيلة فيه ان يخلط بزماء
وردي او نحوه حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او يهبه على
وجهه ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه دلو ونحوه من الآلة الاستقاء
او رشاء بكسر الراء مع المد أي جبل هل يجب عليه ان يسئل رقيقته
ذلك قالوا لا يجب ومع هذا لو سئل فقال له انتظر حتى استقي
او خذ ذلك فعند ابي حنيفة رحمه الله ينتظر استجابا الى آخر
الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى ولو لم ينتظر صح عنه

وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله ينتظر وجوبا وان فوت الوقت ^{خاف}
لذا الخلاف في العادي اذا اراد الصلوة ومع رقيقته ثوب فقال
له انتظر حتى اصلي وادفعه اليك او خذ ذلك واجمعوا على انه في الماء
ينتظر اي لو قال انتظر حتى اتوضأ او نحوه ثم ادفع اليك المأجب
عليه ان ينتظر اجماع الثبوت القدرة باحة الماء دون اباحة
غيره وان فات اي ولو فات الوقت ومن لم يجد ماء الأسور الحمار
او البغل الذي امه ان يتوضأ به ويتم لان مشكوك في طهوريته
فلا يزول به الحدث المتيقن فيضم اليه التيمم ليؤثر بيقين وانه ما قدم
جاء خلافا لفرقان عندنا لا بد من تقديم الوضوء ولو تيمم وصلى ثم توضأ
بالمشكوك واعاد تلك الصلوة صح وكذا لو عكس للحرج من
المهدة بيقين باحدها ومن لم يجد الأسور الفرس فعن ابي حنيفة
رحمه الله في حكمه روايتان بل اربع روايات في رواية عنه هو مشكوك
فيضم اليه التيمم كسور الحمار وفي رواية وهي رواية الحسن عنه مكروه
كما ان لمحمد عنه مكروه وفي رواية النخعي عنه قال احب الي ان
يتوضأ بغيره وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه وهو قولها
انه طاهر مطهر من غير كراهة لان حرمة لمحمد كرامته فلا تؤثر في سوره
خبثا ومن لم يجد الا نبذ التمر وهو ماء التي فيه غر فظهر حلاوته ولو نثر

لكن الأفضل ان يبدأ بالوضوء صح

فيه ولم تزل رفته ولا اشتد فعند ابي صيفه رحمه الله يتوضأ به
 فقط ولا يتم ومثله الفصل بر الحديث ابن مسعود رضي الله عن
 النبي عليه السلام قال له ليلة الجن ما اذ او تكب قال نبذتم قال
 عليه السلام تمر طيبة وماء طهور فتوضأ منه وعند ابي يوسف رحمه الله
 لا يتوضأ به بل يتم وهي الرواية المرجوع اليها عن ابي صيفه رحمه الله
 وعليه الفتوى لان ماء مقيد فلا يجوز الوضوء به وعند محمد رحمه الله
 يجمع بينهما وما عدا نبذ التمر من الانبذة والاشربة لا خلاف في عدل
 جواز الوضوء به جنب وجد الماء في المسجد ولم يجز في غيره وليس
 معه احد يأتية به يتم لاجل الدخول ويدخل فان لم يصل الماء بان
 لم يجد الا اسيرها او باع آخر يتم للصلوة ثانيا ان اراد الصلوة
 لان نية الصلوة شرط لصحة التيمم للصلوة ولم ينولها ولو كان
 قد نواه لها في هذه الصورة لم يصح ايضا لعدم تحقق العجز عن الماء
 وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وكذا لو يتم المحدث ونحوه لمس المسح
 او يتم الجنب ونحوه لقراءة القرآن عند عدم الماء حقيقة او حكما
 لا يجوز الصلوة به والحاصل ان الصلوة لا تجوز الا بالتيمم الذي يوي
 لها ولقرينة مقصودة يقتل فيها معنى العبادة ولا تصح بدون الطهارة
 فخرج التيمم لمس المسح ودخول المسجد او الخروج منه او زيارة

القبور والاذان والاقامة لانها قرب غير مقصودة بل وسائل
 وخرج يتم الجنب ونحوه لقراءة القرآن فانها قريبة مقصودة لكن
 لا يقتل فيها معنى العبادة وخرج يتم المحدث لقراءة القرآن ويتم
 الكافر للاسلام لصحة ما بدون الطهارة خلافا لابي يوسف رحمه الله
 في التيمم للاسلام فان عنه تجوز الصلوة بخلاف سجدة التلاوة
 وصلوة الجنازة وصلوة النافلة اذا يتم لاجلها فان يصلي بذلك
 التيمم المكتوبات ايضا لوجود الشرايط المذكورة وكذا الوضوء
 مطلق الطهارة ولو يتم لصلوة الجنازة اجزاءه ان يصلي به المكتوبة
 وقد قدمناه ولو يتم لتعليم الغير لا يجوز به الصلوة وروى عن
 ابي صيفه رحمه الله انها تجوز والصحيح الاول وفي النوادر لو مسح
 وجهه وذراعيه يريد به التيمم تجوز به الصلوة لان بمنزلة نية
 الطهارة رجل في دله ماء وهو لا يعلم به فتيتم وصلى ان كان في
 الماء بنفسه او وضعه غيره بامر فسيه فهو على الخلاف الذي
 ذكرنا وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا يعيد بالاتفاق وانما
 مسألة العاري اذا نسي ثوبا في المتاع فمن المشايخ من قال هو
 على الخلاف المذكور انه نطق بصلوة عند ما لا عند ابي يوسف ومنهم
 من قال لا تجوز بالاتفاق وهو الصحيح لان نسي الثوب عدم

طلبه آياه في متاعه في غاية الندرة بخلاف الماء وعن محمد بن قال
 يجوز ولو يتم وهو شط نهر وهو لا يعلم بالماء فهو على الاختلاف الذي
 ذكرنا فعندنا يجوز وعند أبي يوسف في رواية لا يجوز وفي رواية يجوز
 لعدم تقدم علمه بخلاف الماء الذي في رطله ولو كفر عن اليمين بالأنتم
 وفي ملكه رقية تصلي للتكفير أو ثياب عشرة مساكين أو طعام
 لأطعامهم فنية أي نسي المذكور من الرقية والثياب والطعام
 فالصحيح أنه لا يجوز لأن الصوم إنما يجري عند عدم كون أحد هذه
 الأشياء في ملكه وقد وجد ويستحب أن يؤخر الصلوة إلى آخر
 الوقت إذا كان يربو وجود الماء فيه ليؤديها بأكمل الطهارةتين ولو
 لم يؤخر وتيمم وصلى جاز ثم ينبغي أن لا يفرط في التأخير حتى لا يقع
 الصلوة في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا
 خلافا للشافعي وكذا يجوز عندنا لغرضين أو أكثر خلافا له ولو كان
 معه ماء يكفي للوضوء أو الغسل ولكن يخاف على نفسه أو دابته
 ولو طبا العطش أن يستعمله يجوز له التيمم لأن المشغول بحاجته
 كالمعدوم بالنظر إلى الطهارة المجبوس في السجن أو غيره إذا منع
 عن الطهارة بالأداء يصلي بالتيمم وقال أبو يوسف لا يعيد وقال
 يعيد بمسأخره هذا إذا كان في المصر ما إذا كان مجبوسا في موضع

في الفراء

في الفراء فإنه لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط وفي الخلاصة المجبوس
 في السجن إذا كان في موضع نظيف ولا يجد الماء إن كان خارج المصر
 قال أبو حنيفة رحمه الله يصلي بالتيمم وإن كان في المصر لا يصلي
 بالتيمم ثم رجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قولهما فيهم منهم وفاق أبي
 يوسف رحمه الله في العودة والاسير في دار الحرب إذا منع من الوضوء
 أو الصلوة بتيمم ويصلي بالإيماء ثم يعيد إذا قدر ولو منع المجبوس
 من التيمم أيضا فعند أبي حنيفة رحمه الله يؤخر الصلوة ولا يصلي بها
 طهارة ولا يصلي ثم يعيد وأجمعوا على أن الماشي لا يصلي وهو عشي
 وكذا الساج لا يصلي وهو ساج وكذا لا يصلي المقاتل وهو يقاتل لأن
 العمل الكثير مناف للصلوة وعن أبي يوسف رحمه الله الجواز حال المشي
 بالإيماء عند الخوف وهو قول مالك والشافعي وأحمد بخلاف المنهزم
 وهو أي حال كونه يصلي راكبا بإيماء واقفا أي واقفا بدابته غير سائر
 بها وليس المراد أنه واقف فوق الدابة أو تسير دابته أو تعدد وقفا
 بالمنهزم إشارة إلى ما ذكر في المحيط والتمتة أنه يصلي وهو سائر
 إذا كان مطلوباً وإن كان طالباً لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى
 بالإيماء لخوف عدو أو سبع أو مرض أو طين بأن لم يجد
 مكاناً يابساً يصلي عليه لا يعيد بالإجماع لأن هذه الموارد سماوية

يلزم أن يكون مجبوساً

والمقيد اذا صلي قاعدا لعدم قدرته على القيام بعيد عنه اي صيغة ^{الله} رضى
 ومحمد وعند ابي يوسف لا بعيد كالمجوس ويجوز التيمم عند اي صيغة
 ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر بجميع انواعه
 حتى العقيق والزبرجد ونحوها والزرنج والكحل اي ^{الوان يوريل} الاثمد والمراسنج
 هو حجر معروف معرب من اسك والنورة اي الكلس ^{يقولون} والمنعة بنج
 الميم مع سكون الفين وفتحها وما اشبهها من انواع التربة كالطين
 المنخوم والارمجة ونحو ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل
 خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز الا بالتراب وعند مالك يجوز حتى
 بالطين وبالثلج ولا يجوز عندنا باليس من جنس الارض كالذهب
 والفضة والحديد والفضة والفضة والخامس والفضة ونحوها مما ينطبع ويلين
 بالنار كالخضطة وسائر الجيوب والاطعمة من الفواكه وغيرها وانواع
 النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن عليها غبار وان كان على هذه
 الاشياء غبار يجوز التيمم بغبارها عند ابي حنيفة وفي احادي الروايتين
 عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار واما عند ابي
 يوسف رحمه الله فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار ثم عند هادي
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله الشرط في صحة التيمم مجرد المس اي الوضع
 على الارض وعلى جنس الارض ولا بشرط ان علو شئ منها باليد وهذا

على احد

على احدي الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع يده على صخرة مستالا غبار
 عليها او على ارض نذرة لا ينفصل عنها غبار ولم يعلق بيده شئ جاز عند
 ابي حنيفة وفي احادي الروايتين عند محمد خلافا لابي يوسف اما الفرق
 بين الصخرة وبين الذهب والفضة وهما اي والحال ان كلا المذكورين
 من الصخرة ومن الذهب مع الفضة خلقا في الارض وهوان الذهب
 والفضة يد وبان في النار وليس من جنس الارض لانها مواد عافيا
 فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها لا تذوب فيها فكانت كالتراب
 ولان الذهب والفضة ونحوها لا يتناول لفظ الصعيد الذي هو جوه
 الارض فانها لا يطلو عليها اسم الارض بخلاف الصخرة حتى لو حلف لا
 يجلس على الارض فجلس على صخرة يحنت ولو جلس على فضة او نحوها
 لا يحنت واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة يجوز مطلقا اي سواء رق
 او لم يدق لانه من اجزاء الارض وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدققا
 والافلا وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيمم بالحجر الذي
 لا غبار عليه فان الاجر بالطين صار كالحجر فاعطي حكمه فان كان مدققا
 او كان عليه غبار يجوز والافلا ولو تيمم بغبار ثوبه او غيره اي بغبار
 غير ثوبه من الاعيان الطاهرة كالخصير والبساط واللبد ونحوها
 او حب الریح اثار الغبار فاصاب وجهه وزراعته فسه اي

العضو الذي اصابه الغبار من الوجه او الزرعين بنية التيمم
 جاز تيممه عند اية صيغة ومحمد سواء وجد ترابا اخر ولم يجد
 وعند اية يوسف لا يجوز ان وجد ترابا اخر لان الغبار ليس ترابا
 من كل وجه فجاز عند الضرورة لا عند عدمها ولها ان تراب
 رقيق فجاز به مطلقا كما في الحيش ولو تيمم بالملح ان كان ما ثيا اي
 كان ماء فجد لا يجوز التيمم به لانه ليس من اجزاء الارض وان كان حبيلا
 اي كان من جنس الارض فاستحال ملحا يجوز لانه من جنس الارض
 وقال شمس الائمة السرخسي الصحيح عندي انه لا يجوز لانه صار كالآل
 ولهذا يذوب في الماء ويحل بالبرد ويشته بالحر فخرج من كونه من
 اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وصح صاحب الخلاصة وقاضنا
 الجواز نظر الى اصله والسبغة بفتح السين مع كسر الباء وسكونها
 وهي ارض ذات نزول ملح بمنزلة الملح فان غلب عليها النثر لا يجوز التيمم
 بها كالماء وان غلب عليها التراب جاز كالماء الجلي خلافا لايوسف
 وذكر الاسيحا في شرحه يجوز التيمم بالسبغة بناء على الغالب وهو
 غلبة التراب مسافر اصابه مطر فابتل ثوبه وسرجه ولم يجد ترابا
 جافا ولا حرا ولا ماء يتوضأ به فانه يلطخ ثوبه او بدن او غير ذلك
 بالطين يخففه وبزكه بعد الجفاف ويتيمم به وقد كان بعض السلف

المخاطبين

صلى الله عليه وسلم

المخاطبين يستحب معه التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى السفر
 ولا يجوز التيمم بالطين لان الغالب عليه الماء وفيه تسويد الوجه قال
 شمس الائمة الحلواني لا يتيمم بالطين اي لا ينبغي ان يفعل وان فعل ذلك
 يجوز وهو الظاهر لحصول المقصود وفيه خلاف اية يوسف رحمه الله
 واذا خاف ذهاب الوقت يتيمم به خلافا له وكذا يجوز التيمم بالخص
 والحصى والكيران والجباب والغضارة وهي الطين الحرة والمراد به
 ما يعمل منه السكاك ونحوها اذا لم تطل بالانك والحيطان من المدا
 واللين سواء كان عليه اي على كل من المذكورات غبارا ولم يكن عند
 اية صيغة رحمه الله واحدي الروايتين عن محمد رحمه الله كما في الحج
 والاجر ولا يجوز التيمم بالغضارة المطلية بالانك وهو عبد الهرة
 وضمت التون الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الارض ثم يطن
 الغضارة وظهرها على السواء فانه ما كان مطليا بالانك لا يجوز
 التيمم به وما ليس مطليا جاز به الا اذا كان عليه اي على الغضارة
 المطلية غبارا فانه يجوز كما في الحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم
 ولو تيمم بالحرف اي الفخار ان كان متخذ من التراب الخالص ولم
 يجعل فيه شيء من الادوية كالزنج والشعر ونحوها مما يجعل في الطين
 الذي تتخذ منه البراد وجاز التيمم به وان لم يكن عليه غبار

ط
اي تيمم الوجه

قوله كذا

وان كان فيه شيء منها فهو كالمطلي بالأنك وان يتيم بالرماد
لا يجوز واذا اختلط الرماد بالتراب ان كان التراب غالباً يجوز وان
كان الرماد غالباً لا يجوز لان الحكم للغالب واذا اصاب الارض
نجاسة كسيفه او رقيقة فحمت بالشمس او غيرها وقيد بها
باعتبار الغالب وذهب ائوها من اللون والرائحة جازت
الصلوة عليها للحكم بطهارتها ولا يجوز التيمم فيها في ظاهر الرواية
لعدم طهوريتها وتحقيقه في الشرع وروي عن اصحابنا ان يجوز
ايضا وهي رواية شاذة رواها ابن كاس واذا تيمم الرجل من موضع
فتيمم آخر من ذلك الموضع بمينه ايضا جاز لان المستعمل ما يديه بعد
المسح دون غيره والتيمم في الجنابة والمحدث سواء اى صفة التيمم
لمن عليه الغسل ولمن عليه الوضوء واحدة وهي الضربتان للمسح المضمون
وهذا بالاجماع لو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد لانه
اذاها بالقدرة الكائنة له عند انعقاد سببها والرجل الصحيح في المهر
يتيمم لصلوة الجنابة اذا خاف الفوت بسبب الوضوء عند اخلافا للشا
الا الولي لانه ينتظر فلا يخاف الفوت ولا حاجة الى استثناءه بعد
بخوف الفوت لان الولي وغيره كذلك سواء على ما حققناه في الشرع
وكذا اذا احدث المتوضي اي من شرع بالوضوء في صلوة العيد

ان يتيمم ايضا
ذكر في الكافي جواز الوضوء

يتيمم

يتيمم وبني في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز له التيمم بل يتوضأ ويتيمم
لان من الفوت اذا لا حق كانه خلف الامام واذا فرغ الامام وله ان
الخوف بان لا تروى اذ دام فيقلب اغترأ عارض يفسد صلوته
قيد بالمتوضي لانه لو شرع بالتيمم فاحدث يجوز له البناء بالتيمم اتفاقا
والخلاف انما هو فيما اذا شك في الادراك وعدمه حتى لو كان يغلب
على ظنه عدم عروض المفسد لا يتيمم اجماعا وكذا ان خاف خروج الوقت
اي في وقت صلوة العيد يتيمم وبني بالخلاف لانها تبطل بخروج الوقت
ولا يقضى بعده بخلاف غيرها ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء
في سائر الصلوة اي ما عدا صلوة العيد والجنابة لا يتيمم عند نابل
يتوضأ، ويقضى ان خرج الوقت وقال زفر يتيمم ولا يفوت الصلوة قال
الزاهد وقد قال مشايخنا انه يعتبر الوقت وذكر عن الحواشي ان المسافر
اذا لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاسة وابتلت بالمطر
واحتلقت فان قدر على ان يسرع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج
الوقت فعل ولا يصلي بالاياء ولا يعيد فقد اعتبر الحلو ان خروج
الوقت لجواز الاياء فاعتباره في جواز التيمم اولي وح فالاحتياط ان
يصلي بالتيمم في الوقت ثم يعيد ليخرج عن المهدتين بيقين وكذا
لو خاف فوت الجمعة لا يتيمم بل يتوضأ، ويصلي الظهر ان لم يذكر

الامام

لان قوتها الي خلف وهو صلوة الظهر بخلاف العيد ولو تيمم لمس
 المصحف او لدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة على استعماله
 فذلك التيمم ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما
 يجوز ويصير عند العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما خوفا
 القوت لا الي خلف ومس المصحف ودخول المسجد ليس عبارة يخاف
 قوتها **ف** لو تيمم لجنازة وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدري الوضوء
 وهو يخاف قوتها لا يلزمه اعادة التيمم خلافا لمحمد المسافر ببطاء جاريته
 يعني يجوز له ان يبطأ جاريته وكذا زوجته وان علم اي ولو علم
 بعدم الماء فيجوز له التيمم لانه طهرود المسلم عند عدم الماء فكلما يجوز
 له ان يباشر سبب الحدث من النوم وغيره فكذا سبب الجنازة اذها
 سواء في منع جواز الصلوة وارتفاعها بالتيمم عند عدم الماء وينقض
 التيمم كل شئ ينقض الوضوء وسيأتي بيان ما ينقض الوضوء وينقضه
 اي التيمم ايضا رؤيته الماء الكافي لطهارة تران قدر على استعماله عند
 رؤيته وانما قية نأ بالكا في لطهارة تران لان علم الفصل اذا تيمم ثم
 وجد ماء غير كاف لوضوئه لا ينقض تيممه ولو كان معه ذلك قبل
 التيمم جاز له التيمم بدون استعماله اذ المراد بقوله تعبه فلم يجد
 ماء اي ماء كافيا لطهارة تكلم لانه هو المعتبر ولا فائدة في استعمال ما

عم وجد ماء
 لا يبنى لصلوة او المحذور اذا تيمم

لا تحصل

لا تحصل به الطهارة بل هو اضاعة ماء اذا الطهارة لا تجزئ وان
 رآه في خلال الصلوة فسدت صلاته لا تنقض طهارة تر قبل تمام
 صلاته وان راي اي المصلي بالتيمم سور الحمار او نبذ التمر وقد
 على استعماله فسدت صلاته عند اي ضيعة رحمه الله هذه الرواية في سور
 الحمار غير موجودة ولعل مراده ان تلك الصلوة لا تجزئ ما لم يتوضأ
 ويصليها به ليحصل الجمع بين التيمم والتوضؤ في تلك الصلوة فان الجمع
 بين الوضوء بالمسكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في صلوة واحدة
 ولو كانا متفرقين بان يصليها باحدهما وحده ثم بالآخر في المسئلة
 المذكورة يمضي على صلاته ثم يتوضأ بالمسكوك ويعيدها واما
 في نبذ التمر فالذكر قول اي ضيعة رحمه الله لان عنه يلزم التوضؤ
 به دون التيمم وعند محمد رحمه الله هو في الحكم كسور الحمار فيمضي ثم يتوضأ
 به ويعيدها وعند اي يوسف رحمه الله يمضي ولا يعيده لان نبذ التمر لا
 يجوز التوضؤ به وبه يفتي ولوراي المصلي بالتيمم سرا بافظن ان ماء
 فشئ نحوه فسدت صلاته سواء جاوز موضع سجوده او لا لانه قصد
 القطع بمشيه ويحل له القطع ان غلب على ظنه ان ماء وان شك
 ان ماء او سراب فاستوي الظنان اي طرفا التردد فانه لا يقطع بل
 يمضي على صلاته اذ لا يحل قطعه بالشك فاذا فرغ منها فان كان

الذي راه ماء يتوضأ ويستأنف الصلوة اي يبيدها والافلا وكذا
 بحج إعادة لوظن ان المرحي سرب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين
 لا يزول بالشك وان لا يعتبر بالظن المتيقن خطاؤه والمسافر اذا
 مر بماء موضوع في الجب اي الزير لا ينتقض نيته لان الظاهر انه لم يوضع
 للوضوء الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرة على انه وضع للوضوء ^{والشرب}
 جميعا والاولي ان يعتبر في ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تقورف
 وضع القليل لمطلق الاخذ شربا او غير ينتقض وان تقورف تخفيض
 الكثير بالشرب لا وان اشتبه العرف يستدل بالكثرة وذكر الامام
 محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء
 لا يباع منه الشرب فلي هذا ينتقض مطلقا والاول اصح ولو ان المتيتم
 مر بالماء وهو لا يعلم برا او كان نائما حال المرور لا ينتقض نيته وفي
 رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه ينتقض والاول هو الاصح وكذا لا
 ينتقض نيته لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول ولا على الوضوء
 من غير نزول اما الخوف عدوا والخوف سبع وتوذلك مما لا يمكن معه
 الوضوء الا بلزوم ضرر كما انه لو نزل لا يقدر ان يركب ولا يستطيع
 المشي لمرض او ضعف او عدم معين جنب اغتسل وبقى على بذل لمة
 اي بقعة لم يصبها الماء وليس معه ماء يغسلها بربيم لمة لان الجنب

باقية

باقية لعدم التجري وان وجد ماء بعد ما يتم وبعد ما احدث يغسل
 اللمة ويتمم للحدث اذا كان الماء يكفي اللمة ولا يكفي الوضوء ^{لان الماء}
 بالنظر الى الحدث وان كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للمة يتوضأ به
 ولا ينتقض يتمم الجنب لان الماء في حق اللمة كالمعدوم وان كان يكفي
 لاحدها اما للوضوء واما للمة على سبيل الانفراد ولا يكفي لهما معا فانه
 يغسل اللمة لانها اغلظ الحدين ويتمم لاجل الحدث وعليه ان يبيد
 يغسل اللمة ليصير عادما للماء في حق الحدث ولا يجوز نيته للحدث
 قبله وهذا عند محمد رحمه الله لان صرف ذلك الماء الى اللمة دون الحدث
 ليس بواجب عند بل على الاولوية وعند ابي يوسف رحمه الله يجوز ان
 يتمم قبل صرف ذلك الماء الى اللمة لان صرفه اليها واجب عنده فيكون
 بمنزلة المعدوم في حق الحدث ولو كان يتمم للحدث ايضا في هذه المسئلة
 ثم وجد الماء الذي يكفي لاحدها فقط ينتقض يتمم الحدث عند محمد رحمه الله
 فيميد بعد غسل اللمة ولا ينتقض عند ابي يوسف رحمه الله ولو كان
 معه اي مع الذي بقيت عليه لمة او مع الذي وجبت عليه الطهارة
 الحكيمه مطلقا ثوب نجس وهو مضطر الى تطهيره والماء يكفي لاحدها
 فقط فانه يغسل الثوب بذلك الماء ويتمم لما عليه من الحدث لان
 نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء بخلاف الحدث فانه يزول بالتيمم

مُتَيَسَّمٌ أَمْ قَوْمًا مُتَوَضِّعِينَ يَجُوزُ فَضْلُهُ عِنْدَ بَعْضِ حَنِيفَةٍ وَأَبَى يَوْسُفَ خَلَّافًا لِمُحَمَّدٍ
 فَإِنَّ عِنْدَهُ طَهَارَةَ التَّيَمُّنِ ضَعِيفَةٌ فَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ الْقَوِيِّ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا
 هُوَ عِنْدَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ كَالْوَضوءِ عِنْدَنَا فَلَا يَكُونُ
 طَهَارَتُهُ أَوْ ضَعْفٌ وَكَذَا عَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْقَاعِدَةُ أَمْ قَوْمًا قَائِمِينَ عِنْدَهَا
 يَجُوزُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ صَلَاةَ الْقَائِمِينَ أَقْوَى وَلَهُمَا أَنْ أُخْرِجَ صَلَاةُ النَّبِيِّ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَاتُهَا قَاعِدًا وَالتَّحَابُ خَلْفَهُ قَائِمُونَ وَأَمَّا الْمَاسِيحُ عَلَى الْخَفِّ وَالْعِلْمِ
 الْجَبِيرَةِ فَإِنَّهُ يَوْمُ النَّاسِلِينَ بِالْإِتِّفَاقِ عَلَى ذَلِكَ وَذَكَرَ فِي الْحَصْرِ وَهُوَ شَرْحٌ
 عَلَى الْمَنْظُومَةِ وَفِي شَرْحِ الْأَسْبَاجِ وَغَيْرِهَا لَانْتِخَافِ إِمَامَةِ صَاحِبِ الْجَرْمِ السَّائِلِ
 وَكَذَا سَائِرُ أَصْحَابِ الْأَعْدَادِ لِلْإِصْحَاءِ وَكَذَا لَانْتِخَافِ إِمَامَةِ الْأَمِيِّ وَهُوَ الَّذِي
 لَا يَحْسُنُ قِرَاءَةُ مَا جُوزَ بِهِ الصَّلَاةُ لِلْقَارِي الَّذِي يَحْسُنُ ذَلِكَ وَلَوْ أَنَّ
 أَيَّ صَاحِبِ الْعَذْرِ وَالْأَمِيِّ مِنْ هُوَ بِمَثَلِ هَالِكٍ جَازَ لَوْ جُودَ الْعُجُوبُ لِلْجَمْعِ
 أَنَّمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّعُ هَذِهِ الْمَسَائِلَ اسْتَظْهَرًا وَمَحَلِّهَا مَبَاحِثُ الْأَقْدَامِ
 كَمَا أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمِيَاهِ وَتَجْوزِ الطَّهَارَةِ
 أَيُّ الْوَضوءِ وَالْفُضْلِ وَازِلَةِ الْحَبَثِ بِمَاءٍ مُطْلُوقٍ وَهُوَ مَا يَسْمَى فِي الْعَرَفِ
 مَاءً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى ذِكْرِ قِيْدِ طَاهِرٍ اصْتَرَاكَ عَنْ التَّخَسُّعِ كَمَا أَنَّ السَّمَاءَ
 أَيُّ الْمَطَرِ وَمَاءِ الْأَوْدِيَةِ أَيُّ الْأَنْهَارِ وَمَاءِ الْعَيُونِ أَيُّ الْيَنْابِيعِ وَمَاءِ
 الْأَبَارِ بِمَدِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ بَعْدَهَا الْفَ وَبَقْصَرِ الْهَمْزَةِ وَاسْكَانِ

وكذلك القاري
 لا بد من

ملاحظة في بيان أحكام المياه

الباء

الْبَاءِ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَمْدُودَةٌ بِالْفِ جَمْعُ بَيْرٍ وَمَاءُ الْبَحَارِ وَتَزْوِيلُهَا
 أَيُّ بِالْمِيَاهِ الْمَذْكُورَةِ الْبِجَاسَةِ مَطْلَقًا حَلِيمَةً كَانَتْ وَهِيَ مَا حَكَمَ بِهِ
 الشَّرْعُ بِوُجُوبِ الْوَضوءِ وَالْفُضْلِ أَوْ خَلْفَهَا عِنْدَ ارْتَادَةِ الصَّلَاةِ لِلْجَهْلِ
 أَوْ حَقِيقَةٍ وَهِيَ الْأَشْيَاءُ الْبِجَاسَةُ لَا يَجُوزُ الطَّهَارَةُ الْحَكِيمَةُ بِالْمَاءِ
 الْمُقَيَّدِ وَهُوَ مَا يَحْتَاجُ فِي تَعْرِيفِ زَائِرِهِ إِلَى قِيْدٍ زَائِدٍ عَلَى لَفْظِ الْمَاءِ كَمَا
 الْأَشْجَارُ كَالرِّيَّاسِ وَغَيْرِهِ وَمَاءُ الثَّمَارِ مِثْلُ الثَّمَامِ وَشَبْهُهُ وَمَا بِالْبَطْنِ
 وَالْخِيَارِ وَالْقَتَا وَتَحْوِذُكَ وَأَصْلُهُ فِي الْمَاءِ الَّذِي يَقْطُرُ مِنَ الْكُرْمِ
 قِيلَ يَجُوزُ الْوَضوءُ بِهِ وَقِيلَ لَا وَهُوَ الْأَصْوَطُ وَمَاءُ الْبَقْلَاءِ بِالْقَصْرِ مَعَ تَشْدِيدِ
 الْأَلَمِ وَبِالْمَدِّ مَعَ تَخْفِيفِهَا وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي طَبَّحَ فِيهِ وَمِثْلُ الْمَرْوَةِ أَيُّ مَاءِ
 يَطْبَخُ فِيهِ اللَّحْمُ وَخَوْهَ وَمَاءُ الزَّرْدِجِ وَهُوَ مَاءٌ يُخْرَجُ مِنَ الْعَصْفَرِ الْمَنْفُوعِ
 فَيُطْبَخُ وَلَا يَصْبَغُ بِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَ نَخِينًا أَوْ إِذَا كَانَ رَقِيقًا عَلَى أَصْلِ
 سَيْلَانِهِ فَيَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِهِ لِأَنَّهُ يَنْزِلُ مَاءً الْمَدَّ وَخَوْهَ وَمَاءُ الزَّعْفَرَانِ
 وَالْمَرَادُ أَيْضًا مَا خُتِرَ بِهِ وَخُرِجَ عَنِ الرَّقَّةِ أَوْ مَا يَسْتَخْرَجُ مِنْهُ رَطْبًا كَمَا
 يَسْتَخْرَجُ مِنَ الْوَرْدِ وَكَذَا لَا يَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِمَاءِ الْوَرْدِ وَمَا تَزْهَدُ
 وَكَذَا الْخَلُّ وَالْحَصِيرُ أَيُّ مَاءِ الْعَنْبِ وَتَحْوِذُكَ كَمَا لِأَشْبَرَةٍ وَتَجُوزُ
 إِزَالَةُ الْبِجَاسَةِ الْحَقِيقَةِ عَنِ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ بِالْمَاءِ الْمُقَيَّدِ وَبِكُلِّ
 طَاهِرٍ يَكُنْ أَزَالَتُهُ بَارٍ وَهُوَ مَا يَنْعَصِرُ بِالْعَصْرِ حَتَّى تَزُولَ جَمِيعُ أَجْزَائِهِ

الرِّيَّاسَةُ
 قَامَتْ بِهَا
 بِقَالِ بِالْقَتَا

مايع

به وبالجفاف واحترز من نحو العسل والسمن وقوله كاللبن
 فيه نظر فانه لا ينزل النجاسة لان فيه رسومة لا يخرج بالعصر والخل
 فانه اقلع من الماء للنجاسة والعصير وما ذكرنا من الماء المقيد
 بشرط ان ينصر بالعصر كماء الاشجار والثمار والازهار بخلاف
 ما فيه رسومة من المرق او خثورة وان غسل النجاسة بالعسل
 او الدبس ونحوه من الرثوب او بالسمن او بالدهن كالزيت والشبغ
 ونحوها لا ينزلها ذلك الغسل لانها اي الاشياء المذكورة لا تنصر
 بالعصر فلا تزول اجزاء النجاسة بفعالها وعند محمد وزفر والائمة
 الثلاثة لا يجوز ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء المطلق كالحكمة
 ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر سواء كان مخالط الماء
 في جميع اوصافه او بعضها فغير احد اوصافه اي لونه او طعمه او ريحه
 كماء المد اي السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يختلط
 به الايتان والصابون والزعفران بشرط ان تكون الغلبة للماء
 من حيث الاجزاء بان تكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء المخالط هذا
 اذا لم ينزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه الراي يقول هو ماء وبشرط
 ان يكون رقيقا بعد فانه مادام رقيقا يسيل سريرا كسيلا في عند
 عدم المخالطة فحكمه حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به والافلا

الخثر بالضم
 غليظ منه وسود
 اوله
 اصغر

فلا تزول اجزائها

وهذا

وهذا فيما يكون المخالط من الجامدات فان المعبر فيه الرقة
 والعبوة باللون والطعم والريح فان القليل من الزعفران يغير
 هذه الاوصاف الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء والغسل به
 وذكر في اجناس الناطق التوضي بماء السيل اذا لم تكن رقة الماء
 غالبية لا يجوز وذكر في الملتقط اذا التقى الزمان في الماء حتى اسود
 الماء ولكن لم تذهب رقته جاز الوضوء مع تغير لونه وطعمه وريحه
 وكذا العنق اذا طرغ في الماء فاسود يجوز الوضوء به مادامت رقة
 باقية وكذا الخبيث والباقلاء ونحوها اذا نقع في الماء ولم تنزل رقة
 يجوز الوضوء به وان اي ولو تغير لونه وطعمه وريحه لان المعبر
 في مثله بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاضيان ولو طرغ الخبيث
 او الباقلاء ان كان الماء بحال لو يرد لا ينقش ولا يزول عنه رقة الماء
 جاز الوضوء به والافلا بناء على ما تقدم وذكر في المحيط لو توضأ بماء
 اعلى بانسان او بابس اي مرسين او بشئ مما يستعمل اي يداوي
 الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب ذلك الشيء عليه اي على الماء بان
 اخرجته عن رقة وكذا الويل الخبز في الماء ان بقيت رقة كما كانت
 جاز الوضوء به وان صار الماء خفيفا بالخبز لا يجوز الوضوء به وفي شرم
 مختصر المدوري لابي النصر الاقطع اذا اختلط الطاهر بالماء ولم

يزل اسم الماء عنه ولم يتجدد له اسم آخر بان سمي شرابا او نبيذا او شوربا
 او نحو ذلك فهو طاهر وظهور اي مظهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم
 يذكر عن اصحابنا خلاف في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح
 القدوري اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه بل تغير الاوصاف الثلاثة
 بطول الملك او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون
 الاوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيدا هذا الاستثناء مروى عن
 الميداني لكن الاصح ما ذكره في النهاية انه يجوز الوضوء بما تغير لونه وطعمه
 وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم مراد ان الاعتبار فيه بقاء
 الرقة وكذا اذا نيقن بطهوريته اي يكون الماء مطهرا او غلب عليه
 انه مطهر جازت الطهارة به لان غلبة الظن بمنزلة اليقين في العمليا
 حتى لو وجد ماء قليلا ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضأ به
 اي بذلك الماء القليل ويستسل ولا يتيقن لان الاصل الطهارة وكان
 متيقنا فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي موضع الحمام ماء
 قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضأ ويستسل ولا ينتظر
 الى الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء لاجل توهم وقوع النجاسة لان الاصل
 الطهارة وكذا اذا التقى في الماء الجاري الذي يذهب بتبنة شئ نجس
 كالجيفة والخر والبول والعدرة لا ينجس الماء لم يتغير لونه او طعمه

اوربحة

اوربحة لانه لا يستقر مع جريان وروي عن محمد انه قال اذا صب جبت
 اي دن من الخمر في الفرات ورجل اسفل منه اي مكان الصب يتوضأ بها
 وضوءه اذا لم يتغير احد اوصافه وكذا اذا اجلس الناس صفوا على شط
 نهر اي جانب نهر يتوضأون جاز وضوءهم وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم
 انه لا يجوز وذكر الناطق ساقية صغيرة فيها كلب ميت قد سد عرضها
 فجري الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير لونه او طعمه او ريحه
 وهو اي هذا الحكم مروى عن ابي يوسف رحمه الله لما حذر ان الاصل الطهارة
 ولا يزول بالشك وذكر في النوازل انه ان كان الماء الذي يلاقي الجيفة
 دون الذي لا يلاقي الجيفة يعني اذا كان الغلبة للماء الذي لا يلاقي
 الجيفة بان جري الماء عليها وغمرها بحيث لا ترى من تحتها جاز الوضوء
 من اسفل منه والا بان كانت الجيفة تستبين تحت الماء فلا يجوز
 وهذا اختيار الهندواني وعلى هذا ملأ المطر اذا جري في ميزاب السطح
 وكان على السطح عذرات او غيرها من النجاسة وكان اكثر الماء لا يجري
 عليها ولم تكن عند الميزاب فالما طاهر اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة
 اعتبارا للغالب اما اذا كانت العذرة عند الميزاب وكان الماء
 كله او نصفه او اكثره يلاقي العذرة فهو اي الماء الذي يجري من
 الميزاب نجس ولو لم يتغير والا اي وان لم يكن كذلك فهو طاهر

اوشاة

اعتبار الغالب وان سال المطر من السقف او من الثقب
 ان كان المطر دائما اي مستمرا لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عمت
 النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطته للنجاسة لاحتمال
 ان من النازل قبل ان يصيب السطح وان انقطع المطر وبعد ذلك
 سال من الثقب ان كانت على جميع السطح او على اكثره نجاسة
 فهو اي ذلك السائل من المتنجس نجس للعلم بان نزل بعد اصابته
 السطح وجريه بانه علم مع ان غالبه نجس والحكم للغالب والنقص
 له حكم الاكثر للاحتياط كما تقدم واذا كان الماء الجاري يجري جريا
 ضعيفا ينبغي ان يتوضأ المتوضي على الوقار بالتأني حتى يمر عنه
 الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضي يمينه الى اعلى الماء يعني
 مورد الماء اي الجهة التي ياتي منها ليكون اخذه من مكان يسقط
 الماء المستعمل واذا سد الماء الجاري من فوق مكانه وبقي جريه
 اسفل المكان الذي سد منه كان جارا كما كان يجوز الوضوء به
 كسائر المياه الجاري اما الحدة في جريان الماء اي في كونه جاريا في الحكم
 فقال بعضهم ان ذهب برتين او وروى فهو جار وقيل ما بعد التأني
 جاريا وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع ينجس اي ينكشف ما
 تحته وينقطع الجريان فليس بجار حكما وان كان بخلافه فهو جار

والاول اشهر والثاني اظهر وفي المتن اذ كان بطن النهر نجسا
 وجري الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس
 وان كان اي ولو كان جميع البطن نجسا وفيهم منه ان كان قليلا
 يرى ما تحته يتنجس والكلام فيه كالکلام في المروور على الجيفة
 ولو كان في النهر ماء راكد فتنجس ذلك الماء الراكد ونزل من اعلاه
 اي اعلى النهر ماء طاهر واجراه اي اجري الماء الطاهر الماء الراكد
 المتنجس وسيله فانه اي الراكد يظهر بغلبة الماء الجاري عليه
 ولو توضأ انسان منه جاز اذا لم يزلها اي للنجاسة اثر من الاثر
 الثلاثة كما هو حكم الماء الجاري والله اعلم **فصل** في بيان
 احكام الحياض والماء الراكد الاصل عندنا ان الماء الراكد اذا لم يكن
 عشر في عشر يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها
 خلافا لما لك مطلقا وللشافعي واحده في القلتين فافوق والدلائل
 قويتها في الشرح الحوض اذا كان عشر في عشر اي طوله عشرة
 اذرع وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه
 اربعين ان كان مربعا واما ان كان مدورا فالاصح ان جوانبه
 ستة وثلاثون ذراعا واما عمقه فالمختار ما لا يتنجس اي ينكشف
 ارضه بالغرف وقيل ان لا تصيب يد المعتبر الارض وقيل قد ادب

مطالع بن ابي اسحاق الحياض

قلت
 رطل
 ٢٥
 درهم
 ١٣٠

لا كذا قوله عليه السلام ان الماء طاهر
 الا ان يطهر رجم او طهر او لونه
 بنجاسة خضرة خضرة وثلث من
 داحه فخر عليه السلام اذا كان
 الماء قلتين لم يحل الخبث
 ان نجس البهر

اصابع مفتوحة والمراد بالزراع زراع الكرياس وهو سبع قبضات فقط
وقيل مع اصبع قائمة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة وقيل
يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظر بيناه في الشرح واذ
كان الحوض بالصفة المذكورة فهو كبير لا يتجسس بوقوع النجاسة
اذ لم يزلها اثر اذا كانت النجاسة مرئية هكذا وقع في نسخ المتن
والصواب اذا كانت النجاسة غير مرئية فكان لفظة غير مستطرد
من الكاتب وشاعت بها النسخ وبعضهم وهو بعض مشايخ العراق
قالوا في غير المرئية يتجسس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير
كما في المرئية اذ لا فرق بينهما الذي اللون والنجاسة ليست للون
والحوض الصغير خمس في خمس فماد ونها وبعض مشايخ بخاري توسعوا
فيه وجعلوه كالجارى لعموم البلوى وفرقوا بان المرئية بقاؤها
متيقن بخلاف غير المرئية لاحتمال انتقالها فلا يتجسس من الماء شيء
بالشك ويبتني على هذا اي على تأثير الواقع في الحوض في موضع الوقوع
او عدمه اذا غسل المتوضي وجهه في الحوض الكبير وهو العشر في العشر
فصاعدا فسقط من غسلته في الماء فرفع الماء ثانيا من موضع الوقوع
قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز استعماله
لان عند التحريك شرط ليصير الماء المستعمل شايعا في الماء فيصير

لان المقصود من هذا التقدير حصول غلبة
الظن بعدم خلوص النجاسة والخاف
ما هو هذا القدر بالماء الجاري
ونحوه

مغلوبا

مغلوبا ومشايخ بخاري قالوا يجوز لعموم البلوى لكثرة وقوع مثله
لاكثر الناس وعلى هذا الحكم القياس اي يماس ما اذا كان الرجال
صنفوا فيتوضون من حوض كبير جاز على قول مشايخ بخاري وعليهم العمل
وفي اجناس الناطق ان من ان غسل من حوض كبير فلا خسران يتوضا
من ذلك المكان بيان على ان الحوض الكبير بمنزلة الماء الجاري في استعماله
المستعمل فيه بمجرد الاختلاط وليس لرجل ان يتوضا او يغتسل في الحوض
الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه اي في الجواز مع القرب من مكان النجاسة
وعدم الجواز ما تقدم انها ان كانت مرئية لا يجوز ان يتوضا الا
بعيدا عنها بقدر حوض صغير واذ لم تكن النجاسة مرئية يجوز مطلقا
على اختيار علماء بخاري وروي عن الفقيه ابي جعفر الهندواني لو توضا
المتوضي في اجمة القصب اي في المقصبة وكانت في الماء فان كان
الماء لا يخلص بعضه الى بعض لا شباك اصول القصب لم يخرج وضوءه
لاستعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء به
لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع
اتصال الماء بالماء وانما يمنع اشتباك القصب ببعضها ببعض وكذلك الحكم
لو توضا في ماء فيه زرع ان خلص بعضه الى بعض جازوا الا فلا وكذا
الحكم ايضا لو توضا في عذير وعليه جميع وجه الماء جفرا وارة يحكم مفتوحة

خلص اليه الشئ اى وصل
وبابه دخل م ص

الفرام يستتر فيه رقم ونقوش
وكذا المعقم والمقروء

ففي حجة ساكنة ثم زاء مضمومة بعدها واو قالت واخرها مفتوحة
والهاء التي تكتب بعدها اماردة فتحها وهي كلمة فارسية معناها حصر
الضئد ويقال له الطلُب وهو شئ اخضر يكون على وجه الماء فقد
قيل ان كان ذلك الطلُب بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز الوضوء لان
الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب
في الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء وكذا
الحكم ايضا اذا توضع من حوض قد انجمد ماؤه والجمد على وجه الماء في
ينكسر بالتحريك يجوز الوضوء اما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك
بالتحريك اي يتحرك الماء لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بالماء بمنزلة
الحجرة ونحوه وان كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز والحوض اذا انجمد
ماؤه فثقب في موضع منه الماء متصلاً به والثقب كحفرة في اسفل الماء
فوقته في اي في الثقب نجاسة او ولغ فيه الكلب او توضع بر اي
بالاء الذي في اسفل الثقب انسان قال نصير بن يحيى وابوبكر
الاسكاف يتنجس الماء لكونه متصلاً بالجمد فلا يخلص بعضه الى بعض
فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده وقال
عبد الله بن المبارك وابوصفص الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان
الماء تحت الجمد عشر في عشر وان كان اي ولو كان الماء متصلاً بالجمد

هذا هو الوجه الذي عليه المشهور في حجة ساكنة ثم زاء مضمومة بعدها واو قالت واخرها مفتوحة والهاء التي تكتب بعدها اماردة فتحها وهي كلمة فارسية معناها حصر الضئد ويقال له الطلُب وهو شئ اخضر يكون على وجه الماء فقد قيل ان كان ذلك الطلُب بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا توضع من حوض قد انجمد ماؤه والجمد على وجه الماء في ينكسر بالتحريك يجوز الوضوء اما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك اي يتحرك الماء لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بالماء بمنزلة الحجرة ونحوه وان كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز والحوض اذا انجمد ماؤه فثقب في موضع منه الماء متصلاً به والثقب كحفرة في اسفل الماء فوقته في اي في الثقب نجاسة او ولغ فيه الكلب او توضع بر اي بالاء الذي في اسفل الثقب انسان قال نصير بن يحيى وابوبكر الاسكاف يتنجس الماء لكونه متصلاً بالجمد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده وقال عبد الله بن المبارك وابوصفص الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد عشر في عشر وان كان اي ولو كان الماء متصلاً بالجمد

الطلُب بضم الطاء واللام مفتوحة ومشتقة من الاخضر الذي يكثر في الماء

راسب الشئ في الماء سفل وبار دخل م ص

الجمد بوزن الفس ما جمده من الماء وهو ضد التبر وهو مصدر سقي والجمد يتخشب جميع جواهر كخادم وخدم وبار نصير بن يحيى والاولى وجاري الاخر بفتح الهمزة فيها م ص

وكان ظ الثقب بالظ جمع ثقب كالثقب يفتح القاف ونظيره ثقب ودرج وبار نصير م ص

ولغ الكلب في الماء بلغ بفتح اللام فيها ولو غاي شرب باطراف سانه وكل ابو زير ولغ الكلب شرباً في شرباً ومن شرباً م ص

لكونه

لكونه عشر في عشر والفتوى على قول نصير واي بكر لما قلنا واما اذا كان الماء تحت الجمد منفصلاً عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لكونه عشر في عشر ولم ينفصل بقعة منه عن سائرته بخلاف الصورة الاولى فيجوز باختلاف بين المشايخ المذكورين وعليه هذا التفصيل اذا كان الحوض مستقفاً في السقف كوة فان كان الماء متصلاً بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع المفسد وان كان منفصلاً لا يفسد ولذا قال وهو اي الحوض المجرد كالحوض المستقف في الخلاف والحكم والتفصيل وان ثقب الجمد فعمله ماء فلا يخلو اما ان يعلو وجه الجمد او يعلو في الثقب كالماء في القدر فان علف في الثقب فولغ فيه الكلب او اصابه نجاسة اخرى يتنجس عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الجمد فكان ما في الثقب كغيره من الماء القليل واذا اتنجس فلم تزل نجاسة اي فلا تزول ما لم يخرج ما في الثقب اي ما كان فيه وقت التنجس من الماء على ما كان في حوض الحمام ونحوه ولو توضع انسان من ثقب الجمد كور ولم تقع غسالة في الماء جاز وضوءه على كل حال كبروا كان الثقب او صغيراً وان قف فيه وهو دون عشر في عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب المذكور شاة او غيرها فماتت ان كان الماء تحت الجمد عشر في عشر

والكوة بالفتح ثقب البيت والجمع كوة والكوة بالكوة بالفتح ثقب البيت والجمع كوة والكوة بالكوة بالفتح ثقب البيت والجمع كوة

لا يتنجس للزهر ولا يتنجس ما في الثقب ايضا لان الموت يحصل
غالباً بعد التسفل منه حتى لو علم ان الموت حصل في الثقب قبل
التسفل منه او كان الواقع متنجساً فان ما في الثقب يتنجس و
لذا ان كان الماء تحت الجرد اقل من عشرة في عشرة يتنجس جميع الماء
واما ان علو الماء وانبسط على وجه الجرد وكان عشرة في عشرة ^{ولا يتنجس}
بالعرف لا يتنجس ولا يتنجس ولو ان ماء الحوض كان عشرة في عشرة
فتسفل اي نزل فصار سبعة في سبع مثلاً فوقت النجاسة فيه
تنجس لان المعتبر وقت الوقوع فان امتلأ بعد ذلك صار نجساً
ايضاً كما كان لما قلنا وقيل لا يصير نجساً والاول اصح حوض كبير
جاف فيه نجاسة فامتلا فحل حوض نجس لتنجس الماء شيئاً وقيل
ليس نجس لكونه كبيراً وبه اي بعدم التنجس اخذ مشايخ بخاري
ذكره في الذخيرة والمختار ان الماء اذا دخل من مكان نجس اتصل
بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع
قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرة في عشرة ثم اتصل بالنجاسة
لا يتنجس ذكره قاضيان وغيره فان دخل الماء من جانب حوض
صغير قد تنجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر الاعشى لا يطهر
ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات فيكون ذلك غسله كالقصعة

اذا تجر

اذا تجر فانه تفصل ثلث مرات وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل
ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندواني يطهر بمجرد الدخول
من جانب والخروج من جانب وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض وهو
اي قول ابو جعفر اختيار الصدق والشهيد لانه يصير جارياً والجاري
لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب
ويخرج من جانب لو توضأ فيه انسان وقع من غسالته فيه ان كان
الحوض اربعاً في اربع فماد ونزحوز الوضوء لان الظاهر ان الماء المستعمل
لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان اكثر
من ذلك اي من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه
فلا يكون كالجاري فيتكرر استعماله الا ان يتوضأ في موضع الدخول
او في موضع الخروج لانه جار وكذا عين الماء اذا كان وسعها خمسة في
خمس وكان الماء يخرج منها اي ينبوعها ان يتحرك الماء حركة ظاهرة
من جانب اي من جانب ينبوع فذكر العين باعتبارها وهو اي الماء
يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر
ان الماء المستعمل لا يستقر بشدة اندفاع الماء في حوضه من ينبوع
وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام
فخر الدين في هذه الصورة والتي قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم

وانما الاعتماد على المعنى فينظر فيه ان خرج الماء المستعمل اي ان علم خروجه
 من ساعته لكثرة اي لكثرة الماء وقوته يجوز الوضوء في العين والحوض
 والا اي واذ لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز التوضؤ بالثلج اذا
 كان ذاتا بحيث يتقاطر على العضو يجوز لانه ماء مطهر ولا يمتنع اذا
 قد على استعماله كذلك والا اي وان لم يكن ذاتا ولم يتقاطر على
 العضو عند ذلك يمتنع ولا يجوز ما مراده على العضو من غير تقاطر لانه ليس
 بماء وحكم البرد والجذ كحكم الثلج حوض صغير كروي اي حفر رجل منه نهرا
 واجرى الماء من الحوض فيه فتوضأ اي ذلك الرجل او غيره من ذلك النهر
 جاز وضوءه لانه توضأ من ماء جار واذ اجتمع ذلك الماء الذي اجراه
 في موضع وكري رجل منه اي من ذلك الموضع نهرا فاجري الماء فيه فتوضأ
 منه ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان بين المكينين مسافة وان
 قلت اي ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط ومقدار تلك المسافة
 ان لا يسقط الماء المستعمل ان سقط في الماء الا في موضع الجريان وفي
 نوادر المعلى عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري في عدم نجسته
 بالنجاسة ما لم يظهر اثر حاجته اذا دخل رجل يده فيه وفي يده فذكر لم نجس
 واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اي مراد ابي
 يوسف رحمه الله بهذا القول حالة مخصوصة وهو اي تلك الحالة وانما

في الماء والحل الذي وضوءه في
 في المكان الذي وضوءه في

في المكان الذي وضوءه في
 في المكان الذي وضوءه في

القدر من النظافة

ذكر

في المكان الذي وضوءه في

ذكره باعتبار المعنى اي الحال ما اذا كان الماء يجري من الأنبوب الى حوض الحمام
 والناس يعترفون منه غرافا متدركا بكسر التاء اي متلاحقا يلحق بعضها
 وهذا هو اختيار محمد بن الحسن قاضيان في الفتاوى حتى لو كان الماء ساكنا
 او كانوا يعترفون ولا يجري من الأنبوب ماء يتنجس ماء الحوض وعليه
 الاعتماد ومنهم اي لبعض من المتأخرين من قال هو اي ماء الحمام عنده
 اي عنده ابي يوسف رحمه الله بمنزلة الماء الجاري على كل حال سواء تدركت
 الاعتراف مع دخول الماء من الأنبوب او لا لاجل الضرورة الا يرى ان
 الحوض الكبير الحق بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة وفيه نظر
 ذكره في الشرح ولو ادخل الجنب او المحدث يده في حوض الحمام لطلب القصعة
 اي بلائحة رفع الحدث وليس عليه نجاسة حقيقية يتنجس ماء
 الحوض عنده حنيفة رحمه الله على روايته كون الماء المستعمل نجسا لان ما
 الحوض صار مستعلا بزوال الحدث عن يده وعندها الماء طاهر مطهر
 لانه لم يضر مستعلا عندها والمذكور في الفتاوى ان ادخل الجنب
 او المحدث يده في الاناء للاعتراف او لرفع الكوز لا يصير الماء به
 مستعلا للضرورة ولم يذكر واخلافا وهو الاصح ولو ادخل الكفار
 او الصبيان ايديهم لا يتنجس اذ لم تكن على ايديهم نجاسة حقيقية
 هذا في الصبيان مسلم لانه ليس عليهم حدث واما الكفار ففي ايديهم حدث

وقيل ان ينجس الضرورة في حوض الحمام
 اذ لم يكن الغرض متاركا لعدم الحرج
 في التميز والحل عند من غير شقة

بشرط غرضه في طهارة العضو واما عند محمد
 فظان الحدث وان زال كذا في زوال الحدث
 لا يصير مستعلا ما لم يكن فيه نية القرينة
 على ما سياتي ان شاء الله تعالى

المذرة وكذا طهارة المتيتم حتى ان المستحاضة وهي المرأة التي
 توي الدم من قبلها دون ثلثة ايام او فوق عشرة ايام في الحيض او فوق
 اربعين في النفاس او هي حامل ومن في معناها كصاحب سلس البول
 او انفلتات الریح او استطلاق البطن او الرعاف ^{بوره قان} الياثم او الجرح الذي
 لا يرقا اذ اتوضأت وليست الخف قبل ان يظهر شيء من دم الاستحاضة
 تمسح كالاستحاضة لانها ليست على طهارة كاملة ولولبت بطهارة العدة
 اى بعد ما ظهر منها شيء تمسح في الوقت فقط ان احدثت بعد اللبس حدثا
 غير عندها عندنا وعند فرقة الله تمسح تمام المدة وتحقيق الدليل من
 الطرفين في التشرع ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل كما لو توضأ
 ولبس خفيه ثم اجب فانه لا يجوز له ان يغسل سائر يديه وتمسح على
 خفيه وكذا لو ان المسافر توضأ ولبس خفيه ثم اجب وعنده ما
 يكنى الوضوء فانه يتيتم ويصلي فان احدث بعد ذلك وعنده ذلك
 الماء توضأ وغسل رجليه ولا يجوز له المسح لان الجناية حلت القدم
 والرجل والمرأة فيه اى في مسح الخف سواء لان الادلة لم تخص النساء
 تابعا للرجال في الاحكام ما لم يقع تخصيص والمسح انما هو على ظاهرهما
 اى اعلاهما دون باطنهما اى اسفلهما لما روي عن علي رضي الله عنه
 انه قال لو كان الدين بالرأي لكان مسح باطن الخف اولى من ظاهره

ولكن

ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه
 دون باطنها وفي رواية لكان اسفل الخف اولى من اعلاه ويستحب
 ان يكون المسح خطوطا بالاصابع لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 انه مسح على خفيه حتى رؤي انار اصابعه على خفيه خطوطا ولو وضع
 الكف ومدها ووضع الاصابع مع الكف ومدها فكلها حسن ^{حسن}
 ان يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها ويستحب ان يبدأ من قبل ^{صا} الايم
 ويمد اليه الساق اعتبارا بالفصل فان المستحب فيه ذلك ويستحب ايضا
 ان يكون مرة واحدة وفرض ذلك المسح ثلث اصابع طولاً وعرضا
 من اصابع اليد كما قاله ابو بكر الرازي هو المختار كما قاله الكرخي
 ان المعتبر اصابع الرجل ولو وضع يديه من قبل الساق ومدها الى
 رؤس الاصابع جاز لحصول الغرض وكذا لو مسح عليها عرضا جاز ايضا
 وكذا لو مسح بثلث اصابع موضوعة وضعا غير ممدودة يجوز ايضا
 لما قلنا ولكنه يكون مخالفا للسننة في جميع ذلك وكيفية المسح المسنون
 ان يضع يديه اى اصابع يديه على مقدم خفيه ويجافي كفيه ويمد
 اليه الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمد هاجلة وهو حسن والاول
 هو السنة ولو مسح برؤس الاصابع وجافي اصول الاصابع وكلف
 لا يجوز المسح الا ان يكون المأمط طرا لان البلة تصير مستعلة ^{الاصا} بمجردها

وفي المتقاطر البلة الثانية غير الاولى وفي اقامة السنة يجوز استعمال
بلة الغرض بالنقص فلا يقاس عليه الغرض وكذا لو مسح باصبعين لا يجوز
الا ان يكون الابرهم والتبابة مع بينهما والمستحب ان يمسح باطن
الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهر كفيه يجوز لحصول المقصود ولكن
مخالفة السنة ولو مسح على باطن ضيقه او من قبل العقين او من جوانبها
اي جوانب لرجلين لا يجوز مسحه لانه لم يمسح على محل المسح وهو على الخف
لانه المعين بالنصوص وذكر في المحيط لو توضأ ومسح بلة بالكسري
بل بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلة الباقية بعد
الغسل غير مستعملة اذا المستعمل فيه ما سال على العضو وانفصل عنه
ولو مسح رأسه ثم مسح ضيقه بلة بقيت بعد المسح لا يجوز لانه من
البلة مستعملة اذا المستعمل فيه ما اصاب الممسوح ولو توضأ ولم يمسح
خفيه ولكن خاض في الماء لا بنية المسح ولم ينفصل احدي رجليه
او اكثرهما او مشى في الحشيش مبتل بالماء الجاري عليه او بالمطر خرج منه
ذلك الخوض او المشي عن المسح ولو كان الحشيش مبتلا بالطل قليل
لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه ينوب لانه مطر
وكذا اذا اصابه اي اصاب خفيه المطر ينوب عن المسح وان لم ينوب
خلافا للشافعي رحمه الله في ذلك كله فان النية عنده شرط في الوضوء

والمسح

والمسح وفي بعض الروايات النادرة لا يجزئ بدون النية عندنا
ايضالاته اي لان المسح خلف عن الغسل فاحتاج الى النية كالتيتم
وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا ومن ابتداء المسح اي مدته وهو مقيم
فما فرق بين تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام وليا لهما عندنا خلافا
للشافعي رحمه الله لان الاعتبار بالوقت وهو مسافر فيه ومن ابتداء المسح
وهو مسافر ثم اقام ينتظر ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لم يزم نزعها
وغسل رجليه لانه صار كغيره من المقيمين فلا يمسح فوق مدة المقيم وان كان
قد مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة لانه مدة المقيم ومن لبس
الجوارح فوق الخف قبل ان يمسح على الخف مسح عليه الجوارح ما يلبس
فوق الخف وقاية له وقد يكون من الجلد ومن الكرياس ومن غيرها
فان كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان علم ان البلة
نفذت الى الخف مقدار الغرض او كان مجلداً جلد يستر الاصابع والكعبين
فيجوز المسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الخف كالذي من الاديم والصرم
وكذا الخف فوق الخف وهو بدل عن الرجل لانه الخف فلولبسه او
لبس الخف فوق جورب رقيق من كرياس او نحوه جاز المسح عليه كما افاد
المولي خسر وفي درره وصاحب التسهيل وفيه لا اعتبار بما نقله ابن قريشة
في شرح الجمع عن فتاوي الشاذلي من عدم الجواز لان الشاذلي رقب

المسح

لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول فان اتصال اللبوس من الخف
 وغيره بالرجل ليس بشرط اذ لو كان شرطا لما جاز المسح على الجرموق
 وتام البحث في الشرح فان احدث بعد لبس الخفين قبل لبس الجرموق
 ومسح على الخفين او لم يمسه ثم لبس الجرموقين لا يمسه على الجرموقين لا
 شرط جواز المسح عليهما ان يلبسا قبل الحدث كما في الخفين ولو نزع احد
 الجرموقين بعد المسح عليهما او خرج احدهما بلا قصد فله ان يتربع الآخر
 ويمسح على خفيه وان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف الذي نزع
 جرموقه ولا يجوز ان يقصر على مسح المنزوع من غير اعادة المسح على
 غير المنزوع ولا يجوز المسح على الجرموق المنخرف وان كان اي ولو كان
 خفاء غير منخرقين قياسا على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خف فيه
 خرق كبير ما يمتد منه اي يظهر من الخرق مقدار ثلث اصابع طولا و
 عرضا من اصابع الرجل وفي رواية الحسن من اصابع اليد والاول
 ظاهر الرواية وهو الاصح والمعتبر اصغر الاصابع اذا لم يكن الخرق عند
 الاصابع وان كان عند ما تعتبر ظهور الثلث التي عند الخرق فان
 كان الخرق في الخف اقل من ذلك جاز المسح عليه خلافا للفرق والشا
 دعمها الله لان القليل عفو لدفع الحرج ومادون ثلث اصابع قليل
 لان الاصابع هي الاصل والثلث اكثرها وان كان الخرق في خف واحد

مقدار

مقدار اصبعين في موضع منه او في موضعين وفي الخف الآخر قد
 اصبع او اصبعين كذلك جاز المسح لان المانع كون قدر الاصابع
 الثلث في خف واحد فلا يجمع لو كان في الخفين بخلاف ما لو كان
 قدر نصف درهم بخامسة مغلظة في احدي الرجلين وفوق النصف
 في الاخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف ثمن كل من
 عضوين كل منهما عورة يجمع ايضا ويمنع والفرق المذكور في الشرح
 وان الخرق قدر اصبع مع الخرق قدر اصبعين في خف واحد يجمع في الحكم
 بالمانعية فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قدر ثلث اصابع في خف
 واحد ويشترط في المنع ظهور الاصابع بكاملها في الصحيح خلافا لما مال
 اليه السرخسي من انه ظهور الانامل وحدها مانع ولو ظهر اللبام وهو
 مقدار ثلث اصابع من غيرها اي غير اللبام جاز المسح لان الخرق
 اذا كان عند الاصابع فالمعتبر ظهور نفس الاصابع وان كان في موضع
 اخر يعتبر قدر اصغرها ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث اصابع
 وانقصه اي مقدار ما يفتح منه اقل من ذلك القدر لا يمنع
 جواز المسح لان غير المنفتح ليس له حكم الخرق لعدم ظهور شئ منه
 وكذا الحكم لو انشق خروزة اي مرز الخف الا انه اي لسان الا يري شئ
 من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشئ اي حالة سرفع القدم

المذكور والمراد به القدر المانع
 في حالة الشئ

وايبدو حاله الوضع يمنع مواز المسح لان المعتبر حال المشي كذا ذكره
في المحيط ولو كان الامر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق اذا كان فوق
الكعب لا يمنع وان كثرت لان ستر الخف لما فوق الكعب ليس بشرط
ولذا جاز المسح على الكعب وفي فتاوي قاضيان ويقال له بالنارسة
جادون ان كان يستر القدم لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا
قد راصبع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وكذا على الخف الذي يقال
له بالنارسة يمشي بند وهو ان يكون مشوقا مشدودا وفيها
لو ليس مكعبا لا يرى من كعبيه او قدميه الامتداد اصبع او اصبعين
جاز المسح وهو غزلة الخف الذي لا ساق له واذا اراد الماسح
على الخف ان يخلع خفيه فنزع القدم من موضعه من الخف غير ان
القدم في الساق بعد انتقص مسحه اجماعا وان نزع بعض القدم
عن مكانه فقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا خرج اكثر العقب عن
عقب الخف انتقص المسح لان العقب ربع القدم والربع حكم الكل
وفي بعض الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله اذا صار النزغ بحال عند
الشيء المعتاد معه انتقص المسح والافلا فان المعتبر كما متابعه
الشيء في روايته عنه ان اخرج اكثر القدم الى ساق الخف انتقص
المسح والافلا قال في الهداية وفي غيرها هو الصحيح لان لا اكثر حكم

الكل

الكل وقيل ينتقص بخروج نصف القدم وفي بعض الروايات ايضا
ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم
سوى اصابعها لا ينتقص المسح وهو اي هذا القول رواه عن محمد بن
وب اخذ بعض المشايخ وقال في الكافي وعليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض
المسح باق في محل المسح وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الزعفراني رجل
مسح على خفيه ثم دفل الماء اي فاض في الماء ان ابتل جميع احدى القدمين
ابتلا لا هو غسل ينتقص مسحه والافلا وكذا ان ابتل اكثر احدىهما
فيجب عليه ان يكمل غسل رجله لئلا يكون جامعا بين الفضل والمسح
رجل اخرج عقبه من عقب الخف الا ان مقدم قدمه في قدم الخف
اي في موضع المسح له ان يمسح مالم يخرج صدور قدميه عن الخف اي موضع
القدم منه الى الساق اي الى اول حد الساق من الخف وعذا موا
لقول محمد رحمه الله وذكر في بعض المواضع من الفتاوي ان كان صدور
القدم في موضعه ولكن العقب يخرج من عقب الخف وتدخل لا
ينتقص مسحه لعدم النزغ وكذا لو كان الخف واسعا اذا رفع
القدم يرتفع العقب حتى يخرج الى ساق الخف واذا وضع القدم
عاد العقب الى موضعها لا ينتقص المسح وكذا لو كان اعرج يمشي
على صدور قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع له المسح وعن محمد

دمية

انه قال خفف فيه فتى مفتوح وبطانة الخف من خرقه او من
 غيرها غير مفتوح محروزا اي حال كون ذلك الشيء الذي هو البطانة
 محروزا في الخف وفي بعض النسخ محروز بغير الف بالرفع والجفت
 جاز المسح لعدم ظهور مقدار ثلاث اصابع كذا ذكره في الزخيرة
 ولا يجوز المسح على العمامة والقليسية بدل الرأس ولا على البرقع
 بدل غسل الوجه وهو ما تحمل المرأة على وجهها مخروقا ما يجازي
 عينيها منه ولا على القفازين بدل غسل اليدين وهو ما يلبس
 في اليد لاجل البرد او الطير او غير ذلك ويجوز المسح على الجبائر و
 جمع جبيرة وهي ما يشتد على العظم المنكسر من الحديدان وان شذها
 اي ولو شذها على غير وضوء باجماع الائمة للجهنميين للحج في الفصل
 فان سقطت بعد المسح من بزي لم يبطل المسح لبقاء سببه الشرع
 وان سقطت عن بزي بطل المسح لزواله فيجب غسل ما كان تحتها
 وان كان السقوط عن بزي في الصلوة يلزم الاستيناف ولا يجوز
 البناء والمسح على الجبائر انما يجوز اذا لم يقدر على الفصل ولا على المسح
 على القرحة نفسها بان كان يضرها الماء من الفصل ومن المسح اما اذا
 كان لا يقد على الفصل ولكن يقدر على المسح على نفس القرحة فلا يجوز
 له المسح على الجبيرة ونحوها لعدم الضرورة والحج قال برهان الدين

صاحب المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
 اي يظنون انه اذا ضرها الفصل يجوز المسح على الخرقه مع عدم
 ضرر المسح على نفس القرحة وليس كذلك وان ترك المسح على
 الجبيرة والحال ان المسح عليها لا يضره جاز عند ابي حنيفة رحمه الله
 خلافا لهما فان عندهما لا يجوز لان النبي عليه السلام امر عليا رضي الله عنه
 بذلك والامر للوجوب وله ان الفريضة لا تثبت بخبر الواحد وقد
 سقط الفصل بالاجماع اما الاستيعاب في مسح الجبيرة فشرط عند البعض
 وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وبعضهم كشيخ الاسلام فواهر
 قالوا اذا مسح على اكثرها جاز واليه مال صاحب الهداية وصححه في الكافي ولو
 كان المسح على النصف او اقل لا يجوز ويكتفى في مسح الجبيرة بالمسح مرة واحدة
 لمسح الرأس هو الصحيح ان المسح لم يشرع تكراره وقيل يكرر ثلاثا وهو غير صحيح
 ولو كانت الجراحة في موضع الفصل وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها جراحة
 ويمسح عليه جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب جاز له المسح على كل جبيرة
 تبعا لموضع الجراحة لان الجبيرة والعصابة لا بد ان يكون ازيد من الجراحة
 فتحقت الضرورة الى جواز المسح على الزايد اذا كان يضره حلها الفصل
 ماصول الجراحة وان كان لا يضره ذلك مسح على الجراحة وغسل ما حولها
 ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة والرموم والجراح

ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الفصل فيجوز ان يجمع مع الفصل ^{بوقت} ولا
بوقت فلو كان باحدى رجليه قرحة فمسح عليها وغسل الصحيحة
جاز لان ليس جما بين الفصل والمسح فلو لبس الخف على الصحيحة
وعداها ثم احدث لا يجوز له ان يمسح على الخف لانه يكون جما بين المسح
والفصل فان لبس الخف عليها جاز له المسح على الخفين ولو كان مقطوع
احدي الرجلين من الكعب او دونها اي دون الكعب فان غسل
موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة ولبس خفيه
ثم احدث ينظر ان كان بقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث
اصابع او اكثر يمسح على الخفين والآي وان لم يكن ما بقي من ظهر القدم
المقطوعة قدر ثلث اصابع يغسلها اي كلتا الرجلين لانه اي الشا
وجب غسل الموضع المقطوع ولا يجوز للمسح على الخف الملبوس عليه
لنقصانه عن مقدار الفرض واذا وجب غسل المقطوع وجب
غسل الرجل الصحيحة لئلا يجمع بين الفصل والمسح وان كان
الفصل مقطوع الاصابع من احدي الرجلين او كليهما وبعض
خفيه خال عن القدم فمسح على الخف فان وقع المسح على الخف على
المفصول اي ما بقي من القدم اي وقع المسح على المقدار الذي فيه
القدم من الخف حال كونه ذلك المسح عليه مقدار ثلث اصابع جاز

المسح لوجود مسح المقدار المفروض والآي وان لم يقع المسح مقدار ثلث
اصابع على الموضع الذي فيه القدم من الخف فلا يجوز للمسح وكذلك الحكم
على هذا التفصيل اذا كان الخف واسعا وبعضه خال عن القدم
والحاصل ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لامن الخف فان وقع بتمامه
على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز رجل توضع المسح
على الجبيرة ولبس خفيه ثم احدث قبل ما برأت فتوضا يمسح على الجبيرة
والخفين لان طهارته كاملة ما لم تبرا حتى جاز له اعادة الاصحاء فان
احدث بعد ما برأت لا يمسح لانه ليس الخفين على طهارة ناقصة
ذكره في شرح الاسبيجاي وقد حققناه في الشرح واذا كان الشقاق
في رجله او في يده فجعل فيه الدواء كالحرم ونحوه او الشجيرة المأفونة
الدواء وجوبا ان لم يكن بوضرة ولا يكتفيه المسح لعدم الضرورة وان
كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى
يوضئه استنجابا عند اي ذمة ^{حنيفة} الله وجوبا عندها فان لم يستعن
وبتميم وصلى جازت صلوة عند اي حنيفة ^{الله} خلافا لهما وعلى هذا
الخلافا اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول عن النجاسة
ووجد من يوجهه او يحوله يجب عليه الاستعانة عندها لانه لا
المكلف انما يكلف بقدره لا بقدر غيره فان لم يجد يوضئه بان

لم يكن عنده احد او كان فاستعان به فابى جازت صلواته بلا خلا
لتحق العجز من كل وجه اما المسح على الجوارب جمع صوب وهو ما
يلبس فوق الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا ولا جر موقفا
عند ابي صنفه رحمه الله الا ان يكون الجوربان مجلدين اى اسود
الجلد ما يستر القدم مع الكعب او منغلين اى جعل الجلد على ما يلي الارض
منها خاصة كالنعل للرجل وقال ابو جوز المسح عليهما اذا كانا تخنين
لايشقان الماء قال في المغرب شفت الثوب اذا رقت حتى رايت
ما واه من باب ضرب ومنه اذا كانا تخنين لايشقان وتنفى الشفوف
تاكيد للتخانة وفي بعض الكتب لايشقان الماء كذا في فتاوى قاضينا
وعليه اى على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله الفتوى وقال في الزهري
وقيل رجع ابو صنفه رحمه الله الى قولها في اخر عمره على ما روي انه لما
مرض مسح على الجوربين من غير نعل وقال لعواده فعلت ما كنت منعت
عنه فاستدلوا به على رجوعه الى قولها وحده الجورب ^{كلمة} التخنين
ان يمسك اى يثبت ولا يسهل على الساق من غير ان يشد
بشيء عند عدم صنفه وهذا حد آخر للتخنين غير ما تقدم وقال
الزاهدي فان تخنيا يشي بر فرسخا فصاعدا كجوارب اهل مرو على
الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة وهو احسن الحدود ولذا قال

المصنف رحمه الله ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية
لا مكان قطع المسافرة بها فاعتبر قطع المسافرة لانه هو المقصود من
امتعة الرجل ثم قال الزاهدي ذكر شمس الائمة الحلوانى رحمه الله ان
الجوارب خمسة انواع من المرغزي والغزل والشعر والجلد الرقيق
والكرباس وذكر التفاصيل في اربعة من التخنين والرقيق والمنفل
وغير المنفل والمبطن وغير المبطن واما الخامس فلا يجوز المسح عليه
كيف ما كان انتهى وقد علم منه ان اسم الجوارب ليس مخصوصا بما
يشي على اليد من الغزل بل يطلق على ما يخاط من الكرباس وغيره
ايضا وعلم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف لعطف الشعر عليه
ومن المعلوم ايضا ان الكرباس اسم لما هو من غزل القطن ويلحق به
ما هو مثله في التخانة كالكتان والابرسيم وح فالمعول من الجوخ ^{دليل} داخل
تحت ما هو من الغزل لا تحت الكرباس وما الخبز بر ومقتضاه ان
يجري فيه التفصيل من انه اذا كان مجلدا او منغلا او مبطننا يجوز
المسح عليه اتفاقا والافان كان تخنيا يمكن ان يشي بر فرسخا او
اكثر افعلى الخلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق على انه لو
سلم عدم دضوله تحت ما هو من الغزل لجاز الحاقه بطريق الدلالة
فانه امتن من المعول على اليدين من الغزل على ما يخفى وان كان

كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليه ان يستر الجلد جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يطلق عليه اسم **المحل فروع** اذا تمت مدة المسح وهو متوضئ لزم نزع الخفين وغسل الرجلين دون اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوي قاضيان لو تمت المدة وهو في الصلوة ولم يجد ماء يمضي على صلوة اذا فائدة في قطعها اذ لو قطعها وهو عاجز عن غسل الرجلين فانزيم يتم ولا حظ للرجلين من التيمم من المشايخ من قال تفسد صلوة الاول اصح انتهى والذي يظهر عندنا ان الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم ان التيمم لاحظ للرجلين فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان محله الموضون كما ان الوضوء طهارة بجميعها وان كان محله اربعة اعضاء وكذا لو خاف ان يزعموا ذهاب جلبيه من البرد فانزيم يتم ولا يمسح على الخفين على ما حقه الشيخ كمال الدين ابن الهمام وقد ذكرنا في الشرح **فصل** في نواقض الوضوء النواقض جمع ناقضة والمراد بها العلة الناقضة المعانة اي العلة الناقضة للوضوء كل ما خرج من التسيلين اي خروج كل شيء خرج من القبل والدبر فيشمل البول والغائط والدم والحيضة والريح غير ان الريح من غير الدبر لا تنقض فلذا قال وان خرج من قبل الرجل والمرء **ريح** مبنية الصحيح ان اي الوضوء لا ينقض ذكره في المحيط ولا خلاف

مطلوب في نواقض الوضوء

في ان الحاجة من الذكر غير ناقضة وكذا غير المنتنة اذا خرجت من النزع واما المنتنة فتقبل تنقض والصحيح انها لا تنقض بل الصحيح ان الخلاف انما هو في الحاجة من فرج المنيضة ولا خلاف في غيرها وان خرج الريح من المنيضة وهي المرة التي انقطع الحجاب بين قبلها ودبرها فانصل المسلكان فعند محمد رحمه الله ان يجب عليها الوضوء للاحتياط وذكر في جامع قاضيان وكذا في غيرهما يستحب لها ان يتوضأ لاحتمال مع انطوائها دبرها ثابتة **بعضين** فلا نزول بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب فيخرج عنها من الدبر وقيل ان كان مسموعا او مبنية تنقض والا فلا وفي الخلاصة لو خرج من الدبر سريح يعلم ان لم يكن من الاعلى فهو احتلاج لا وضوء عليه وكذا الدود والحصاد اذا خرج منه اي من احد هذين الموضفين فعليه الوضوء لاستتباع الطوبى وهي حذية السبيلين وان قلت بخلاف الريح وان خرج الدود من الفم او من الاذن او من الجراحة لا ينقض لان الدود طاهرة وما عليها من البلة غير ناقضة لقلتها وعدم قوة التسيلين فيها وان ادخل الحقة في دبره ثم اخرجها ان لم تكن عليها بلة لا ينقض ادخالها الوضوء والاصح ان يتوضأ لان عدم وجود البلة نادر فربما وجد الا انها خفية وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج واما ما غيبه فخروجه ناقض لا للحاقه بما في البطن وكذا ينقض الصوم بخلاف ما

اذا كان طرفه خارجا وان اقطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه
 عند اية صيغة رحمه الله خلافا لهما وذكره قاضيان من غير ذكر خلاف
 وذكر ابن الهمام ان فيه خلاف ابي يوسف رحمه الله فقط وهو الظاهر
 وان اقطر في الفرج الداخل فخر وجهه ناقض اتفاقا وان اقطر في الاذن
 ثم عاد بعد يوم من الانف لا ينقص وكذا ان عاد من الاذن وان عاد
 من الفم نقص وكذا السحوط لا ينقص ان عاد من الانف بعد ايام كذا
 في فتاوي قاضيان وان احتشي الرجل احليله بقطنه خوفا من خروج
 البول والحال انه لو لا ذلك القطن لكان يخرج منه البول فلا باس به
 بل يستحب ان كان يريبه الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الابه
 قدر ما يصلي الصلوة وكذا الحكم لو احتشي دبره ولا ينقص وضوءه
 ما لم يخرج البول على ظاهر القطن لعدم الخروج وان غابت القطن
 ثم اخرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها رطبة انتقص وضوءه
 وان لم يكن رطبة لا ينقص كالدهن بخلاف ما يوجب في الدبر فان
 خروجه ناقض كما لو احتقن بدنه ثم خرج وان ابتل الطرف الداخل
 من القطن ولم يغذ البلل الى ظاهره لم ينقص لما مر وان
 سقطت بعد ادخال طرفها ان كانت رطبة انتقص وان كانت
 يابسة لم ينقص وكذا الحكم في كرسف النساء وهو القطن التي

تحتش

تحتش بها المرأة فرمها وهو في الاصل اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان
 كانت رطبة نقصت وان كانت يابسة فلا سواء كان الكرسف
 في الفرج الداخل او في الفرج الخارج وان كانت احتشت في الفرج الخارج
 فابتل داخل الحشو انتقص وضوءها سواء نفذ البلل الى خارج الحشو
 او لم يغذ للتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر في الانتقاض
 لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقص بما يخرج من قبضة اليد
 الى القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل
 وان لم يخرج من الخارج ينقص واما اذا احتشت في الفرج الداخل
 فبح ان نفذ البلل الى خارجه اي خارج الحشو انتقص وضوءه والا
 اي وان لم يغذ الى خارجه فلا ينقص كما في حشو الاحليل هذا
 الذي مضى كان في الخارج من احد السبيلين واما الجنس الخارج
 من غير السبيلين فيوجب انتقاض الطهارة ايضا عندنا على
 التفصيل الذي سذكر خلافا للشافعي ومالك وذلك كالقبي
 والدم ونحوها من القيح والصديد لقوله عليه السلام وضوء
 من كل دم سائل وتحقيقه في الشرح اما القيح فانه اذا كان ملائما
 بان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الا بكلف فانه ينقص
 الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء او مرة صفراء او سوداء

البي

وعن الحسن لوقاء الطعام او الماء من ساعته لا ينقض وكذا
 القى لو ارتفع وقاء من ساعته لا يكون نجسا قيل وهو المختار
 والصحيح انه نجس في الجميع لمخالطته النجاسة وفي القنية لوقاء
 دودا كثيرا او حية ملامت فاه لا ينقض وذلك لانه طاهر في
 نفسه وما يستبقه قليل لا يبلغ ملاء الغم فان كان القى بلصا
 لا ينقض الوضوء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله سواء نزل من ^{الرأس}
 او صعد من الجوف وقال ابو يوسف رحمه الله ان صعد من الجوف
 ينقض لانه نجس بالمجاورة ولهما انه لو خرج لا يتحلل النجاسة وما
 يتصل به قليل وهو غير ناقض والطحاوي مال الى قول ابي يوسف
 حتى قال يكره ان ياخذ البلغم بطرف كفه ويصلي معه كذا في الخلاصة
 وفيه نظر مذكور في التشرح وان قاء دما فاما ان يكون من الرأس
 او من الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا نزل من الرأس
 ينقض اتفاقا ان ساوي البرأق وان كان علقا اي منجدا لا ينقض
 اتفاقا وان غلب لسائل على البرأق نقض وكذا ان كان مساويا
 بان كان اصفر نارجيا وان كان اقل صفرة من ذلك فهو مغلوب
 فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنان وان صعد الدم من الجوف
 ان كان علقا لا ينقض اتفاقا لانه يلاء الغم لانه سواء محترقة

ط
 لزج
 قريش
 ١٠٢

فاعبر

فاعبر سائر انواع القى وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله
 ينقضه وان لم يلم اي ولو لم يلم الفم كسائر الدماء السائلة لانه
 من جراحة في الجوف اذا المعدة ليست محلا للدم وعند محمد لا ينقض
 ما لم يكن ملاء الغم اعتبارا بالقى لكونه من الجوف وان قاء طعاما او
 غيره سوى لدم السائل وانما ذكر الطعام لثلاثي توهم ان الضير للدم
 المتقدم ذكره قليلا قليلا متفرقا وكان بحيث لو جمع علاه الفم
 ينظر ان اتحد المجلس بان قاء الجميع في مجلس واحد يجمع عند ابي
 يوسف رحمه الله ويحكم بالنقض وقال محمد رحمه الله اذا اتحد السبب هو
 الغشيان يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الصحيح لان الاصل اضافة
 الاحكام الى اسبابها وتفسير اتحاد السبب ان اى الاتحاد اذا كان
 اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس عن الغشيان واليهيجان اي الاضطراب
 والحركة لدفع المعدة ما لا تطيقه وكذا ثالثا ورابعا وهذا هو تفسير
 اتحاد السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان يسيل
 او لا فان سال بنفسه نقض والا فلا خلافا لرفوف لقوله عليه السلام
 ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا او لرا
 من القطرة والقطرتين ما يخرج شيئا بما يقطر ولا يسيل بدليل قوله
 الا ان يكون سائلا وعليه هذا الاصل وهو اعتبار السيلان في الدم ونحوه

مسائل منها اي من تلك المسائل نفطة بكسر التون وفتحها وهي
 الواحدة الجدرية والبشرة فيفسد سال منها ماء خالص اجتذبت
 من الخارج والتامت عليه اودم او صديدي ماء اصفر رقيق
 الدم او القمح ان سال عن راس الجرح ينقض الوضوء وان لم يسيل
 عن راس الجرح لا ينقض وهذا يشمل ما اذا خرج بنفسه فسال او
 خرج بالعصر فسال وهو اختيار صاحب المحيط وفي الهداية انه
 اذا خرج بالعصر لا ينقض والاول اوجه قاله ابن الهمام وذكرناه
 في الشرح وتفسير السيل الناقض ان يجذر ذلك الشيء عن راس
 الجرح اي ينزل بنفسه عن غير تبعية غيره واما اذا علا على راس
 الجرح او البشرة ونحوها ولم يجذر لا يكون سائلا وقال بعضهم انما
 يكون سائلا ناقضا اذا خرج وتجاوز من مكان خروجه الى
 موضع يلحقه اي يلحق ذلك الموضع حكم التطهير اي يجب تطهيره
 في الوضوء وفي الفصل وفي ازالة النجاسة الحقيقة يعني ذلك
 البعض الذين فسروا السيلان بهذا اذا خرج الدم من الرأس الى
 اذنه او الى اذنه ان سال ذلك الدم الى موضع يجب تطهيره عند
 الاغتسال وهو ما جاء في قصبة الانف وصباح الاذن الى خارج
 نقض الوضوء وان سال الى قصبة الانف وداخل صباح الاذن

ولم يتجاوز

ولم يتجاوز لا ينقضه وان مسح الدم عن راس الجرح بقطنة او
 غيرها ثم خرج فمسح ثم وثم او القى التراب او وضع القطن ونحوه عليه
 فخرج وسري فيه ينظر ان كان بحال لو تركه ولم يضع عليه شيئا لسال
 نقض والا فلا ينقض لان المعبر خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه
 لولا المانع ومن المسائل لو برق وفيه براق دم فانه ينظر ان كان الدم
 غالبا بان كان الى البياض اقرب فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا
 بان كان الى الحمرة اقرب فعليه الوضوء لان غلبته تدل على سيلانه
 بنفسه ومغلوبته على عدم ذلك وان استويا بان كان فيه صفرة
 شديدة نازجة يتوضأ احتياطاً لان سيلانه بنفسه اظهر
 ومنها الوضوء شيئا فري اثر الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو
 راي الدم على الخلل لانه ليس بمسائل قاله قاضيان وقال بعض
 المشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع فينظر ان
 وجد الدم فيه اعم في ذلك الشيء الذي وضعه من الكم ونحوه
 نقض الوضوء والا فلا وفي الحاوي سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج
 من بين الاسنان فقال ان كان موضعه معلوما وسال نقض وهو
 نجس وان لم يعلم وخرج مع البراق فانه ينظر الى الغالب ومنها ما
 روي عن محمد انه قال الشيخ اذا كان في عينه رمد يسيل الدموع

ولم يمسه

الرمد يسيل الدموع
 كونه في العين
 كونه في العين

منها اي من عينه امرأة فعل مضارع متكلم من متول محمد بالوضوء لوقت
كل صلاة اي كسائر اصحاب الاعذار لانه اخاف ان يكون ما يسيل منه صدق
فيكون صاحب عذر ولا فرق ذلك بين الشيخ والشاب الا انه ذكر الشيخ
باعتبار الاكثر ولا فرق بين الرمد وغيره من الاوجاع بل كل ما يخرج من
علة مع وجع سواء كان من العين او الاذن او السرة او الثدي ونحوها
فانه ناقض على الاصح لانه صدق بخلاف ما اذا كان بدون وجع وفي الفتاوى
العرب في العين وهو يفتح العين المعجمة وسكون الراء حرام يخرج من
ما فيها بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ لا يحق ولا يسكن دمه وهذا اذا نجز
لان من جملة القروم اما صاحب الجرح الذي لا يرقأ بالهزيمة لا يسكن دمه
عن النذف ومن يمسس البول اي عدم استمسكه والمستحاضة و
كدام من يرعاف الدائم وانقطاعات ريج او استطلاق بطن يتوضؤون لوقت
كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الغرايض و
التوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم وفي بعض النسخ وكان عليهم
استيناف الوضوء لمصلاة اخرى وهو لفظ القدوري وفيه دفع توهم
ان يبطل وضوءهم بالنظر الي صلاة ولا يبطل بالنظر الي صلاة اخرى وان
توضأت المستحاضة حين طلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب
وقت الظهر عندها حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف وزفر

الخارج بالضم بوزنه جيتا قروا
والمعنى ان من يخرج من الصلاة بغير عذر او عذر لا يقبل
والمعنى ان من يخرج من الصلاة بغير عذر او عذر لا يقبل
والمعنى ان من يخرج من الصلاة بغير عذر او عذر لا يقبل

وقال مالك بن عيسى الوضوء بطل بغير عذر او عذر لا يقبل
والمعنى ان من يخرج من الصلاة بغير عذر او عذر لا يقبل

بناء

كما قال الشافعي ان وضوءهم
بطل بغير عذر او عذر لا يقبل
والمعنى ان من يخرج من الصلاة بغير عذر او عذر لا يقبل

بناء على ان وضوءهم ينقض بخروج الوقت فقط عندها حنيفة
ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وياهما وجد عندها يوسف وفي
الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج فينقض عندها
يوسف وزفر لا عندها حنيفة ومحمد وفيما اذا توضأت قبل طلوع
الشمس ثم طلعت وجدا لخروج ولم يوجد الدخول فينقض عند
الثلاثة لا عند زفر وينبغي وجوب الخروج ان يربط جرحه قليلا
للنجاسة ان لم يكن منعكليا فان الطهارة واجبة بقدر الامكان
وان اصاب الثوب من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم لزمه غسله
لان نجاسة غليظة هذا اذا علم او غلب على ظنه انه اذا غسله لا ينقض
ثانيا قبل اداء الصلاة ليكون الغسل مفيدا ولو كان الثوب الذي اصاب
ذلك الدم بحال يتنجس قبل الفراغ من الصلاة ثانيا جازله ان لا يغسله
هذا هو المختار للفتوى وقيل لا بد ان يغسله في وقت كل صلاة مرة و
صاحب العذر اذا منع الدم ونحوه عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون
صاحب عذر لان يمكنه الصلاة مع الطهارة الكاملة لعدم المناء ولهذا
المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتشت و
منعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من ان تكون حائضا لان صفة
الحيض اذا تكرر لا يتوقف بقاءها على حقيقة خروج الدم بخلاف

والمراد بالثوب او جوارحه او يوسوس وقت دهم ان
او الغسل

ربطه شدة وبغيره ونفسه

المعدور فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض ولم توجد رجل بر جدي
 خرج منها ماء صديد هو سائل وقصار بسببه صاحب عذر فتوضا منه

ثم قال العجوة التي لم تكن سائلة تنقض ذلك وضوءه لان الجدي ربي
 فروع متقدمة لا فرجة واحدة فصار بمنزلة جرحين في موضعين من
 البدن احدهما لا يرقا لو توضا لاجله ثم قال الاخر وعليه هذا مسئله
 المتخرجين اذا كان الدم يخرج من احدها وصار بر صاحب عذر فتوضا
 ثم قال الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث
 الدائم ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع بل هو من لا يمضي
 عليه وقت صلوة كامل الا والحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه
 وهذا تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب عذر
 فادام يوجد منه في كل وقت صلوة ولو مرة فهو باق على كونه صاحب
 عذر لكن تقرر ابتداء انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضا ويصلي حاله
 من العذر الذي ابتلى به من اول وقت صلوة الى اخره فيستوفي في الثبوت
 استيعاب الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب
 الوقت بالطهارة منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين
 ذلك يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة واذا توضا صاحب العذر
 لحدث اخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع

منه ما يخرج من جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يرقا لو توضا لاجله ثم قال الاخر وعليه هذا مسئله المتخرجين اذا كان الدم يخرج من احدها وصار بر صاحب عذر فتوضا ثم قال الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث الدائم ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع بل هو من لا يمضي عليه وقت صلوة كامل الا والحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه وهذا تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب عذر فادام يوجد منه في كل وقت صلوة ولو مرة فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تقرر ابتداء انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضا ويصلي حاله من العذر الذي ابتلى به من اول وقت صلوة الى اخره فيستوفي في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة واذا توضا صاحب العذر لحدث اخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع

وقال الصغار لا يبر للبقاء من سئل في الوقت مرتين او ثلثا والاول هو الحذر قبل سائر الثبوت

ثم قال

ثم قال فطليه الوضوء ذكره في احكام الفقه لان الوضوء لم تقع
 لذلك العذر بل وقع لغيره وانما لا ينقض به في الوقت ما وقع له وان
 انقطع الدم ونحوه من الاعذار وقتا كاملا يخرج من ان يكون صاحب
 عذر بالنظر الى العذر المنقطع فان كان قد توضا وصلى على الانقطاع
 ودام الانقطاع لا يصيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء وكذا لو كانا
 على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة المعذورين
 وكذا لو توضا على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما اعتبر
 لاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضا على السيلان وصلى على
 الانقطاع وتم الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى
 صلوة ذوي الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي رجل انتراى
 استخرج ما في انفه فسقطت من انفه كتلة دم الكتلة بالضم الحلة
 المجتمع من خواتم والطين والمراد به هنا قطعة مجتمعة من الجامد
 لم ينقض وضوءه لان العلوق وهو الدم المتخذ بجمادة الطبيعة
 خرج من الدموية والدم الجنس هو المسفوح اي السائل وان قطر
 اي لدم فانه يذكر ويؤث انقض وضوءه للسيلان الفراد وهو
 الكبار من الجنان اذا مضى العضو وامتلأ دما ان كان كبيرا
 بان كان مامصة يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من العضو انتقض

بالنفس

الوضوء وان كان صغيرا بان كان ما مضى دون ذلك لا ينقض
 اما العلوق اذا مضى الواحدة منه المصنوعة امتلات وكانت
 بحيث لو سقطت وشقت لسال منها الدم انتقض الوضوء
 وان كان صغيرا ان لم يمس ذلك القدر لا ينقض واما الذباب
 او البعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مضى وامتلاء دما لا ينقض
 اما الدم القليل الذي ليس له قوة السيلان او القيء القليل الذي
 لا يلاءم فلم يكن كل واحد منهما حدثا لم يكن نجسا عندنا يوجب
 دمته وهو الصحيح خلافا لمحمد رحمه الله فاذا اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة
 به وان اى ولو نجس وزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء
 القليل لا ينجسه لانه لو كان نجسا انتقض الطهارة وكذا النوم ناقض
 للوضوء اذا كان النائم مططجما اى واضعا جنبه على الارض
 او متكئا اى معتمدا على مرفقه او مستندا الى شئ بحيث لو ازيل ذلك
 الشئ لسقط النائم اى صار من الاسترخاء بحال ولو ازيل ذلك الشئ
 لسقط لقوله عليه السلام العيان وكاء السنة فمن كان فليتوضأ
 وفي الكافي لو نام مستندا الى شئ لو ازيل لسقط لا ينقض في ظاهر
 المذهب وعن الطحاوي انه ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة وجد
 زوال التماسك من كل وجه وقول الطحاوي هو مختار صاحب الهدى

العلوق يفتح العين واللام ووداسو واهم
 يكون في الماء يعلو باليد ويحصر الدم ويحبس
 اذ ودية الوداء الحوية لا تنصهر في الدم
 الغالب على الانسان الواحدة علقته
 وفي حديث عامر بن عبد الله العلوق والحجامة
 واذا ارادوا اخرج دم من موضع مخصوص
 اخذوا هذه الود في قطعة طين وقرنوه
 من العنق فانه ينشبت به ويمس الدم منه
 واذا ارادوا اسقطوا عنه رشوا عليه ماء الخ
 فانه يسقط في الحال وربما كان العلوق في الماء
 فيشرب الماء فينشبت به فانه يطرأ ان
 يخرج بوتر الثعلب فاذا اصابها فانه يسقط
 في الحال الا ان كان يحرم اكل العلوق ويجوز به
 لما فيه من المنفعة الامثال اعلو من العلوق
 الخواص اذا اجترأ البيت بالعلوق هرب ما فيه
 من البق والبعوض وامثالها واذا اترت
 العلوق في قارورة حتى يموت ثم يسحق
 وينتشر الشئ ويطلق به فانه لا ينبت ابدا
 ومن خواص الحبيبة اذا اجترأ بها فاخت
 زجاج بكسر جميع ما فيه الخ من كتاب حيات

والقدوري

والقدوري وغيرها وهو الصحيح ولو نام جالسا يتمايل رتبا يزول
 مقعده عن الارض ورتبا لا قال الخلو اى ظاهر المذهب انه ليس
 بحدث وقال الخلو اى لا ذكر للشمس مططجما والظاهر انه ليس
 بحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يمتهم عامة ما قيل
 عنده كان حدثا وان كان يسهو عن حرف او حرفين فلا وان نام في
 الصلوة قائما او راكعا او قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه
 لقوله عليه السلام لا يجب للوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا
 حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخى مفاصله وان كان الرجل
 خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد ففيه اختلاف بين المشايخ
 قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة واما
 خارج الصلوة فيكون واليه مال المض حتى قال وظاهر المذهب انه
 يكون حدثا وهو المروي عن شمس الائمة الخلو اى وقاله في الخلاصة في
 ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وكذا في الهداية
 صح عدم الفرق والمعتد انه ان نام على الهيئة المستوية في السجود رافعا
 بطنه عن فخذيه مجافيا مرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا ولا فهو حدث
 لوجود نهائ الاسترخاء المفاصل سواء كان في الصلوة وخارجها وقاما
 تحقيقه في الشرع وان نام قاعدا مترجعا او غير مترجع من هيات

القعود او واضعا اليدين على عقبية حال كونه مستويا في الحالتين
 او واضعا بطنه على فخذي لا يستقضى وضوءه ذكره محمد في صلوة
 الاثرو في الرخوة لو نام قاعدا ووضع اليدين على عقبية وصار
 شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف رحمه الله عليه الوضوء كذا في
 المبسوطين انتهى وهذا هو الاصح لان اذا انكب على وجهه وجعل بطنه
 على فخذي ارتفع جانب الخلف من مقعده وزال التمكن واما الوجه
 اليدي على عقبية ولم يضع بطنه على فخذي فقدم النقص ظاهر وهذه
 الصورة هي المذكورة في فتاوي قاضيان بخلاف صورة المتن ولو
 نام محتجبا بان جلس على اليدين ونصب ركبتيه وشد ساقيه الى
 نفسه بيده او بشئ يحيط من ظهره عليها لا وضوء عليه لشدة تمكن
 المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع في هذه الحالة راسه
 على ركبتيه لما قلنا وفي الخلاصة فان نام مرتجا لا يستقضى الوضوء
 وكذا لو نام متوركا وهو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليدين
 بالارض وان سقط النائم نوما غير ناقص ينظر ان انتبه بعد ما سقط
 على الارض فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة رحمه الله ان انتبه عند اصابة
 الارض بلا فصل لا يستقضى وعن ابي يوسف رحمه الله انه يستقضى وان انتبه
 قبل التسقوط فلا وضوء عليه وعن محمد رحمه الله انه ان زال مقعده عن الارض

قبل ان
 يذبح

قبل ان ينتبه انتقض وضوءه وان انتبه قبل ان يزيلها فلا قال
 في الخلاصة والفتوي على رواية ابي حنيفة رحمه الله وان نام على دابة
 عريانة ينظر ان كان نومه عليها حالة الصعود او حالة الاستواء لا يستقضى
 وضوءه لتمكن مقعده وان كان ذلك حالة الهبوط يستقضى وضوءه
 لعدم تمكنها ولو كان راكبا في الاكاف او في التبرج لا يستقضى وضوءه
 في الحالتين اي حالة الهبوط وضوءه من الصعود والاستواء وكذا اذا
 والجنون كل منهما ناقص للوضوء وان اي ولو قل لكونها فوق النوم لان
 النائم اذا انتبه انتبه بخلافها وكذا السكران ناقص ايضا وحد السكر
 اي علامته ان لا يعرف السكران الرجل من المرأة هذا عند ابي
 حنيفة رحمه الله في ايجاب الحد الذي نقض الوضوء والصحيح في حد النقض
 ما قال في المحيط انه اذا دخل مشيته بكسر الميم تحرك اي غير اختياري
 فهو سكران بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لزال المسكة به وكذا
 القهقهة في كل صلوة ذات ركوع وسجود ينقض الوضوء والصلوة
 جميعا سواء كان القهقهة عامدا اي عالما بان في الصلوة او ناسيا
 ذلك لقوله عليه السلام من ضحك في الصلوة فهقهة فليعد الوضوء و
 الصلوة وان قهقهة في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينقض
 وضوءه لان الحديث ورد في صلوة مطلقة وهي الكاملة ذات

في سجدة التلاوة سجدة السهو وهو سجدتان التمام
 ذات الركوع والتسبيح فان سلاما في سجدة السهو
 لا يخرج من الصلوة عند سجدة التسبيح وان اضر
 كذا اذا السجدة عاد اليها كثر

الركوع والسجود وان نام في صلوة ثم تهمة فسدت صلوة ولا ينقض
 وضوءه ذكره في الاصل قال في الخلاصة هو المختار وقال في المحيط
 فسدت صلوة وضوءه وبرأخذ عامة المشايخ المتأخرين وعن
 ابي حنيفة رحمه الله ينقض الوضوء ولا تنفس الصلوة والذي اختاره
 فخر الاسلام في الاصول ومن بعده من الاصوليين ان تهمة السائم
 لا تنفس الصلوة ولا الوضوء والمختار هو الاول الذي اختاره ^{وصوءه} ^{ان}
 الخلاصة وان تهمة القبي في صلوة لا ينقض لانعدام معنى الجناية
 واما التسم فلا ينقض الوضوء بالاجماع وكذا لا ينقض الصلوة لكونه
 بمنزلة الكلام الغير المسموع وهذا القهقهة قال بعضهم ما يظن فيه القا
 والهاء مكررتين وهذا القول غير مشهور لان نادرا الوقوع والصحح قوله
 ويكون مسموعا له والجيران اي لمن عنده هو الذي حداه به جمهور العلماء
 سواء بدت نواجزه او لا وقال بعضهم وهو شمس الائمة الخلو ان اذا بدت
 نواجزه ومنعه الضحك عن القراءة فهو قهقهة وقال بعضهم لا ينقض
 حتى لا يسمع صوته والنواجز بالذال المعجمة هي الاضراس وقيل اقصاصها
 وقيل الانياب وهذا التسم ما لا يكون مسموعا اصلا لاله ولا الجيران
 وذكر في الفتاوى الحاقانية وغيرها التسم لا يبطل الوضوء ولا الصلوة
 والضحك يفسد الصلوة لان بمنزلة الكلام المسموع لا يفسد الوضوء لان

النقص

النص ورد في القهقهة والضحك ومنها واحد الضحك ان يكون
 مسموعا له دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة نافضة للوضوء
 من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذي عند ابي حنيفة رحمه الله وابي
 يوسف خلافا لمحمد وعي ان غشي بطنه بطنها او ظهرها وفرجه
 منتشرا فرجها من غير حائل من جهة القبيل او الدبر وذلك لان
 هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي الذي فاقم السبب الغالب مقام
 المسبب واما مسئل الذكر واكل شيء مما مسته النار مباشرة ^{ان الشئ}
 او بحائل كغيره فان لم ينقض الوضوء عندنا خلافا للشافعي في مس
 الذكر واما اكل مما مسته النار فالشافعي لم يخالف فيه وما لك
 واحد يوافقان الشافعي وكذا مسئل المرأة لا ينقض الوضوء عندنا
 سواء كان بشهوة او بدونها وقال الشافعي ينقض اذا لم تكن
 محرمة مطلقا وقال مالك واحد ينقض ان كان بشهوة والدلائل
 مستوفات في الشرع ولو حلوا الشرعي شعر نرأسه او لحيته او
 شاربه او قلم الاظفار بعد ما توجأ لا يجب عليه إعادة الوضوء
 ولا إعادة غسل ما تحت الشعر والظفر ولا مسح لان الفصل
 او المسح في محله وقع طهارة حكمية للبدن كله من الحدث لا يختص
 بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضاء

سبب الغسل الذي يفسد وضوءه
 والنقص بعدم الخروج من وضوءه
 وانما يخرج قريبا وانما يخرج قريبا
 والوضوء وفي القهقهة وكذا في المباشرة بين الرجل
 والمرأة وبين الرجلين وبين المرأةين ينقض
 عندنا كسيرة
 بيان
 شوي اللحم يشوي شوي والاسم الشواء والقطعة
 منه شواء واشوي الخ شواء وقد اشوي
 اللحم ولا تقبل اشوي واشوي القوم
 الطعمون شواء
 محمدا رجاء

واستمر تواب قوله او لا مستم النساء
 قلنا ذهب جماعة من الصحابة الى ان المراد به
 الجماع وجماعة ان المراد به حقيقة ويرجح من رتب
 الاولين بالمعنى فانه سبي زافاض حكم
 الحديثين الاصح والاكبر عند القدرة على الجماع
 بقوله اذا فقم الى الصلوة الى قوله وان كنتم
 جنبا فاطهروا فحينئذ ان الفصل ثم شرع
 في بيان الحال عند عدم القدرة على الجماع بقوله
 وان كنتم مرضى او على وضوء مستعمل
 في الجماع فليجئ بجملة عليكم ان يكون بياضا حكمه الحديثين
 عنه عدم الجماع كما بينا حكمه عند وجوده كسيرة

لو سوسة او يجتشي بالقطن **فصل** في بيان نجاسة الحقيقة
 النجاسة على ضربين اي نوعين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة
 اما النجاسة الحقيقة الغليظة فهي كالعدرة وهي رجيع الانسان
 والبول اي رجيعه ما لا يؤكل لحمه سوى الفرس والدم المسفوم ونحو
 الكلب اي رجيعه وكذا سائر سباع البهائم ولحم الخنزير وجميع اجزائه
 هذه الاشياء نجاستها يجمع عليها الا شعر الخنزير فان فيه روايت عن محمد
 انه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا لحم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن
 مذبويا بالتسمية حقيقة او حكما والزاج مسلم او كتابي فان تلك
 اللحوم نجسة نجاسة غليظة اما اذا ذبح ذلك الحيوان بالتسمية
 حقيقة او حكما كالتاسي وكان الزاج مسلما او كتابيا فصرى احد
 مع لحمه او جلده قبل الذباغة يجوز ما صلى هذا الذي ذكره هو اختيار
 صاحب المهدية وطائفة والصحيح ان اللحم لا يطهر بالزكوة قاله في السير
 وغيره وقد صقناه في الشرح الا الخنزير فانه لا يجوز الصلوة مع لحمه
 اذا زاد على الدرهم وكذا جلده فانه اذا ذبح بالتسمية لا يطهر لحمه
 ولا جلده لان نجس العين واما لو دبح جلده فني ظاهر الرواية عن اصحابنا
 انه لا يطهر وعليه عامة المشايخ لما تقدم ان نجس العين ودوي عن
 ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه يطهر بالذباغ ويجوز بيعه ولا يخفى

لو سوسة او يجتشي بالقطن
 النجاسة على ضربين اي نوعين
 اما النجاسة الحقيقة الغليظة
 وهي رجيع الانسان والبول
 اي رجيعه ما لا يؤكل لحمه
 سوى الفرس والدم المسفوم
 ونحو الكلب اي رجيعه وكذا
 سائر سباع البهائم ولحم
 الخنزير وجميع اجزائه هذه
 الاشياء نجاستها يجمع
 عليها الا شعر الخنزير فان
 فيه روايت عن محمد انه لو
 وقع في الماء لا ينجسه وكذا
 لحم ما لا يؤكل لحمه اذا
 لم يكن مذبويا بالتسمية
 حقيقة او حكما والزاج مسلم
 او كتابي فان تلك اللحوم
 نجسة نجاسة غليظة اما
 اذا ذبح ذلك الحيوان
 بالتسمية حقيقة او حكما
 كالتاسي وكان الزاج مسلما
 او كتابيا فصرى احد مع
 لحمه او جلده قبل
 الذباغة يجوز ما صلى هذا
 الذي ذكره هو اختيار صاحب
 المهدية وطائفة والصحيح
 ان اللحم لا يطهر بالزكوة
 قاله في السير وغيره وقد
 صقناه في الشرح الا
 الخنزير فانه لا يجوز
 الصلوة مع لحمه اذا
 زاد على الدرهم وكذا
 جلده فانه اذا ذبح
 بالتسمية لا يطهر
 لحمه ولا جلده لان
 نجس العين واما لو
 دبح جلده فني ظاهر
 الرواية عن اصحابنا
 انه لا يطهر وعليه
 عامة المشايخ لما
 تقدم ان نجس العين
 ودوي عن ابي يوسف
 في غير ظاهر
 الرواية انه يطهر
 بالذباغ ويجوز
 بيعه ولا يخفى

بثرة قد انتزعت جلدها فوق الفسل او المسح عليه ثم قشر او قشر
 بعض جلده او غيرهما من الاعضاء بعد الوضوء او الفسل لا
 تبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتقن في الوضوء اي في
 الوضوء وشك في الحدث فلا وضوء عليه لان اليقين لا يزول بالشك
 ومن شك في الوضوء ويتقن في الحدث اي يتقن انه احدث وشك
 هل توفاه بعد ذلك ام لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن شك في خلا
 الوضوء في غسل بعض اعضائه هل غسله ام لا فعدم غسله كاستيفاء
 فلا يزول بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان شك في ذلك
 بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك ولا يلزمه غسل ما شك
 فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لان التام قرينة ترجح غسله وكذا
 من علم انه قد فعل الوضوء وشك هل توفاه ام لا فهو على وضوئه ومن علم
 انه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضى ام لا فعليه الوضوء نظرا
 الى القرينة ولو يتيقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء ونسي اي
 عضو هو ذكر في مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ونسي اي يلا
 الوضوء ولا يعلم هل هو ماء ام بول ان كان اول عرض له اعاد الوضوء
 وان كان الشيطان يريه كثيرا لا يلتفت اليه لتيقنه بالطهارة وشك
 في الحدث وينبغي ان ينضح فرجه وسراويله بالماء اذا توفاه قطعا

لو سوسة

مطلب في بيان النجاسة

لو سوسة او يجتشي بالقطن **فصل** في بيان النجاسة الحقيقة
 النجاسة على ضربين اي نوعين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة
 اما النجاسة الحقيقة الغليظة فهي كالعدرة وهي رجيع الانسان
 والبول اي رجيعه ما لا يؤكل لحمه سوى الفرس والدم المسفوم ونحو
 الكلب اي رجيعه وكذا سائر سباع البهائم ولحم الخنزير وجميع اجزائه
 هذه الاشياء نجاستها يجمع عليها الا شعر الخنزير فان فيه روايت عن محمد
 انه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا لحم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن
 مذبويا بالتسمية حقيقة او حكما والزاج مسلم او كتابي فان تلك
 اللحوم نجسة نجاسة غليظة اما اذا ذبح ذلك الحيوان بالتسمية
 حقيقة او حكما كالتاسي وكان الزاج مسلما او كتابيا فصرى احد
 مع لحمه او جلده قبل الذباغة يجوز ما صلى هذا الذي ذكره هو اختيار
 صاحب المهدية وطائفة والصحيح ان اللحم لا يطهر بالزكوة قاله في السير
 وغيره وقد صقناه في الشرح الا الخنزير فانه لا يجوز الصلوة مع لحمه
 اذا زاد على الدرهم وكذا جلده فانه اذا ذبح بالتسمية لا يطهر لحمه
 ولا جلده لان نجس العين واما لو دبح جلده فني ظاهر الرواية عن اصحابنا
 انه لا يطهر وعليه عامة المشايخ لما تقدم ان نجس العين ودوي عن
 ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه يطهر بالذباغ ويجوز بيعه ولا يخفى

بر والصلوة معه وهو غير الصحيح أما الروايات جمع روث ^{توري} وهو جمع
 ذوي الحافر والافشاء جمع خشى وهو جمع نوع البقر والفيل فكلاهما
 نجس نجاسة غليظة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا نجاسة
 الروايات والافشاء سوى الفيل خفيفة وذكر في غنية الفقهاء
 وكذا في غيرهما بول الحمار وخر الدجاج والبط وكذا خرا الاوز و
 الخباري وما اشبه ذلك يستحل الانتن وفساد نجاسة غليظة
 اجماعا وأما النجاسة الخفيفة فهي كبول ما يؤكل لحمه وهذا عند ابي
 حنيفة وابي يوسف رحمه الله أما عند محمد رحمه الله فبول ما يؤكل لحمه طاهر
 وهو قول مالك وخر ما لا يؤكل لحمه من الطيور والخر هو جمع الطير
 وكون خرا ما لا يؤكل لحمه نجاسة خفيفة إنما هو في رواية الفقيه ابي
 جعفر الهندي عن ابي حنيفة رحمه الله وروى عنهما انه نجاسة غليظة
 وروى الكوفي انه نجاسة غليظة عند محمد وعندنا هو طاهر ^{محمدا}
 شمس الائمة السرخسي في مبسوطه وفي الجامع الصغير لما ضحا ان مخزن
 عندنا منقطة عند محمد وصححه صاحب الهداية وقول المعنى وقال
 محمد كلاهما طاهر يعني بول ما يؤكل لحمه وخر ما لا يؤكل لحمه غير صحيح لما مر
 تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية ان خرا ما لا يؤكل لحمه عند محمد
 وأما بول ما يؤكل فسلم وقد ذكرناه وأما بول الهرة فمضى ظاهر

المذهب

المذهب نجس نجاسة غليظة وروى عن محمد رحمه الله الذي يعتاد
 البول ان بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى لتعذر الاحتراز عنه وقال
 الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون التوب وهو حسن لان العادة مخير ^{فيما من}
 الاواني فلا ضرورة في حقها بخلاف الثياب وأما خرا ما يؤكل لحمه من الطيور
 سوى الدجاجة والبط والاوز ونحوها فطاهر عندنا وذلك كالحمامة
 والمصغور ونحوها لاجماع على اقتناعها في المساجد مع الامر بتطهيرها
 فلو كان خراها نجسا لما تركوها فيها ولو وقع في الماء لا يفسد لكونه
 طاهرا وكذا بعر الفارة اذا وقع في الدهن لا يفسد اذا كان قليلا بحيث
 لا يظهر طهره لعموم البلوى وفيه نظر ذكرناه في الشرح وفي فتاوى قاضنا
 وبول الهرة والفارة نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والتوب ولو طعن ^{ادخل}
 بعر الفارة مع الحنطة ولم يظهر اثره يغنى للضرورة البيضة اذا وقعت
 من الدجاجة في الماء او المرقاة لانفسه وكذا البيضة اذا وقعت من
 اتمار طرية في الماء لانفسه لان الرطوبة التي عليها ليست بنجسة لكونها
 في محلها وكذا الانفة بكسر الهمزة وفتح الفاء ^{فلك} وهي ما يكون في معدة
 الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند ابي حنيفة رحمه الله اذا خرجت من شات
 ميتة سواء كانت جامدة او مائعة وعندنا المايعة نجسة والجامدة
 مستحسنة نظرا بالغسل ^{توري} اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها

والخلاف في لبن الميتة على هذا الماء المستعمل نجاسة غليظة
عند ابي حنيفة رحمه الله في رواية الحسن ابن زياد عنه وعند ابي يوسف
رحمه الله نجاسة خفيفة وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا وعند محمد
وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا طاهر غير مطهر واي غير مطهر وبر اخذ
الكثير المشايخ وهو ظاهر الرواية وعليه القوي لان لم يرو عن النبي
عليه السلام والصحابة التحريم عنه فكان طاهرا ولم يرو عنهم انهم
حملوه في الاسفار سيما في الاماكن العديدة المياه ولان بعضهم اخذ
من عضو غيره فاستعمله فدل على عدم كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين
كوة مستعملة محدثا او غير محدث خلافا للفرق في غير المحدث والماء المستعمل
هو كل ماء اذيل به حدث كما اذا استعمله من بر حدث ولو بلانية او آل
في البدن على وجه القرية اي العبادة اي قصد باستعماله القرية
الى الله تعالى ولو كان مستعملا غير محدث كالوضوء على الوضوء فهو
مستعمل باحد هذين الامرين عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
وقال محمد رحمه الله لا يصير مستعملا الا بالقرية فلو توضأ او اغتسل
وهو محدث بلانية كتعليم الغير او التبرؤ لا يصير الماء مستعملا عنده
وان كان قد اذيل به الحدث لعدم نية القرية ثم الماء انما يصير مستعملا
اذا زال عن البدن في الفصل او عن العضو الذي استعمل فيه في

الوضوء

الوضوء لضرورة التطهير وعند البعض لا يصير مستعملا حتى
يستقر في مكان والصحيح انه كما زال من العضو صار مستعملا لزال
الضرورة وقوله اذا استعمل في البدن احترازا عما اذا استعمل
في غيره كالثوب مثلا فانه لا يصير به مستعملا ولو كان مع نية القرية
ويدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامة السنة
فانه يصير مستعملا ويتفرع على ما ذكرنا امرأة اغتسلت القدر
او القصاع او غسلت يديها من الوسخ او البجين او من الخناء او
من جرب الدسم لا يصير ذلك الماء مستعملا ان لم يكن على يد حادثة
بالاتفاق لعدم وجود شيء من الامرين والافعلي قول محمد خاصة
وفي فتاوي قاضيان المحدث والجنب اذا دخل يده في الاناء لا يغتسل
وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء يعني لا يصير مستعملا وكذا لو ادخل
يده في الجب الى المرفق لا حرام الكوز لا يصير مستعملا وكذا الجنب اذا اخل
رجله في البئر في طلب الدلو لا يصير مستعملا للضرورة بخلاف ما لو
ادخل يده او رجله للتبرؤ ولو اخل الجنب الماء بقره لا يريد المفضضة
لا يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف لا يبقى طهورا قال
قاضيان هو الصحيح وان ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء يريد الفصل
ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف

يصير مستوعلا كذا في الخلاصة وفيها الطاهر ان اغتسل في الترتيبية
 القربة افسده وان اغتسل لطلب دلو وليس على بين نجاسة ولا
 يذك في جسد لم يفسده عندهم جميعا قول وكذا لو دلكه لارائه
 الوسخ ولو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستوعلا
 وكذا اذا غسل ثوبا او اناء طاهرا وان ادخل القبي يد في الماء
 وعلم ان ليس بها نجس يجوز التوضؤ بان شك في طهارتها يستحب
 ان لا يتوضأ به وان توضأ جاز هذا اذا لم يتوضأ به فان توضأ به
 ناويا اختلف فيه المتأخرون والمختار انه يصير مستوعلا اذا كان عاقلا
 لانه نوي قربة معتبرة وان انتضح من غسالة الجنب في الاء لا يفسد
 الماء اما ان سال فيه سيلانا فانه يفسد وعليه هذا هو المأمور وعليه قول
 محمد رحمه الله وهو المختار لا يفسد ما لم يفل عليه ويكره شرب الماء
 المستعمل ويجوز الانتفاع به وبالماء النجس في تحويل الطين وسقي الدوا
 وكل اهاب دبع فقد طهر لقوله عليه السلام انما اهاب دبع فقد
 طهر والاهاب اسم الجذ قبل الدبع واذا طهر جازت الصلوة معه
 ملبوسا او مفروشا او محولا الاجل التحذير لنجاسة عينه والادمي
 كرامته وذكر في الشرح اي في شرح الاسيحية وفي بعض النسخ صرح
 بكل حيوان اذا دبح بالتسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه

سوي التحذير سواء كان مأكول اللحم او غير مأكول اللحم وقد تقدم
 الكلام في هذا مستوفيا في اول الفصل جلد الادمي اذا وقع منه
 مقدار ظفر في الماء يفسد الماء لانه نجس وفي الحاقانية كل مكان
 سورة نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالذكوة وقد قدمنا الكلام عليه
 والاصح طهارة جلده دون لحمه وعن محمد رحمه الله جلد الكلب والذئب
 يطهر بالذبح وعصب الميتة وعظمها وقرنها وريشها وصوفها
 وظفرها وكذا حافرها ومخيلها وكل ما لا تحل له الحيوة منها طاهر
 اذا لم يكن عليه دسومة لما روي عن عبيد بن عبد الله بن عتبة
 قال انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها
 فاما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به والكلام عليه مستوفي
 في الشرح واما جلد الفيل فيطهر بالذباغة كسائر السباع وعظمه
 طاهر يجوز بيعه والانتفاع به الا عند محمد رحمه الله فان عند الفيل
 نجس العين كالتحذير فلا يجوز الانتفاع منه بشئ وروي عن محمد
 رحمه الله امرأة صلت وفي عنقها قلادة عليها سن اسد او ثعلب
 او كلب جازت صلواتها لطهارة هذه الاشياء وكذلك سن الانسان
 وعظمه طاهر في الصحيح فيجوز الصلوة معه مطلقا على ظاهر المذهب
 وعن محمد رحمه الله انها لا تجوز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم ود

وهو الظاهر يعني
والسنة اسماء كثيرة فقال ان آخر ابتداء سنة
فلم يوافق سنة رجل فقال ما هذه السنة والى آخر
فقال ما هذه السنة ثم لى آخر فقال ما هذه
ثم لى آخر فقال ما هذه السنة ثم لى آخر فقال
ما هذه السنة ثم لى آخر فقال ما هذه السنة
الاعرابى احوال البنية في كل سنة
فقال ان السنة في كل سنة
ان شاء الله تعالى
لكنه انما كان اسماء
حيوة الطهارة

اظهر من قول القدوري الى ستين لحديث ابن سعيد الخدري
 انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البر ينزع منها اربعون دلو وهذا
 لبيان الايجاب والخسوس بطريق الاستحباب وان ماتت فيها
 شاة او كلب او آدمي نزع جميع الماء لادوي عن ابن سيرين ان
 زنجيا وقع في زمزم يعني مات فامر ابن عباس فاخرج وامر بها
 وكذا ينزع جميع الماء ان استخرج الكلب او الخنزير حيا وان لم ي
 ولولم يصب فيه الماء لان الخنزير نجس العين وكذا الكلب في رواية
 وفي رواية ليس نجس العين فالم يصب فيه الماء لا يجب نزع كافي
 سائر السباع وقيل عند ما نجس العين وعند اي صيغة رحمه الله
 لا وقد استوفينا ذكر الاختلافات في الشرح وكل حيوان سوي الكلب
 والخنزير علي ما ذكره اذا اخرج حيا وقد اصاب الماء فيه فانه ينظر
 ان كان سورة طاهرا ولم يعلم ان عليه نجاسة لا ينجز الماء ولكن
 لا يتوضا منه احتياطا لاحتمال انه كان عليه نجاسة وان احدث عند
 الوقوع ومع هذا ان توضا جاز لان الاصل عدم ذلك الا ما كان غالبا
 كما قالوا في الغارة اذا هربت من الهرة فسقطت في البر نجست بالخلبة
 البول منها عند الخوف من الهرة وان كان سورة نجسا ينزع كله لتنجسه
 بسوره والاظهر وجوب النزع فيما سوره نجس سواء اصاب فيه الماء

قال في الهداية والكلب ليس نجس العين الا يرى
 انه ينفع برحمته واصطفا داخلا في الخنزير
 وفي القنية اختلفت في نجاسة الكلب والذئب
 صح عندي من الروايات في النواذر والاماني
 ان نجس العين عند ما وعده اجماع ليس نجس العين
 اشهر وهو موافق لما في المحيط هذا ما في من الروايات
 والذي يقتضيه الداراية عدم نجاسة عينه
 لما قال صاحب الهداية لعدم الدليل على نجاسة
 العين والاصل عدمها والذئب كذلك قال حتى
 نجاسة سورة لا يقتضي نجاسة عينه ولا اعلم

ان ينزع

او لم يصب

او لم يصب على ما اختاره قاضيان وحققناه في الشرح وان كان
 سورة مكرها ينزع عشر دلاء ونحوها استحبابا كذا في الخلاصة
 احتياطا وان كان سورة مشكوكا ينزع كله ايضا لذهب الشك
 كذا روي عن ابي يوسف رحمه الله في الفتاوي ولم يذكر عن غيره خلافه
 وان انتفخ فيها الحيوان الواقع او تنفخ نزع جميع ما فيها من الماء
 سواء صغر ذلك الحيوان او كبر بعد ان كان مما يفسد الماء
 وكذا الواقع فيها ذئب الغارة ونحوه لانتشار النجاسة في جميع الماء
 وان وجدوا فيها فارة ميتة ولا يدرون انها متى وقعت ولم
 ينفع اعاد واصلوة يوم وليلة اذا كانوا توضوا منها في ذلك
 اليوم والليلة وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها في الزمان المذكور
 وان كانت انتفخت او تنفخت اعاد واصلوة ثلثة ايام ولياليها
 اي ما اذوها بوضوئهم منها في الزمان المذكور وغسلوا كل ما اصابه
 ماؤها فيه عند اي صيغة رحمه الله وقال ليس عليهم اعادة شيء ولا
 غسل شيء حتى يتحقق موتى وقت لاحتمال انها وقت تلك الساعة
 فماتت او كانت ميتة انتفخت او تنفخت ثم وقت بريح وغيره
 واليه صيغة رحمه الله ان كونها في البر يسب ظاهر لموتها به فيعمل عليه
 احتياطا والانتفاع او التفتيح يدل على طول المدة فقد بالثلث

باعتبار الغالب واذا وقعت بكرة او بمرتان في البر من بعر الابل
او الغنم لم يتجنس البر استحسانا لدفع الحرم لان ابار الغلوات
ليس لها اغطية والمواشي تبعر حولها والرياح تهب فجعل العليل
عقودون الكثير وان وقعت اي البكرة او البعرتان في اللبن
وقت الحلب فاخرجت حين وقعت ولم يبق لها اثر لم يتجنس
اللبن ايضا كما لم يتجنس البر وهو مروي عن علي رضي الله عنه
وان وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتجنس
في الاصح لان الضرورة اتماهي زمان الحلب لان من عادتها ان تبعر
ذلك الوقت والاحتراز عنه عسر ولا كذلك غيره وروي عن ابي
حنيفة رحمه الله البكرة اذا كانت يابسة لم تقسد الماء اي ماء
البر ما لم يستكثر الناس لعموم البلوي وفيه اشارة الى ان الرطبة
ليست كذلك وفيه ان حد الكثير ان يستكثر الناظر وهو الصحيح
وقيل ان لا يخلوا كل دلو من بكرة او بعرتين وعن محمد رحمه الله ان يات
ربع وجه الماء وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة اختلاف بين
المشايع بعضهم افتى فيها بالتجنس وبعضهم سوي اي بين
الرطب واليابس والمنكسر والصحيح وهو مختار صاحب الهداية
لستحق الضرورة في الجميع والاروات بمنزلة المنكسرة للخلل

والخاوة

باعتبار الغالب

والخاوة فيها وكذا الاختاء واكثر المشايخ على انه تعتبر فيه
الضرورة العامة والبلوي ان كان فيه ضرورة بتعسر الاحتراز
ووقوع الحرم كابر الغلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارئة
لا يحكم بالنجاسة وان الاحتراز غير متعسر كابر البيوت والا
ماكن المحفوظة القليلة الطارئة فهي بمنزلة الاناء لا يعنى فيه
القليل وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه فان الجميع يستدلون
بالضرورة فينظر الي ما هي فيه والروث اذا كان صلبا فهو
بمنزلة البكرة في الحكم وان وقع خروء الحمام والمصفورة في البر لم
ينسد ماؤها لانه طاهر وهذا مذهبنا خلافا للشافعي وان وقع
خروء الدجاج افسد لانه نجس غليظ وكذا ما شابهه وكذا خروء
الخفاش وبوله لا يفسد للضرورة وكذا ذرق ما لا يؤكل لحمه
من الطيور فانه طاهر عندنا في رواية خلافا لمحمد وهو ينافي
قوله فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر وقال بعضهم روي عن
ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان ذرق سباع الطير نجس نجاسة
مخففة لا يفسد الثوب الا اذا فحش وينسد الماء وان قل كسائر
النجاسة المخففة ولا يفسد الماء الكثير ما لم يغيره كسائر النجاسة
وينسد الاواني وان قل لا مكان صوتها عنه ولا يفسد ماء البر

لتعذر صونها عنه وان بالت شاة او برة او غيرها مما يؤكل لحمه
في البر نجس لان خفة النجاسة لا تظهر في الماء ويمكن صون البر
عن ذلك الا عند محمد لانه طاهر عنه وان قطرت دم او خرج البر
ولو قطرة واحدة ينزع ماء البر كله لتنجس وفي الزخيرة جنب
نزع من البر دلو فصب على راسه ثم استقى دلو اخر فتقاطر من
جسه في البر لا ينجس البر وان قدر ان الماء المستعمل نجس للضرورة
اذ في البحر زعم في هذه الحالة حرم وان وقع جنب او محدث في البر
او دخل فيها لطلب الدواي لم ينو الغسل او الوضوء قال ابو حنيفة
رحمته في رواية الرجل جنب والماء نجس قالوا لانه باول ملاقاته الماء
صار مستعلا والمستعمل نجس فلا في بقية الاعضاء وهو نجس فلم يزل عنها
الحديث فبقى على جنبته وقال في رواية اخرى يخرج من الجنابة اذا انقضى
واستشقى ثم انزى نجس نجاسة الماء المستعمل فعلى هذه الرواية يجوز
له ان يقرأ القرآن لخروجه عن الجنابة قال في الهداية وعنه ان الرجل
طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة وهو
اوفى الروايات عنه انتهى وهو الاصح الصحيح وقال ابو يوسف رحمته الرجل
جنب والماء طاهر لان ابا يوسف يشترط الصب او ما يقوم مقامه في
طهارة العضو ولم يوجد فلم يطهر الرجل فحينئذ قال الماء لم يزل به حديث

ولا استعمل

ولا استعمل للقرية فبقى كما كان وقال محمد رحمه الله كما طاهر ان الرجل لم يرحمه
عن الحديث والماء لانه لم يتم برقبة لعدم النية هذا كله اذا لم يكن على بدنه
او ثوبه نجاسة حقيقية وان كانت على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية او
كان مستنجيا بفرو الماء ينجس الماء بالاجماع ولو وقعت الخائض ان كان
بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب وان كان قبله فكالطاهر الغير المحدث
ولو وقت في البر اكثر من فارة واحدة فقد روي عن ابي يوسف رحمه الله
انه قال الى اربع ينزع عشرون دلو او ثلثون فحكم الاربع حكم الواحدة
وان كانت اي الفارات الواقعة خسا ينزع اربعون دلو او خمسون اشع
فحكم الزائد على الاربع الى التسع حكم الدجاجة فاذا كانت اي الفارات
عشرا ينزع ماء البر كله بمنزلة الكلب وعن محمد الفاربان اذا كانتا
كهيئة الدجاجة ينزع اربعون وفي القهرتين ينزع كل الماء كذا في النجس
وهو اقيس من قول ابي يوسف الا ان يكون مراده الصفار التي الخمس
منها قدر الدجاجة ونحوها فلا خلاف حينئذ في الحقيقة وان كانت البر
مستنجيا لا يمكن نزعها الا بحرم عظيم اخر هو مقدار ما كان فيها من الماء
وقت ابتداء النزح ثم ان المشايخ اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها
قال بعضهم تحفر حفرة مثل عمو الماء وطوله وعرضه وتخصم فنزع
الماء حتى تملأ الحفرة وهو مروي عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله

وقال بعضهم وهو عن ابي حنيفة ايضا يحكم برؤا عدل من اهل البصا
 بالماء فيخرج منها يحكمها قالوا ان ما فيها في ذلك الوقت الف دلو مثلاً
 ذلك وهذا شبه بالفقهاء قاله في الهداية وفي الكافي هو الاصح وروى
 عن محمد بن قال يخرج منها ما نئد لولا ان ثلث مائة دلو وانما اجاب بذلك بناء
 على كثرة الماء في ابار بغداد كذا في المبسوط والمروني عن ابي حنيفة ان اذا
 نزع منها مائة دلو يكنى وهو بناء على ابار الكوفة لقلة الماء فيها كذا في الكافي
 وهذا اي اعتبار غالب ابار البلد ايسر على الناس واعتبار قول العدلين
 احوط واذا نزع بوقوع الفارة عشرة دلو او ثلثون طهر الدلو
 والزشاء بالكسر والمد وهو الجمل وكذا نطهر البكرة ونواحيها ويد المسقى
 بعمالة الطهارة البر وكذا في كل موضع نزع مقدار ما وجب وفي وجوب
 نزع الكل اذا وصل الى حد لا يملأ نصف الدلو كان نزع الكل ويحكم
 بطهارة البر وتوابعها ذكره البرزاني وذكر قاضيان ان اذا بقي مقدار
 ذراعين يصير الماء طاهراً وطهوراً وهو اوسع وذلك احوط ولو نزعها
 بدلو متخرف فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو بمنزلة القيح ذكره
 البرزاني ايضا وموت ما ليس له دم سائل لا ينجس الماء ولا غيره اذا
 مات فيه كالبقي اي البعوض والذباب والزباب بجميع انواعها والعقارب
 والخنافس والعلق وما اشبه ذلك من الفرائش وصغار الحشرات وكذا موت

ذراع

ما يمشى

ما يعيش في الماء اذا مات في الماء ووقع ميتاً في لا ينجس كالسماك
 والضفادع المائي والسرطان والحية المائية وان ماتوا في غير الماء
 من الاطعمة والاشربة ففيه تفصيل اما فانه لا ينجسه بلا خلاف
 واما الضفادع اذا ماتت في العصور ونحوه فقد اختلف المتأخرون
 في كونها يفسدها او لا قال المض والكترهم على ان ينجس قال في الهداية
 لانعدام المعدن وفيها وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو الاصح لانه
 لا دم فيه لان الدموي لا يعيش في الماء وفي الهداية الضفادع البحرية
 والبرية سواء وقيل البرية يفسد لوجود الدم وعدم المعدن المائي
 ما يكون توالده ومثواه في الماء فطير الماء يفسد الماء اذا مات فيه
 في الصحيح وكذا غير الماء بالطريق الاولى وذكر الاسيحا في شرحه
 ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء وقتت ونفخت
 فانه يكره شرب الماء وهو مروي عن محمد رحمه الله لاختلاط الاجزاء
 المحترمة كلها بالماء واحتمال ابتلاعها معه وما يحتمل فيه تناول الحرام
 يكره تناوله وفي التجنيس لو كان للضفادع اي للبرية دم سائل
 يفسد ايضا ومثله لو ماتت حية برية لا دم فيها في اناء لا ينجس
 وان كان فيها دم ينجس وقول المض وكذا الحية المائية اذا كانت
 كبيرة لها دم سائل مبني على غير الاصح والاصح عدم التنجيس لان ما فيها

لا ينجسه

ليس بدم حقيقة اذ الدموي لا يعيش في الماء على ما تقدم من الهداية والكافي وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة اى بحيث يكون لها دم سائل فانها تفسد الماء لما تقدم في الضفدع البرتي والحية البرية ثم الضفدع المائي هو الذي يكون بين اصابعه سترة والبرتي بخلافه **فصل** في الاسرار وهي مع سور بالهزة والمراد بها ما يبقى بعد شرب الشارب وقد يطلع على بقية الطعام **سور** الادمي طاهر بالاتفاق سواء كان مسلما او كافرا او جنبا او ايضا او ناسا او محدثا او طاهرا من جميع الاحداث اما لو تجسس فيه مخراو غير هاضم من فوره تجسس ولو بعد ما رد ريقه في فيه وذهب الاثر فلا تجسس سورة عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد وكذا سور ما يؤكل لحمه من الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل والبقرة والغنم لتولد اللحم من لحم طاهر واما سور الفرس فمن ابي حنيفة فيم اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان ما قاله المصنف رواية تجسس ليس منها واهل غير المصنف في المحيط في رواية قال احب الي ان يتوضا بغيره وهي رواية الثعلبي عنه وفي رواية هو مشكوك كسور الحمار وفي رواية وهي رواية الحسن عنه ثمكروه كلهم والمراد كراهة التحريم وفي رواية كتاب الصلوة ان طاهر بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة اكله كراهته لا

للجنث فيه واما عند هانر وطاهر بلا شك لان ما كوله اللحم وبه اى يكون طاهرا من غير كراهة اخذ بعض المشايخ بل كل المتأخرين وسور الكلب والخنزير وسور سباع البراهم نجس باتفاق علمائنا لقوله من لحم نجس خلافا لما لك في الكل وللشافعي واحد في غير الكلب والخنزير وسور سباع الطير كالصقر والباري والشاهين ونحوها وسور ما يسكن في البيوت من الحشرات وغيرها مثل الحية والعرب والوزغة والفارعة والدجاجة المخلات اى المطلقة غير المجوسة والهزة مكروه اى يكره التوضي به عند وجود غيره وكذا شربه كراهة تنزيه وقيل الدجاجة بالمخلات حتى لو كانت محبوسة بان كانت في مكان ورأسها وعلفها وماؤها خارجة بحيث لا يصل متعارفها الي ما تحت رجلها فلا كراهة لسورها وقال شيخ الاسلام ان كانت لا تصل الى نجاسة غيرها فلا كراهة في سورها وان كان يصل متعارفها الي تحت رجلها لانه لا يجوز تجول في نجاسة نفسها وعن ابي يوسف رحمه الله ان سور الهزة غير مكروه والدلائل مستوفية في الشرح وان اكلت الهزة الفارعة ثم شربت الماء على الفور من غير ان تكثر وتلث فمها يستنجس الماء وان مكثت ساعة ولحنت فمها فمكروه وليس ينجس ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد بناء على التطهير بغير الماء وسور الحمار والبغل الذي امه انا مشكوك

فيه قبل الشك في طهارته وقيل في طهوريته وهو الاصح والالجب
 عليه غسل رأسه اذا وجد الماء الطاهر بعد التوضيء بالمسكوك وتقيده
 البغل بالذي امة انا ذكره جماعة منهم السروجي في شرح الهداية حتى
 لو كانت امة ^{نصف} زمكة فسوره كسور الفرس لان العبارة بالام وكذا ان
 كانت امة برة وعرق كل شئ معتبر سوره فما كان سوره طاهر ففرقه
 كذلك وما سوره نجس ففرقه نجس وما سوره مكروه ففرقه مكروه اي
 يكره ان يصلي ويهز او ثوب ملوث برالا ان عرق الحمار وكذا البغل
طاهر بلا شك وان فرض ان الشك في طهارة سوره وقوله عند ابي
حنيفة رحمه الله في الروايات المشهورة انها هوان الروايات عنه مختلفة
الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لان الامة ينحرف عنه كذا ذكره القدر
اي ذكر ان عرق طاهر في الروايات المشهورة وفي بعض الروايات نجس
غليظ لكنه جعل غوا في التوب والبدن للصورة وفي بعضها نجاسة
خفيفة والمشهورة هي الصحيحة انه طاهر ولين الا ان اي الحمار نجس في
ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروي عن محمد رحمه الله في النوادر انه طاهر
ولكن لا يؤكل وهو الصحيح ولم ارضي لغير المصنف بل الصحيح انه نجس علي
ما عتقاه في الشرح وان اصاب التوب والبدن شئ من السور الكرو
لا يمنع جواز الصلوة وان فحش اي ولو كانت بحيث يمتد كثيرا فاحشالا

طاهر

طاهر الا انه تركه الصلوة معه كما يكره الوضوء به واكله وشربه وان يدع
 الهرة تلحث بدنه او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه
 علي ما اختاره الكوفي وقيل تحريم علي ما اختاره الطحاوي وان اصاب
 الثوب او البدن شئ من السور المشكوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا ولو
 فحش وروي عن ابي يوسف ^{رحمه الله} انه قال يمنع ان فحش بناء علي انه نجس
 بنجاسة خفيفة والصحيح ان الشك في طهوريته لا في طهارته بل هو طاهر
 قطعا وقد تقدم وان اصاب الثوب او البدن شئ من السور النجس يمنع
 جواز الصلوة اذا زاد علي قدر الدرهم والاصل فيه اي فيما يمنع جواز الصلوة
 ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهو غفور لا يمنع
 جواز الصلوة عندنا وعند زفر والشافعي يمنع وان قلت وكذا عند مالك
 واحمد ولكن ينبغي ان يفصل وان كانت اي ولو كانت النجاسة اقل من
 قدر الدرهم علي ما تقدم في الاداب حتى ان الثوب او البدن اذا اصابته
 من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يفسد ثم اصابه منها مقدار
 ما لو جمعت بتلك النجاسة اي مع تلك النجاسة التي اصابته او لا يصير المجموع
 اكثر من قدر الدرهم منعت تلك النجاسة حيث جواز الصلوة بالاجماع
 وقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابته لزيادة
 ورعيه ومحافظة علي اداب الشريعة ودقايق التقوي ثم الدرهم المقدربه

القدر

هو الدرهم الكبير الشهيل بكسر الشين منسوب الى شهيل اسم موضع وهو
 مثل عرض الكف اي متفصل الكف وهو داخل اصول الاصابع قال الفقيه ابو
 جعفر الهندواني يقدر بالوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه
 مثقالا في النجاسة المستجدة ذات الجرم والجسد كالعدرة ولحم الميتة
 ونحوها ويتدر بالسط والعرض المذكور في النجاسة الرقيقة التي لا جرم
 لها كالبول والخر والدم المائع ونحوها فالمعتبر في الكسيف وزه ذات
 النجاسة وفي الرقيق محلها وان اصابه اي التوب دهن نجس هو اقل من
 قدر الدرهم وقت الاصابة ثم انبسط بعد ذلك حتى صار اكثر من قدر
 الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا يمنع جواز الصلوة وان زاد
 بعد ذلك وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة به ويحرم منع الصلوة
 اي بالقول الثاني يؤخذ لان مساحة النجاسة وقت الصلوة اكثر
 من قدر الدرهم وما صلى به قبل الانساط جائز لعدم القدر المانع في ذلك
 الوقت وان اصاب الدهن النجس الجلد وتشرب اي سري الدهن في
 الجلد او دخل الرجل يده في السمن النجس او غيره من الادهان النجسة
 او المرأة اذا احتضت بالحناء النجس او غيره من الخضبات النجسة
 او التوب اذا صبغ بالصبيغ بالكسر النجس ثم غسل كل من الاشياء المذكورة
 ثلث مرات طهر الجلد من النجس المتشرب والتوب من الصبيغ النجس

واليد من الدهن النجس والخضاب النجس وان بقي اي ولو بقي اثر
 الدهن من الدسومة في اليد والجلد واثر الصبيغ في التوب واثر الخضاب
 في اليد لان الاثر الذي يشق ذواله لا يضر بقاؤه وما تشرب الجلد
 من الدهن فهو عفو لذلك وذكر في المحيط يطهر التوب اي المصبوغ
 بشئ نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض اي
 الخالص من لون الصبيغ وكذا قال قاضيان في خضاب اليد ينبغي ان لا
 يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملون بلون الحناء وان غسل اي ولو
 غسل الاشياء المذكورة بالماء بغير حرض والصابون ونحوها فانها تطهر
 اذ الم يبق في الماء لون الا يري ان ما روي عن ابي يوسف رحمه الله في تطهير
 الدهن النجس المتنجس ان اذ جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء
 فعملو الدهن على وجه الماء فرفع بشئ ويراق الماء ثم يغسل هكذا حتى
 اذا قل كذلك ثلث مرات يحكم بطهارته الدهن خلافا للمحدث رحمه الله
 والمتوي على قول ابي يوسف رحمه الله وذكر في الذخيرة رجل ادهن
 رجله ثم توضأ وغسل رجله فلم يقبل الرجل الماء جاز وضوءه
 لان الغرض الغسل وهو اسالة الماء وقد حصل توب مبطن اصابه في
 ظهرا ترة نجاسة اقل من قدر الدرهم فنقذت اليه بطانته فصار النجس
 باعتبار الموضعين اكثر من قدر الدرهم يمنع ذلك النجس جواز الصلوة

عند محمد لان البطانة مع الطهارة في حكم ثوبين وعند ابي يوسف
لا يمنع لانهما في حكم ثوب واحد ولو نفذ التجنس في الثوب الواحد الى
الوجه الاخر لا يضر فكذا هذا وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع بالاتفاق
والاولي ان يؤخذ بقول ابي يوسف في المضرب ويقول محمد رحمه الله في غير
المضرب لان التصريب يصيره ثوبا واحدا واذ الف الثوب المبلول للتجنس
في ثوب طاهر يابس فظهرت ندوة اي ندوة المبلول على الطاهر
ولكن لا يصير طبا بحيث يسيل منه شيء بالعصر بل كان بحيث لو عصر
لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يصير
نجسا والمراد من المبلول بالماء لا المبلول بعين النجاسة كالبول فان
الطاهر لو لفت المبلول بالمبول فظهرت فيه الندوة يتجنس على حقيقته
في الشرح وكذا المراد اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من
لون او ريح فلو ظهر شيء من ذلك تجنس وكذا حكم الثوب اليابس ايضا
اذا بسط على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا يعقل
لو عصر فانه لا يتجنس وكذا لو كان الثوب مبلولا والارض يابسة نجسة
لا يتجنس الثوب مالم يظهر فيه اثر النجاسة وكذا ان نام على فراش نجس
ففرق وابتل الفراش من عرقه فانه ان لم يصب بلل الفراش بعد ابتلاله
بالعرق جسده لا يتجنس جسده وكذا اذا غسل رجله ومشي على اليد

نجس فابتل لا يتجنس رجله وكذا اذا مشى على ارض نجسة بعدما
غسل رجله فابتلت الارض من بلل رجله واسود وجه الارض
لكن لم يظهر اثر البلل المتصل بالارض في رجله لم يتجنس رجله وجازت
صلوته لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك واما ان صارت الارض
طينا رطبا من بلل رجله فاصاب ذلك الطين رجله فيجئذ يتجنس رجله
فلا يجوز صلوته مالم يغسلها ان كان قد رانعا وقال في الذخيرة
رجل من مذهب عينية فومضت بكسر الميم فاجتمع ومضها بفتح الميم وهو ريح
ابيض يجتمع في الموضع اي في جانب العين مما يلي الانف قال يجب ان
يتكلم في ايصال الماء يعني الى تحت الرمض ان لم يضره ايصاله كما
يجب ان يتكلم في ايصال الماء الى الماء في حال الصحة ايضا وهذه
المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل اذا صب الرجل دهنه في اذنه
فكف في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لان الدماغ
ليس محل النجاسة وكذا ان خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا وان
خرج من الفم فعليه الوضوء قيل لان ما يخرج من الفم انما يخرج بعد الوصول الى
الجوف وهو محل النجاسة وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج
من انفه فلا وضوء عليه وان خرج من فمه فعليه الوضوء وكذا ان عاد
من اذنه وهذه المسائل وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان

ما يوجب الوضوء يكون نجسا ناسبا ذكرها في مباحث النجاسة
 اما ما بعد ما ليس الا للاستطراء وهو قوله القرحة اذا ابرأت
 وارفع قشرها وهو الجلد المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه
 القيح فان منفخ غير متصل باللم فتوضأ صاب القرحة فوق ذلك
 الجلد المرتفع جاز وضوءه وان لم يلم ولم يصل الماء حال الوضوء
 الى ما تحته اي الى ما تحت الجلد لان ما تحته باطن وهو مأثور يصل
 الظاهر ولو توضأ الرجل ثم حلوا رأسه او لحيته او قلم ظفره
 لم يجب امرار الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك في محله الماء الذي
 يسيل من فم النائم فهو طاهر سواء كان متعللا من الغم او مرتقا من
 الجوف وذكر في المحيط انه جف وبقي له اثر اي ريج اولون فهو نجس
 وقال في الملقط وهو طاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو مناسب
 لما في المحيط وهو الا حوط واما النجاسة الخفيفة وهي كبول ما يؤكل
 لحمه فانها مقدرة في منع جواز الصلوة بالكثير الناحش اي الذي
 تستفحش الطباع السليمة او الطبيعة المبتلى بروروي عن ابي
 حنيفة رحمه الله انه مقدرة بشبر في شبر هكذا في جميع النسخ والصواب
 ان هذه الرواية عن ابي يوسف لا عن ابي حنيفة وفي رواية عن ابي يوسف
 رحمه الله ايضا انه مقدرة بذراع في ذراع وروي عن محمد رحمه الله انه يعتبر

الذي كان تحته المادة ولكن اطراف القرحة موصولة بالجلد

بالربع

بالربع وهو مروى عن ابي حنيفة رحمه الله ايضا وصححه في الهداية
 والكافي لان الربع اقيم مقام الكل في كثير من الاحكام ثم اختلف المتأخرون
 في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب الذي اصابته
 تلك النجاسة وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع الذي اصابته ان كان
 ذلك الموضع زبلا فربع الزبل هو المعتبر في المنع وان كان دخر يصا
 او كما فربع ذلك وكان القائلين بهذا اداء وابر ربع ثلث الثوب الشمل
 للبدن كله وقد رجعهم بربع ثوب تجوز بر الصلوة وهو ما يستتر
 العودة والقول الاول هو المختار وهو ربع الثوب المصاب صغيرا
 كان او كبيرا **واما شرط الثاني** فهو طهارة من النجاس هي
 جمع نجس بفتح الجيم نفس النجاسة وبكسر هاء الشيء المحكم بنجاسة والاول
 اخص فكل نجس بالفتح فهو نجس بالكسر من غير عكس يجب اي يفرض
 على المصلي اي من يريد ان يصلي قبل الشروع في الصلوة ان يزيل
 النجاسة المانعة عن بدنه وثوبه والمكان الذي يصلي فيه لقوله تعالى
 وثيابك فطهر واذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان
 بالاولوية لكونها الزم الصلوة منه اذا انتفك عنها وقد تنفك
 عن الثوب اذا لم يوجد وكما يجوز ان التها اي النجاسة الحقيقية
 بالماء المطلق فلا يجوز ان التها بالماء المقيد كماء الورد وماء البطيخ

مطل شرط الثاني

والخيار وبكل ما يبرئ من طاهر يمكن اذا التها به كالمخل ونحوه وكذا يجوز ان
 بالنار او بالتراب لان المقصود قلع اثرها وذلك في مواضع منها اذا
 تعلق السكين ونحوه بالدم او تعلق رأس الشاة مثلاً ثم ادخل النار
 فاحترق الدم وزال اثره طهر الرأس والسكين بالنار ^{لحصول المقصود}
 وكذا اذا اصاب السكين دم فمسح بالتراب يطهر لما قلنا وروي عن
 محمد رحمه الله انه اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال محمد رحمه الله يمسحها
 بالتراب تخصيصاً لما قلنا الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة
 من المايئات فيعلمها بالتراب وليس المراد انها تطهر حتى يجوز ذلك
 مع وجود المايع او انه لا يجب غسلها بعد ذلك اذا وجد الماء وكذا اذا
 اصاب الخف او نحوه من النعل والجرووق وغيرها نجاسة لها جرم
 كالمذرة والروت ونحوها عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا مسح
 بالتراب والرمل على سبيل المبالغة يطهر وعليه اي قول ابي يوسف
 رحمه الله فتوى مشايخنا ذكره في المحيط وعند ابي حنيفة رحمه الله ايضاً ^{يطهر}
 بذلك اذا جفت النجاسة لا اذا كانت رطبة وعند محمد رحمه الله
 لا يطهر الا بالانسل وان لم يكن لها اي للنجاسة التي اصاب الخف
 جرم كالبول والخز ونحوها فلا بد من الغسل بالاتفاق وطها كما اويا
 وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر

محمد بن الفضل انه قال فيمن اصاب نعله النجاسة الرقيقة اذا مشى
 على التراب او الرمل ولزق بعض التراب او الرمل بالنعل وجف
 ومسحه بالارض يطهر ايضاً عند ابي حنيفة رحمه الله وهكذا اي كماري
 ابن الفضل عن ابي حنيفة رحمه الله روي الفقيه ابو جعفر الهندي واني
 عنه قال شمس الائمة السرخسي وهو الصحيح وعن ابي يوسف رحمه الله ايضاً
 مثل ذلك الذي روياه عن ابي حنيفة رحمه الله الا انه اي ابي يوسف رحمه الله
 لا يشترط الجفاف فيه كما اشترطه ابو حنيفة رحمه الله بل يجزى ما استجسد
 بالتراب او الرمل لمسحه يطهر كما هو اصله في ذات الجرم والحاصل
 ان المختار للقوي ان الخف ونحوه يطهر بالذلك سواء كانت النجاسة
 ذات جرم من نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقيقة المستجدة
 بالتراب ونحوه رطبة كانت او يابسة لحصول قلع اثرها بذلك
 بالكلية وكذا يجوز اذا التها اي اذا الت النجاسة في الجملة بالحك اي
 بالظفر والحت بنحو غود او حجر والفرك اي ذلك ببعضه ببعض
 اما الحك والحت فانه في الخف ونحوه حتى اذا اصابته نجاسة
 لها جرم قبيست يطهر بالحك والحت عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله خلافاً لمحمد رحمه الله لعلمها بكل منهما اذا لم يبق لها اثر وذكر في محيط
 ان محمد رحمه الله رجح الي قولها في طهارة الخف ونحوه بالذلك والحت

بالرأي لما دأبى عموم البلوى والحرص في اصابة الارواح ونحوها الخفت
 والتعل وان انتضح البول على البدن او الثوب او المكان حال كونه
 مثل رأس الاربعين لا يدركه الطرف فذلك الانتضاح ليس بشئ
 معتبر في التجسس وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال انا ارجو
 من عفو الله تعالى اوسع من هذا ولو وقع الشئ الذي انتضح عليه
 ذلك في ماء قليل قيل ليغتسله وقيل يجتسه وهو الصحيح لانه لا يخرج
 فيه والانتضاح الغسالة في الاناء ان كان قليلا بان لا يظهر مواقع
 القطر في الماء لا يغسله وان استبرأت مواقع فمؤكث في نفسه
 غسالة الميت من الماء الاول والثاني والثالث فاسد وما يصيب
 ثوب الغاسل من ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه فهو عفو ذكره قاضينا
 واما الفرك فيزيل النجاسة في المني فيطهر الثوب من المني بآي
 بالفرك اذا يبس لقوله عايشة رضي الله عنها كنت افرك المني من
 ثوب رسول الله عليه السلام اذا كان يابسا واعلم ان المني نجس
 نجاسة مغلظة عندنا وعند مالك واحد في رواية خلافا للشافعي
 واحد في رواية اخرى فانه طاهر عند مالك يطهر يابسة عندنا
 بالفرك خلافا لمالك وتحقيق الادلة في الشرح ولو بال ولم يستج
 بالماء قبل لا يطهر المني الخارج بعد بالفرك وقيل ان لم يتجاوز البول

الثقب

الثقب يطهر به وكذا ان جاوز ولكن خرج المني دفقا لانه لم يصب
 المتجاوز وكذا يطهر العضو عن المني اذا اصابه بالحث والفرك وقد
 روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان البدن لا يطهر بالفرك وذكر مثله في
 الاصل والظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية لانه اخرها
 مع دليلها وعادة تأخير ما هو الراجح مع دليله اذ لم يجب عنه وان كان
 اي ولو كان الثوب الذي اصابه المني ذا طاقين اي مبطنا فنقد
 المني الى البطانة فانه يطهر بالفرك وهو الصحيح وقيل لا يطهر ما في
 البطانة بالفرك لوقته كما قال الفضل في مني المرأة انه لا يطهر بالفرك
 لانه رقيق وكذا يجوز ازالة النجاسة في الجملة بالتحس كما اذا اصاب المني
 يده فليجسه ثلث مرات تطهر يده بريقه كما يطهر فمه بريقه خلافا لمحمد
 على ما مر واما اذا اصاب الثوب نجاسة فاما ان تكون مرئية او
 غير مرئية فان كانت مرئية فطهارتها زوال عيها الا ما يشق بان
 يحتاج في زواله الى غير الماء كالصابون وكوه فان بقا ذلك الاثر لا
 يضرب اذالت العين ولو بغسلة واحدة طهر ولا يحتاج الى غسل بعد
 هو الصحيح وقيل يغسل بعد ثلثا وقيل مرتين وان لم يكن النجاسة
 مرئية يغسلها حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وهذا اذ لم يكن ريح
 فان كان يجب لفصل الى ذوله الا ما يشق وهكذا الطم وقيل اذا

غسل الثوب من غير المراءة مرة وعصر بالماء الغة يطهر كما هو قول
الشافعي وقيل ان لا يطهر ما لم يغسل ثلث مرات ويعصر في كل مرة
والفتوي على الاول ان يعبر غلبة الظن لكن جعلوا الثلث قائمة
مقام غلبة الظن قطعاً للوسوسة فلم يذكروا الثلث في اكثر
الكتب وشرط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية وعن محمد ان يكفي
بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف رحمه الله ان العصر ليس
بشرط والفتح ظاهر الرواية ويخرج على هذا الاختلاف من اشتراطه
غلبة الظن من غير عصر والتثليث مع العصر كل مرة مسائل ذكر
في المحيط والجامع الصغير للقرطبي منها ما روي عن ابي يوسف رحمه الله
ان الجنب اذا اترز في الحمام وصب الماء على جسده من حيث اي من
جهة الظهر والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الارز
يحكم بطهارة الارز وان لم اي ولو لم يعصره وقال ابو يوسف رحمه الله
في موضع اخر اي في رواية اخرى ان صب الماء على الارز وامر الماء
يكفيه فوق الارز فهو احسن واحوط وان لم ينمل اجزاء لضرورة
ستر الصورة وكذا قال وفي المنتقى شرط العصر على قول ابي يوسف رحمه الله
ايضا وقد تقدم ان ظاهر المذهب عن الكل وفي المنتقى ايضا ولوا
البول ثوب فغسه مرة واحدة في نهر جار وعصره يطهر وهذا قول

ابي يوسف رحمه الله في ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية وقيل
ابي يوسف رحمه الله ايضا يغسله ثلث مرة ويعصر في كل مرة وعن محمد رحمه الله
في غير ظاهر الرواية ايضا ان يغسلها اي الجناسه غير المراءة ثلث مرة
ويعصر في المرة الثالثة فقط فان الثوب يطهر وقد تقدم ان ذلك
غير رواية الاصول ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي اي يجب ان يبالغ في
العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر
ولكن يعتبر في كل شخص قوته وطاقته حتى لو عصره صاحبه حتى
صار بحيث لو عصره هو لا يقطر ولو عصره من هو اقوى منه يقطر فانه
يطهر بالنسبة الي صاحبه دون الشخص الاقوى اذ كل مكلف بما في
وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما العصر المعصر
اول تعدده فقال وفي فتاوي ابي الليث خف بطانة ساقه ذكر
الساق اتعاق اي بطانته من الكرياس فدخل في جوفه اي في بطنه
وفي نسخ الفتاوي وغيرها في حرقه ماء نجس فغسل الخف ودلكه
باليد ثم ملأه الماء الخف ثلثا واهرقه الا ان لم يتهتاله عصر الكرياس
فقد طهر الخف بمجر دبره بان الماء ظاهر او باطناً من غير عصر لتعسر
وروي عن ابي القاسم الصغاري ان قال في رجل يستنجي ويجري ماء
استجانه تحت رجله من غير ان يستقع تحتها وهو متخفف فيصيب

ذلك الماء خفيه وليس بجف فيه خرف اي فلم ينفذ ذلك الماء الي
 بطانة الحفنين له ان يصلح مع ذلك الحف لانه ظاهر لان بالماء
 الاخير من ماء الاستنجا يطهر الحف تبعا لموضع الاستنجا للضرورة
 وعموم البلوي وفي الملتقط ان كان خفه اي خف المستنجا مخزقا
 واصاب الماء اي ماء الاستنجا رجله ولغافته رجوت سعة الامر
 فيه بان تطهر الرجل والغافة تبعا لموضع الاستنجا الا يرى ان البس
 الخمس اذا جعل في نهر وترك فيه يوما وليلة كذا في نسخ هذا الكتاب
 بالواو والاصح يا وفي عامة الكتب فان اي اذا ترك يوما وليلة
 في النهر حتى جري الماء عليه يطهر من غير عصر ولا تجفيف لكن يشترط
 ان لا يبقى للنجاسة فيه اثر من لون او ريح الا ان الاستدلال على المسئلة
 السابقة بهذه المسئلة وقياسها عليها فيه نظر لا يخفى ولو كان علي
 يد نجاسة رطبة واخذ بتلك اليد عروة القمعة اي الابرص
 من النجاسة كلما صب الماء فاذا غسل يده التي ياخذ بها العروة ثلثا
 طهرت اليد وطهرت العروة تبعا لليد والكل مقيد بان لا يبقى للنجاسة
 اثر غير شاة الحصى من قصب اذا اصابته نجاسة فحمت يدك
 تحت النجاسة ثم يغسل ثلثا متواليا من غير احتياج الي تخفيف
 لانه صلب لا يشرب النجاسة وان كانت النجاسة رطبة يغسل

ثلثا

ثلثا ولا يحتاج الى شئ آخر هذا اذا كان من قصب او ما شبهه في الصيالة
 كالحصى المستقي بالسماان وان كان الحصى من بودي يغسل ثلثا ويحفر
 في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطع منه لانه يشرب النجاسة لخواصه
 فان رج يطهر عند باب يوسف درجة بنا على امكن ان يطهر بما لا ينقص عنه
 وعليه المستوى خلافا للمجد درجة وفي النوازل اذا اصاب الحرف او
 الاجرة غير المفروشة نجاسة ان كان ذلك الحرف او الاجرة قديما اي
 مستعملا يطهر بالغسل ثلثا سواء جفت او لم يجف لانه لا يشرب النجاسة
 وان كان حديثا غير مستعملا يجت يشرب النجاسة يغسل ثلثا ويجف
 في كل مرة فلا بد ان يجف كل مرة حتى ينقطع التقاطع وذكر في المحيط
 يغسله اي الحرف والاجرة المستعمل مقدار ما يقع الكبرياءه انه قد طهر
 وقد تقدم ان الثلث قائمة مقام اكبر الراي واشترط صاحب المحيط
 مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا وزنها ولا ريحها على ان اشترط
 حقيقة اكبر الراي اي لا يخرج الي هذه الاشراط لان اكبر الراي لا يحصل
 مع وجود شئ من ذلك الا ان يصل الي حد المشقة وهي يحكم بالبراءة
 مع وجوده وان وجد احد هذه الاشياء المذكورة لا يحكم بطهارته
 الا ان يصل الي حد المشقة وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون
 فيه خلاف ولو موه الحديد اي ما يعمل من الحديد من الاواني كالسكين

ان

ونحوها بالماء النجس ثم يمؤه بالماء الطاهر ثلث مرات فيطهر عند
 ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله وانما تطهر فائدة الخلاف في الحمل
 في الصلوة اما في حق الاستعمال بان قطع بربطيخا او غيره فلا خلاف
 انه لا يتنجس ذلك المقطوع وفي المحيط عن شمس الائمة السرخسي الارض
 اذا جفت بعد اصابة النجاسة ولم يبتين اثر النجاسة فيها نظير سوء
 وقع عليها الشمس ولم تقع وقد تقدم مستوفى في التيمم ولو اريد تطهيرها
 على فطرته ان يصب الماء ثلث مرة ويحذف كل مرة بخرقه طاهرا
 وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وان كسها بتراب
 القاه عليها فلم يوجد ريح النجاسة جازت الصلوة عليها ايضا وكذا
 الحصى اذا تجتمعت فجفت النجاسة وذهب اثرها تطهر ايضا
 اذا كان متداخلا في الارض غير منفصل عنها فانها في مثلها في الحكم وكذا
 الثيل بكسر التاء المثناة والنجيل والحشيش وهو الكلاء اليابس
 وكذا سائر ما ينبت في الارض مادام هذا المذكور قائما على الارض
 لم ينفصل عنها فان تطهر بالنجاف مطلقا سواء جفت بالشمس او
 بدونها اذا ذهب النجاسة ذكره الذندوسي وغيره لان ما اتصل
 بالارض فحكمه حكمها في ذلك وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل انه قال الحمار
 اذا ابال في المثيلة اي المكان الثابت فيه الثيل ووقع عليها

على المنزل

على المنزل الطل اي الندي ثلث مرات ووقع عليها الشمس
 فنجفها ثلث مرات فقد طهر الثيل الذي فيها وهذا يخالف ما
 قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الندي ثم الجفاف ثلث مرات
 والجمهور على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا اي
 مشبثا في الارض يطهر بالنجاف وذهب الاثر للحاقه بالارض واما ان
 كانت الحجر والاجر موضوعة على الارض وضعا بحيث تنقل وتحرك من مكان
 الى مكان فيجوز لابد في طهارتها من النسل ولا تطهر بالنجاف لعدم تبعيتها
 للارض وكذا التبنه اذا كانت مفروشة وتنجست جازت الصلوة
 عليها بعد النجاف وذهب الاثر كالارض وذكر في موضع آخر من فتاوي
 قاضيان بعد ذكر هذه المسائل باسرها ان كانت الحجر التي تنقل وتحول
 وتشتت النجاسة كحجر الرص تطهر بالنجاف وذهب الاثر كالارض
 وان كانت الحجر ما تشتت النجاسة كالرخامة لا تطهر الا بالفسل
 ثلثا والتجفيف كل مرة اما بالاكث الى ينقطع التقاطر للابل والثرأ
 اذا خلطا وكان احدهما نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان الخلط
 النجس بالطاهر ينجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة للماء وقيل للثرأ
 وقيل للغالب وقيل العبرة للطاهر فابهما كان طاهرا فالطين طاهر
 ونسب الى محمد رحمه الله وبعض افتي برفيه نظر ذكر في الشرح والطين النجس

اذا جعل منه الكوز والقدر او غيرها فطبخ يكون طاهرا والزوال نجاسة
 بالنار وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة ظاهرا فيه بعد الطبخ ولو احرقت العذرة
 او الزوت فصار كل منها رمادا او مات الحمار في المذبح وكذا ان وقع فيها
 بعد موته وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصار ملحا او وقع الزوت ونحوه
 في البر فصار حجارة زالت نجاسة وطهر عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف ^{رحمته}
 فان عنده الحرق لا يطرأ العين النجاسة بل يبقى الرماد نجسا والفتوى
 على قول محمد رحمه الله لتبدل تلك العين بالكلية وصيرورتها حقيقة اخرى
 كالحجر اذا صار خلا ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الفحيح انه
 يتنجس وهو ليس بصحيح الا على قول ابي يوسف رحمه الله صرح به في التنجس وكذا
 الاجر المنفصل عن الارض اذا تنجس بطهر بالفصل ثلثا والجفاف كل مرة
 لكن انما يطرأ ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء
 يتنجس ذلك الماء كذا ذكره في المحيط لانه يشرب النجاسة الى باطنه فاذا
 زالت عن ظاهره بالفصل بقي ما في باطنه وعلى هذا الوجه المصلي لا
 يجوز صلواته لكونه حاملا للنجاسة حاربا في الماء فخرج منه رشاشا ^{صليا}
 من ذلك الرش ثوب انسان لا يمنع ذلك جواز الصلوة حتى يتبين انه
 اي ذلك الرش بول وكذا ان رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش
 فاصاب ثوبا ان ظهر فيه اثرها تنجس والا فلا هذا هو المختار وبراهنه

الفتية

الفقيه ابوالثيث سواء كان الماء جاريا او راكدا وفي فتاوي قاضينا
 فوق الجاري وغيره في بول الحمار فقال ابوالثيث في ماء راكدا فاصاب الرش
 اكثر من درهم انه يفسد الثوب ويمنع جواز الصلوة به وذكر عن محمد بن
 الفضل عكس اختيار الفقيه في الجاري والراكد وهو انه اذا كان في رجل
 الفرس نجاسة نحو الشريقين اي الزوت فمشی في الماء فخرج منه رشاش
 فاصاب ثوبا راكب صار الثوب اي موضع الاصابة من الثوب نجسا
 سواء كان ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا
 يضره والاصح هو الاول لان اليقين لا يزول بالشك وقد سئل ابو
 نصر الدباس عن من يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل
 منها شئ او يصبه من عرقها شئ قال لا يضره قيل له وان كانت اي
 ولو كانت قد تمزقت في بولها وروثها قال اذا جفت وتناثر وذهب
 عنه لا يضره ايضا وذكر في الذبيرة انه التي الحار المتلطف بالعدرة
 في الماء الجاري فارتفعت قطرات فاصاب ثوب انسان اكثر من قدر
 الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي لا يجب غسله الا ان يظهر فيه اي في
 الثوب لون النجاسة وقال نصير يعني ابن عيا عليه غسله والاصح
 قول ابي بكر لما تقدم ولو صلى احد ومعه شعر انسان اكثر من قدر
 الدرهم جازت الصلوة لانه طاهر وبه اخذ الفقيه ابو جعفر الهندي

وابو القاسم الصفاري وغيرهما من المشايخ وهو الصحيح وروى عن أبي
حنيفة رحمه الله روايته تشاذه انه لا يجوز الصلوة برأيه نجس وبرأيه
نكح ابن يحيى وليس بصحيح لان شعر الميتة اذا لم يكن نجسا فكيف
 يكون شعر الانسان المكرم نجسا جدة البعير كسرقينه لان اتصالها بالجلد
 النجاسة كالتي والجدة بكسر الجيم وقد نفع ما يعيد البعير بعد الابتلاع
 فيمنعه والسرقين والسرحين بكسرها وليها الذبل مطلقا وكذا جرة
 كل حيوان نجس كالبعير والغنم والظبي حكمها حكم ذبلة مرادة كل حيوان
 كبوله لانها مرة صفراء وهي نجسة لكونها من الفضلات اذا وقع جلد
 جلد انسان في الماء ان كان مقدار ظفر افسد اي نجسه لان ما بين
 من التي فهو مكينة وان كان اقل من الظفر فهو عفود فعلا للحرم فان التحرز
 عن وقوع القليل متعسرة في انسان الادمي اختلاف المشايخ والصحيح
 الذي هو ظاهر الرواية انها طاهرة وذكر في فتاوي الباقي قطعة
 جلد كلب اي غير مدبوغ ولا مذكي الترق بجراحة في الرأس اي جعل
 لزقه فوق الجراحة يعيد ما صلى به اي بذلك الجلد اذا كان اكثر من
 الدرهم وصدرا وبانضمام نجاسة اخرى وان صلى ومعه سنورا او
 حية او نحوها مما ليس بسورة نجسا يجوز صلوة مطلقا ان جلس بنفسه
 واما ان عمله فان لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة فذلك والآمل

يجوز صلواته كالوجه صبيلا يستمسك بنفسه وفي ثيابه او بدن نجاسة
 مانعة بخلاف المستمسك لان المصلي ليس حاملا للنجاسة التي عليه بخلاف
 جرد الكلب ونحوه مما سوره نجس اذا حمله المصلي فان لا يجوز صلوة
 لانه حامل للنجاسة التي هي لثيابه اما اذا جلس عليه بنفسه ولم يحمله
 فليس روايته انه نجس المين كذلك لانه حامله وهو نجاسة واما على الرواية
 الصحيحة فينبغي ان يجوز صلوة لانه غير حامل للنجاسة واذ الحبيسة
 كفت رجل او موضعا اخر من بدن يكره له ان يدعها تفعل ذلك لان
 رديها مكروه والتلوث بالكره مكروه وكذا يكره ان ياكل او يشرب
 ما بقي منها في اصابها من لعابها وذكر في موضع اخر انها ان لحست عضو
 انسان فصل قبل ان يفصل ذلك العضو جاز فعله للصلوة والاو
 ان يفصله وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة لا تنافي الجواز والكره
 يستحب ازالة وفعل المستحب اولى من تركه وذكر في الذخيرة اذا كانت
 النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستسجن اي استسجن
 بثلاثة اجزاء وانقاه اي موضع الاستنجاء ولم يفصله بالماء قال الفقهاء
 ابو الليث في فتاوي يجزيه من غير كراهة وان كانت الفضل افضل
 وبراى بالاجزاء فاخذ بل لا خلاف فيه الرجل اذا استسجن بالماء و
 خرج منه بعد ذلك ربح قبل ان يمس موضع الاستنجاء هل يتنجس

من الشيء الموضع الذي تترى الریح ام لا اختلف فيه المشايخ الاصح ان اري
الموضع الذي تترى الریح لا يتنجس خلافا لما اختاره شمس اللثة الحلواني انه
يتنجس وكذا لو مرت الریح على نجاسة او اصاب ثوبا مبلولا لا يتنجس خلافا
له وذكر موضع آخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء لان الریح نجسة بل لا تلاما
خرج منه الریح بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء
فان تجس لكونه دخل الى محل النجاسة ثم خرج والاصح ان لا يعيد ما لم
يتحقق ذلك او يطلب على ظنه وكذا اذا كان قد لبس سراويله مبتلة
فخرج منه ریح حيث لا يتنجس السراويل على الاصح خلافا للحلواني واذا رقع
بخار الكيف اي الخلاء او بخار المربط اي المكان الذي تربط فيه الدواب
كالاصطبل فاستجد ذلك البخار اي جده في الكوة التي في السقف او
الجدار واستجد في الباب ثم ذاب الجرد وقطر على احد فاصاب ثوبه
او بدن فانه يتنجس لان ذلك الجرد اجتمع من اجزاء النجاسة والمذكور
في فتاوى قاضيان وغيرهما ان التجسس قياس والاستحسان لا يتجسس
للضرورة وعسر التحرز وكذا الحكم في بخار الحمام ونحو ذلك مما فيه النجاسة
كلب مشي على طين رطب فوضع رجل قدمه على ذلك الطين في موضع رجل
الكلب يتنجس قدمه لتجسس ذلك الموضع باتصال رجل الكلب به وكذا
الحكم اذا مشى الكلب على ثلج وثلج رطب وهذا كله بناء على ان الكلب نجس

العين

العين والاصح خلافه ذكره ابن الهمام وان الثلج الذي مشى عليه الكلب
جامد ليس فيه رطوبة فهو طاهر لان اتصال التجسس الجاف بالطاهر الجاف
لا يتنجس الكلب اذا اخذ عضو انسان او ثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه
الببل لانه لا يتنجس بالشك سواء كان ذلك الكلب راضيا في حال التلصص
او كان غضبان ذكره في الملتقط وهو المختار خلافا لما قيل انه في حال التلصص
يتنجس لسيلان لعابه وفي حال الغضب لجفاف الكلب اذا اكل بعض
عنقود الصب يفضل ما اصاب فيه ثلثا لتنجسه بلعابه كما ينسل الاناء من
ولو غر ثلثا وكذا يفعل بعد يسر العنقود وهذا عندنا واما عند الثلاثة فانه
ينسل من ولوغ الكلب وما اصاب لعابه سبعا احديهن بالتراب لكن استجابا
عند مالك وجوبا عند الشافعي واحدا وتحقيق الدليل في الشرح ولو
رجل العنب فادمي رجلاه اي خرج منه الدم وسال ذلك الدم على العصور
والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه لا يتنجس وهذا القول قول ابي
حنيفة وابي يوسف رحمهما كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وفهم منه انه
لو لم يكن العصير سائلا وقت الادماء او ظهر اثر الدم فيه يكون نجسا
ولا يمكن نظيره حتى لو صار غرا ثم تخلل فاختار انه لا يظهر قال في الخلاصة
ان وقت الفارة في دن غر فصارت خلا نظرها اذا رمي بالفارة قبل
التخلل وان تفسخت الفارة لا يباح ولو وقعت الفارة في العصير

عصر

ثم تحترق ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الحمر هو المختار وكذا لو وقع
 الكلب في العصور ثم تحترق ثم تخلل في الخلافيات لعلاء العالم ^{الذي} لا يطرأ
 انتهى فلم ان العصور ان تجس ثم صار حرام ثم تخلل لا يطرأ وان توضع
 الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا من الشك
 والكراهة في ليس عليه غسل ما اصابه الماء المشكوك او المكروه لانها
 طاهر ان الاثر يستحب لازالة الكراهة وما يورق من الدم السائل
 بالحم فهو نجس وما بقي في اللحم والعروق من الدم غير السائل فليس
 بنجس انما هو الدم المسفوم في اختيار الجمهور وفي الايضاح الدم الباق
 في العروق طاهر وعن ابي يوسف رحمه الله يعني في الاكل دون التباور وروي
 ان عايشة رضي الله عنها كانت ترى برمتها صفة لحم الصنق كذا في القنية
 وفيها اصاب دم القلب تنجس وذكر صاحب المحيط في المحيط قال وايت
 في بعض كتب الطحال والقلب اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل
 فليس بشئ اي ليس بشئ معتبر في التنجس وفي الخلاصة الدم الذي
 يخرج من الكبد ان لم يكن من غير متمكنا فهو طاهر وكذا اللحم المهزول
 اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس بنجس وكذا مطلق اللحم انتهى وقال
 في الملقط ولو صلى فهو حامل رجل شهيد وعليه اي على الشهيد ماؤه
 تجوز صلاته لان دم الشهيد طاهر حكاهما ما دام متصلا به ولذا لم يجب

غسله عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء وقال صاحب
 الملقط في موضع آخر امرأة صلت وهي حاملة صبي وثوب الصبي نجس جازت
 صلاتها وقد قدمناه ان هذا فيما اذا كان الصبي يمسك بنفسه لا اذا
 كان لا يمسك فان غير المستمسك بمنزلة الجراد فكانها حملت امتعة ^{بعضها}
 نجس اذا اصيل مصادين شاة ميتة بان ازال عنها النتن والفساد
 بعلاج فضلى بها اي معها جازت صلاته ان كانت يابسة لانها صارت
 كالجلد المدبوغ قال قاضيان وكذا لو اصيل المئانة ودبغها وجعل فيها
 اللبن او التمن وكذا الكرش ولو صلى ومعه فارة مسك يعنى النافجة
 جازت صلاته لانها مدبوعة قد زال عنها النتن والفساد والمسك
 حلال على كل حال يؤكل ويجعل في الادوية ذكره قاضي خان امرأة صلت
 ومعه صبي ميتة فان كان لم يستهل عند ولادته اي لم يصوت والمراد
 انه لم تعلم حياته عند الولادة فصلاتها فاسدة سواء غسل او لم يغسل
 لان نجس على كل حال ولذا يصلى عليه وكذلك الحكم ان استهل بان علت
 حياته بصوت او حركة ولكن لم يغسل فان الميت قبل الغسل نجس و
 اما ان كان قد استهل وغسل فصلاتها حرة تامة للحكم بطهارته ذكره
 في العيون وهذا في المسلم واما الكافر فانه لا يطرأ بالغسل حتى لو
 صلى مع جملة ميتا كافر بعد ما غسل فصلاته فاسدة لان نجس على كل

حال كسائر الميتات وذكر في النوادر ارجح الوفاق قال يعقوب يعني ابا
 يوسف رحمه الله لو صلى في جلد خنزير مذبوح جاز وقد اساء وقال ابو
 حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز صلاته فيه ولا يطهر بالدباغة وهذا هو ظاهر
 الرواية عن ابي يوسف رحمه الله ايضا وهو الصحيح ولو صلى ومعه بيضة قد
 صارت متحيا بالحاء المهيمة اي صفارها دما يجوز صلاته لان النجاسة
 ما دامت في معدنها لا يعطى لها حكم النجاسة ولو صلى ومعه قردة
 بول لا يجوز صلاته لانها نجاسة انفصلت عن معدنها رجل صلى في ثوب
 محشو فلما اخرج مشوة وجد فيه قارة ميتة يابسة ينظر ان كان
 في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلاته ثلثة ايام ولياليها عند
 ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما حكاه في الموجدودة في البر والاي وان لم يكن
 في الثوب ثقب ولا خرق او كان وكن في موضع آخر ليس بينه وبينها
 منفذ يسد جميع ما صلى بذلك الثوب لظهور انها فيه من قبل ان يحاط
 وهذا بالاتفاق ومن لم يجد ماء يزيل به النجاسة صلى معها لان التكليف
 بقدر الوسع ولم يعد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ماء يتوضأ به ويستم
 برحيت لا يصلح عند ابي حنيفة وعندهما يصلح تشبهان ثم يعيد يعني بهذه
 المسئلة اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر قديد باعتبار الغالب
 والافلا فز بين المسافر وغيره وليس معه ماء او ما يزيل او

فيها

كان

كان معه ماء وهو يخاف العطش في الحال او فيما يستقبل على نفسه
 او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز له ان
 يصلي بها وان كانت النجاسة بالثوب وليس له ما يستعورته
 غيره ينظر ان كان اقل من ربع الثوب طاهرا فهو الخيار عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله ان شاء صلى بر وان شاء صلى عريانا وان كان ربيعه
 طاهرا وثلثة ارباعه نجسا لم تجز الصلوة عريانا لان الربع تقوم مقام
 الكل بل يصلي به بلا خلاف وعند محمد رحمه الله يصلي به في الوجهين ولا يجوز
 له ان يصلي عريانا ولو كان الثوب نجسا وبر قال زفر والائمة الثلثة
 والدليل في الطرفين مقر في الشرح وان صلى عريانا لعدم الثوب
 او لنجاسته يصلي قاعدا يومي بالركوع والسجود اياما براسه ويجعل
 سجوده اخفض من ركوعه كما في المريض العاجز عن الركوع والسجود كذا روي
 عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وان كانوا جماعة يصلون وحدانا
 متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العاري كذلك
 فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قياسا على قعود
 المريض وقال الاخيرة يقعد ويمد اليه القبلة ويضع يديه على عورته
 الفليضة اي على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة الستر
 فيها سواء صلى نهارا او في ليلة مظلمة او في البيت الخالي او في الصحراء

وحده هو الصحيح خلافا لمن قال القعود والاياء انما هو في النهار اما في الظلة
 فيصلي بركوع وسجود وذلك انه لا اعتبار بستره الظلة وان صلى قائما
 اجزاه سواء ركع وسجد او اومى بها وكذا الركوع وسجد القاعد يجوز
 لان في كل مرتبة وخلل من وجه فيختير والاول وهو الايام قاعدا افضل
 لانه من ستر ولو قام على شئ نجس وصلي لا يجوز لان طهارة المكان شرط
 والمراد اذا كان النجس قد راما نفا ولو صلى على شئ مبطن في باطنه فلا
 اي في بطنه نجاسة مانعة بنظر ان كان ذلك المبطن مخيطا اي
 مظريا لا يجوز صلوة اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لانه ثوب
 واحد وان لم يكن مخيطا جازت صلوة لانه في حكم ثوبين لكن يشترط
 ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لون النجاسة ولا ريحها كما في
 البسط على الارض النجسة ولو سجد على شئ نجس نجاسة مانعة
 صلوة سواء اعاد سجوده على شئ طاهر او لم يعد عند اية حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف ان اعاد سجوده حين علم انه سجد على النجس على شئ
 طاهر لا تنقض صلوة وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع
 جبهته وانه نجسا فقد روي عن ابي حنيفة انه قال يسجد على
 انفه ويجوز صلوة لان موضع الانف اقل من قدر الدرهم خلافا لهما
 فان عند ما لا يجوز الاقتصار على الانف في السجود بلا عذر في الجهة

وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ايضا لا يجوز لان السجود لما لم يقع
 الاعلى النجاسة صار كعدم السجود وهذه الرواية هي الاصح وان كان
 في موضع انفه نجسا وسائر المواضع اي باقيها طاهرا جازت صلوة
 بلا خلاف لان الاقتصار على الجهة في السجود جائز بالاتفاق فكانت
 اقصر عليها ولم يضع الانف وموضع الانف اقل من قدر الدرهم
 فلم يضر اتصاله بذكر شمس الائمة السرخسي انه اذا كانت النجاسة
 في موضع الكفين او الركبتين جازت الصلوة لان وضع اليدين والركبتين
 في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها
 وكان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في العيون
 هذه يعني رواية جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين
 رواية شاذة اي غير مشهورة وانكرها الفقيه ابو الليث والشيخ
 ان يقال ان كان يعني النجس في موضع ركبتيه لا يجوز صلوة ولم يذكر
 المص ما اذا كان النجس في موضع اليدين والصحيح ان الحكم في موضع
 اليدين ايضا كذلك والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في السجود
 ليس بفرض لكن لو وضع شيئا منها على النجاسة لا يعني بل يمنع جواز
 الصلوة ان كان قد راما نفا وحده او منضما اليه غيره وان كان موضع
 احدي قدميه نجسا لا يجوز صلوة اذا كان قد وضعها اما اذا لم

يضمها فانه تجوز صلوة لان الفرض وضع احدي القدمين لأكليهما
 وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر
 الدرهم يمنع وهو يؤدي ما قدمناه في اليدين والركبتين وهو
 المذكور في فتاوي قاضيهان كما يمنع النجس اذا كان في ثوب ذي طين
 في كل طاقا اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم فانه يمنع
 اذا كان ملبوسا او محمولا او كان ذلك تحت قدميه والثوب مضرب
 وان افتح الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلهما على شيء نجس
 وقام اي مكث عليه ان لم يكث مقدار ما يؤدي ركنا اي مقدار
 اداء ركن جازت صلوة اتفاقا والآي وان لم يكن لم يكث بل مكث
 مقدار ما يؤدي ركنا فلا تجوز صلوة وهذا عند ابي يوسف رحمه الله
 وقال محمد رحمه الله تجوز ما لم يؤدي ركنا على ذلك الحال وكذا ان رفع اي
 حمل فعليه في الصلوة وعليها قدر مانع ان ادى معها ركنا فيسد
 صلوة اتفاقا وان لم يؤديه فان لم يكث مقدار ما يؤدي ركنا لا
 اتفاقا وان مكث قدر ما يؤدي ركنا فيسد عند ابي يوسف لا عند
 محمد والمختار قول ابي يوسف رحمه الله في الجميع لان احوط وقال في فتا
 اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس
 جازت صلوة اذا كانت تلك النجاسة يابسة لم يحصل منها تلوث

بقدر

بقدر مانع ولم يتصل بها شيء من اعضاء سجوده وفي اختلاف
 زفراي في الكتاب المسمى باختلاف زفرو ويعقوب اذا كانت النجاسة
 على باطن البسنة او الاجرة وهو على ظاهرها قائم يصلي لم يفسد صلوة
 وكذا الحجر مثله اي مثل حكم المذكور وهو عدم الفساد اذا حلت النجاسة
 بنخشة فقلعها وصل على الوجه الطاهر فانه ان كان غلظ الخشب
 بحيث يقبل القطع اي يمكن ان ينشر فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة
 والوجه الاخر تجوز الصلوة عليها والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه
 الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا اصاب الارض نجاسة
 رطبة او يابسة فزشرها بطين او جص فضلى عليه جاز لان حال
 صلب كاللوم وليس هذا كالثوب فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا
 تجوز الصلوة عليه ولو فرشها بالتراب ولم يطين فانه ان كان التراب
 قليلا اي رقيقا بحيث لو اشتمه احد يجده رائحة النجاسة لا تجوز
 الصلوة عليه والآي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا حجه كثيف
 بحيث لا توجد رائحة النجاسة تجوز صلوة وكذا الثوب اذا فرش
 على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه
 رائحة النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلوة عليه والآ
 جازت وان كانت على اللبد بكسر الهمزة وسكون الباء نجاسة فقلب

وصلى على الوجه الثاني الذي ليست عليه نجاسة يجوز صلوة هذا
 اذا كان غليظا يمكن تقسيم جرمه لصفتين لانه بمنزلة التينة وقال ابو
 يوسف رحمه الله لا يجوز وان كان غليظا وبرأخذ بعض المشايخ منهم
 شمس الائمة الحلواني فانه قال لا يجوز الا ان يشتبه فيجعل الطرف الطاهر
 فوق النجس وهذا المذكور من الجواز في اللبد كله مذهب محمد رحمه الله
 وهو المذكور في المحيط والمختار قول ابي يوسف رحمه الله لانه بمنزلة المضرب
 ولو بسط المصلي اي السجادة على شئ نجس رطب او جلس على ارض
 نجسة رطبة اولفت الثوب اليابس الطاهر في ثوب نجس رطب فانزرت
 الرطوبة النجس في ثوبه او في مصلاه ينظر ان كان تأثير الرطوبة بحال لو
 عصر الثوب او المصلي يتقاطر منه شئ يتنجس والاى وان لم يكن
 التاثر كذلك فلا يتنجس وقد تقدم الكلام عليه في فصل الاساءة وقال
 شمس الائمة الحلواني لو كان تأثير الرطوبة بحال لو وضع الانسان عليه
 قبل ان يصير المصلي والثوب نجسا والافلا وهذا الذي ذكره شمس الائمة
 قريب في المعنى من القول الاول لانه اذا كان بحال لو عصر يعطر تنبت اليد
 عند الوضع عليه والافلا **شروع** شئ من ثوب النجاسات لم يذكرها
 المص رحمه الله اذا عصر الثوب الذي غسله في الثالثة حتى لا يتقاطر منه
 شئ لو عصر فاليده طاهرة والبلل الذي بقى فيه طاهر وان كان يعطر لو

عصر فالذي يعطر نجس وكذلك اليد ولا يشترط الصب في تطهير العضو
 كما لم يشترط في تطهير الثوب وقال ابو يوسف رحمه الله يشترط الصب في تطهير
 عضو او ما يقوم مقام الصب كالجرمان حتى لو ادخل العضو النجس في ثوب
 اجانيل نجس الجميع ولا يظهر ما لم يغسل في ماء جار او يصب عليه ولو غسل
 النجس بشئ نجس كما اذا غسل الدم ببول الشاة قبل يزول حكم النجاسة
 الاول ويشبه حكم الثاني وقال السرخسي الاصح ان التطهير بالبول لا يكون
 وفي عبارة الهداية ما يشير اليه حيث قال وبكل ما يج طاهر ففهم ان المانع
 النجس لا يزيل النجاسة طرف من الثوب فنسبه فغسل طرفه منه بخر
 او بدون طهر لكن ان علم بعد ذلك ان النجس لم يغسل اعاد ما صلى مع ذلك
 الثوب وفي الظهيرية اذا نسي الطرف المتنجس يغسل الثوب كله وهو الاحوط
 ولو بات الحمار على الحنطة حال الدوس فذهب بالخص بغير الحنطة فالباقي
 طاهر وكذا الذهب ايضا بر بالوعة جعلت بر ماء ان حفرت قدر ما وصل
 اليه النجاسة طهر ماؤها لا جوا نبرها فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا
 اطلقوه وينبغي ان يقيد بما اذا زادوا في عمقها في الصورة الاولى وبما اذا
 لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلتا الصورتين والبعدين بئر بالوعة
 وبئر الماء قيل ينبغي ان يكون خمسة اذرع وقيل سبعة والمختار قدر ما
 لا يظهر اثر النجاسة من لون او طعم او ريح توضحا ومشى على الواع مشرعة

ومنه يزيل النجاسة
 ومنه يزيل النجاسة

بعد مشي من برجله قدر لا يحكم بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله
 على موضعه للضرورة ومثله المشي في ماء الحمام لا يتنجس ما لم يعلم انه
 غسله نجس له الحية يمنع جواز الصلوة اذا زاد على الدرهم وان
 زكيت لانه لا يحتمل الدباغة واما قيصها فالاصح انه طاهر اذا وجد
 الشخير في بئر الابل او الغنم يغسل ويؤكل لا الذي يوجد في الحشيش لانه
 لا صلابه فيه وهذا التعليل بعيد انه اذا وجد في الروث فان كاصليا
 يغسل ويؤكل والا فلا مشي في الطين او اصابه وصل ولم يغسله جاز
 ما لم يظهر فيه اثر النجاسة هو الاصح للضرورة فارة ماتت في دهن
 ان كان جامدا قور ما حولها والباقي طاهر وان كان ذائبا فكله نجس
 والدهن النجس يجوز ان يستصح به في غير المسجد ويدبغ به الجلد قال
 بعض المشايخ نكرو الصلوة في ثياب الفسقة وقال صاحب الهداية في
 التجنيس الاصح انها لا تكروه لانه لم يكره من ثياب اهل الذمة الا السراويل
 مع استحلالهم الخمر فهذا اولى ولا يجوز الصلوة في الديباغ الذي ينسج ^{هـ} قور
 اصل فارس لانهم يستعملون فيه البول للزيادة في بريقه كذا ذكره ابن الهمام
 في شرح الهداية وذكر في القنية عن صلوة الارز عن ان ذكر في انا للصبغ
 فبال فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلثا فيطهر وقد مناه في فصل
 الاسار ان الاولي في مثله ان يغسل حتى يصنوا الماء وعلى هذا لو كان

الديباغ

الديباغ المذكور ونحوه لا ينقض ولا يتلون به الماء فهو طاهر وان كان ابيض
 يطهر بالغسل والعصر ثلثا وفي القنية الكيمية المدبوغ بدهن الخنزير
 اذا غسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر والجلود التي تدبغ ولا يغسل مذبحها
 ولا يتوضأ النجاسات في دبرها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها
 بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب
 والدلاء منها رطبا ويابس اذا وقع في قدر اللحم حال الغليان نجاسة
 يغلى ثلثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر وفي حال غير الغليان يغسل ثلث
 والمرة لا خير فيها الا ان يكون تلك النجاسة خمر فانه اذا صبت فيها
 خل حتى صارت كالخل حامضة طهرت ولو طبخت الحنطة في الخمر
 قال ابو يوسف رحمه الله يطبخ ثلثا بالماء ويجفف في كل مرة وكذا اللحم
 وقال ابو حنيفة رحمه الله لا تطهر ابدأ قال في التجنيس وبريقى ولو
 القيت دجاجة حالة الغليان في الماء لست بها قبل ان تنظف او كرش
 قبل الغسل لا يطهر ابدأ على قول ابو يوسف رحمه الله على قانون ما تقدم
 في اللحم وان كان الماء لم يصل اليه عند الغليان عند الماء فيه او كان و
 لكن سكن عند القاءها ولم تترك حتى يغلى عليها تطهر بالغسل ثلثا
 تلطخ ضرع شاة بسر قينها فحلبها بريد طبة فني نجاسة اللبن رواه
 وفي القنية صوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو كاسيته

قال واختلف الناس وهم اهل زماننا في الدهن الزكائي الذي
يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدوري
وصلوة الجلابي نص على طهارته وفيها عن الحسن في مرة وقعت
في قرحنطة فطعنت لم تؤكل وقال ابن مقاتل تؤكل ما لم يتغير
طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى صلى على طرف ثوب وبساط وكحوه
وطرفه الآخر نجس جازت سواء تحرك احد طرفيه بحركة الآخر ولا هو
هو الصحيح بخلاف ما اذا كان لابسه او حامله والى الطرف النجس
على الارض وصلى فانه ان تحرك بحركة لا تجوز والاجازت ولو صلى على
الدابة وفي سريرها او ركبها نجاسة مانعة فجماعة على انه لا تجوز
قال في المبسوط واكثر مشايخنا جوذوه ولو قام على النجاسة وفي
رجليه خفاء او جودباه او نقلاه لا تجوز صلوة الا ان يخلمها ويقوم
عليها وكذا الوستر النجاسة بكه وسجد عليها لا تجوز الا ان يكون
منزوعا وكذا لو كان اسفل نعليه نجسا وصلى بها لا تجوز وانزعها
وقام عليها جاز وجد ثوب ديباج وثوبا نجسا نجاسة مانعة ولا
مطره صلى في الديباج **واما شرط الثالث** فهو ستر العورة والعورة
اي ما يفرض ستره في الصلوة ولا تجوز النظر اليه العورة من الرجل
ما تحت السرة منه الى الركبة وعلم بهذا ان السرقة ليست بعورة

مطلب شرط الثالث

والركبة

والركبة عورة ايضا لقوله عليه السلام الركبة من العورة لكن العورة
المذكورة انما هي عورة من غير ما من نفسه هو المختار وروى محمد بن شعاع
عن ابي حنيفة رحمة الله وابي يوسف نصا اي تصرحوا بالقول انهما قالوا اذا كان
اي المصل محلول الجيب ففطر الى عورته اي عورة نفسه لا لنفسه صلوة وهذا
هو الذي مشى فاضحان في الفتاوى وبعض المشايخ جعلوا ستر العورة من
نفسه ايضا شرطا وهي رواية هشام عن محمد بن ابي حنيفة حتى قالوا اي البعض
المذكورة ان كان المصل المحلول الجيب بحيث يستوعب لحيته جيبه بالستر
تجوز صلوة وان كان خفيف اللحية بحيث لا تقطع لحيته جيبه حتى
لو فرض انه نظر في جيبه فزاي عورته فصلوة فاسدة وبراى بهذا القول
يفتى بعض المشايخ وفي الخلاصة جعل هذا قول محمد رحمة الله والاول قولهما
كمامة ولو صلى غريبا في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر كله او ربه
وهو قادر على اللبس لا تجوز صلوة بالاجماع وهذا يرجح القول الذي افتى به
بعض المشايخ اذ لو كان وجوب الستر خوفا من رؤية العورة لحاجة الصلوة
في هذه الصورة ونحوها فلم انه وجب للصلوة نفسها لكن يمكن ان يجاب
بان العورة مستورة في مسألة الخلاف والرواية بعد الستر بتكلف النظر
من فوق او من اسفل لا يضر وبدن المرأة الحرة كلها عورة لقوله عليه
السلام عورة الا وبرزها وكفيها فانها ليس بعورة لا في حق الصلوة ولا في

ط
كشفت اللحية

حق نظر الاجنبي والاقدسيها ولكن في القدمين اختلاف المشايخ وذكرني
 المحيط ان الاصح انها ليس بمودة قال للحاجة الى المشي في الطرقات وظهور
 قدميها خصوصا الفقيرات منهن وقال في الحاقانية الصحيح انكشاف
 ربيع القدم يمنع اي جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة وقال في
 الاختيار الصحيح انها ليس بمودة في الصلوة وعورة في خارج الصلوة انتهى
 ونحوها صاحب الهداية والكافي ملئ بالمحيط ولا فرق بين ظهر الكف وبطنه
 خلافا لما قيل من ان بطنه ليس بمودة وظاهر عورة وذراعاها عورة
 كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلث وروي في غير ظاهر الرواية
 عن ابي يوسف رحمه الله انه روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان ذراعيها ليس بمودة
 واختاره في الاختيار وصح بعضهم انه عورة في الصلوة لا خارجها والقول
 الاول وهو ظاهر الرواية هو الصحيح لعدم الضرورة في ابدانها اما الشعر
 المسترسل اي النازل عن راسها فقد قال الفقيه ابو الليث ان انكشاف
 ربيع المسترسل فسدت صلواتها وكذا في اكثر الفتاوى لانه عورة وهذا
 المذكور في عامة الكتب وهو الصحيح وقال في المتناوي الحاقانية للعتبر
 في افساد الصلوة انكشاف فوق الاذنين من الشعر لا ما نزل عنهما
 وقال هو الصحيح وهو الصدوق والشهيد والذي صححه صاحب الهداية وغيره
 هو ان المسترسل عورة والدليل محقق في الشرح اما الخصيتان مع الذكر

فقد قيل

فقد قيل مجموعها عضو واحد قال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على
 حدة وهو الصحيح لو انكشاف ربيع الذكر وحده او ربيع اثنين بمفردهما يمنع جواز
 الصلوة وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ فقيل كل منهما عضو على حدة وقال
 بعضهم الركبة مع الفخذ فكلاهما عضو واحد واختاره في الخلاصة وصححه ابن
 الهمام في شرح الهداية وعليه هذا الوصل الرجل وركبته مكشوفتان والفخذ
 منطى جازت صلواته لان الركبتين لا يبلغان قد ربيع الفخذ مع الركبة وكذا
 كعب المرأة تتبع لساقها لا عضو مستقل فانكشافه غير مانع امرة صلت وربع
 ساقها مكشوف تعيد صلاتها عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما وان كان المكشوف
 من ساقها اقل من ذلك اي من الربيع لا تعيد اتفاقا لان القليل عنقوبت
 الكثير والربيع كثير لقيامه مقام الكل في كثير من الاحكام بخلاف ما ذكره وقال
 ابو يوسف رحمه الله انكشاف ما دون النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنه في
 انكشاف النصف روايتان في رواية لا يمنع لانه ليس بكثير وفي رواية يمنع
 لانه ليس بقليل فيعني والحكم في الشعر المسترسل من المرأة الحرة والبطن
 والظهر من المرأة مطلقا والفخذ من المرأة والرجل كالحكم في الساق
 فاي عضو هذه انكشاف ربيعها يمنع عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله واما
 حكم العورة الغليظة وهي القبل والذبر فروع على هذا الخلاف المذكور في
 الساق يعني اذا انكشاف من احدها ربيعها يمنع عندها خلافا لابي يوسف

فانه لا يمنع ما لم يكن نصفاً او اكثر وهذا الخلاف مذكور في الزيادات
 وكذا في غيرها وذكر الكرخي ان المانع من العودة الغليظة ما زاد
 على قدر الدرهم والاول هو الاصح لان حلقة الدبر عضو بمنزلة
 وكلها لا تزيد على قدر الدرهم فلو كان كما قال لجازت الصلوة مع
 انكشاف جميعها وفيه فتح وقيل الحلقة مع الاليتين عضو واحد فغير
 هذا يتجه قول الكرخي ولكن هذا غير الاصح بل كل الية عضو والدبر
 ثالثها اما ثدي المرأة فان كانت مراصة اي لم ينكسر ثديها وهو
 المعتودون المراصة فهو اي الثدي يتبع للصدر فلا يمنع الانكشاف
 ربع المجموع من الصدر والثديين وان كانت كبيرة قد انكسر ثديها
 فالثدي مع اصل نفسه حتى لو انكشف ربعه منفردا كان مانعا
 وكذا كل اذن عضو مستقل غير الرأس وكذا ما بين السرة والعا
 عضو على حدة واما الجنب فتبع للبطن وفي شرح شمس الائمة ٢٢
 السرة حتى اذا كانت الثوب رقيقا بحيث يصف ما تحته اي لون
 البشرة لا يحصل برسر العودة وهو طاهر ولو كان غليظا الا انه
 التصوق بالعضو وتشكل بشكله ينبغي ان لا يمنع لحصول السرة من
 صلى بقميص ليس عليه غير فلو قد رآه نظر انسان من تحته رأي
 عودته فهذا الحال ليس بشئ معتبر في منع جواز الصلوة لحصول

السرة الملوحة وذكور في الزيادات لو ان امرأة صلت وهي تقدر
 على الثوب الجديد اي الذي ليس خرق فاحش فليست ثوبا خلفا فيه
 خرق فاحش فانكشف من شعرها شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها
 شئ وكان المنكشف بحيث لو جمع جميعه يبلغ ربع الساق لا يجوز صلواتها
 فكانه بناء على ان الساق اصغرها وهو اختيار البعض ان المعتبر في
 جميع المتفرقة بلوغ المجموع ربع اصغر الاعضاء المنكشفة حتى لو انكشف
 من الاذن شعرا ومن الفخذ تسعها يمنع لان المجموع ربع الاذن
 واكثر والمختار الجمع بالاجزاء فلا يمنع ما لم يكن من الاذن شعرا ومن
 الفخذ شعرا ومن الاذن ثلث ربعها ومن الفخذ ثلثا ربعها واما العودة
 من الامة فاما عودة من الرجل اي من تحت السرة الى تحت الركبة
 وبطنها وظاهرها عودة ايضا وما عدا ذلك وهو من اعلى البطن
 فافوق ومن اسفل الركبة فما تحت فليس بعودة باجماع الامة لانها
 محل الخدمة والامتهان لا يبالى بانكشف ذلك منها والمدبرة واما
 الولد والمكاتب بمنزلة الامة في الحكم المذكور لبقاء الرقة فيهن ولو
 اعتقت وهي في الصلوة مكشوفة الرأس ونحوه فستبرئ بعمل قليل
 قبل اداء ركن جازت لا لو جعل كثيرا وبعد ركن وان انكشف عضو
 هو عودة في الصلوة فستر من غير مكث لا يضر ذلك الانكشاف وان

ادى معه اي مع الانكشاف ركننا كالقيام ان كافيه او الركوع او غيرها
 يفسد ذلك الانكشاف صلوة وان لم يؤد مع الانكشاف ركننا
 لكن ملك مقدار ما يؤدى فيه ركننا بسنة وذلك مقدار ثلث
 تسبيحات فلم يستر ذلك العضوف صلوة عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد ^{رحمهما} وكذا اذا وقع الرجل المصلي للركعة في صف النساء او وقع
 امام الامام اي قدام الامام او رفع نجاسة ثم اتى تلك النجاسة
 فعلى هذا الخلاف المذكور ان ملك قد ركن من غير ان يؤد بغيره
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد ^{رحمهما} والمختار قول ابي يوسف وهذا
 كله اذا حصل شيء من ذلك بغير ضعه فان كان بضعه فسدت في
 في الحال اتفاقا ومن لم يجد ما يستبرئ العورة صلى قاعدا بايما
 كما ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستبرئ بعض الصورة وجب
 استعماله وان قل ويقدم في الستر ما هو اعظم كالسؤتين ثم الخد
 ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي
 على السواء ولو كان ما يستبرئ من الحشيش وغيره وجب الستر
 به وفي القنية عريان وجد وقد عا طين يلبطه بعورته ان علم انه
 يبقى عليه يعني الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قدر ان يخفف
 عليه وردن الشجر **فروع** مع رفيقه ثوب وعده ان يعطيه اذا فرغ

من صلوة

من صلوة ينتظر وان خاف فوت الوقت وعن ابي صنفه رحمه الله انه ينتظر
 ما لم يخف فوت الوقت وهو قول ابي يوسف رحمه الله وهو الاظهر وان كان يؤد
 وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان وفي القنية صبيحة
 صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعني
 الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا بغير وضوء انتهى والمسح ان يصلي
 الرجل في ثلثة اثواب قميص وازار وعمامة ولو صلي في ثوب واحد متوشحا
 به كما يفعله القصار في حال عمله جازت من غير كراهة ولو صلي في سراويل
 فقط او في ازار من غير ذكره وفي الخلاصة امره خرجت من البحر
 عريانة ومعه ثوب لو صلت فيه قامة ينكشف شيء من فخذها او من
 ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قاعة لا ينكشف فاتها تصلي
 ولو كان الثوب تغطي جسدها وربع رأسها فتركت تغطية الرأس لا
 تجوز صلواتها ولو كان تغطي اقل من الربع لا يضرها ترك التغطية **واما**

الشروط الرابع وهو استقبال القبلة فمن كان بحضرة الكعبة
 ادخل البناء في فن لان اما مقدرة يجب عليه اي يفرض عليه اصابة
 عينها اي ان يكون وجهه متابلا لعين الكعبة حتى لو صلي بكنة في بيت
 يجب ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على وجهه
 من الكعبة كذا في الكافي وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة

مطل شرط الرابع

حائل الاصح انه كالعائب فعلى هذا يرد من الكعبة في كلام المصنف
 حقيقتها وعلى الاول مكة ومن كان عابيا عنها ففرضه جهة الكعبة
 اي ان يتوجه الى الجهة التي هي فيها قال في الهداية هو الصحيح واحترز عن
 قول الجرجاني ان فرض العائب ايضا اصابة عيسها وخرقة هذا الخل
 نظري في اشتراط النية وعدمه للعائب وكان الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن حامد لا يشترط على العائب نية الكعبة مع استقبال القبلة
 بناء على ما هو الصحيح وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في شرط
 ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني وبعض المشايخ يقول اذا كان العائب
 يصلي الى المحراب فلما قال الحامدي اي ابن حامد لان المحارب صغر
 غالبا بالتحري واجماع الارباء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي
 في الصحراء فلما قال الفضلي اي ابن الفضل لتعدد اجتماع الارباء فيها
 غالبا وقبله اهل المشرق هي جهة المغرب عندنا من غير احتياج
 اخلاف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان
 عند الشافعي لا بد من اخلاف من يظن انه ليس بمسامت لها منهم
 وذكر في امالي الفتاوي هذا القبلة في بلادنا يعني بها سمرقندي
 ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقندي
 معتدلة بين مشرق الشتاء والصيف فقبلتها بين مغربها فان توجه

حقيقة

الجهة

الى جهة خارجة من حد المغربين لا يصح والبلد المائل الى مشرق الصيف
 فقبلته مائلة الى مغرب الشتاء بحسب ذلك وبالعكس وان كان
 المصلي مريضاً مرضاً لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس معه احد
 يتوجه اليها او كان صحيحاً يقدر على التوجه الا انه يخاف ان توجه
 من عدو او سبع ياتيه من جهة اخرى يضربه في ماله او بدنه وكذا
 لو كان على ضحية في البحر يخاف الغرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه
 الى القبلة في هذه الاموال بل يصلي الى اي جهة قدر على التوجه اليها
 لان التكليف بقدر الوسع وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة
 بان كان لا يقدر على النزول وان نزل لا يقدر على الركوب او يخاف
 من عدو او سبع فانه يصلي الى حيث قدر ولو كان يصلي عليها الا ان
 الطين فانه يستقبل بها القبلة واقفة ان لم يخف الانقطاع عن الرفقة
 وكذا ينبغي في كل موضع جاز له صلوة الفريضة راكباً من خوف
 النزول ونحوه واذا لم يكن الطين مما يعوض فيه الوجه لكن الارض
 مبتلة لزم النزول ذكره في الخلاصة او النافلة على الدابة من غير
 عذر وايضا فله ان يصلي الى اي جهة توجه وهذا اذا كان خاسراً
 المصراً ما في المصراً يجوز عند اي صيغة رحمة الله ويجوز عند محمد رحمه الله
 ويكره وعند ابى يوسف رحمه الله لا يكره واختلف مقدار الخروج فيقل

محطوفة على الفريضة اي اذا
 كان يصلي النافلة

قدر فرسخين وقيل قدر ميل والاصح قدر ما يبتيدي فيه المسافر
القصر ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل قبل يتمها ركبا والاكثر
على ان ينزل ويتم على الارض واستقبال القبلة عند الشروع لمن
يستقل على الدابة ليس بواجب خلافا للشافعي وان اشتبهت
عليه القبلة وليس بحضرة من اهل ذلك المكان من يسئله عنها
اجتهده وتحرى اي بذل جهه وطاقتة في طلبها بما يغلب على
ظنه من الامارات والدلائل وتحرى اي طلب ما هو الاخرى والليح
من الدليل والامارات عليها وصلى الى الجهة التي اذيه اجتهاده
وتحرى الى انهاهي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى فايما تولوا فثم
وجهه الله اي الجهة التي امر بالتوجه اليها نزلت عند ما اشتبهت
القبلة على جماعة من الصحابة وصلوا الى جهات مختلفة وفي قوله ليس
بحضرة اشارة الى انه لا يجب عليه طلب من سئله ولا ان يستخرج
الناس من منازلهم للسؤال عنها بخلاف ما اذا كان عنده او بالقرب
منه حوله فان يجب عليه ان يسئلهم عنها فان علم انرا خطاء بعد ما
صلى فلا اعادة عليه لانرا في باهو الواجب عليه بالنظر الى وسعه
وقدرته وان علم ذلك الخطاء وهو في الصلوة استدار الى القبلة ونحو
عليها ما بنى منها الماروي ان اهل مسجد قبا كانوا في الصلوة متوجهين

الى بيت المقدس في صلوة الفجر فاخبروا بتحول القبلة فاستداروا الى
الكعبة واقرهم النبي عليه السلام على ذلك سواء اشتبهت القبلة في
المغارة او في المصر وسواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار لان الدليل
لم يفصل وان تحرى ووقع تحريه على جهة فتركها وصلى الى غير جهة التحري
بعيدها وان اصاب اي ولو علم انرا اصاب القبلة عند اي ضيقة ومحمد
رحمهما وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يخشى عليه الكفر وقال ابو يوسف رحمه الله
ان اصاب لا يعيدها لانرا لو يعيدها الى الجهة التي صلى اليها فلا فائدة في
الاعادة ولهما ان فرضه جهة تحريه وقد تركها ولو اشتبهت عليه القبلة
ولم يتحر فشرع في الصلوة وصلى بلا تحري لا يجوز صلوة لان التحري فرض عليه
وقد تركه وان علم في خلال الصلوة انرا اصاب القبلة استقبل الصلوة عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما وقال ابو يوسف رحمه الله بنى لما تقدم له من الدليل
ولهما ان حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوي على الضعيف لا يجوز
وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة عليه اتفاقا والفرق المذكور في
الشرح فلو تحرى ولم يقع تحريه على شيء قيل يؤخر وقيل يصلى اربع مرات
الى اربع جهات وهو الاوطى ولو اشتبهت عليه القبلة وكان بحضرة من
يسئله عنها من اهل ذلك المكان فلم يسئله فتحرى وصلى فان اصاب القبلة
جازت صلوة لحصول المقصود والا فلا يجوز صلوة لتركه العمل باقوى

الدليلين وهو السؤال من الأهل وكذا الأعيان إذا توجه إلى جهة وعنده
من يسئله أن أصاب القبلة جازت صلوة وآفلا ولو كان بحضرة
من ليس من أهل المكان لا يأخذ بقوله أن لم يوافق تحريمه لأنه مجتهد مثله
واليجوز لمجتهد تقليد مجتهد مثله ولو سئل من بحضرة من أهل ذلك
المكان فلم يخبره حتى يخرج ويصل ثم أخبر أن القبلة غير الجهة التي توجه
إليها لا يصيد ما صل لأنه لم يقصر حيث سئل ولو شك في القبلة فخرجي و
صل ركعة إلى جهة وقع عليها تحريمه على جهة أخرى فصل إلى ركعة ثالثة
وتم حتى أنه إذا صل أربع ركعات إلى أربع جهات بالخروج جاز كذا في
الفتاوى الخاقانية لأن الاجتهاد المجرى لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى
واختلف المتأخرون فيما إذا تحول رايه في الثالثة أو الرابعة إلى الجهة
الأولى منهم من قال يتم صلوة ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة و
الأول أوجه وهذا كله إذا اشبهت علم القبلة وشك فيها أما لو شرع
في الصلوة من غير أن يشك ولا يخرج ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز
حتى يعلم فساد بينين فيصير وإن علم بعد الفراغ أنه أخطأ أو كان الكبرياء
فعلبه العادة وذكر في أمالي الفتاوى وإن علم المصل أن قبلته الكعبة ولم
ينوها وقت الشروع جاز لعدم اشتراط نية الكعبة وذكر في الخاقانية أن
ينوب المصل بعض وقت الشروع أن قبلته محراب مسجده لا يجوز لأنه علامة على

ط
تم شك وهو في الصلوة
وتخرجي فوقع تحريمه على

جهة القبلة وليس بصلية فيكون معرضا عن القبلة نية كمن توجه إلى الركن اليماني
ناويا للصلوة إلى بيت المقدس وإن نية القبلة وإن لم يشترط لكن عدم نية
الاعراض عنها شرط ولو قول صدره من القبلة بغيره عند رفسد صلوة اتفاقا في
الصحيح ولو قول وجهه عنها كان عليه واجبا أن يستقبل القبلة من ساعة ولا تقصد
صلوته بذلك التحويل ولكن يكره أشد الكراهة لقوله عليه السلام حين
سئلته عابشة رضي الله عنها عن اللغات في الصلوة قال هو خلصة
يخلصه الشيطان من صلوة العبد وقوله عليه السلام لا تنسوا الله
أيالك واللغات في الصلوة هلكة ولو ظن المصل أن أحد فحول عن القبلة
للوضوء ثم علم أنه لم يجد قبل أن يخرج من المسجد لم تقصد صلوة عند أي
حنيفة لأن استدباره لم يكن للرفض بل لتقصدا للصلوة وإن علم أنه لم يجد
بعد الخروج من المسجد فسد صلوة بالاتفاق لأن اختلاف المكان مبطل
الابعد والمسيح مكان واحد فإدام فيه لم يختلف مكانه بخلاف
خروجه منه وهذا إذا لم يكن إماما واستخلف مكانه فإن كان إماما
واستخلف مكانه ثم علم أنه لم يجد فسد وإن لم يخرج لأن الاستخلاف
في غير محله مناف كالحزب من المسجد وكذا لو ظن أنه افتتح بلا وضوء
فانصرف ثم علم أنه كان متوضئا تقصد صلوة وإن لم يخرج من المسجد
وكذا لو رآه يمتهم سرا بلفظه ماء فانصرف ثم علم أنه سرب أو ظن

الماسح على الخف ان مدته تمت فانصرف ثم علم انها لم تتم ففسد
 الصلوة وان لم يخرج من المسجد لان انصرفه على قصد الرقص لا على
 قصد البناء بخلاف الذي ظن انه احدث وان صلى في الصحراء بجماعة
 فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم تجاوزتها في سبق الحدث
 لم يفسد وان علم بعد تجاوزها ففسد هذا ان ذهب الى خلق فان توجه
 قد امله فالمعتبر تجاوزة سترة الامام وعدمها ان كان له سترة ولا
 فمقدار ما لو تاخر لجاوز الصفوف وان كان منفردا اعتبر بمجاورة
 قدر موضع سجوده وعدمها **فروع** في شرم الطلوي الكعبة اسم
 للعرضة فان الحيطان لو وضعت في موضع اخر فصل الى الجوز ولو
 صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الحيط وحده لا
 يجوز ولو صلى في السفينة فلا بد من الاستقبال اذا كان قادرا ولا
 يجوز ان يصلي حيث توجهت ويلزمه ان يستدبر الى القبلة كلما دارت
 ولو صلى جماعة بالتحريم متخالفين في الجهات ان صلوا منفردين جاز
 صلوة الكل وان صلى بجماعة لم تجز صلوة من خالف امامه عالمها
 حال الصلوة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه خلفه قوم
 صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما سلم الامام قاما للقتا
 فظهر لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن للمسبوق اصلاح

صلوة

صلوة بان يستدبر لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف الاحق فانه مقعد
 والمقتدي اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة الى جهة اخرى
 لا يمكنه اصلاح صلوة لانه ان استدبر خالف امامه والا كان مترا
 صلوة الى غير ما هو القبلة عنده وكل منهما مفسد فكذا الاحق رجل
 تحريمي في محلة فاقدي اخر بلا تحريم ان اصاب الامام جازت صلواتها
 والاجازت صلوة الامام فقط ولو صلى الاعي ركعة الى غير القبلة
 نجاء رجل فاعاده اليها واقدي بر ان وجد الاعي وقت الشروع من
 سئل فلم يسئل لم تجز صلواتها والاجازت صلوة الاعي دون المقتدي
والشرط الخامس من شروط الستة هو الوقت اول وقت
 صلوة الفجر اذا طلع فجر الثاني وهو اي لغير الثاني البياض اي النور
 المستطير اي المنتشر في الافق اي في نواحي السماء واطرافها
 فبطولوع الفجر الاول المسمى بفجر الكاذب وهو البياض المستطيل
 اي الذي يبدا وطولا ممتدا الى جهة الفوق غير اخذ في ارض الافق
 ثم تعقبه الظلمة لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت صلوة
 الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه الاكل لقوله عليه
 السلام لا يمنعكم من سحوركم اذان البلال ولا الفجر المستطيل ولكن
 الفجر المستطير في الافق وقال في المحيط اما الفجر الكاذب فهو ان

مطلب شرط الخامس

يرتفع البياض في جهة واحدة ثم يتلاشى اي يصير لا شيء فلا يخرج به
 وقت المشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر مجمع عليه و آخر
 وقتها طلوع الشمس اي الجزء الذي يعقبه طلوع الشمس من
 الزمان وهذا ايضا باجماع الامة واول وقت صلاة الظهر زوال
 الشمس اي الجزء الذي يعقب زوال الشمس من الزمان وهذا ايضا
 بالاجماع و آخر وقتها عند اية ضيقة رحمة الله اذا صار ظل كل شيء مثله
 سوى فني الزوال اي سوي النى يكون للاشياء عند الزوال وقالوا
 اي اية يوسف ومحمد رحمتهما وهو قول الامة الثلاثة اذا صار ظل كل شيء
 مثله في الزوال وعن اية ضيقة رحمة الله اسد بن عمرو اذا صار ظل كل شيء
 مثله سوى النى خرج الظهر ولا يدخل العصر الى المثلين قال المشايخ ينبغي
 ان لا يصل العصر حتى يبلغ المثلين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المثل يخرج من الخلاف
 فيها والدليل من الجانبين المذكورين في الشرح واول وقت صلاة العصر اذا
 خرج وقت الظهر على القولين فعلى قوله اذا صار ظل كل شيء مثله سوى فني
 الزوال وعلى قولها اذا صار مثله سواء و آخر وقتها ما لم تغرب الشمس
 اي الجزء من الزمان الذي يعقبه غروب الشمس وهذا اجماع واول وقت
 المغرب اذا غربت الشمس بالاجماع و آخر وقتها ما لم يغيب الشفق اي الجزء
 الذي يعقبه غيبوبة الشفق وهو اي الشفق المذكور بالبياض الذي

قبل

في الانق

في الانق الكائن بعد الحراتي تكون في الانق عند اية ضيقة رحمة الله وقالوا اي
 اية يوسف ومحمد رحمتهما وهو قول الامة الثلاثة ورواية اسد بن عمرو عن
 اية ضيقة رحمة الله ايضا الشفق المذكور هو الحرة نفسها لا البياض الذي
 بعدها والدليل في الشرح ومن المشايخ من افنى برواية اسد بن عمرو
 الموافقة لقولها قال ابن الهمام ولا تساعة ورواية ولادراية وتعام هذا
 في الشرح ايضا واول وقت المشاء اذا غاب الشفق على القولين كما مر
 و آخر ما لم يطلع الفجر اي الجزء الذي يعقبه طلوع الفجر الثاني ووقت الترتيب
 اي الوقت الذي هو وقت المشاء هذا عند اية ضيقة رحمة الله وعند ما قرأنا
 بعد صلاة المشاء الا اننا اي المصلي ما مورد بتقديم المشاء عليه اي على الوتر
 عند اية ضيقة لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام ان الله امركم بصلاة
 هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم بين المشاء والطلوع الفجر فليحذر هذا الوتر
 صلى الوتر قبل المشاء قصد الانقح كما لو صلى الوقتية قبل الغائسة ذاكرا
 وهو صاحب ترتيب اما لو وقع ذلك بلا قصد صح عنه حتى لو صلى
 المشاء بتوب ثم تزعد وصلى الوتر بتوب اخر ثم ظهر ان التوب الذي
 صلى المشاء به كان بخسافاته بعيد المشاء دون الوتر عند اية
 ضيقة رحمة الله خلافا لهما واعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلاة
 فهو سبب لوجوبها فلا يجب بدونه كما في المسئلة التي وردت فتوى

في زمن الصدر برهان الائمة انا لا نجد وقت العشاء في بلادنا
 هل علينا صلوة فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبرأفتي ظهير
 الدين مرغينا في ووردت هذه الفتوى ايضا من بلاد بلغار فان
 الفجر يطلع فيها قبل غيوبة الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس
 الائمة الحلواني فافتي بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ
 الكبير سيف السنة البقالي فافتي لعدم الوجوب فبلغ جواب الحلواني
 فارسل من يسئله في عامة بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من
 صلوات الخمس واحدة هل يكفر فساء له وامس الشيخ فقال ما تقول
 فيمن قطع يديه مع المرفقين او رجلاه مع الكعبين كم فرائض وضوئه
 فقال ثلث لفوات محل الرابع قال فذلك الصلوة الخامسة فبلغ
 الحلواني جوابه فاستحسنه ووافقه فيه والابن الهمام اعترض
 فذاجبا عنه في الشرع ويسحب في صلوة الفجر الاسفار بها بان يصل
 وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة والغلس بحيث يري الراي موقع
 نبه عندنا خلافا للثلاثة لقوله عليه السلام اسفر وابل الفجر فانه
 اعظم للاحر وقد قالوا في حد الاسفار ايضا ان يبدا في وقت يمكن
 ان يصلها فيه على وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سلامه ما
 لو ظهر انه كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضا ويعيد ها على وجه

السنة

السنة قبل خروجه ثم استجاب الاسفار عندنا عام في الارزمنة كلها
 الا في صلوة الفجر يوم التخر بزدلفة فان المستحب فيها التغليس اجماعا
 توسيعا الوقت الوقوف ويسحب ايضا عندنا الايراد بالظهر
 في الصيف لقوله عليه السلام اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة
 فان شدة الحر من فيح جهنم ويسحب تقديمها في الشتاء ويسحب ايضا
 عندنا تأخير العصر في كل الارزمنة الا يوم الغيم مالم يتغير الشمس
 ويكره ان تؤخر الى يتغير قرص الشمس لانه كان يصل العصر والشمس
 مرتفعة بيضاء نقية فالعبارة ليتغير القرص لا يتغير الضوء فانه
 يحصل بعد الزوال فتى صار القرص بحيث لا تخار فيه العين فتغير
 والا فلا كذا في الكافي ويسحب ايضا تعجيل المغرب في كل الارزمنة الا يوم
 الغيم لقول رافع بن خديجه كنا نصل المغرب مع النبي عليه السلام
 وسلم فيصرف احدنا وان لم يبصر مواقع نبه وعن ابن عمر انه اخرها
 حتى بدا نجم فاعتق رقبة وهو يدل على كراهة تأخيرها الى ظهور النجم
 وفي القنية يكره تأخير المغرب عند محمد رحمه الله في رواية عن ابي صيفة
 رحمه الله ولا يكره في رواية الحسن عنه مالم يغيب الشفق والاصح انه
 يكره الا من عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير
 قليلا وفي التأخير بطويل القرآن خلاف انتهى وتأخير صلوة العشاء

الى ما قبل ثلث الليل مستحب لقوله عليه السلام لولا ان اشق على
 امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء الى الثلث الليل ونصفه و
 تأخيرها الى ما بعده اي بعد ثلث الليل الى نصف الليل مباح بيناه في
 الشرح وتأخيرها الى ما بعده اي بعد نصف الليل الى طلوع الفجر مكروه
 اذا كان بغير عذر لانه يؤدي الى تقليل الجماعة اما اذا كان بعد
 فلا يكره واما التأخير في الوتر فالاصل فيه ان الافضل انه ان كان
 يشق بالانتباه او تر قبل النوم واذا كان لا يشق بالانتباه فتأخير
 الى آخر الليل افضل لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم من آخر
 الليل فاليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلوة
 آخر الليل مشهورة وذلك افضل واذا كان اليوم يوم غيم فالمستحب
 في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني بالتأخير عدم التعجيل والوقت
 لا التأخير الشديد الذي يشكك في بقاء الوقت قال في المحيط المراد
 من تأخير المغرب قدر ما يحصل به التيقن بالغروب والمستحب
 في يوم الغيم في كل من العصر والعشاء تعجيلها المراد بتعجيل العصر
 قدر ما يقع عندها لا تقع حال تغير الشمس وتعجيل العشاء
 التعجيل قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لثقل الجماعة لخوف
 المطر وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله التأخير في الجميع يوم الغيم

لانه اقرب

لانه اقرب الى الاحتياط ان يقع قبل الوقت اما الاوقات التي تكروه فيها
 الصلوة فخمسة المراد من الكراهة هنا ما يعم عدم الجواز ايضا فكل
 ما لا يجوز فهو مكروه ثلثة اي ثلثة اوقات من تلك الخمسة يكره
 فيها الفرض والتطوع فالكراهة في الفرض كالفوات تمنع الصحة لو
 جوب بسبب كامل وكذا الواجبات الفائمة كسجدة تلاوة وجبت
 بتلاوة في وقت غير مكروه وجنابة حضرت فيه والوتر لانها وجبت
 كاملة فلا تؤدي ناقصة والكراهة في التطوع لا تمنع الصحة ولكنها
 كراهة تحريم وتحقيق ذلك في الشرح وذلك المذكور من الكراهة
 كائن عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال
 لنهي عليه السلام عن الصلوة في هذه الاوقات واستثناء عصر يومه
 لانه يصح عند الغروب لانه وجب ناقصا فاداه كما وجب بخلاف عصر يوم
 اخر وغيره من الفوات عاما حقق في الشرح وفي كتب الاصول وروى
 عن ابي يوسف رحمه الله وهي الرواية المشهورة عنه انه جواز التطوع
 وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير كراهة ودليله وجوبه في الشرح
 ولا يصلح فيها اي في الاوقات الثلثة المذكورة صلوة جنابة ولا
 يسجد لتلاوة اذا كانت حضرت او تليت في وقت غير مكروه
 لا تقدم ولا يسجد فيها السهو لانه من اجزاء الصلوة ولو قضى فيها

فرضا اي صلوة مفروضة يعيدها لعدم صحتها على ما قد مناه وان
تلافيها اي في وقت من الاوقات الثلاثة اية سجدة فالافضل ان
لا يسجد ها فيه ولا في غيره من الثلاثة فان سجد لها في ذلك الوقت
لا يسيد ها لانه اذا ها كما وجبت وكذا ان سجد ها في غير وقت تلاوها
من الاوقات الثلاثة تصح عندنا خلافا للفرق وكذا اذا حضرت الجنازة
في وقت من الاوقات الثلاثة فصل عليها فيه تصح والافضل ان تصلي
ولا تؤخر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا لما منع كحضورها في وقت
غير مكروه اما الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكره فيها التطوع
فقط ولا يكره فيها الفرض ولا الواجب لنفسه يعني الفوائت وصلوة
الجنازة وسجدة التلاوة بخلاف المندور واللازم بالشروع و
ركعتي الطواف فانها تكره لوجوبها لغيرها واما اي لوقت ان المذكوران
ما بعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس فانه يكره في هذا الوقت النوافل
كلها الا سنة الفجر لقوله عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الا سجدتين يعني
ركعتين وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس لانه عليه السلام
نهى عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب
وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا التطوع فيه مكروه
لانه بل لتأخير المغرب بسببه مع استحباب تعجيلها وتقدم ذكر

كراهة

كراهة التأخير وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام اي صعد
على المنبر للخطبة يوم الجمعة لما روي عن ابي بصير الصياغة كالتلفاء
الراشدين ونحوهم انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج
الامام وكذا يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة كذا خصه
فاضيخان وصاحب الخلاصة وغيرها واما في غير الجمعة فلا يكره
بمجرد الاخذ في الاقامة ما لم يشرع الامام في الصلوة وبعد نثر وعده
ايضا لا تكره سنة الفجر ان علم انه يدرك الركعة الثانية والشهد
على ما فيه الخلاف وكذا لا تكره بقية السنن اذا علم انه يدركه قبل
الركوع في الركعت الاولى ذكره السرخسي وعزاه الى التحفة بل يكره
في جميع ذلك ان يصل بمخالطة الصف او خلف الصف من غير حائل
بل يصل في المسجد الصفي ان كان الامام في الشؤى او بالعكس
او خلف اسطوانته فان كان قد شرع في صلوة التطوع قبل خروجه
الامام للخطبة ثم خرج الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كان
تحتية المسجد او فلما مطلقا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع
على رأس الركعتين وقيل يتمها اربعا قال المروغنيان هو الصحيح وهو
اختصاصهم الذين الشهيد وذكر في النوادر انه سلم على رأس
الركعتين وان كان قد قام الى الثالثة وقبدها بالسجدة اضاف

إليها الرابعة وسلم وخفت في القراءة وحكى عن القاضي الامام ابي
 علي النسفي رحمه الله انه رجع اليه بعد ما كان يغني بالاول واليه مال
 السرخسي والبقالي وقال كالدين ابن الهمام انه الاوجه ولم
 يذكر في النوادر ما اذا قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة
 فاختلف فيه فقيل يعود الى القعود وسلم وقيل يتم ويخفف وهو
 الاوجه على ما حققناه في الشرح ثم اذا سلم على راس الركعتين قيل
 لا يلزمه قضاء شيء وقيل يقضى ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل
 يقضى اربعاً في اي حال قطعها لانها بمنزلة صلاة واحدة وكذا يكره
 التطوع ايضاً قبل صلاة العيدين وعند خطبتها وكذا بعد
 خطبتها في المصلي على الاصح ولا يكره بعد رجوعه عنه وكذا يكره
 التطوع عند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء وكذا
 عند الخطبة في الحج للاخلال بالاستماع والانصات في الكل ولو شرع
 في صلاة التطوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها
 في وقت غير مكروه تخلصاً عن الكراهة ولو لم يقطع بل تم شفعاً
 فقد اساء ومع هذا لا شيء عليه اي ليس عليه اعادة ما صلى لانه
 انما بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين اي بعد طلوع
 الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر الى تغييرها ثم افسدها

لزمه القضاء وقد علم هذا من قوله سابقاً ثم يقضيها لانه اذا لم يقض
 ما شرع فيه الاوقات الثلاثة وافسدها مع كراهتها اشدها فلو لم ما
 شرع فيه في الوقتين او لم ولو افتح النافلة في وقت مستحب غير مكروه
 ثم افسدها وفسد لا يقضيها فيما بعد العصر قبل المغرب او بعد طلوع
 الفجر قبل ارتفاع الشمس اي يكره ان يقضيها ولو قضيتها صححت مع الكراهة
 وسقطت عنه وكذا سائر اوقات الكراهة ما عدا الثلاثة فانها
 لا تسقط عنه بقضائها في وقت منها ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها
 بعد ما صلى الفجر لما مر من كراهة قضاء ما لزم بالشرع في الوقتين
 ولا يلتفت الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ انه ان خاف ان
 لا يدرك الفرض لومى السنة فالأحسن ان يشرع في السنة ويكره
 لها ثم يكره اخرى للفريضة فيخرج من السنة ويصير شارعاً في الفريضة
 ولا يصير مفسداً بل يصير مجاًزاً من عمل الى عمل لعدم الفائدة في
 ذلك لانه وان سلم انه لا يصير مفسداً لكن كراهة قضائها بعد صلاة
 الفجر باقية اللهم الا ان يفعل ذلك ليقضيها بعد ارتفاع الشمس وعلى
 كل حال فهو غير آتٍ بالسنة كما سنة فلا فائدة في هذا التكلف وقيل
 يقضيها بعد صلاة الفجر وهو غير صحيح لما تقدم من ان الكراهة موجودة
 فيه ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين منها

مطلب شرط التمسك

بالتسبب الناقص وقد حققناه في الشرح الشرط السادس هو
 النية وهي قصد كون الفعل لما شرع له في العبادات قصد كونها
 لله خالصا قال الله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له
 الدين المصلون ان كان متغفلا يكفيه مطلق نية الصلوة ولا يشترط
 تعيين ذلك الفعل سنة مؤكدة او غيرها ولكن في التراويح اختلف
 اي خالف بعض المشايخ المتقدمين فانهم قالوا لا يصح ان يركع
 التراويح لا يجوز بمطلق النية بل لابد من تعيينها والمذكور في
 فتاوي قاضيان ان الاختلاف في التراويح وفي السنن المؤكدة و
 صح ان لا يجوز بمطلق نية الصلوة لانه التراويح ولا في السنن وذكر
 المتأخرون ان التراويح وسائر السنن تنادي بمطلق النية وهو
 اختيار صاحب الهداية ومن تابعه وهو الصحيح على ما حققناه في الشرح
 والمصنف تبع قاضيان حيث قال والاصح ان يركع التراويح لا يجوز
 بمطلق النية ثم قال بناء على ذلك والاحتياط في نية التراويح
 ان ينوي التراويح بنفسها او ينوي سنة الوقت فانها هي السنة
 في ذلك الوقت او ينوي قيام الليل ليكون خارجا من الخلاف على
 ما قالوا والاحتياط للخروج من الخلاف في السنة ان ينوي السنة
 نفسها او ينوي الصلوة متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم ولو نوي

طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من ان يسلم تنوب
 صلوة هاتين الركعتين عن ركعتي الفجر عندها اي عندها يوسف
 ومحمد رحمهما وهو اي قولهما احدي الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله
 وهي ظاهر الرواية بناء على ان السنة تؤدي بمطلق نية الصلوة
 وهو الصحيح وروي الحسن عندها انها لا تنوب وذكر في الذخيرة ولو
 صلى ركعتين على ظن انه اي الشأن لم يطلع الفجر وقد تبين بعد ذلك
 ان اي الشأن كان قد طلع الفجر قصد المتأخرين تجزئ تلك الركعتان
 عن ركعتي الفجر وهذا ايضا هو ظاهر الرواية ولو شك عند صلوة تلك
 الركعتين في طلوع الفجر واستمر شكه لا تجزئ عن ركعتين الفجر بالانقضاء
 وهو ظاهر واذا طلعت الشمس حتى ارتفعت قدر رحمتين او قد
 رجع تباع الصلوة اي تحل هذا هو المذكور في الاصل وقيل مادام الا
 نسان يتدبر على النظر الى قرص الشمس لا تباع الصلوة فاذا اجتمع
 النظر اليه تباع وقيل يدلي ذقنه على صدره وينظر فان لم ير العرض
 حلت الصلوة وان نظر فلا وهذا ليس بالقول ولو طلعت الشمس
 والمصل في خلال اي في اثناء الصلوة الفجر تنفس صلوة الفجر
 لعروض التقصان على ما وجب بالتسبب الكامل ولو غربت الشمس
 وهو في خلال صلوة العصر لا تنفس لعروض الكمال على ما وجب

بالتسبب

في صلاة الوتر او في صلاة الجمعة او في صلاة العيد فان نوي
صلاة الوتر فيصيرها وكذا نوي صلاة الجمعة وصلاة العيد
اي يشترط التعيين اتفاقا ولا يكتفى مطلق النية وكذا جميع الفرائض
والواجبات من التذور وقضاء ما لزم بالشروع وغيرها وفي صلاة
الجماعة نوي الصلاة لله تعالى والدعاء لليت اذ بهذا تتميز عن غيرها
والمفترض المنفرد لا يكتفيه نية مطلق الفرض ما لم يقل في نية الظهر
او العصر مثلا ليقتر ما شرع فيه عن غيره من الفروض ولا فرق في ذلك
بين المنفرد وغيره فان نوي فرض الوقت ولم يعين ان ظهر او غيره ولم
يكن الوقت قد خرج اجزاء ذلك الا في الجمعة لان فرض الوقت عندنا
الظهر لا الجمعة الا انه امر بالجمعة لاستقاط الظهر وذكرنا صيغتان لو
كان عنده ان افرض وقت الجمعة جاز ولا تشترط نية اعداد
الركعات اجماعا لكونها معينة معلومة ولو نوي الفرض والتطوع
مما جاز ما صلاه بتلك النية عن الفرض عندنا يوسف رحمه الله
لقوة الفرض فلا يراعه الضعيف خلافا لمحمد رحمه الله فان لا يجوز
عن الفرض عنده ولا عن التطوع ولو افتح المكتوبة اي نواها ثم ظن
انها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ عن صلوة ثم فهم اي صلوة
هي تلك المكتوبة التي شرع فيها نا وبالله اذ لا يشترط استيجاب

النية الى اخر الصلاة ولو كبر نوي التطوع ثم كبر نوي الفرض لم يصير
شارعا في الفرض وبطل نية التطوع ولو صلى ركعة من الظهر ثم
افتح نا وبالعصر او التطوع بتكبيره يتعلو بافتح فقد نقص الظهر
وصح شرعه فيما كبرنا وبالله وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة
كانت ثم كبر نوي الشرع في النافلة اي نافلة كانت يصير ناقضا
للمكتوبة وشارعا في النافلة او كان من شرع في المكتوبة منفردا فكل
نوي الاقضاء بالامام فان يصير شارعا فيما كبرنا وبالله من الصلاة
مقتديا بافضل الصلاة منفردا للمغايرة بينهما من حيث الصفة
وان صلى ركعة من الظهر ثم كبر نوي الظهر فهي هي لعدم مغايرة
ما شرع فيه لما كان فيه فيكون مقترنا له وهذا اذا نوى بقلبه اما
اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا في
الخلاصة وتجوز اي يكتفى بتلك الركعة لعدم بطلانها ويكمل
اليها باقي الظهر حتى انه لو كان مقبلا وصلى اربعا اخرى بعد ذلك
التكبير على ظن ان الركعة الاولى قد انتقصت ولم يقعد على رأس
الركعة الرابعة من صلوة التي هي نافلة بعد ذلك التكبير فسد
صلوة لتركه فرضا وهو القعدة الاخيرة ولو نوي مكتوبتين معا
احدهما دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوي في وقت

الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معافهي اي النية للتي اي للكون
 التي دخل وقتها لان التي لم يدخل وقتها لاتزاهها ولو نوي فائتين
 معافهي اي النية لاولي منها لترجها بالسبوع وان لم يكن صاحب
 ترتيب ولو نوي فائسة ووقتيه معا بان فائسة الظهر فتوي
 في وقت العصر الظهر والعصر معافهي اي النية للفائسة اذا كان
 في الوقت سعة كذا ذكره في الخلاصة عن المنفي وذكر عن الجامع
 الكبير انه لا يصير شارعا في واحد منها والمصنف اختار ما في
 المنفي فلذا قال الا ان يكون في اخر وقت الوقتية في تكون
 النية للوقتية لترجها وفيه اشادة الى كون المصل صاحب
 ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي ان لا يصح واحدة اذا
 كان في الوقت سعة للتراهم ولا يحتاج الامام في صحة الاقتداء
 الى نية الامامة حتى لو شرع على نية الانفراد فاقدي به يجوز الا
 في حق جواز اقتداء النساء فان اقتداهن به لا يجوز ما لم ان ينويكون
 اماما لهن او لمن تبعه هو ما خلا فالزفر واما المعتدي فينوي الاقتداء
 ايضا ولا يكفيه في صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين اي تعيين
 الفرض بل يحتاج الى نيتين نية الصلوة ونية المتابعة وان نوي
 الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة بجزية ذلك وهذا قول البعض

وذكر

وذكر قاضيان انه لا يجوز وهو المختار لان الاقتداء كما يكون في الفرض
 يكون في النفل فلا يتعين احدهما بدون التعيين وكذا الحكم اذا قال
 نويت ان اصلي مع الامام قال بعضهم يجوز والمختار عدم الجواز وان
 نوي ان اصلي صلوة الامام ولم ينوي الاقتداء لا بجزية بشرطية نية
 الاقتداء في صحته وقال بعضهم اذا انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده يصح
 شروعه في صلوة الامام وان لم تحضره نية الاقتداء لقيام الانتظار
 مقام النية وان نوي الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم لا بجزية ذلك في صحة الاقتداء والاصح انه بجزية قاله
 قاضيان وقال ظهير الدين ينبغي ان يزيد فيقول نويت الشروع في
 صلوة الامام واقتديت به وذلك للاحتياط في الخروج من خلاف
 ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الامام في اي صلوة هو فتوي صلوة الامام
 والاقتداء به يجوز ولو عين صلوة والامام في غيرها لا يجوز وان نوي
 ان يصلي صلوة الجمعة ولم ينوي الاقتداء بالامام جاز عند البعض وهو
 المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فنيته مستلزمة الاقتداء وان
 نوي الاقتداء بالامام ولكن لم يخطر بباله من هو ازيد ام عمرو صح
 الاقتداء للاطلاع وكذا ان نوي الاقتداء بالامام وهو يظن انه
 اي الامام زيد فاذا هو عمرو صح الاقتداء ايضا اذ ليس في نيته

تقييده الا اذا قيد نيته وقال اقتديت بزيدا ونوي الاقتداء
 بزيد فاذا هو عمر وفي لا يصح لكون نيته مقيدة بشخص ليس
 هو الامام وفي الاول نوي الاقتداء بالامام والافضل ان نوي
 الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقتدا بمحصل كذا
 ذكره في المحيط وهو قولها وعند ابي حنيفة رحمه الله الافضل مقارنة
 تكبيرة المقتدي لتكبيرة الامام ولو نوي الاقتداء حين وقعت
 الامام موقف الامامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحضر النية
 عند الشروع ولو نوي الشروع في صلاة الامام وكبر على ظن انه
 اي الامام قد شرع قبل شروعه وهو اي والحال ان الامام لم
 يشرع بعد لم يجز شروعه في صلاة الامام لانه قصد الشروع في
 الحال في صلاة من ليس بمصل ومن صلى سنين ولم يعرف النافلة
 من الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس ان ظن ان الكل اي كل
 شيء يصلي فريضة جاز فعله وسقط عنه الفرض وان لم يعلم
 ان فيها فريضة او علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز ولم
 ينوي الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين ثم فيما
 اذا ظن ان الكل فريضة لو اقتدي بواحد ان كان في صلاة لا
 سنة قبلها كالمغرب صحت صلاة المقتدي وان كان في صلاة

قبلها

قبلها سنة مثلها كالجم والظهر لا تقم صلاة المقتدي وان كان الرجل
 سائكا في بقاء وقت الظهر مثلا فنوي ظهر الوقت فاذا الوقت كان قد
 خرج يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء بنية
 القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا
 هو المختار كذا ذكره في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء وعكسه
 فجمع عليه عندنا واما بنية ظهر الوقت بعد خروج الوقت فالصح
 انها لا يجوز صرح به في فتاوي قاضيان وغيرها وليس من القضاء
 بنية الاداء انما القضاء بنية الاداء اذا نوي ظهر اليوم وهو يظن
 ان الوقت لم يخرج وما ذكره بقوله ولو نوي فرض اليوم يجوز بلا خلاف
 وان لم يعلم بخروج الوقت سهوا ايضا لان فرض اليوم محتمل للوقفية
 والفائتة والصواب ان يقال ولو نوي ظهر اليوم ومن صلى الظهر
 اي ظهر اليوم الذي هو فيه او ظهر الالمس مثلا ونوي ان هذا من ظهر
 يوم الثلاثاء وان الظهر منه فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء
 اي تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء والظهر منه جاز ظهره وانما
 انما هو في تعيين الوقت اي اليوم الظهر الذي منه وذلك لا يضر اذا
 حصل تعيين الفرض ولو شرع في صلاة ما ادى في صلاة من الصلوات
 التي هي عليه يظن انها سببية اي من صلوات يوم السبت فاذا هي

اي ظن ان ذلك اليوم
 يوم الثلاثاء

اي ظهر ان تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي احدية اي من صلوات
يوم الاحد بان كان عليه ظهر مثلاً فظنه ظهر يوم السبت فصلاه
بتلك النية فظهر ان لم يكن عليه الا ظهر يوم الاحد لا يصح تلك
الصلوة ولا تجزي عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لانه صلى بها قبل
وقتها بنية حيث نوي اضافتها الي يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس
بان شرع في صلوة عليه على انما احدية فاذا هي بسببية تصح لانه
اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها والمستحب في النية ان ينوي
ويقصد بقلبه ويتكلم باللسان بان يقول نويت ان اصلي صلوة
كذا فالنية بالقلب هي الشرط الازم والتكلم باللسان مستحب هذا
هو المختار اختاره صاحب المهداية وغيره وقيل ان التكلم باللسان
بدعة ولو نوي بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز باختلاف بين الائمة
لان النية عمل القلب دون اللسان وفي شرح الطحاوي الافضل
ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر يعني التكبير ويدها بالرفع
والاهوط في النية من حيث الزمان ان ينوي حال كونه متداركاً للتكبير
ومخالطاً له اي ان تكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذهب
الشافعي فان وجود النية في زمن التكبير شرط عنده فلذا كان هو
الاهوط عندنا للخروج من الخلاف وذكر الناطقي في الاجناس ان من خرج

من منزلة يريد الغرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضر النية
في تلك الساعة ان كان بحال لو قيل له اي صلوة تصلي ان امكنه
ان يجيب من غير تأمل بجوز صلاته والا فلا اي وان لم يكن بحال يمكنه
ان يجيب من غير تأمل لا بجوز صلاته وهذا هو المراد بما روي عن محمد بن
انه لو نوي عند الوضوء ان يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يشغل
بعد النية باليس من جنس الصلوة يعني سوي المشي الا انه لما انتهى
الى مكان الصلوة لم تحضر النية جازت صلاته بتلك النية ومثله
عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فاعلم بهذا جواز الصلوة بالنية
المقدمة اذا لم يفصل بينها وبين التكبير عمل ليس للصلوة وان
تأخرت النية ونوي بعد التكبير لا تصح الصلوة بالنية المتأخرة
في ظاهر خلاف الكوفي فان عنده يجوز بالنية المتأخرة قيل الى
النساء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه وهو
في غاية البعد **اما فرائض الصلوة** اي اركانها
التي توجد ما هيتهما مجموعهما فتان فرائض منها ستة فرائض
على الوفاق بين ائمتنا ومنها ثنتان على الخلاف بينهما وهي الفرائض
الست المتفق عليها تكبيرة الافتتاح وهي وان عدت مع اركان
جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها بها لانها ركن بل هي شرط

باجماع امتنا خلافا للثلاثة حتى لو كان حاملا لخاصة عند ابتداء
 التكبير او مكشوف الصورة او منحرفا او قبل دخول الوقت فالتأها
 وستر عمل يسير واستقبلها ودخل الوقت مع انتهائها جاز وصح
 شرعه عندنا خلافا لهم والقيام والركوع والسجود والقعدة
 الاخيرة مقدار قراءة التشهد لاجماع الامّة على ذلك ولان النبي عليه
 السلام لم يتوكل القعدة الاخيرة قط كساكن الاركان فكانت ركنا
 خلافا لما لك فانها سنة عندنا اما الخروج من الصلوة بصنعه اي
 بالفضل الناشئ من المصلحة ففرض عندنا حنيفة رحمه الله خلافا لهما
 ونظير فائدة في المسئلة الاثني عشرية على ما سيأتي ان شاء الله
 ودليل فرضيته انه لا يتوصل الى فرض آخر الا بوما لا يتوصل الى الفرض
 الا بكون فرضا وتعدّل الاركان وهو الطائفة وزوال اضطراب
 الاعضاء واقله قدر تسبحة فرض عندنا يوسف رحمه الله والائمة
 الثلاثة لمحدث ابن مسعود انه قال رسول الله عليه السلام لا تجزئ
 صلوة لا يتم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وفي المتن صلبيه
 مكان ظهره وهو من الرواية بالهنيء والجواب انه ظني لا ثبت به
 الفرضية وتحقيقه في التشرع ثم شرع المصنف في تفصيل الفرائض
 بعد ذكرها اجمالا فقال ولا دخول في الصلوة الا بتكبير الافتتاح

لاجماع الامّة على ذلك وهي قوله اي قول العبد الله اكبر والافتتاح
 فيه او الله الاكبر وخالف فيه مالك واحدا او الله الكبير والله كبير
 وخالف فيها الشافعي ثم عندنا يوسف رحمه الله ان كان يحسن التكبير
 باحد هذه الالفاظ لا يجوز ابداله بغيره وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما
 ان قال بدلا عن التكبير الله اجل واعظم والرحمن اكبر والله الله
 او ببارك الله او غيره اي غير المذكور من اسماء الله تعالى وصفاته
 التي لا يشترك فيها كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة
 وعالم الخفيات والقادر على كل شيء والرحيم لعباده اجزاء ذلك
 عن التكبير لان المقصود به التعظيم وهو حاصل باذكر وقوله تعالى
 وذكر اسم ربّه فصلى ولو افتتح الصلوة باللهم اي بقوله اللهم
 من غير زيادة او قال يا الله بفتح افتتحه لان ندائه تعالى يراد به
 التعظيم والتضرع وخالف الكوفيون في اللهم لان معناه عندهم
 يا الله امنا بخير فكان سؤالا مثلا اللهم اغفر لي والصحيح مذهب
 البصريين ان معناه يا الله فقط والميم المشددة عوض عن حرف النداء
 ولو قال بدل التكبير اللهم اغفر لي اللهم ارزقني او قال اللهم
 الله او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ماشاء الله
 لا يصح شرعه لان المقصود بهذا الاذكار ليس محض التعظيم لما

يشوب من السؤال صريحا وتقرضا وكذا لو قال بسم الله لا يصح
 شرعه وكذا لو ذكر اسما بوصف غيره كالرحيم والحكيم والكريم
 الا ان ينوي برزائه تعالى وفي الكفاية الاظهر الاصح ان الشرع
 يحصل بكل اسم من اسماء الله تعالى كذا ذكره الكوفي وافتي به
 المرغباني انتهى ولو قال الله من غير زيادة شيء يصير شارعا
 عند ابي حنيفة رحمه الله فقط في رواية الحسن عنه وفي ظاهر
 الرواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن التجريد وذكره خلافا
 لمحمد رحمه الله وفي الكافي ان قال الله صار شارعا عند ابي حنيفة
 خالص انتهى وان قال الله ابار بادخال الف بين الباء والراء
 لا يصير شارعا وان قال ذلك في خلال الصلوة تنسد صلوة
 قيل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل لانه جمع كبر بالتحريك وهو
 الطيل وقيل يصير شارعا ولا تنسد صلوة لانه اشباع والاول
 اصح ولو قال الله اكبر بالكاف الفارسية اي الرخوة كما ينطق
 بعض اهل البدوي واختلف البصريون والكوفيون والاصح
 انه يصير شارعا الخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو
 في قوله اللهم على ما قدمناه واما الكاف الرخوة فلا خلاف في انه
 يصير شارعا بها ذكره في المحيط الا انه ذكر مسألة اللهم عقيب

ذكر الكاف

ذكر الكاف الرخوة مع ذكر الخلاف فظن المصنف ان الخلاف فيها
 ولو ادخل المدة في الف لفظة الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن
 لكم وشبهه تنسد صلوة ان حصل في اثنا عشر عند اكثر المشايخ
 ولا يصير شارعا في ابتدائها ويكفر لو تقدم لانه استغفار ومقتضاه
 الشك وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما اي بين المدة
 وعدمه لا تنسد صلوة والاستغفار يحتمل ان يكون للتقرير لكن
 الاول اصح لانه هذا الجمل لا يصح عذرا والانسان لا يصح ان يفرق
 نفسه ولو افترق اي كبر مع الامام او فرغ من قوله الله قبل فراغ
 الامام من قوله الله لا يصير شارعا في اظهر الرواية وان وقع قوله
 اكبر بعد قول الامام اكبر ولو قال الله مع قول الامام الله ولكن
 فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر فالاصح انه لا يجوز
 شرعه ايضا لانه انما لا يصير شارعا بالكل اي مجموع الله اكبر
 لا بقوله الله فقط او اكبر فقط فيقع الكل فرضا وكذا ادرك
 الامام راكعا فقال الله في حال القيام ولم يفرغ من قوله اكبر
 الا وهو في الركوع لا يصح شرعه لان الشرط وقوع التحريمة في
 محض القيام ولو كبر قبل الامام حال كونه مقبدا بابر لا يصير شارعا
 في صلوة نفسه في رواية النوادر وقيل يصير شارعا في صلوة

في صلوة الامام اتفاقا كما مر
 وكذا لا يصير شارعا

نفسه واليه اشار في الاصل وقيل هذا قول ابي يوسف رحمه الله والاول
قول محمد رحمه الله ولو انه اي الذي كبر قبل الامام كبر بعد ما كبر الامام
يعني كبر ثانيا ونوى بهذا التكبير الشروع في صلوة الامام واقضاء
بر يصير شارعا في صلوة الامام وقاطعا لما كان شارعا شرع فيه
على تقدير ان صح شروعه في صلوة نفسه والافضل ان تكون تكبيرة
المقتدي مع تكبيرة الامام لا بعد ها عند ابي حنيفة رحمه الله لان فيه
مسارعة الى العبادة وفيه مشقة وقال الكبر اي الافضل ان يكبر
المقتدي بعد تكبيرة الامام ليزول الاشتباه بالكلمة ومتى كبر
قبل فراغ الامام من الفاتحة ادرك ثواب تكبيرة الافتتاح واذا شك
المقتدي انه هل كبر مع الامام اي قبله او بعده يحكم بالكبر رايه اي
بغالب ظنه فان استوى الظنان اي الامر ان اللذان وقع فيهما
الشك فانه اي التكبير او الشروع يجزيه حملا الامر على الصواب و
الافضل ان يكبر ثانيا ليزول الشك **والثاني** من الزرائض القيام
ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز صلواته بخلاف
النافلة وان عجز المريض عن القيام حقيقة او حكما بان كان يقدر
عليه الا انه يخاف ان قام ان يزداد مرضه او يبطى برؤه او يجد المأ
شد يدا يصلي قاعدا يركع ويسجد لقوله صلى الله عليه وسلم صل قائما

مطلوع في بيان القيام

فان لم

فان لم يستطع قاعدا فان لم تستطع فليجنبك فان لم تستطع فستلقيا
ولو كان يلحقه بسبب القيام نوع مشقة من غير ان يزداد مرضه
لا يجوز له ترك القيام ولو قدر عليه متكئا على عصاه او حاتم قال
الحلواني الصحيح انه يترك القيام ولو قدر على بعض القيام لا كله لونه
ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على قدر التحريم لونه ان يحرم قائما شتر
يقعد فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا او لم يبرأ من مرضه
وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع وجهه شيئا يسجد عليه
من الوسادة او غيرها لقوله عليه السلام لمريض اعاده فراه
يصلي على وسادة فاخذها ورمى بها فقال صل على ارض ان استطعت
والا فاوم ايام واجعل سجودك احفظ من ركوعك ورواية المصنف
كانت بالمعنى وهي قوله اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا
فاوم برأسك ولورفع شيئا فسجد عليه فان كان يخفض رأسه
صح وتكون صلواته بالاياء ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها
جاز ايضا لكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلواته بالركوع والسجود
والا فلي بالاياء ايضا وفي الذخيرة فان لا يستطع القعود استلقى
على ظهره وجعل رجله الى القبلة فاومى بها اي بالركوع والسجود
ويجعل تحت كتفيه وسادة ليكنه الايام بالراس وان قدر على

القوم مستند الزمة ذلك ولا يجوز الاستلقاء وان استلقى
على جنبه الايمن ووجهه متوجه الى القبلة واومي جاز ايضا
والاستلقاء افضل عند القدرة عليه فان لم يستطع الايام
برأسه اصلا اخبرت الصلوة عنه في رواية ولم تسقط اذا كان
يمقل وفي رواية سقطت عنه بالكسبة وان كان يمقل اذا
زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومي بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه
وهذا هو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يومي بعينه
وجانبه لا بقلبه وعن زفر رحمه الله يومي بقلبه ايضا وكذا عند
الشافعي ثم اذا برئ اي زال عجزه عن الايام برأسه وقد روي عليه
نظرا ان كان يمقل الصلوة حالة المرض والعجز عن الايام بالرأس
فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهي قوله اخبرت عنه ولا تسقط
والا اي وان لم يكن يمقل الصلوة فلا يلزمه القضاء وصار كالمنفى
عليه فانه ان كان الاغناء اقل من يوم وليلة قضى ما فات من الاغناء
وان كان اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة بالكسبة ولم يلزمه
قضاء شيء فكذا المريض العاجز عن الايام بالرأس ان كان لا يمقل
الصلوة اكثر من يوم وليلة سقطت وان كان يمقل لا تسقط و
ان كثرت بل تؤخر الى زمن القدرة قال صاحب الهداية وصاحب

المنافع

المنافع هو الصحيح وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا
عجزه على يوم وليلة ولو كان يمقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا
برئ وصححه قاضيان وصاحب المحيط واختاره شيخ الاسلام وغيره
الاسلام وما صححه صاحب الهداية اصح والدليل في الشرح ثم الزيادة
على يوم وليلة من حيث الساعات عند ابي حنيفة رحمه الله فاذا زاد
على الدورة ساعة تسقط القضاء وعند محمد رحمه الله من حيث
الاقوات فاذا زادت النوات على خمس سقط والا فلا وصح في
المبسوط والذخيرة قول محمد رحمه الله بعد ذكر الخلاف بينه وبين
ابي يوسف رحمه الله ولا شك انه احوط وبيان فيمن اغنى عليه عند
الزوال فاستمر الى بعد الزوال من القدي سقط عنه القضاء عند
ولا يسقط عند محمد ما لم يخرج وقت الظهر هذا اذا لم ينفذ في المدة
فان كان يفيق ولا فاقته وقت معلوم كان يجتنب موضعه عند الصبح
فيبقى قليلا ثم يعيد الاغناء فهو افاقته معتبرة تبطل ما قبلها من
حكم الاغناء وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفيق بغتة ثم يفيق
عليه فلا اعادة لهذه الافاقه ولو زال عقله بالبحر اكثر من يوم و
ليلة يلزمه القضاء عند ابي حنيفة لا عند محمد رحمه الله وان
المريض على القيام دون الركوع والسجود اي كان بحيث لو قام

زاد

ها

لا يقدر على ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام عند نابل يجوز ان
يؤمى قاعدا وهو افضل خلافا لرفو الثلثة فان عدم يلزمه
ان يؤمى قائما وذكر في الذخيرة ان ان قدر على القيام والركوع دون
السجود يقع يقدر ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر
ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالاياء قوله
عليه يفرم منه ان يلزم القعود وليس كذلك بل يحتر ان شاء اؤمى
قائما بالاياء وان شاء قاعدا بالاياء فلو قال وله ان يصلي قاعدا
بالاياء لكان اصوب والاياء قاعدا افضل لقرب من السجود وذكر
الزاهد ان يؤمى للركوع قايما وللسجود جالسا ولو عكس لا يفرج رجل
في حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود لا يصلي بهما بل يصلي
قاعدا بالاياء وهو الافضل او قائما كما مر وذلك لان الصلوة بالاياء
اصون من الصلوة مع الحدث شخ كبير اذا قام الى الصلوة سلس اي
نزل بوله او كان به جراحة تسيل وان جلس اي صلى جالسا بركوع
وسجود لا تسيل الجراحة ولا يسلس البول فان يصلي جالسا يركع ويسجد
لا يجزيه غير ذلك وكذا لو كان بحيث لو سجد سال بوله او انفلت ريج
فان يصلي قاعدا بالاياء لما قلنا واما لو كان بحال لو صلى قاعدا سلس
بوله او جرحه ونحو ذلك لو صلى مستلقيا لا يسيل منه شيء فان يصلي

قائما

قائما بركوع وسجود لان الصلوة بالاستلقاء لا يجوز بلا عذر كالصلوة مع
الحدث فيترج ما فيه الاثبات بالاركان وعن محمد رحمه الله في النوادر انه يصلي
مضطجعا وبدء الصلوة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل ولو
كان بحال لو صلى قائما ضعف عن القراءة ولو صلى قاعدا قدر عليها يصلي
قاعدا بقراءة لان الصلوة بلا قراءة كالصلوة مع الحدث لا يجوز بلا عذر
بخلاف الصلوة مع القعود يعني بالذي يضعف عن القراءة الشيخ الفاضل
الذي لا يقدر على القراءة اصلا اما الذي يقدر على بعض القراءة اذا قام
فان يلزمه ان يقرأ مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا والتقييد بال
الشيخ الفاضل اثباتي اذ لا فرق بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف
ولو كان بحال لو صلى منفردا يقدر على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر عليه
يشرع قائما ثم يقعد فاذا آن اي قرب وقت الركوع يقوم ويركع ان قدر
على ذلك والا فيصل منفردا وقبل يصلي مع الامام ويترك القيام ولا اعادة
في شيء مما تقدم اجماعا ثم المريض يقعد في الصلوة من اولها الى اخرها
كما يقعد في التشهد اذا استطاع وهو قول رفر وعليه الفتوى لانه المعهود
في الصلوة وفي رواية محمد عن ابي حنيفة رحمه الله يقعد كيف شاء وقيل
في التشهد يقعد في ما عدا حالة التشهد كيف شاء وفي التشهد كسائر
الصلوات والظاهر الاول وفي الضرورة بقدر استطاعته وفي

الذخيرة امره ضريح رأس ولدها وخافت فوت الوقت توفيات ان
قدرت والآيتت وجعلت رأس ولدها في قدر او حنيرة وصلت قاعدة
بركوع وسجود فان لم تستطعها تؤم ايام اي تصلح بحسب طاقتها ولا تؤم
الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما لم يخرج الكثر الولد ويخرج الدم
فتصير نساء رجل شلت اي يبيت يده وليس معه احد يوضئه او
يتمه فانه يمسح وجهه وزراعيه على الحائط بنية التيم ويصلي
ولا يجوز له ترك الصلوة ولا تأخيرها عن وقتها ان قدر على الوضوء
او التيم بوجه ما فالحاصل انه لا ضجة في ترك الصلوة مع الامكان باق
وجه كان فانظر ايها العاقل وتأمل في هذه المسائل التي بينها
الائمة هل تجد فيها عذرا غير العذر التام لتأخير الصلوة عن وقتها
فضلا عن تركها واوبلاء وهي كلمة تتجمل قبل معناها النصيحة استعمالها
على طريق التذبر وقوله لتاركها اي لتارك الصلوة التي تجب بر وادعوا
النصيحة لما يلزم بسبب تركها من الاثم العظيم الموجب للعذاب الالم
قال الله تعالى فحلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة قبل لم يعتدوا
وجوبها وقبل تركوها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة ان معناه اخرها
عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف يلقون عقابا قتل اي ضلالا
وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو واد في النار

اشدها

اشدها حرا وابعدها قهرا فيه يؤتى له الهيب وقيل ابار في
جهنم يسيل اليها القديد والقيح كذا في لباب التفسير وعن النبي عليه
السلام انه ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها كانت له نورا
وبرهانا وبخانا يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا
برهانا ولا بخانا وكان يوم القيمة مع فارون وفرعون وهامان وبنو
بن خلف والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا طرافتها في الشرح وان
صلى الصبح بعض صلوة قائما فحدث بر في اثائها مرض او عذر آخر
يجب له القعود يتمها قاعدا بركوع ويسجد ان قدر على الركوع والسجود
او يوي قاعدا ان لم يستطعها او مستلقيا او على جنبه ان لم يستطع
القعود فيتمها بحسب قدرته وان كان قد صلى اول صلاة قاعدا
بركوع ويسجد لمرض ثم صح من ذلك المرض في اثائها وقدر على القيام
بني على صلوة واتمها قائما عندها اي عندها حنيفة واي يوسف ^{عليه السلام}
وقال محمد يستأنف الصلوة لان اقداء القائم بالقاعد لا يجوز عنه
ويجوز عندها فكذا بناء القيام على القعود وان صلى بعض صلاة بايما
ثم قدر على الركوع والسجود قاعدا او قائما يستأنف الصلوة بالا
ثنا لان اقداء من يركع ويسجد بموم لا يجوز فكذا بناءها على
الايمان لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر عليه اجماع الائمة

وقد فعله النبي عليه السلام ويستثنى ذلك سنة الفجر فانها
لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى التراويح ايضا والصحيح
جواز التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره وصفة القعود ما مر في
في المريض وافتح التطوع قائما ثم اعى اي تقب فلا بأس له ان
يتوكأ اي يمتد على عصاه او على حائط او نحو ذلك او يقعد لانه
عذر فيجوز اتفاقا ولا يكره اما لو اتكأ بغير عذر فانه يكره اتفاقا
اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما فيجوز مع الكراهة عند ابي
حنيفة رحمه الله واختار فخر الاسلام انه يجوز بلا كراهة عنده وهو
الصحيح وعندها لا يجوز هذا ان قصد في الركعة الاولى والثانية اما
لو قصد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز عنده ايضا في غير سنة
النظر والجمعة ولو افتتحها قاعدا ثم قام جاز بلا خلاف لجواز اقتداء
القائم بالقاعد في النوافل اتفاقا ويجوز التطوع على الدابة ايماء
للسافر بلا تأم وللقائم خارج المصر عند ابي حنيفة رحمه الله صلوة
التطوع على الدابة بالايماء الى اي جهة توجهت جائزة لمن كان خارج
المصر ليس بين ابي حنيفة سواء كان مسافرا وغير مسافر وعند جمهور
العلماء غير مالك فانه شرط كونه مسافرا وذكر في الذخيرة عن محمد
وليس بمشهور عنه وعن ابي يوسف انها تجوز في المصر ايضا بلا كراهة

وعن محمد رحمه الله يجوز معها ولا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله في المصر اصلا
فاذكره المص غير سديد وتام بيان في الشرح ولو افتتحه خارج
المصر ثم دخله قبل الفراغ قيل يتمها بالايماء على الدابة وقيل يتمها بالترديد
على الارض وعليه الاكثرون ولو نزل بعد ما افتتحها ركب قبل الفراغ
يبنى ويتمها بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يبنى وعن
ابي يوسف رحمه الله يستأنف فيها وكذا عن محمد وعن زفر رحمه الله يبنى
فيها اما صلوة الفريض على الدابة فيجوز ايضا لكن بالاعتذار التي ذكرنا
في التيمم من خوف العدو او المرض او السبع او الطين فاذا خاف على
نفسه او دابته من سبع او لص او كان في طين يغيب الوجه فيه
لا يجدها مكانا جافا او كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة
مرض او بطوء براء جاز له الايماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل
القبلة ان امكنه ذلك ولا يقدر الا مكان وكذا شيخ ركب دابته
ولم يقدر على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب وامرأة
ليس معها محرم ولا تستطيع النزول والركوب بنفسها فانهما يصليان
عليها اي على الدابة وكذا لو كانت الدابة جموحا لو نزل لا يمكن ركوبها
الا ببناء لا تلزم الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك والمصل
على الدابة يؤم بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع

كالمرضى المصلين قاعدا بالأيام لا تقدم ولو سجد على شيء وضع عنده
 على ظهر الدابة أو سجد على سرجه لا يجوز ذلك السجدة ولا يكون سجودا
 بل إيماء لأن الصلوة على الدابة شرعت بالأيام ولو كانت على سرجه
 نجاسة كثيرة أو في ركابه فأنها لا تمنع جواز الصلوة على قول الأكثر
 وقيل تمنع والأول هو ظاهر الرواية **فروع** ركب الدابة المتوجهة إلى
 القبلة إن انحرفت دابته عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلاته ذكره
 الخلواني يعني إذا كان الانحراف قد ركن على ما تقدم من الخلاف ولو
 صلى في شق يحمل والدابة واقفة جاز أن يركب تحت حشبه كالصلوة على
 العجالة الموضوعة على الأرض واقفة فيكون كالصلوة على السرير
 وإن لم تكن تحت الحمل حشبه أو كانت الدابة تسير فربي الصلوة على
 الدابة كما إذا كانت العجالة سائرة لا يجوز الفرض الأعذر والواجب
 من الوتر والمندور وما ألزم بالشروع وصلوة الجنازة وسجدة
 التلاوة التي تلي حال القول كلها بمنزلة الفرض أما السنن الرواتب
 فكانت التوافل وعن أبي حنيفة رحمه الله إن ينزل لسنة الحج ولا تنصلي
 على الدابة بلا عذر لتأكد ما لو صلى الفريضة في السفينة قاعدا من
 غير عذر يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز إلا من عذر بأن
 يحصل له دوران الرأس من القيام أو غيره من الأعذار لأن القيام

ركن فلا يترك الأبعد وله أن دوران الرأس فيها غالب الغالب
 كالحق والقيام أفضل عنده وكذا الخروج والصلوة على الأرض
 أفضل إن أمكن والخلاف في السائرة ومثلها المربوطة في التجة
 إن كانت تضطرب شديدا فإن لم يكن الاضطراب شديدا أو كانت
 مربوطة بالشط فقبل على الخلاف أيضا والصحيح عدم الجواز اتفاقا
 في الإيضاح إن كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الأرض فصلا جاز
 لأن حكمها حكم الأرض ولا فلا يجوز أن أمكنه الخروج لأنها إذا لم تستقر
 فربي كالدابة انتهى والناس عن هذه المسئلة غافلون ثم المصل في
 السفينة يلزمه استقبال القبلة عند الافتتاح وكلما دارت لأنها
 بمنزلة البيت في حقه حتى لا يتطوع فيها موميا مع قدرته على الركوع
 والسجود **والثالث من الفرائض القراءة** وهي تصحح الحروف بلسان
 بحيث يسمع نفسه فإن صحح الحروف من غير أن يسمع نفسه لا يكون
 ذلك قراءة في اختيار الهندواني والفضلاني وقيل إذا صحح الحروف
 يجوز وإن لم يسمع نفسه وهو اختيار الكوفي وفي المحيط الأصح قول
 الشيخين وفي الكافي قال شمس الأئمة الحلواني الأصح إن لا يجزيه
 ما لم يسمع أذنه ويسمع من يقرئ انتهى وعلى هذا كل ما يتعلق بما
 تنطق كالطلاق والصوت والاستثناء والتسمية على الذبيحة

مطلب في بيان القراءة

والبعض وجوب السجدة بتلاوة ونحو ذلك لا يصح عند الشيخين
 ما لم يسمع نفسه ومن يقرب والقراءة فرض في جميع ركعات النفل
 وكذا في جميع ركعات الوتر لأن له شهراً بالسنة وكذا فرض القراءة في
 كل الفرض في ذوات الركعتين كالنحر والجمعة ونحوها أما في ذوات الأربع
 كظهر المقيم وعصره وعشائه وكذا في ذوات الثلث كالغرب ففرض
 القراءة إنما هو في الركعتين من كل منها حال كون الركعتين بغير غيرهما
 أي سواء كانت في الأوليين أو الآخرين أو الأولى والثانية والأولى
 والرابعة أو الثانية والثالثة أو الثانية والرابعة وعند المشافعي
 القراءة فرض في جميع ركعات الفرض وعند مالك في الأكثر وعند زفر
 في ركعة واحدة وعند البعض ليست بفرض بل هي مستحبة والدلائل
 في الشرع والأفضل أن يقرء في الأوليين كما ذكره القدوري في شرح مختصر
 الكرخي وهو يفيد أنه لو لم يقرء فيها لا يكره. والصحح أنه يكره أن كان عمداً
 ويسجد للسهو وإن كان ساهياً لأن تعيين القراءة في الأوليين واجب
 وإذا قرء في الأوليين فهو في الآخرين مخير إن شاء قرء وإن شاء سجد
 ثلاث تسبيحات وإن شاء سكت مقدار ثلث وقيل مقدار تسبيحة
 والقراءة أفضل ثم التَّبِيحُ أفضل من التسكوت وقراءة الفاتحة وحدها
 سنة وقيل مستحبة وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنها واجبة

في الآخرين

في الآخرين يجب سجود السهو بتركها ساهياً ورتجعه ابن الهمام في شرح
 الهداية وعلى هذا يكره الاقتصار على التبج أو التسكوت ثم لا يبين محل
 الفرض من القراءة شرع في بيان مقداره فقال وأما التقدير أي بيان
 ما هو فرض من مقدار القراءة في الفرض فالفرض قراءة آية واحدة في
 كل ركعة فرضت فيها القراءة وإن أي ولو كانت تلك الآية قصيرة
 نحو قوله تعالى ثم نظر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله في أظهر الرواية عنه وفي
 رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه خطاب أحد فظهر هذه الرواية
 لا يجوزي ثم نظر وعند هاهو رواية عنه أيضاً ثلث آيات قصار نحو
 ثم نظر ثم تجسس وبسر ثم ادبر واستكبر أو آية طويلة مقدار ثلث آيات
 قصار وذكر في الأسرار أن ما قاله احتياطاً وأما إذا قرء آية
 كلمة واحدة نحو قوله تعالى مد هامتان أو حرف واحد نحو وص و
 فإن كل حرف منها آية عند بعض القراء فقد اختلف المتأخرون فيه أي
 في كونه مجزئاً عن الفرض والاصح أنه لا يجوز لأنه لا يسمى قارئاً وإن
 قرء آية طويلة نحو آية الكرسي وآية المدانية وهي قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا إذا نذرتنم بدين إلى آخرها فقرأ البعض أي النصف منها
 في ركعة والبعض الآخر في الركعة الأخرى فقد اختلف فيه أيضاً
 قال بعضهم لا يجوز لأنه دون آية والاصح أنه يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله

وكذا على قولها لا يزيد على ثلث آيات قصار والذي لا يحسن أن
يقرأ الآية واحدة لا يلزمه التكرار أي تكرار تلك الآية عنه أي
عند أبي حنيفة رحمه الله وعند ما يلزمه التكرار ثلث مرات وأما القائل
على قراءة آية لو كرر نصفها مرتين أو أكثر فلا يجوز عنه والقادر على
ثلث آيات لو كرر آية لا يجوز عندها **والرابعة من الفرائض الركوع**
وهو أي الركوع المفروض طاء طاء الرأس أي خفضه لكن مع اخفاء
الظفر لأنه هو المفهوم من موضوع اللفظ ولذا قال وإن طاء طاء رأسه
قليلا أي قدر قليلا ولم يمتدل أي ولم يصل إلى حد الاعتدال من
الركوع إن كان إلى الركوع الكامل أقرب منه إلى القيام جاز ركوعه
لأن ما قرب من الشيء أعطى حكمه وإن كان إلى القيام أقرب بان لم
يحسن ظهره بل طاء طاء رأسه مع ميلان في منكبیه لا يجوز ركوعه لأنه
لا يعد ركعا بل قائما رجل انتهى إلى الإمام وهو ركع فكثر ذلك الرجل
ووقع تكبيره وهو أي والحال أنه إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فضلا
فأسد لعدم صحة شروعه لأن الشرط وقوع تكبيرة الإحرام في محض
القيام ولم يوجد رجل أحد **وبلغت حدبته** أي الركوع ينخفض رأسه
في الركوع تحقيا للانتقال من القيام إلى الركوع وذكر في عيون الفتاوى
إذا أدرك الرجل الإمام واقف في ركعة بعد ما سجد الإمام

مطلب في بيان الركوع

لتلك

لتلك الركعة سجدة فرج المقدي وسجد سجدتين تنسد صلاته
لأنه انفرد بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض عليه فيه الاقتداء ولو
أدرك الإمام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الأولى فرج وجهه وسجد
التسجدتين مع الإمام لتنسد صلوته وإن كانت لا تحتسب له تلك الركعة
لأن زيادة ما دون الركعة غير مفسد للصلوة وإذا ركع المقدي قبل
ركوع الإمام فرفع رأسه قبل أن يركع الإمام لم يجز ذلك الركوع حتى
لوم بعده عند ركوع الإمام ومضى على صلوته مع الإمام تنسد صلاته
وإن أدركه الإمام وهو في الركوع بعد أجزاء أي أجزاء المقدي ذلك
الركوع عندنا خلافا للفرق إذا انتهى إلى الإمام وهو أي الإمام ركع
فكثر المؤتم تكبيرة الافتتاح ووقف حتى لا يرفع الإمام رأسه من الركوع
لا يصير المقدي مدركا لتلك الركعة بل يكون مسبوقا بها وكذا لو لم
يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع رفع الإمام رأسه إلى
حد هو إلى القيام أقرب وقال زفر يصير مدركا بتلك الركعة **اعلم**
أن مدرك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرتين خلافا للبعض ولو
نوي بتلك التكبيرة الواحدة الركوع ولم ينوي الافتتاح جاز ولو غف
نيته بشرط وقوعها في حال القيام كما تقدم وركنية الركوع متعلقة
بأدني ما يطلو عليه اسم الركوع لفة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله

أنه

خلاف الم شرط الطمانينة على ما بيناه وذكر في الشرح اي شراح السجيات
 ان لم يقل ثلث تسبيحات او لم يكت مقدار ذلك لا يجوز ركوعه ولا
 سجوده وهذا قول شاذ لقول ابي مطيع البلخي بفرعية التسبيحات
 الثلاث في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه
 ولا سجوده وكذلك ركنية السجود متعلقة بآدي ما يطلق
 عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض وذكر في زاد الفقهاء
 وكذا في غير ان آية تسبيحات الركوع والسجود الثلاث وان الاوسط
 خمس مرات والاكمل سبع مرات لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل
 ثلث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك ادنيّه واذا سجد فليقل سبحان
 ربّي لا على ثلث مرات وذلك ادنيّه والمراد آدي ما يحصل به السنة
 ولذا كره النقص عن الثلث واذا كان الثلث آدي والمستحب
 الايتار ناسب ان يكون الاوسط خمسا والكمال سبعا ويزيد المنفرد
 ما شاء من الايتار اما الامام فلا يزيد على الثلث الا برضى الجماعة
والخامسة من الفرائض السجدة وهي فريضة تتأدي بوضع
 الجبهة على الارض او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية
 الركوع مع الخروج عن حد القيام والكمال فيه وضع الجبهة والانف
 والقدمين واليدين والركبتين لقوله عليه السلام امرت ان اسجد

مطلوب في بيان السجدة

على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين
 والانف داخل في الجبهة لان اعظمها واحد وان وضع جبهته دون
 انفه جاز سجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر يكره
 ذكره في المزيد والمفيد وذكر في التحفة والبدائع انه لا يكره والاول
 اظهر لما روي انه عليه السلام كان اذا سجد امكن انفه وجبهته
 من الارض وان وضع انفه دون جبهته فذلك يجوز سجوده ولكن
 يكره ^{ان كان} بغير عذر عند ابي حنيفة وقال لا يجوز السجود بالانف وحده
 الا اذا اجبته عذر ^{كان} وهو روي اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رحمه الله
 وفي الذاهدي ذكر الانف وهو اسم لما صلب منه دليل على انه لا يجوز
 السجود على الارنية وان عليه ان يكن ما صلب منه وفي كفاية المجالس
 عن ابي حنيفة رحمه الله اذا وضع ارنبة انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع
 عظم انفه ولو وضع خده في السجود اوزقته وهو ملقى التحيين من
 الحنك لا يجوز سجوده بالاجماع وان اى ولو كان ذلك من عذر مانع
 من لزوم السجود على الجبهة او الانف بل اذا عرض العذر المانع يومي
 بالسجود اياها ولا يسجد على خده ولا على رفته لسقوط السجود عنه بوجود
 العذر في محله وهو الجبهة والانف ووضع اليدين والركبتين في السجود
 ليس بواجب اي بمرض بل هو سنة عندنا خلافا للزفر والشافعي رحمه الله

فإن ذلك فرض عندنا حتى لو سجد رافعا يديه أو ركبته لا يجوز سجوده وكذا عند الامام احمد رحمه الله للحديث المتقدم ولنا ان السجود يتحقق بدونه وتام تحقيقه في الشرح ولو سجد ولم يضع قدميه واحدهما على الارض لا يجوز سجوده وقيل لو وضع احدهما جاز كما لو قام على قدم واحدة وقيل فيه روايتان وذكر الترمذي ان اليمين والقدمين سواء في عدم الفرضية وذكر الاكل انه الحق وهو بعيد عنه كما قد ناه في الشرح والمراد من وضع القدم وضع اصابعها وان وضع اصبعها واحدة او وضع ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدي قدميه صحح والآفل وفهم منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافه وضع القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له واكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الارحام على فخذه جاز وكذا لو كان بر عذر منعه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ في المختار ولا يجوز بلا عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر الا انه يكره وهو اي السجود على الفخذ قول ابي حنيفة رحمه الله ولم يرو عن الامامين مخالفته وان سجد على ركبته لا يجوز سجوده سواء كان بعد رافعا وبغير عذر بل هو اياء وفي الزاهد ي

عن الحسن

عن الحسن الاصح انه اذا سجد على فخذه او ركبته بعد رجا والالا فلا وان سجد على ظهر رجل وهو ذلك الرجل المسجود على ظهره في الصلوة التي يصليها الساجد يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها لا يجوز سجوده لان الضرورة انما يتحقق عند الاشتراك في الصلوة لا عند عدمه والجواز مخصوص بعد الزدحام فلا يجوز بدونه ولو كان موضع السجود ارفع اي اعلى من موضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين جاز السجود عليه والا اي وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر بل كان ازيد فلا يجوز السجود عليه واراد بالبنية في قوله مقدار لبنتين بنية بخاري وهي ربع ذراع عرضة ست اصابع مقدار ارتفاع اللبنتين المنصوبتين نصف ذراع ثمانية اصابع وفي الزاهد ي لو سجد المريض على دكان دون صدره يجوز كالصحيح والاقرب ما ذكره المصنف ولو سجد على كور عمامته وهو ورها يقال كور العمامة وكورها اذا دار ولها وهذه العمامة عشرة اكواري عشرة ادوار او سجد على فاضل ثوبه اي الذي هو لباسه اذا وضع كور العمامة او فاضل على شيء طاهر جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي واحمد فان عندنا لا يجوز والدلائل في الشرح ويستتبط في صحة السجود على كور العمامة

الثوب

كون ما سجد عليه منها متصلا بالجهة فلو سجد على ما اتصل
 بما فوق الجهة لا يجوز ولا بد أن يجزئ سجوده عليها حجم الأرض كما
 في السجود على القطن ونحوه ومع ذلك كل يكره إذا كان بلا عذر
 ولو بسط كله أو زيله على شيء نجس فسجد عليه لا يجوز سجوده
 في الأصح وقيل في رواية يجوز وصححه المرغيناني وليس بشيء وإن
 أعاد السجود في هذه الصورة على مكان طاهر صحت بالاتفاق ولو
 وضع كفيه أو بسط خرقة على شيء طاهر للحر أو للبرد أو للتراب
 وسجد على ذلك جاز والكلام انما هو في الكراهة أما في الكفتين
 فيكره بلا عذر وأما الحرقة ونحوها فالصحيح عدم الكراهة وعن أبي
 حنيفة رحمه الله أنه صلى في المسجد الحرام على الحرقة فنهى عنه
 فقال له الإمام من أين أنت فقال من حواريهم فقال الإمام جاء
 التكبير من ورأي أي تعلمون من أنتم تعلمون ناهل فصلون على
 تصلون على البردي في بلادكم قال نعم قال تجوز الصلوة على
 الحشيش ولا تجوزها على الحرقة فالجواب أن الكراهة في السجود
 على شيء مما فرش على الأرض خلافا لما لك فيما ليس من جنس
 الأرض كالجلد والمسح والمنسوج من قطن أو كتان فإن عتده يكره
 السجود على ذلك والتقييد بالطاهر انما هو لازم في وضع الكف

كما مر

كما مر وأما غير الكف فإنه لو بسط على نجس بحيث يمنع وصول أثر
 النجاسة من الريح واللون يجوز على ما مر في فصل النجاسة ثم البسط
 لدفع الحر والبرد لا كراهة فيه وأما دفع التراب فإن كان لدفعه
 عن عمامته أو ثوبه لا يكره وإن كان لدفعه عن وجهه وجهته مع
 عدم التقصير فإنه يكره ومن صلى على القباء ونحوه يجعل موضع الكف
 تحت رجله ويسجد على زيله لا ثم أقرب إلى التواضع وإن سجد على
 الثلج فإنه إن لم يلبده بأن يكسبه حتى يتداخل ويلزق ببعض أجزائه
 ببعض وكان الثلج بحيث يغيب وجهه أي الساجد فيه ولا يجزئ
 جمعه أي صلابته جرمه لم يجز سجوده عليه لعدم استقرار وجهته
 على الأرض أو ما يتصل بها وإن لبده جاز سجوده عليه وعلى هذا
 إذا التقي الحشيش رطبا أو يابسا فسجد عليه إن لبده حتى لا يستغل
 بالتسفل إن وجد جمعه جاز والأفلا وكذا الحكم إذا سجد على
 التبن أو القطن المحلوج أو الصوف ونحوه إن لم تستقر جهته تمام
 التسفل لا يجوز سجوده وكذا كل محشو كالفرش والوسائد وكذا كور
 العمامة ما لم يكسبه حتى ينتهي تسفله ويجزئ الصلابة لا يجوز سجوده
 ولو سجد على الأرض أو الجأوزس وهو نوع من الدخن أو على الذرة
 لا يجوز سجوده لأنها لما مستها ولزأرتها لا يستقر بعضها على بعض فلا

يمكن انتهاء التسفل فيها ولو سجد على الخطة او الشجر يجوز لان
 حياتها تستقر بعضها على بعض لخشونة ارضها وادوية اجسامها اما
 الارز ونحوه من الجيوب والمخروج وشبهه من النفوش اذا كان
 شئ منها في الجوال جاز التسجود عليه ان كان غير متخلل في الجوال
 بحيث لا يتسفل بالكلية وسئل نصير بن يحيى عن يضع جبهته على
 حجر صغير هل يجوز سجوده ام لا قال ان وضع الكثر جبهته على الارض
 اي مع ذلك الحجر لانه من جملة الارض يجوز والا فلا كذا في المحيط وفي
 التجسس ايضا وحده الجبهة طولا من الصدغ الى الصدغ وعرضا
 من اسفل الحاجبين الى حرف الفتح وان لم يضع ركبتيه في السجدة
 على الارض يجوز سجوده وهو المختار لما تقدم من ان وضعها ليس
 بفرض والله اعلم **والسادس من الفرائض** القعدة الاخيرة التي تكون
 في اخر الصلوة سواء تقدمها قعدة او لا وقد فرض في القعدة
 هو القعود مقدار اذ في قراءة التشهد وهو اسرع ما يكون مع
 تصحيح الالفاظ لقوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد
 تمت صلاتك علو التمام باحد الشئين اما بقول التحيات الخ والوا
 بالقعود قد رد ذلك القول والمراد من التشهد التحيات الى قوله
 عبده ورسوله لا ما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط دون

ملاحظة في القعدة الاخيرة

ما قبلها

ما قبلها وتظهر فرضيتها اي ثمرة فرضية القعدة في هذه المسائل
 وهي رجل صلي الظهر ونحوها خسا بان قيد الخامسة بالسجدة
 ولم يقعد على راس الرابعة بطلت فرضيته اي فرضية صلوته
 وتحولت صلوته نقلا عند ابن حنيفة وابن يوسف رحمهما الله اما عند
 محمد رحمه الله فبطل اصل صلوته وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم
 يقعد على ثلثة المغرب او ثمانية الفجر حتى قيد ركعة اخرى بالسجدة
 والثانية من المسائل المسافر اذا اقتدي بالمقيم في صلوة فائتة
 لا يصح اقتداؤه لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر دون المقيم
 فيكون اقتداؤه برفقائه المفترض بالمتنفل وهو غير جائز عندنا
 وقيد بالفاصلة لانه لو اقتدي به في الوقتية يصح لان صلوته
 نصير اربعا باقائه به في الوقت لا بعد الوقت والثالثة من
 المسائل اذا نذر المصلي بعد تمام الصلوة والقعود قدر التشهد
 سجدة التلاوة فعاد اليها اي الى سجدة التلاوة بان سجدتها
 ارتفعت اي زالت القعدة حتى لو لم يقعد قدر التشهد بعدما
 سجد للتلاوة فسدت صلوته لان تمام فرض منها وهي القعدة
 الاخيرة والرابعة من المسائل اذا نام المصلي في القعدة الاخيرة
 كلها فلما انتبه اي فوق انتباهه يفرض عليه ان يقعد قدر

الشهادة وان لم يقعد فسدت صلوة لان الافعال في الصلوة حالة
النوم لا تحسب ولا تعتبر لصدها ولا عن اختيار فكان وجودها
كعدمها كما اذا قراء في الصلوة نائما او قام او ركع او سجد نائما
وهذا في القيام والقراءة والركوع والسجود مقرر واما القعدة
فقبل يقبل من النائم والاصح انها لا تعتبر لانها من اجزاء العبادة فلا
فلا تبادي بلا اختيار وهذه المسئلة وهي وقوع بعض افعال الصلوة
حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما في التراخي خصوصا في ليال الصيف
والناس عن هذه المسئلة غافلون **والسابعة من الفرائض** وهي
احدي المسئلتين المختلف فيهما وهي الخروج من الصلوة بفعل المصل
فانه فرض عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما ذكره ابو سعيد البودي
حتى ان المصل اذا احدث عمدا بعد ما قعد قدر التشهيد او تكلم او عمل
عملانيا في الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلوة بالانقائ
لتام جميع فرائضها وان سبقه الحدث من غير يقعد في هذه الحالة فذلك
عندها ولم يبق عليه الا شئ واجب وهو السلام وقال ابو حنيفة
رحمه الله يتوضا ويخرج من الصلوة بفعله قصدا لكونه فريضة يبي عليه
من فرائضها حتى لو لم يتوضا ولم يخرج بصنعه تبطل صلوة ويبني
على هذا الاصل وهو كون الخروج بفعل المصل فريضة عنده لا عندنا

مطلوب في الخروج من الصلوة

مسائل تلحق بالاثني عشرية وهي المتيمم اذا رأى الماء وقد رعى
استعماله بعد ما قعد قدر التشهيد وكذا المقدي بالمتيمم اذا رأى
الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استعماله او كان المصل
ماسحا على الخف فانقضت مدة مسحه بعد ما قعد قدر التشهيد او
خلع خفيه او احدها حقيقة او حكما بعمل يسير بحيث ان من رآه
لا يظنه خارج الصلوة قيد بر لانه لو خلعه بعمل كثير لا يتأتى الخلاف
لوجود الخروج بصنعه على او كان المصل اتميا فتعلم سورة بعد
العود قدر التشهيد بان تذكرها او رآها مكتوبة ففهمها من غير تكلف
حتى لو تعلمها من غير لا يتأتى فيه الخلاف لخروجه بصنعه على او كان
المصل عاريا فوجد ثوبا قد رعى البس به بعد ما قعد قدر التشهيد
او كان المصل موميا غير قادر على الركوع والسجود فقد رعى الركوع
والسجود بعد العود قدر التشهيد او تذكر المصل في هذه الحالة ان
عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب توقيت او احث الامام
القارئ في هذه الحالة فاستخلف اتميا او طلعت عليه اي على المصل
الشمس وهو في صلوة الفجر في هذه الحالة او دخل وقت العصر وهو
في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصل ماسحا على الجيرة فسقطت
عن بوي في هذه الحالة او كان صاحب عذر فانقطع عذره في هذه

الحالة فاستمر الانقطاع حتى استوعب وقت صلاة بان انقطع
وهو في هذه الحالة من صلاة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج
وقت العصر في هذه المسائل الاثني عشرية فسدت صلواته عند
اي حنيئة رحمه الله للخروج من الصلاة بامر آخر غير صنعته وقالت
صلواته بناء على الاصل المذكور وتام بجنته وتحقيقه في الشرع وقد
زيد على هذه المسائل ما لو صلى بالنجاسة لفقد ما يزيلها ثم بعدما
قد قدر التشهد قدر على اذلتها وما اذا دخل وقت من الثلاثة
في قضاء فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي تصلي بغير قناع
في هذه الحالة فلم تستر على الفور **والثامنة من الفرائض** وهي الثانية
من المختلف فيها تعديل الاركان فانه عند ابي يوسف رحمه الله فرض
لما ذكرنا من الحديث اي حديث ابن مسعود رضي الله عنه المتقدم ذكره
في اول ذكر الفرائض وعندنا تعديل الاركان من الواجبات لان
الفرائض وسئل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال
انه اخاف ان لا يجوز صلواته وكذا عن ابي حنيفة رحمه الله وعن الشري
من ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يصيد الصلاة بالا
اعتدال ومن المشايخ من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والخار
ان الفرض هو الاول والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب

مصلحة في تعديل الاركان

وكذا

وكذا كل صلاة اذيت مع الكراهة التحريمية يجب اعادتها والفرض
هو الاول والثاني جابر قاله ابن الهمام في شرح الهداية وكذا القومة
من الركوع والجلسة بين السجدين والطائفة فيهما كلها فرائض
عند ابي يوسف وعندنا هي سنن علي ما ذكر في الهداية وقال ابن
الهمام في شرحها ينبغي ان يكون القومة والجلسة واجبتين لمواظبة
النبي عليه السلام عليهما وقوله عليه السلام لا تجزئ صلاة لا
يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكره قاضينا
فيما يجب السهو والمصل اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى يسجد
ساهايا تجوز صلواته عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعليه سجود السهو
وفي القنية وقد شد القاضي الصدر في شرحه في تعديل الاركان
جميعها شديدا بليغا فقال والكمال كل ركبن واجب عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما وعند ابي يوسف والشافعي فرض فمكث في الركوع والسجود
وفي القعود بينهما حتى يطئن كل عضو وهذا هو الواجب عند ابي
حنيفة ومحمد رحمه الله حتى لو تركها او شيئا منها ساهايا يلزمه السهو
ولو تركها عمد يكره اشد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلاة ونكوة
معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه من طواف جنبا يلزمه الاعادة
والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى وما سواه اي وما عدا تعديل الاركان

من الواجبات جملة اشياء منها نصين قراءة الفاتحة فان قراءتها واجبة عندنا وعند الائمة الثلاثة فرض ومنها نصين القراءة في المفروضة في الصلوة في الركعتين الاوليين منها ومنها الاقتصار فيه اي في الركعتين الاوليين على مرة واحدة اي يجب ان يكون الفاتحة في كل ركعة من الاوليين واحدة حتى لو كررها في ركعة كره ان عمداً ووجب سجود السهو لو سهواً لمخالفة المتوارث وقيد بالاوليين لان الاقتصار فيها على مرة في الاخرين ليس بواجب حتى لا يلزم سجود السهو بتكرار الفاتحة فيها سهواً ولو قعد لا يكره ما لم يؤد الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها ومن الواجبات تقديمها اي تقديم الفاتحة على السورة للواظبة ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الايات التي تعدل سورة اليها اي الى الفاتحة في الاوليين للواظبة ايضاً وهو سنة عند الائمة الثلاثة ومنها الجهر في القراءة فيما يجهر فيه بها كالمغرب ونحوها ومنها الخفاة بالقراءة فيما يخاف فيها بها ومنها قراءة القنوت في الوتر ومنها قراءة التشهيد في القعدتين الاولى والاخيرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية قراءة التشهد واجبة في القعدة الاخيرة فقط وفي الاولى سنة والاصح ظاهر الرواية انها واجبة في القعدتين ومن الواجبات القعدة الاولى ومنها

سجدة التلاوة فانها مع كونها واجبة في نفسها فهي من واجبات الصلوة ايضاً اذا نلت فيها حتى لو اخرها عن محلها سهواً يجب سجود السهو ومنها سجدة السهو لانها جبر لما وقع من الخلل في الصلوة كمالاً لها وهو واجب ومنها تكبيرات صلوة العيدين للواظبة من غير ترك ايضاً والمراد التكبيرات الزوائد واما تكبير الاحرام ففرض وتكبير الركوع والسجود سنة الأركوع الركعة الثانية فان تكبيره واجب لاتصاله بالواجب وهي الزوائد ومنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض الذي بعده فانه واجب حتى لو اخل بركعا اذا ركع ركعة يجب سجود السهو لانتقاله من الفرض الى الفرض الذي بعده وهو السجود وكذا لو سجد ثلث مرات او قعد عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتخلل فيه بين فرضين شئ ليس بفرض وكذا ركعة الترتيب فيما شرع مكرراً من الافعال في كل الصلوة او في كل ركعة على ما بيناه في الشرح والخروج من الصلوة بلفظ السلام واجبا ولم يذكرها المصنف واما بيان صفة الصلوة من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى وهي شرط كما مر واخرج يديه من كفيه عند التكبير وهو ادب وليس بفرض في شئ من الصلوة خلافاً لمن لا علم له بالنقطة من المصنفين فيه

وفي فتاوى قاضي خان يمين طرأ بها عليه
سنة اذ نبه على

على ما بيناه في الشرح ثم اذا نوي كبر تكبيرة الافتتاح ورفع يديه وهو
سنة والافضل كون الرفع مع التكبير ابتداءً وعند ابتداءه وانتهائه
عند انتهائه وذكر في الهداية انه يرفع يديه اولاً ثم يكبر فانه قال
الاصح انه يرفع اولاً ثم يكبر انتهى والمعية اختيار شيخ الاسلام وصاحب
التحفة وقاضي خان واخرين وذكر الزاهد عن الباقي انه قال
هذا قول اصحابنا جميعاً وقيل يكبر اولاً ثم يرفع ولو ترك الرفع دائماً
من غير عذر يأنم لان تركه احياناً والسنة ان يرفع الرجل حتى يحاذي
اي يقابل بابها مية شحى اذنيه وعند الائمة الثلاثة يرفع الي منكبيه
ولاشك ان يديه اذا اراد منها الكفان فاذا كان اخذاً منكبيه
يكون طرف ابهاميه خذاً شحى اذنيه ويخرج اصابعه حال الرفع لكن
لا يفرج كل التفرج كما انه لا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه
حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا لا يقال عليها وقال بعضهم يحمل
بطن كل كف الى الكف الاخرى واما المرأة فانها ترفع يديها عند التكبير
خذاً تديها بحيث تكون اصابعها خذاً منكبيها لانه استرلها وقيل
هذا في حق الحرة اما الامة فكالرجل وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية
الحسن ان المرأة كالرجل والصحيح الاول والمقتدي بكبر تكبيرة مقارنا
بتكبير الامام عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يكبر بعد تكبير الامام والخلاف

انما هو

انما هو في الافضلية لا في الجواز وقد تقدم ولا يترك رفع اليدين عند
التكبير لانه سنة مؤكدة ولو اعتاد تركه يأنم بالنفس لتركه بل لانه
استحسان وعدم ميالة بسنة واظب عليها النبي عليه السلام منه
عمه اما لو تركه بعض الاحيان من غير اعتبار فلا يأنم وهذا مطلق في جميع
السنن المؤكدة ثم يضع يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلها عندنا
خلاف المالك طاروي انه عليه السلام كان ياخذ بيمينه شماله و
يقبض بيده اليمنى يرفع يده اليسرى اي السنة ان يجمع بين الوضع والقبض
جميعاً وكيفيته ان يضع يده اليمنى على كفه اليسرى ويحلف الابرهام
والخنصر على الرفع ويبسط الاصابع الثلاث على الذراع ويضمهما الرجل
تحت السرة وعند الشافعي على الصدر وهو رواية عن مالك واحمد
والمرءة تضمها تحت تديها بالاتفاق لانه استرلها ثم الوضع سنة
لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد
رحمه الله سنة قيام فيه قراءة فيضع في حال الشاء والقنوت وصلاة
الجنائزة عند ما يرسل في القومة بين الركوع والسجود وبين
تكبيرات العيدين اتفاقاً ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ اي
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك كذا روي عنه عليه السلام
واكا بر صحابة رضي الله عنهم وان زاد بعد قوله وتعالى جدك وجل

لا عند

ثناء لا يمنع من زيادته وان سكت عنه لا يؤمر به لم يذكر في الأحاديث
 المشهورة والاولى تركه الا في صلوة الجنابة ويقول ايضا بعد الثناء
 اوقبله اي وجهه وجهي للذي فطر السموات والارض حنيضا وانا
 من المشركين الخ عند ابي يوسف رحمه الله وتامه ان صلاة ونسك ومحيا
 وممات لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين
 وعند الشافعي رحمه الله يقتصر عليه ثم في رواية عن ابي يوسف رحمه الله يقول
 التوجيه قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقولون التوجه
 ان ثناء قبل الافتتاح ولما كان ظاهر كلامه ان ثناء يترك قبل التكبير عندهما
 لانه المتبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد النية
 قبل التكبير بالاجماع وهو الصحيح كذا يفصل بين النية والتكبير وعلم
 بقيد الاجماع ان مراده في قوله قبل التكبير والنية ايضا كما قيدناه
 به ثم بعد الاستفتاح يتعوذ لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
الآية وقد تكلمنا عليها في التشرع ثم المختار في لفظه عند صاحب
 الهداية استعبد بالله الخ وهو اختيار الفقيه ابو جعفر وعند غيره
 اعوذ بالله ومحمدا واول الصلوة فلو نسيه حتى قراء الفاتحة لا يتعوذ
 كذا في الخلاصة ويمنع منه انه لو تذكر قبل اتمامها يتعوذ وجبني ان
 يستأنفها اما التعوذ فبمع الثناء عند ابي يوسف رحمه الله فكل من يأتي

بالثناء

بالثناء يأت به سواء كان يقرأ او لا لانه يدفع الوسوسة والكل
 محتاجون اليه حتى ان ثناء به المقتدي كما يأت به الامام والمنفرد وفي
 العديد من يأت به قبل التكبيرات لانه تبع له وعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما
 التعوذ تبع للقراءة فكل من قراء يأتي به لان شرعيته لها بالآية فلا يأت
 به المقتدي لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبير العديد
 لان القراءة بعدها واما المسبوق فلا يأت به عندها الا بعد مخالفة
 الامام لانه محل قراءته وعنده يأت به مرتين لانه يشي مرتين كما قال
 المص المسبوق يأت بالثناء اذا ادرك الامام حالة المخافة ثم اذا
 قام الى قضاء ما سبق به يأت به ايضا كذا ذكر في الملحق لان القيام الى
 قضاء ما سبق كتحريمه اخرى لتغير الحال وما ذكرنا من انه يتعوذ مرتين
 اختيار الخلاصة وفي غيرها ان المسبوق يتعوذ عند ابي يوسف رحمه الله
 عند الشروع فقط ولم يذكر المص قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما بل اقتصر
 على قول ابي يوسف رحمه الله كانه هو الاصح عنده تبعا لصاحب الخلاصة لكن
 المختار هو قولهما على ما اختاره قاضيان والهداية وشروحا والكافي
 واكثر الكتب واذا ادرك الشارع في الصلوة عند شروعه الامام وهو
 يجهر بالقراءة لا يأت بالثناء بل يستمع وينصت للآية وقال بعضهم
 يأت بالثناء عند سكتات الامام كلمة كلمة او كلمتين بحسب ما يمكنه

لأنه لا يمكنه الاتيان بالسنة مع مراعات الامر وعن الفقيه ابي جعفر
 الهندي انه قال اذا ادرك الامام في الفاتحة يثنى بالاتفاق
 وان ادركه في السورة يثنى عند ابي يوسف رحمه الله لا عند محمد رحمه الله
 ذكر في الذخيرة وهو بعيد لمخالفته ظاهر الامر اما في الجمعة والعيد
 فيدها بناء على الغالب ان البعد عن الامام يقع فيها اذا كان المتدبر
 حال الجهر بعيدا عن الامام بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون
 فيه كما اختلفوا في جوب الانصات على البعيد حال الخطبة قال بعضهم
 يجوز القراءة والذكر للبعيد والاصح انه يجب الانصات عليه فكذا ينبغي
 ان يكون هنا وان ادرك الامام في الركوع فانه يجزئ في الاتيان بالتثاء
 ان كان اكبر رايه انه لو اتى برأي بالتثاء يدرك الامام في شيء من
 الركوع يات به قائما ثم يركع ليحجز الفضيلتين ومحل التثاء هو القيام والاذ
 اي وان لم يكن غالب ظنه ادراك شيء من الركوع لو اتى بالتثاء يركع
 ويتابع الامام ويترك التثاء لان ادراك فضيلة الجماعة في تلك الركعة
 اولى وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب عليه ظنه
 ادراكها اذا انشأ يثنى ولا يترك التثاء ويسجد للاجر من فضيلة السجدة
 فيه بالاولى لأنه لو ادركه في الثانية فانه لا يثنى كثيرا للمشاركة لقلة
 ما بقي من الركعة ولا يات بالركوع فيها اذا ادرك الامام بعد الركوع

لأنه لا يحسب له فيكون اشتغالا لا مردا ليس من الصلوة ولا يكون
 مدركا لتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار
 تسجدة منه لقوله عليه السلام اذا جئتم الى الصلوة ونحن في سجود فسجدوا
 ولا تصدوها شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة وفي الذخيرة
 قال وان سوي ظهره في الركوع يعني حال كون الامام راكعا صار مدركا
 اي لتلك الركعة قدر على التسبيح او لم يقدر اي لا يشترط المشاركة قد
 التسجدة وهذا هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركن وان
 قل وادناه ان ينتمى الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع
 وان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى والاخرة قال بعضهم يكبر
 ويقعد من غير ثناء وقال بعضهم يات بالتثاء ثم يقعد والاول اولى
 لتحصيل زيادة المشاركة في القعود ولا يتعدوا الا بعد التثاء لانه
 المتوارث وان كبر وتعود ونسي التثاء لا يعيد وكذا ان كبر وبدأ
 بالقراءة ونسي التثاء والتعود والتسمية لغوات محلها ولا سهو
 عليه لانها سنن ولا سهو بتركها بل يترك الواجب ثم بعد التعود
 يسمى اي يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فيات بها اي بالتسمية في اول
 كل ركعة يقرأ فيها وهي سنة وذكر الزبلي في شرح الكون الاصح انها
 واجبة وكذا في الزاهد وغيره ويستثنى عليه وجوب سجود السهو

بتركها سهواً وهي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست
 بجزء من الفاتحة ولأن سورة سواها الأسورة التخل خلافاً للشأن
 فانها عند آية من الفاتحة ومن كل سورة ايضاً في قول ثم في رواة
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه يأت بها في اول ركعة من الصلوة والصحيح انه
 يأت بها اول كل ركعة يقرأ فيها احتياطاً لأن أكثر المشايخ علي هذا
 ذكره في الكفاية عن الحسن وبيناه في الشرح وتخفى عندنا وعند
 احمد رحمه الله خلافاً للشافعي رحمه الله فان عنده يجهر بها في الجهرية و
 يخفي الادلة في الشرح اما الامام اذا جهر فلا يأت بها اي بالتسمية
 جهراً بل يأت بها سراً واذا خافت يأت بها مخافتة والمنفرد مثل الامام
 في ذلك كله اما التسمية عند ابتداء السورة بعد الفاتحة فان عند
 ابي حنيفة رحمه الله لا يأت بها الا في حال الجهر ولا في حال المخافتة وكذا عند
 ابي يوسف وعند محمد يأت بها في اول السورة اذا خافت بالقراءة
 لا اذا جهر بها الثلاث يجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة ثم بعد
 التسمية يقرأ الفاتحة واذا قال الامام في اخرها ولا الضالين يقول اي الامام
 امين والمؤمن ايضاً يقولها والتأمين سنة لقوله عليه السلام اذا امن الامام
 فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ولا
 يخونها اي الامام والمقدمون يخفون امين خلافاً للشافعي لانها دعاء

والاصل فيه الاخفاء لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ثم يضم الي
 الفاتحة سورة او ثلث ايات قصار قد اقصرت سورة وجوباً فان قراء
 مع الفاتحة آية قصيرة او ايتين قصيرتين لم يخرج عن حد الكراهة اي
 كراهة التحريم لترك الواجب وان قراء ثلث ايات قصار او كانت الية
 او الايتان تعدل ثلث ايات قصار خرج عن حد الكراهة المذكورة ولم
 يدخل في حد الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيه والمراد من الاستحباب
 السنة كما في اكثر الكتب لان الواجب هو ضم السورة او الايات اليها
 اي الي الفاتحة في الاولين والمستحب اي السنة على ثلثة اوجه احدها
 ان يقرأ في السفر حالة الضرورة من خوف او عجلة لم تم بفاتحة الكتاب
 واي سورة شاء او مقدار سورة من اي محل تيسر وتانيها ان يكون
 في السفر حالة الاختيار وعدم الضرورة في يقرأ في صلوة الفجر مع
 الفاتحة سورة البروج ونحوها ويقرأ في الظهر كذلك وفي العصر
 والمساء دون ذلك نحو الطارق والشمس وفي المغرب يقرأ بالقصا
 جذا كالعصر والكوفرونا لئلا يشهد ان يكون في الحضر وحى اذا خاف فوت
 الوقت يقرأ قدر ما لا تنوته الصلوة كما في السفر حالة الضرورة و
 ان لم يخف فوت الوقت يقرأ في صلوة الفجر في الركعتين باربعين
 آية وهي ادي السنة او خمسين آية وهو الاوسط والاعلى الزيادة

على الستين إلى المائة فقد روي أن رسول الله عليه السلام كان يصلي
في الفجر بسورة ق وان عليه السلام كان يصلي في الفجر بالصافات وان عليه السلام
كان يصلي فيها بالستين إلى المائة على ما بيناه في الشرح وذكر في الهداية
انه يقرأ بالراغبين مائة وبالكساى اربعين وبالاوسط ما بين
خمين إلى ستين وقيل ان كان التيا في قصار فاربعين وان طوالاً
فمائة وما بينهما وقيل ينظر إلى طول الآي وقصرها وتوسطها ويقرأ
في الظهر مثلها أي مثل ما يقرأ في الفجر أو يقرأ فيها دونه أي دون ما يقرأ
في الفجر كذا في الاصل وهو المعمول به وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين
آية بعض في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في العصر
والعشاء كذلك أي دون ما يقرأ في الفجر رواية واحدة وعن النبي
عليه السلام انه كان يقرأ في العشاء والتين والزيتون وقال القدوري
يقرأ في الفجر أي في كل ركعة بطوال المفصل أي بسورة بطوال المفصل
وفي الظهر والعصر والعشاء باوسط المفصل وفي المغرب بقتصار المفصل
لما روي عن عمر رضي الله عنه انه كتب إلى ابي موسى الأشعري ان يقرأ في المغرب بقتصار
المفصل وفي العشاء بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل أما الطوال
أي السور الطوال المفصل فمن سورة الحجرات إلى سورة البروج وأما
الاوساط فمن سورة البروج إلى سورة لم يكن وأما القصار فمن سورة

لم يكن

لم يكن إلى آخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل طواله من ق
وقيل من الفتح وقيل من القتال وقيل من الجاثية وقيل من الحجرات
إلى عبس والاوساط إلى الضحى والباقي إلى آخره القصار والمنفرد كاللهم
في جميع ذلك وبطيل القراءة الامام في صلوة الفجر الركعة الاولى على
الركعة الثانية وهذه الاطالة سنة اجماعاً اعانة على ادراك الركعة
الاولى لان وقتها وقت نوم وغفلة وقد لا اطالة قراءة ثلثي القدر
المسنون فيها في الاولى وثلاثة في الثانية وهو معتبر من حيث الآي
ان تقارب طولها وقصرها وان تفاوتت فمن حيث الكلمات والحروف
وقيل يقرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين وعشرين ولو قرأ في
الاولى اربعين وفي الثانية ثلث ايات لا بأس به وذلك هو بيان
الاولوية وركعتا الظهر وركعتا مسواها أي ما سوى الظهر من بقية
الصلوات وفي بعض النسخ وما سواها أي وركعتا ما سوى الفجر والظهر
سواء في قدر القراءة المسنونة لا تسن أطالة الاولى في غير الفجر عند ابي
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله بل تكروه وقال محمد اصبغ إلى ان يطيل الاولى
على الثانية في الصلوات كلها اعانة على ادراك الركعة الاولى كما في
الفجر فان الوقت فيما سواها ايضاً وقت اشتغال بالكسب كما ان الله
الاشتغال في الفجر بالنوم وأما اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى

فكروه بالاجماع ان كانت تلك الاطالة بثلاث ايات او بما فوقها
وان كانت اية او ايتين لا تكسر لانه عليه السلام صلى بالمعوذتين وثانيها
اطول باية وفي القنية قراء في الاولى والمصر وفي الثانية الهمة
يكسر لان الاولى ثلث ايات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة
واما ما روي انه عليه السلام قراء في الاولى من الجمعة بفتح اسم ربك لا على
وفي الثانية هل يتك حديث الغاشية فالثانية على الاولى بسبع
لكن التسع في السور الطوال يسردون القصار لان الست هنا من
صنف الاصل والتسع ثم اقل من نصفه انتهى فعلم منه ان الاطالة
المذكورة انما تكسر اذا كانت فاحشة الطول من غير نظر الى عدد الايات
وفي شرح المجمع ان خلاف محمد رحمه الله في اطالة الاولى على الثانية فيما سوي
الجمعة والعيدين اما في الجمعة والعيدين فيسوي بين الركعتين انقلبا
اما في السنن وفي سائر النوافل فيسوي بين الركعتين ولا يطيل
احدهما على الاخرى اطالة بيّنة الظهور الا اذا كان ما يقرأ فيها مرويّا
عن النبي عليه السلام او ما نورا عن الصحابة رضي الله عنهم فانه يحل
يصلي كما جاء في الرواية والاثار وسنذكر في فضل ما يكسر انشاء الله تعالى
فلما اي فحين فرغ من القراءة بخرا كما وهذا ايضا انه يصل خاتمة
القراءة بالركوع من غير تراخ وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال رجا وصلت

وربما تركت وقوله يكسر تكبيرا يدل على جعل التكبير مقارنا للركوع ثم
صرح به في قوله وينبغي ان يكون ابتداء تكبيرة عند اول المحرور ويكون
الفرغ منه عند الاستواء والعا وقيل يكسر قائما ثم يركع وبعضهم اي بعض
المشايع قالوا اذا اتم القراءة حالة المحرور لا باس به بعد ان يكون
ما بقي من القراءة حرفا واحدا او كلمة واحدة لا اكثر من ذلك ويلزم من
هذا القول وقوع التكبير بعد الركوع والقول الاول هو الاصح لان النبي
عليه السلام كان يكبر حين يركع ويضع يديه في الركوع على ركبتيه معتمدا
بهما ويخرج اصابعه كل التفريج ولا يندب الى التفريج الا في هذه الحالة
ولا الى الضم الاحمال السجود وفيما سواها وهو حالة الرفع عند التحريمة
والوضع عند التشهد يترك على ما عليه العادة من غير تكلف ضم
ولا تفريج ويبسط ظهره ويسوي راسه بعجزه ولا يرفع راسه ولا
ينكسه لما روي ان النبي عليه السلام كان اذا ركع يسوي ظهره
حتى لو صب عليه الماء لاستقر وان كان اذا ركع لا يصب راسه
ولا يقيمته ويسن ايضا الصاق اللعين واستقبال الاصابع القبلة
وهذا كله في حق الرجال واما المرأة فتعني في الركوع قليلا ولا تعتمد ولا
تفريج اصابعها بل تقضمها وتضع يديها على ركبتيها وضعا والتحقق كبتها
والاجتناب عن مضدّها لان ذلك استر لها ذكره الزاهدني ويقول في ركوعه

سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم
 فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل
 سبحان ربي الاعلى ثلاث مرات وذلك ادناه وان زاد على الثلث فهو
 اي الفضل الذي هو الزيادة افضل من تركه لقوله عليه السلام وذلك ادناه
 اي ادنى المسنون ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل واذا زاد السنة
 ان يجتمع على وتر لان الله تعالى يحب الوتر وان اقتصر بالسبح على مرة واحدة
 او ترك السبح بالكلية جازت صلوة لعدم فرضيته ولكن يكره ذلك
 الترك والاقتصار على المرة وكذا مرتين للاختلال بالسنة وروي عن
 ابي مطيع البلخي ان تسبيح الركوع والتسجود ركن لو تركه لا تجوز صلوة
 وهو شاذ ولا ينبغي للامام ان يطيل التسبيح او غيره على وجه يمل به
 على القوم بعد الاتيان بقدر السنة لانه اي التطويل المذكور سبب
 التنفير عن الجماعة وانما اي التنفير عن الجماعة مكروه لانه مؤدى الى
 حرمان ثواب الجماعة الزائد على صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة وان
 رضي القوم بالزيادة لا يكره ولا ينبغي ان ينقص عن قدر اقل السنة في
 القراءة والتسبيح اللهم لانهم غير معذورين فيه ولو اطال الامام الركوع
 لادراك الجاني لتلك الركعة لا تقربا اي ليس لاجل التقرب بالركوع لله
 تعالى فهو اي فعله ذلك مكروه كراهة تحريم ويخشى عليه منه امر عظيم ولكن

لا يكره

لا يكره بسبب ذلك لان لم ينويه عبادة لغير الله تعالى وقيل ان كان لا يعرف
 الجاني فلا بأس بران يطيل قدر ما لا ينقل على القوم وكذا ان اطال القراءة
 لاجل ادراك الناس الركعة والاصح ان تركه اولى واما لو اطال الركوع عند
 مجي الجاني تقربا لله تعالى من غير ان يحتاج قلبه شيء سوى التقرب فلا بأس
 اي بفعل الاطالة ولا شك ان مثل هذه الحالة في غاية الندرة وهذه المسئلة
 تلقب بمسئلة الرياء فينبغي التحرز والاحتياط فيها وقال بعضهم اذا صحت
 بالجاني يطيل التسبيحا بان ياتي في التلقظ بها من غير ان يزيد في عددها
 ولا فرق بين هذا وبين ذلك ثم بعد اتمام الركوع يرفع راسه حتى
 يستوي قائما ويقول الامام حال الرفع سمع الله من حمده وان كان
 المصلح مقتدا بآيائه بالتحميد بان يقول اللهم ربنا لك الحمد والحمد لك
 الحمد وربنا لك الحمد وافضليتها على ترتيبها كذا في الكافي ولا ياتي المقتدي
 بالتسبيح عندنا خلافا للشافعي لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله
 من حمده فتولوا اللهم ربنا ولك الحمد وان كان المصلح منفردا بآيائه بهما
 في الاصح ذكره في الهداية وقيل بآية بالتسبيح فقط عند اية حنيقة رحمه الله
 وصح في المحيط عنه انه بآية بالتحميد لا غير ونص الهداية اولى اما الامام فبآية
 بعد التسبيح بالتحميد ايضا على قولها اي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما وهو
 رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية عنه انه لا ياتي بالتحميد

واختار كثير من المتأخرين قولها وقد بيناه في الشرح وقول المصريح وفي
رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا يومهم ان المشرع في حق
الامام ذلك في رواية عنها وهو غير صحيح اذ ليس في شيء من الروايات الا عنها
والعن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام يكتفي بالتحميد وكانت تقدم وتأخير وقع
من الكتاب سهواً وموضعه قبل قول اما الامام اه فيكون الضمير عابداً الى
المنزلة اي ان كان المصلح منفرداً بآية بها في رواية وفي رواية يقول اللهم
ربنا لك الحمد ولا يزيد ويرسل اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع فقال
كذا قال الصدر الشهيد حسام الدين في واقعاته وهو قول اكثر العلماء
وذكر سيد الامام في الملتقط انه يأخذ اليد اليسرى باليمين في تلك القومة
وهو قول غريب وفي صلاة الجنازة من اولها الى آخرها وقت قراءة الشاه
في سائر الصلوات ووقت قراءة الموت في الوتر يأخذ اليد باليد على
قول اكثر المشايخ اختياراً منهم لقول ابي حنيفة وابي يوسف وعند ابي حفص
الفضلي يرسل في جميع ذلك اختياراً منه لقول محمد وفي تكبيرات الميدين
اي بين تكبيراتها يرسل يديه اتفاقاً لعدم الذكر المسنون بينها عندنا فاذا
اطمأن بعد رفع راسه من الركوع قائماً وسكن اضطراب اعضائه
الحاصل من الرفع كبر تكبيراً متصلاً بالخرور والباء بمعنى مع بان يكون ابتداءه
مع ابتداء الخرود وانتهاه مع انتهائه وسجد وقوله يضع ركبتيه اولاً

ثم يدير

ثم يدير ثم وجهه بين كفيه على الارض في بعض النسخ بغير واو تفسير لسجد
وفي بعضها ويضع بالواو وهو عطف تفسير بيان لكيفية السجود على وجه
السنّة لما روي انه عليه السلام كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه
واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه وضع وجهه بين كفيه ويدواي ^{ارقام} نظرها
ضبعيه اي عصديه لقوله عليه السلام اذا سجد فضع كفيك وارفع رجليك
ويجاني اي يباعد بطنه عن مخذيره هذا في حق الرجل واما المرأة فانها
تتخفف اي تستقل في السجود وتلزم بطنها بمخذيها وهذا تفسير الانخفاض
لانه استقر لها ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلثاً وذلك ادناه وان
زاد فهو افضل ويترك على وتر كما في الركوع ثم يرفع راسه من السجدة
الاولى مكبراً ويقعد مستوياً ويضع يديه على مخذيه كما في التشهد
فاذا اطمأن قاعداً وسكن اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانياً ومعنى
التكبير عند الانتقال انه سبحان اكبر من ان يؤدي حقه بهذا القدر بل حقه
اعلى كما قالت الملائكة ما عبدناك حق عبادتك وان رفع راسه من
الارض من السجدة الاولى رفعاً قليلاً ولم يستوقف قاعداً ثم سجد الثانية
فقط ان كان الى حال السجود اقرب منه الى حال القعود لا يجزيه ذلك
الرفع ولا ذلك السجود الثاني وذكر في الملتقط انه يجزئ وذكر في الهداية
ان الاول اصح وكذا في المحيط لانه اذا كان الى السجود اقرب بعد ساجداً

فكانت سجدة واحدة وقيل اذ ارفع قد رمى الرج يعتبر وهو القياس
 وصححه شيخ الاسلام وهو الظاهر لكن الاقتصار عليه يكره ^{كراهة} اشد كراهة
 لمخالفته لما واطب عليه عليه السلام مدة حياته فاذا فرغ من السجدة
 الثانية ينهض قائماً على صدف وورقديه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه
 على الارض عند النهوض الا من عذر بل يعتمد على ركبتيه وعند الشافعي
 واحد تسن جلسة الاستراحة لما روي انه عليه السلام كان يفعل كذلك
 ولنا ما روي انه عليه السلام كان ينهض في الصلوة على صدف وورقديه
 ولم يجلس وقامه في الشرف ويحمل في الركعة الثانية مثل ما فعل
 في الركعة الاولى من الاقوال والافعال الا انه لا يستفتح فيها اي لا يقرأ
 دعاء الاستفتاح ولا يستغفر لان محله اول الصلوة او اول القراءة
 ولا يرفع يديه في شيء من صلواته التي التكبيرية الاولى وفي قوت الوتر
 وتكبيرات العيدين وعند الشافعي وهو رواية عن مالك واحمد
 يرفع عند الركوع وعند الرفع منه والدليل من الجانبين في الشرح والرفع
 مستحب عند استلام الحجر كالرفع في الصلوة وعند الدعاء يجعل بطن
 كفيه نحو السماء في كل موطن من الصفا والمروة وعرفات ومزدلفة
 وغيرها فاذا رفع المصلد اسم من السجدة الثانية في الركعة الثانية
 افترض رجله اليسرى وجلس عليها ونصب رجله اليمنى نصباً ويوجه

اصابعه

اصابعه اي اصابع رجله اليمنى نحو القبلة هذه كيفية الجلوس السون
 للرجل في القعدتين عندنا وعند مالك يتورك فيها وعند احمد والشافعي
 في الاول كقولنا وفي الاخرة كما لك ^{اي يركبها} ويضع يديه حال التشهد على فخذه
 ويفتح اصابعه مبسوطة لاكل التفرج هذا عندنا وعند الشافعي بسط
 اصابع يده اليسرى ويقبض اصابع اليمنى الا المسبحة وهل يشير بالمسبحة
 عند الشهادة عندنا فيه خلاف صح في الخلاصة والبرازية انه لا يشير
 وصح في شرح الهداية انه يشير وكذا في الملقط وغيره وصفتها ان يحلق من
 يده اليمنى عند الشهادة الابهام والوسطى ويقبض البنصر ويشير بالمسبحة
 او يبعد ثلثة وخمسين بان يقبض الوسطى والبنصر والخنصر ويضع راس
 ابهامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط ويرفع الاصبع عند التثني ويضعها
 عند الاثبات ويكره ان يشير بكليتي مسبحة ثم اذا قعد على الصفة المذكورة
 يتشهد اي يقرأ الذكر الذي فيه التشهد ويقول عطف تفسير لشهادة
التحيات لله والصلوات والطيبات اي قوله اي اليه ان يقول عبده ^{رسوله}
 وهو السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده
ورسوله المراد بالتحيات هنا جميع العبادات القولية وبالصلوات
 العبادات البدنية وبالطيبات العبادات المالية وهذه الصفة

هي التي رواها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام
 وهي أصح الروايات في التشهد على ما حققناه في الشرح ولا يزيد على هذا
 القدر من التشهد في القعدة الأولى لما روي أنه عليه السلام كان ينهض
 حين يفرغ من التشهد في وسط الصلوة فاذن زاد على قدر التشهد
 قال بعض المشايخ إن قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا يجب
 عليه سجدة السهو وعن أبي حنيفة رحمه الله فيارواه الحسن بن عمار أن زاد حرقا
 واحدا فعليه سجدة السهو قال المص والكثر المشايخ على هذا وفي الخلاصة
 المختار أنه يلزمه السهو وإن قال اللهم صل على محمد انتهى والاول وهو
 زيادة وعلى آل محمد هو الذي عليه الكثر وهو الأصح فإذا قام بعد التشهد
 الأول إلى الركعة الثالثة لا يعتمد بيده على الأرض لما روي أنه عليه السلام
 نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلوة وإذا اعتمد لا بأس به
 ومقتضى الحديث أنه يكره إذا لم يكن له عذر ويكره عند هذا النهوض
 ذكره في الاختيار وصريحه في الحديث الصحيح وإن كانت تلك الصلوة فريضة
 ثلاثية أو رباعية فهو مخير فيما بعد الأولين إذا كان قد قراء فيها بين أن
 يقرأ وبين أن يسبح وبين أن يسكت والقراءة أفضل وقد مر الكلام في ذلك
 عند ذكر الفريضة الثالثة وإن قراء الفاتحة فحسب بسكون السين
 مبني على الضم بمعنى فقط ولا يزيد عليها لأنه المتواتر من فعله عليه السلام

فإن ضم

فإن ضم السورة إلى الفاتحة ساهيا يجب عليه سجدة السهو في قول
 عن أبي يوسف رحمه الله لتأخير الركوع عن محله وفي أظهر الروايات لا يجب
 عليه سجود السهو لأن القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقصر
 على الفاتحة مسنون لا واجب أما إذا كانت تلك الصلوة سنة من
 السنن الرواتب أو نفلا غير الرواتب فيبتدىء بالقيام من التشهد كما
 ابتداء في الركعة الأولى يعني أنه يأتي بالشاء والتعوذ احترازا عن رفع
 اليدين فإنه لا يفعله لأن كل شفع من النقل صلوة على حدة ولذلك
 قالوا يصل على النبي عليه السلام في القعدة الأولى لكن هذا في غير سنة
 الظهر والجمعة لأن كل واحدة منها صلوة واحدة وقد صرح الفاضل
 الشروبي في شرح الهداية بأن لا يصل فيها في التشهد الأول ولا يستفتح
 إذا قام إلى الثالثة كذا في القنية وفيها أنه لو صلى في القعدة الأولى من
 سنة الظهر ناسيا فني وجوب سجود السهو قولان وتحقيق هذا البحث
 مذكور في الشرح ويقعد في القعدة الأخيرة مثل ما قصد في القعدة الأولى
 عندنا من غير فرق وقد تقدم والمرءة تقعد على اليمنى اليسرى في القعدة
 ويحج كلتا رجليها من الجانب الأخرى الأيمن لأن ذلك استلزاما وشهادة
 فإذا أتم التشهد في القعدة الأخيرة يصل على النبي عليه السلام وهي سنة
 عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي فرض فيها واختلف أنها فرض في العمر

في الصلوة

مرة وقال الطحاوي يجب كلما ذكر وقال الكرخي لا يجب وقول الطحاوي أصح
وهو المختار لقوله عليه السلام ^{أول مرة} اللهم أنت رجل ذكرت عنده فلم يصل علي وقوله
عليه السلام من ذكرت عنده فلم يصل علي والأحاديث في ذلك كثيرة جداً
ولو تكررت ذكره عليه السلام في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه الأمر ^{مرة}
في الصحيح لكن يندب لتكرار بخلاف سجود التلاوة فإنه لا يندب تكراره
بتكرار التلاوة في مجلس واحد والتسمية كالصلوة وقيل يجب في كل
مرة إلى الثالث ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجالس يجب
لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يقضى بخلاف الصلوة على النبي عليه السلام لأنه
لا يخلو عن تحميد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يخلص للقضاء وقت بخلاف
الصلوة ^{على النبي} عليه السلام والمختار في صفة الصلوة بعد التشهد أن يقول اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد
مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
أنك حميد مجيد ويستغفر بعد الصلوة على النبي عليه السلام أي يطلب
المغفرة لنفسه ولو ألد به أن كانا مؤمنين ولجميع المؤمنين والمؤمنات
فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ونحو ذلك ويدعوا
بالدعوات المأثورة أي لمنقولة عن النبي عليه السلام نحو اللهم اغفر لي
ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت

اعلم

أعلم به متى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله إلا أنت وأنت على كل قدير اللهم
إنني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك
وارحمني أنك أنت الغفور الرحيم ويدعوا بما يشبه الفاظ القرآن كما تقدم و
كقوله تعالى ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا
لا ترغ قلوبنا بعد أهديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنك أنت الوهاب
ونحو ذلك فإنه يقصد بالدعاء لا المراءاة فهي تشبه الفاظ القرآن ^{ليست}
بقرآن حتى جاز الدعاء بها مع الجناية والحيف ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس
نحو اللهم اكسني أو اللهم زدني فلانة أو اعطني ما لا ونحو ذلك مما لا
يستعمل طلبه منهم حتى لو قال ذلك في وسط الصلوة تفسد صلوة
أما بعد القعود الأخير فإنها لا تفسد لكن تكون ناقصة لترك السلام الذي
هو واجب وخروج وجه منها بدونه كما لو تكلم أو عمل عملاً آخر ما ينافيها وعند
الشافعي يجوز الدعاء بأمور الدنيا أيضاً ولو قال اللهم ارزقني جعله في
الهداية مما يشبه كلام الناس وصححه في الكافي ولو قال اللهم ارزقني الحج
فليس من كلام الناس وروي عن بعض المشايخ أنه قال لا يقول في الصلوة
على النبي عليه السلام وارحم محمدًا فإنه يؤهم التقصير في حقه وأكثر المشايخ
على أنه يقول للتواتر فيه على ما روي أنه عليه السلام قال إذا تشهد أحدكم
في الصلوة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل

محمد وادهم محمدًا وآل محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد قال الرستغني ويكون معنى قوله وادهم
محمدًا أي ارحم أمة محمد فالنقصير راجع إلى الأمة ويقول إذا أتت بهذه الصفة
من الصلوة ورحمت ولا يقول وترحمت بأسكان الراء فهو خطأ ولو
قال بعد قوله ورحمت وترحمت بتشديد الهمزة يجوز لأن له معنى صحيحًا
في اللغة ولا يقول بعد قوله في الصالحين ربنا انك حميد مجيد لعدم وجود
في الأحاديث ولو قال ذلك لأبأس به أي لا يكره وإن كان تركه أولى
ويشير بالتبابة إذا انتهى إلى أولى الشهاداتتين وقال في الواقع
لا يشترط الأول المختار على ما قدمناه وإن أشار بيقعد أي يضم الخضر
والبنصر ويجلق الوسطى بالاهتمام أي يجعلها حلقة وقد ذكرناه عند
ذكر التشهد فإذا فرغ من الأدعية بعد التشهد يسلم عن يمينه فيقول
السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام أي في سلام الخروج
من الصلوة سواء كان من اليمين أو اليسار وبركاته كذا ذكر في المحيط
بخلاف السلام الذي في التشهد فإنه يقول فيه السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته وينوي في خطاب بعليكم بالتسليم الأولى من هو
عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في صلاته دون غيرهم
وفعل في السلام عن يساره مثل ذلك أي يقول السلام عليكم رحمة

لأنه قال أولاً وادهم ولم يقل
وترحم على محمد لك هذا مخالف
لرواية الحديث وأما أن قال
وترحمت صح

الله

الله وينوي به من عن يساره من الملائكة والمؤمنين المشاركين
له والتسليم الأولى للتحية والخروج من الصلوة والثانية للتسوية
بين القوم في التحية ثم قيل إنها سنة والاصح أنها واجبة كالأولى
وبجود لفظ السلام يخرج ولا يتوقف وقال بعضهم أي ببعض العلماء
ينوي من الملائكة الحفظة الذين وكلوا بحفظه خاصة ولايم النية
وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة ليعم الحفظة وغيرهم
لأنه أي الشأن قد اختلف الأخبار في عددهم قيل إن مع كل مؤمن خمسة
كذا وقع في التنسخ وصواب خمسة من الملائكة بالتاء والخسة واحد عن
يمينه يكتب المحسن واحد عن يساره يكتب السيئ واحد أمامه
يلقنه الخيرات واحد وراءه يدفع عنه المكروه واحد عندنا
يكتب ما يصلح على النبي عليه السلام ويبلغه آياه وقيل مع كل مؤمن ستون
ملكاً وقيل مائة وستون ملكاً وقيل غير ذلك فلذا ينوي من معه عموماً
من غير تعيين عدد وينوي المعتدي أمامه في التسليم الأولى مع نوي
أن كان الإمام عن يمينه أو بجذائه أي إذا كان الإمام بجذائه ينوي في
التسليم الأولى أيضاً وهذا عند أبي يوسف وعند محمد وهو رواية عن أبي
حنيفة ينوي في التسليمتين وينوي في التسليم الأخرى أي الثانية أن
كان عن يساره والإمام ينوي أيضاً القوم مع الحفظة في التسليمتين

وقيل ملكان
فيها

هو الصحيح وقيل لا ينويهم أصلا وقيل بالتسليمية الأولى فقط وأما المنفرد
 فلا ينوي سوى الحفظة وينبغي للمصل من طريق الأدب أن يكون مستهري
 بصره في حال قيامه إلى موضع سجوده ولا يتجاوزهُ وفي حال الركوع إلى
 ظهر قدميه وفي حال سجوده إلى أرنبة انفه أي طرفه وفي حال القعود
 إلى حجره وهو ما يجمع فحذيه من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع لأن
 الخاشع لا يتكلف بعينه أزيد مما يقتضيه أصل الخلقة وإذا تركت
 العين على أصل ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرها في الحالات المذكورة إلى
 غير المواضع المذكورة وينبغي أن يكون بين قدميه حال القيام قد أربع
 أصابع مضومة والسنة للامام في السلام أن يكون التسليمية الثانية
 أخفض من التسليمية الأولى في الصوف فإن الجهر لأجل الأعلام بالانقلا
 وهو محتاج إليه في التسليمية الأولى دون الثانية لأن الأولى تدل عليها
 لأنها تقبها غالباً ومن المشايخ من قال يخفض الثانية كذا في بعض الشيخ
 لعل مراده أنه يخفيها ولا يجهر بها أصلا وبعضها يخفض الأولى من الثانية
 أزيد من الثانية وهذا غير صحيح لا يقول بواحد والاصح الأول الجهر بالثانية
 دون الجهر بالأولى لأن المعتدين ينتظرون فيها لاحتمال أن عليه سرور
 يسجد له قبلها فإذا تمت صلاة الامام فهو مخير أن شاء انحرف عن
 يساره وجعل القبلة عن يمينه وأن شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة

عن يساره وهذا أولى وكلاهما جائز لقول ابن مسعود لا يجمل أحدكم
 للشيطان شيئا من صلواته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه
 لقد رايت رسول الله عليه السلام كثيرا ينصرف عن يساره وأن شاء
 ذهب إلى صواحيبه لأنه لم يبق عليه شيء وأن شاء استقبل الناس ^{بهذه}
 لأن النبي عليه السلام روي عنه أنه كان إذا صلى قبل على الصحابة بوجهه
 وروي أنه عليه السلام كان لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح حتى
 تطلع الشمس كأنه يتجذون فيأخذون في امر الجاهلية فيضحكون
 ويتبسم وهذا إذا لم يكن بخذائره أي في مقابلة الامام مصل فإن كان
 فإنه لا يستقبل بل يخرف يمينه أو يسره سواء كان ذلك المصل في الصف
 الأول قريبا من الامام أو الصف الآخر بعيدا عنه إذا لم يكن بينهما حائل
 والاستقبال إلى وجهه المصل مكروه مطلقا وهذا الاستقبال أو الانحراف
 كما ترى مطلق لأفضل فيه بين عدد وعدد خلافا لما قاله بعض الجهال
 أنه إذا لم يكن الجماعة عشرة لا يخرف وقد بيناه في الشرح هذا الذي
 ذكرنا من التحيز إذا لم يكن بعد الصلاة المكتوبة التي أتمها تطوع
 كالنحر والعصر قال في الخلاصة وفي الصلاة التي لا تطوع بعد كالنحر
 والعصر يكره الملك قاعدا في مكان مستقبل القبلة فإن كان بعد هاتين
 بعد المكتوبة تطوع يقوم إلى التطوع بأفضل الأعداد ما يقول اللهم

أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ويكره تأخير
 السنة عن حال أداء الفريضة بالكثرة من يؤخذ ذلك القدر لما روي كإليه
 السلام إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام فإذا قام الإمام إلى التطوع لا يتطوع
 في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم أو يتأخر أو يخرج ميمنا أو
 شمالة لقوله عليه السلام لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول
 أو يذهب إلى بيته فيتطوع ثم أي هناك يعني في بيته لأنه عليه السلام إنما
 كان يصلي السنن في بيته والأفضل في النقل جميعه أن يصلي في البيت أن
 لم يشغله شاغل ومن المشايخ من عتق الانحراف ميمنا وقال إن كان المصلح
 اماما يتطوع عن يسار المحراب ويسار المحراب يعني المصلح ترجيحاً للتيامن
 وقال شمس الأئمة الحلواني هذا يعني ما ذكر من أنه إذا كان بعد الصلوة تطوع
 يقوم إليه من غير تأخير إلى آخره إذا لم يكن من قصده الاستغفار بالدعاء بأن
 لم يكن له ورد متعاد يقرأه عقيب المكتوبة فإن كان له ورد قد اعتاد أنه
 يقضيه أي يأتي به بعد المكتوبة فإنه يقوم من صلاته أي عن المكان الذي صلى فيه
 فيقضي ورده قائما وإن شاء جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقضي ورده
 ثم يقوم إلى التطوع كلاهما أي كل من قراءة الورد قائما ومن قراءته جالسا في
 ناحية المسجد مروى عن الصحابة رضي الله عنهم وما ذكر في ابتداء المسئلة

من أنه يكره تأخير السنة عن أداء الفريضة دليل على كراهة تأخير السنة
 عن المكتوبة وما ذكره شمس الأئمة دليل على الجواز أي جواز تأخيرها من غير
 كراهة ذكره أي الكلام المتقدم في المحيط وإذا اراد بالكره كراهة التنزيه
 قرب من كلام شمس الأئمة فإن المشهور عنه أنه قال لا بأس بأن يقرأ بين
 الفريضة والسنة الأورد ولغظة بأس تدل على أن الأولى غيره وإن فعل له
 تسقط السنة وقالوا لو تكلم بعد الفريضة لا تسقط السنة لكن نوابها أقل
 وقيل تسقط والأول أولى لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان رسول الله
 عليه السلام إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت مستيقظة خدعتي والاضطجع حتى
 يؤذن بالصلوة ولو أخر السنة بعد الفرض إلى آخر الوقت قبل أن تكون سنة أو
 تكون سنة هذه الأحكام المذكورة كلها في حق الإمام أما المقتدي والمنفرد
 فانهما إن لبثا في مكانها الذي صلى فيه المكتوبة جاز وإن قاما إلى التطوع
 في مكانها ذلك جاز أيضا والأحرس أن يتطوعا في مكان آخر غير مكان المكتوبة
 بأن يتقدم أو يتأخر أو يتحول أيمنة أو يسرة ويستحب للجماعة كسر
 الصفوف ثلاثين داخل انهم في الفرض والله أعلم **فصل** في
 بيان ما أي الشيء الذي يكره فعله في الصلوة وبيان ما لا يكره فعله فيها قال
 يكره للمصلي أن يغطي فاه وأنفه ذكره قاضيان الأئمة الثناوب فإنه لا
 يكره تغطيته إذا لم يستطع كظمه والادب عند الثناوب أن يغطي فاه
 يكره تغطيته إذا لم يستطع كظمه والادب عند الثناوب أن يغطي فاه

ملاحظة ما يكره في الصلوة وما لا يكره

يسكه ويمتنعه من الاقتحام ان قدر على ذلك لقوله عليه السلام اذا تناوب
احدكم في الصلوة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل فيه وان
لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او مكة على فيه كذا روي عنه عليه السلام وكذا
يكروه التعملي لانه دليل الضغلة والكسل ويكره الاعتجار وهو ان يلتفت
بعض العامة على راسه ويجعل طرفا منه اي الثوب الذي لفت بعضه
عمامة اي يترك بعض العامة شبه المعجر الكائن للنساء يلتفت حول وجهه
المعجربون من ثوب تلتفه المرأة على راسها وقال بعضهم الاعتجار ان يشد
حول اي دائر راسه بالمدليل ونحوه ويبدئي اي يظهر هامته اي اعلى
راسه وهذا هو المذكور في فتاوي قاضينا وغيرها وهو الموافق للاعتجار
وكراهته للنسبة بها ويكره العقص اي عقد الشعر وهو ضخم وقلة
واراد به في الجامع الصغير ان يجعل شعره على هامته ويشده بضمغ او ان
يلتفت ذؤابته تشبه ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعد هاهمة مدودة
ثم باء موحدة قال في القاموس وهي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره حول
راسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات او ان يجع الشعر كله من قبل اي
جهة القفا ويسكه اي يشده بخيط او خرقة كيلا يصيب الارض اذا
سجد وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلوة وصلى على تلك الهيئة
اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة فسدت لانه عمل كثير ووجه

الكراهة

الكراهة نهيه عليه السلام ان يصل الرجل وراسه معقوص ويكره وضع
اليدين على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورفعها اي رفع الركبة قبلها
اي قبل رفع اليد اذا قام من السجود لمخالفة السنة الا اذا فعل ذلك
من عذر فانه لا يكره ويكره ان ينقر المصل في سجوده نقر الديك اي كثر
الديك في السرعة لانه من ترك الطرائنة ويكره ان يقعي في جلوسه
اقعاء الكلب اي كاقعاء الكلب وهو ان يضع اليدين على الارض وينصب
مخذييه وساقيه نصبا وقيل هو ان ينصب يديه نصبا والاول اصح قال في
المستصفى اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الايدي في نصب الركبتين
الى صدره ويكره ان يفتش ذراعيه في السجود افتراش الثعلب اي كافتراشه
وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث فانه عليه السلام نهى
عن نقر كثر الديك واقعاء كاقعاء الكلب وافتراش كافتراش الثعلب
ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع لانه فعل
زائد ولكن لا تقصد به الصلوة في الصحيح لانه من جنسها خلا لما رواه
مكحول عن ابي صبيحة رضى الله عنه يقصد به ويكره ان يسدل ثوبه اي يرسله
من غير ان يلبسه وهو اي السدل ان يصنع اي الثوب على كتفه ويرسل
اطرافه على عصبديه او صدره وفي القدوري شرح مختصر الكوفي هو ان
يجعله على راسه او كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه وفي فتاوي قاضينا

هو ان يجعل الثوب على راسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه
عاصدته والكل سدل فانه في اللغة الارخاء والارسال وفي الشرع
الارسال بدون اللبس لمعاد وكراهته لانه النبي عليه السلام ولو صلى في
قبا او مطرف بضم الميم وفتح الراء ثوب مربع من خزله اعلام او باراني
اي مطر على وزن منبر وهو ما يلبس للمطر ينبغي ان يدخل يديه في كتيه
وان يشد القبا ونحوه بالمنطقة احترازا عن السدل ولولم يدخل يديه
في كتيه قيل لا يكره واختاره صاحب الخلاصة والبرازي واختار قاضيا
وغيره انه يكره وهو الصحيح لانه يصدق عليه حد السدل وعن الفقيه ابي جعفر
الهندواني انه كان يقول اذا صلى مع القبا وهو غير مشدد والوسط فهو
مستحب يعني ولو ادخل يديه في كتيه وينبغي ان يقيده بما اذا لم يبرز اذله
لانه يشبه السدل اما اذا ازر حافته صار كغيره من الثياب في اللبس
واما الاقبية الرومية التي تجعل لأكمامها حروق عند اعلى العضد اذا
اخرج المصلي من الحروق وارسل الكتم فانه يكره ايضا لصدق السدل
عليه ولان فيه شغل القلب ولانه فعل المتكبرين اذا لم يكد نفوس اهل
الديانة بتركه ولو ادخل الكتم تحت منطقة زالت الكراهة لزوال
اسبابها المذكورة ويكره ان يكف ثوبه وهو في الصلوة بعمل قليل بان
يرفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها ويكفوف كما

اذا دخل

اذا دخل وهو مشتم الكتم او الزبل او ان يرفعه كيلا يترب ويكره للمصلي
كل ما هو من اخلاق الجباورة عموما لان الصلوة مقام التواضع والتذلل
والخشوع والتكبر والتجبر يناهيا ويكره ان يصلي في ازار واحد او في
سراويل فقط لقوله عليه السلام لا يصلي احدكم في الثوب الواحد ليس على
عاتقه منه شيء الا من عذر بان لا يجد غيره ويكره ان يصلي حاسرا اي كاشفا
راسه كما سلك اي لاجل الكسل بان استقل تقطيعه او تهاونا بان لم
يرها امرأته في الصلوة ولا لباس عليه اذا فعله اي كشف الرأس تذللا
وخشوعا لانه المقصود في الصلوة وفي قوله لا لباس اشارة الى ان الاول
ان لا يفعل لانه فيه ترك اخذ الزينة المأمور به مطلقا في الظاهر
وكذلك يكره ان يصلي في ثياب لبدة بكسر الباء وبالذال المعجمة وهو لا يصلي
ولا يحفظ من الدنس ونحوه وفي ثياب المهنة اي الخدمة في العمل لما في
ذلك ايضا من ترك اخذ الزينة والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب
اذا روي في عمامة ولو صلى في ثوب واحد متوشحا بر جميع بدن كما يفعله
القصار في المقصرة جاز من غير كراهة لكن فيه ترك الاستحباب وروي
عن ابي بصير رحمه الله انه كان يلبس احسن ثياب في الصلوة والمرأة تصلي
في ثلثة اثواب قميص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قميص واذا روي مقنعة
وهو الاول لان الازار فيه زيادة السر والمقنعة تسد سدا الحمار

بكسر الهمزة ثوب توضع على الرأس وتربط تحت الحنك والعتاغ واسع
 منها حيث يعطف من تحت الحنك وتربط من وراء الخاد أكبر منها بحيث
 تغطي الرأس وترسل طرفيها على الظهر أو الصدر ويكره أيضا المصلي أن يرفع
 رأسه أو ينكسه وهو في الركوع لمخالفة الهيئة المسنونة ويكره أن يعثر
 بثوبه أو بشئ من جسده العت تحت قدميه عرض غير صحيح والسفاه ما لا ينبغي
 فيه أصلا كذا عن الكردري وقيل العت لعب لالذة فيه واللعب هو الذي
 فيه لذة ويكره أن يرفع أصابعه بأن يدها أو يرفعها حتى تصوت لهنه
 عليه السلام عنه وقيل أنه عمل قوم لوط عليه السلام وعليه هذا يكره خارج الصلاة
 أيضا ويشبك بين أصابعه لنهيه عليه السلام عنه أن يفعل في المسجد
أولى ويكره أن يجعل على خاصرته ^{يدبر} لنهيه عليه السلام عن الخصر في الصلاة و
 هو منستر بذلك على الأصح ويكره أن يقلب الحصى بكل حال ^{التي حال} أن لا يملكه
الحصى من السجود عليه بأن اختلف ارتفاعه وانخفاضه كثيرا فلا يستقر
 عليه قدر الفرض من الجهة فيسويته مع مرة أو مرتين لأن فيه روا
 يتين في رواية يسويه مرة وفي رواية مرتين وفي أظهر الروايتين أنه
 يسويه مرة لا يزيد عليها القول عليه السلام لا تحصى الحصى وانت تصلي
 فان كنت لا بد فاعلا فواحدة ويكره أن يترج في جلوسه الأمن عند مخالفة
 الجلوس المسنون ولا يكره خارج الصلاة في الأصح لأنه عليه السلام كان

جل قعوده أي أكثر قعوده في غير الصلاة مع أصحابه الترتيع وكذا عن عمر
 وإن كان الجلوس على الركبتين أو إلى أقرب إلى التواضع ويكره أن يعرض
 عيين لنهيه عليه السلام عنه في الصلاة لأنه تشبه باليهود ويكره أن
 يلتفت بوجهه يمينا أو شمالا لقوله عليه السلام حين سئل عنه هو أناس
يختلسه الشيطان من صلوة العبد ولو التفت بصدرة تفسد وإن
 يكون عيينه فلا يكره ويكره أن يسجد على كور عمامته وقد تقدم في بحث
 السجود وإن يتخج قصد أي بقوله قصد اختيارا من غير ضرورة وهذا
 إذا كان التخج صوتا فقط لا حرفا له أي لذلك الصوت وكذا لو كان له
 حرف واحد بخلاف ما إذا كان له حرفان فالكثرة فانه يكون مفسدا على ما
 يبين أن شاء الله تعالى أما السعال المدفوع أي المضطر إليه فلا يكره وكذا
 التخج إذا كان عن ضرورة كما إذا منعه البلغم عن القراءة أو عن الجهر
 وهو إمام فانه لا يكره والاحسن أن يدفع سعاله أن قد روي دفعه من
 غير ضرورة بلحقة رعاية للأدب أما إذا كان يحصل له ضرر أو شغل قلب
 بدفعه فلا ولي عدمه ويكره أيضا أن يرد المصلي السلام بالإشارة
 بيده أو برأسه لأن جواب معي ولو حصل حقيقة يفسد كما إذا رده بلسانه
 فيكره إذا كان معي فقط ولو صاغ بنية السلام فسدت ويكره أيضا أن
 يحمل الصبي أو غيره مما يشغله وهو في صلوة لقوله عليه السلام أن في الصلاة

لشغل ويكره ان يتختم اي يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديد
 اي بغير عذر وحكمه كالنخ في تفصيله ويكره ان يضع فيه دواهم او
 دناير او غيرهما من لؤلؤ ونحوه هذا اذا كان بحيث لا يمنعه عن القراءة
 لما فيه من الشغل بلا فائدة وان منعه ذلك عن اداء الحروف ولم يقرأ
 مقدار ما يجوز من الصلوة بان سكت او تلفظ مما ليس بقرآن افسد ما تركه
 الفرض ويكره ان ينفع وهو في الصلوة يعني بالنفع المذكور فتح الاسمع
 صوت المبتلي له حرفان او اكثر فان سمع له صوت مشتمل على حرفين
 او اكثر فسدت والا فلا بل يكره ايضا وان يبتلع المصلح ما بين اسنانه
 اي يكره له ذلك ان كان قليلا دون قدر النخصة وان كان كثيرا زاد
 على قدر النخصة فان صلاته تفسد وكذا ان كان قدر النخصة في النخ ويكره
 للمصلح ايضا ان يحجر بالتسمية والتأمين وكذا بالشاء والتعوذ لما
 لغة السنة ويكره ان يتم القراءة في الركوع لانه ليس محلها ويكره ان
 يمد الاي بعد الهزة اسم جنس واحدة اي ان يمد الآيات والشيخ
 وان يمد السورة اذا كررها في الصلوة يعني بالعد المذكور العدة
 بالاصابع وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 لا بأس به اي بالعد لانه يحتاج اليه في مراعات سنة القراءة وفي بعض
 المواضع وله ليس من اعمال الصلوة وفيه ترك الوضع المسنون ومن

مشايخنا

مشايخنا من قال لاختلاف في التطوع انه لا يكره العذر فيه ومنهم من قال
 الخلاف انما هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره ذلك اتفاقا وقال
 الفقيه ابو جعفر الهندواني الخلاف فيهما اي في المكتوبة والتطوع وفي
 الفتاوى الحاقانية ان غمز برؤ الاصابع يعني وهي موضوعة كما هو على الهيئة
 المسنون لا يكره وذكر في موضع اخر من الحاقانية انه لو احتاج اليها اي الى
 عذرها يعني التيسير كما في صلوة التسبيح عذرها اشارة اي من حيث
 الاشارة او بقلبه اي بحفظها وبضبطها بقلبه من غير اشارة بالاصابع
 ويكره ايضا للمصلح ان يتكلم وهو في الصلوة على حائط او على عصا انما
 لا من عذر اي كائنا من غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في
 بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو خطوات بغير عذر اما اذا كان بعد
 فلا يكره كما اذا سبقه الحشد فشي للوضوء وكما لو مشى لقتل الحية والعقرب
 على قول السرخسي هذا اي الكراهة المذكورة اذا وقف بعد كل
 خطوة او بعد كل خطوتين وان لم يقف بل خطا ثلث خطوات متواليات
 تفسد صلوة لانه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عذر واما اذا كان بعد
 فلا تفسد فالجاصل ان المشي اذا كان بعد التفسد ولا يكره وان كان
 بغير عذر فان كانت ثلث خطوات متواليات يفسد والا يكره لا يفسد مرة
 ويكره ايضا التمايل في الصلوة على عيناه مرة وعلى يسراه مرة اخرى لانه

من العتب المنافي للخشوع ويكره اخذ القملة او البرغوث في الصلوة وقتله
او دفنه وفي الخلاصة قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقتل القملة في الصلوة ويدفنها
تحت الحصى وقال محمد رحمه الله قتلها احب الي من دفنها وكلاهما لا باس به
وقال ابو يوسف رحمه الله يكره كلاهما انتهى والاخذ بقول محمد اولى اذا فرسته
لثلاث يذهب خشوعه بالملها ويحل ما عن ابي حنيفة وابي يوسف علي الاخذ
من غير عذر القرض ولا باس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله عليه
السلام اقتلوا لسودين ولو كنتم في الصلوة الحية والعقرب قالوا اي
المنشاخ اي قال بعض المشايخ هذا اذا لم يجع الي المشي الكثير كثلث خطوات
متواليات ولا الى المعالجة الكثيرة كثلث ضربات متواليات فاما اذا احتاج ذلك
فشي وعالج قصد صلوة كما قال في صلوة لانه عمل كثير ذكره الشيخ في
المبسوط ثم قال والظاهر انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي في سبيل الحديث
ويؤيده اطلاق الحديث والاصح هو الفساد الا انه يباح له افسادها لئلا يفسد
كايام الاغاثة ملهوف او تخلص احد من سبب هلاك كسقوط من سطح
او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له او لغيره وقام
هذا البحث في الشرح ويكره ترك الطائفة في الركوع والتجويد لانه ترك
واجب وكذا في القومة والجلوسة لانه ترك واجب او سنة مؤكدة والكل
مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض في ركعة وكذا في ركعتين اذا كان

فادرك

قادر على قراءة سورة اخرى اما اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها
في الركعة الثانية للصنوعة وهذا اذا كان عن قصد اما ان وقع عن
غير قصد كما اذا قرأه في اولى قل اعوذ برب الناس فانه لا يكره ان يكررها
في الثانية ولا يكره تكرار السورة في ركعة او ركعتين في التطوع ويكره
تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع الا اذا
كان التطويل مروي عن النبي عليه السلام قولاً او مأثوراً اي منقولاً عنه عليه
السلام فعلا كما لم يروى من قراءة بفتح اسم ربك الاعلى في الاولى من الوتر
وقل يا ايها الكافرون في ثانية وفي فتاوي قاضنا الوطول الاولى على
الثانية في التراويح لا باس به بل المختار ذلك عند محمد رحمه الله وعند ابي
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر
عند ما قلنا ان ما قاله هنا فيه خلاف لمحمد وتطويل الركعة الثانية على
الركعة الاولى في جميع الصلوات الفرض والنفل مكروه وقيل انه غير مكروه
في النفل والاوّل اصح اما اطالة الثالثة منه على ما قبلها فلا يكره لانه شفع
آخر ويكره ايضا في الصلوة نزع القميص ونحوه والقلنسوة بفتح القاف
واللام وضم السين وهي ما يلبس في الرأس وكذا يكره لبسها اذا كان في الخلع
واللبس بعمل يسير وان عمل كثير قصد الصلوة ويكره ان يشتم بفتح الشين
هو الفصح اي يشتم طيباً بكسر الطاء اي ذار راحة طيبة هذا اذا قصه اما

فوقه

م

اذا دخلت الريحه انفه بغير قصد فلا وان يرمي بزرقه البراق بوزن
غراب ماء الغم اذا خرج منه وما دام فيه فهو روي او يرمي بنخامته
بضم النون وهو البلم الذي ينفذ الى الخلق بالنفس الغنيو اما من
الخشوم والصدروا فاما يكره ذلك اذا لم يضطر اليه اما اذا اضطر
بان خرج بسعال او تنخخ ضروري فلا يكره الرمي تحت قدمه اليسرى
اذا لم يكن في المسجد والا ولي ان يأخذ بطرف ثوبه ويكره ان يرقع
اي يجلب الروح بفتح الراء وهو شيم الریح او الراحة بثوبه او بمرحله
بكسر الميم وفتح الواو وهذا اذا رقع مرة او مرتين فان رقع ثلث مرة
متواليات نفست صلواته لانه عمل كثير ويكره ايضا ان يرفع كفه اي يشتم
الى الرفيق وكذا الى ما دون الرفيق عند ظهور الكفين وهذا اذا شتمه
خارج الصلوة وشرع فيها وهو كذلك اما لو شتمه في الصلوة نفست
لانه عمل كثير ويكره ايضا ان لا يضع يده حال القيام او الركوع او السجود
او التشهد في موضعها المسنون المذكور في صفة الصلوة الا ان لم يضع
من عذر يمنعه عن الوضع ويكره ايضا للصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة
القيام من ركوع وسجود او قعود وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود
وان ينقص من تلك تسبيحات الركوع والسجود لمخالفة السنة في ذلك
كله وان يأتى بالاذكار المشروعة في الانتقال متعلقا بالمشروعة بعد تمام

الانتقال

الانتقال متعلق بياقي بان يكثر للركوع بعد الانتهاء الى حد الركوع ويقول
سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام وتوذلك لان السنة ابتداء الذكر عند
ابتداء الانتقال وانهاؤه عند انتهائه وفيه اي في اتيان المذكور كراهتا
احدهما تركها اي ترك الازكار في موضعها اي في موضع الذكر والاخرى
تحصيلها اي تحصيل الازكار في غير موضعها اي في غير موضع الذكر ويكره
ايضا للصلي ان يمسح عرقه او يمسح التراب من جبهته في اثناء الصلوة
او في قعود التشهد قبل السلام لانه عمل لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة
بان كان العرق يدخل عينيه فيوطئها وتوذلك لا يكره لحصول الفائدة
وهي دفع شغل القلب واما بعد السلام فلا يكره لما روي انه عليه السلام
كان اذا قضى صلواته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا
الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن ولا بأس للتطوع المنفرد
ان يتقوى بالله من النار عند ذكرها وان يسأل الله الرحمة عند
ذكر آية الرحمة من الجنة وانواع النعيم او ان يستغفر اي يطلب المغفرة
عند ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك وان كان المصلح المنفرد
في الفرض يكره له ذلك خلافا للشافعي واما الامام والمعتدي فلا يفضل
ذلك المذكور من السؤال ونحوه لانه في الفرض ولا في النفل المشروعة بالجماعة
كالترابيح ولا بأس بان يصلي متوجها الى ظهر رجل قاعد او قائم يتحدث

اذ لم يحصل في حديثه لفظ يخاف منه الغلط ويكره ان يصل الى وجه
 الاسناد الا اذا كان بينهما ثالث ظهر الى وجه المصلي لانتفاء سبب الكراهة
 وهو التشبه بعبادة الصورة او يصلي اي ولا باس بان يصل وبين
 يديه اي قد امة مصحف معلق او سيف معلق لانها لم يعبد بها
 احد او على بساط فيه تصاوير اي صور والحال ان لا يسجد على التماثيل
 وقيل تكره وان لم يسجد عليها وهذا اذا كانت صورة ذي روم اما
 اذا كانت صورة غير ذي الروم كالشجر ونحوه فلا اتفاق لا يكره وان
 يسجد عليها ويكره ان يسجد عليها اي على التماثيل لذي الروم للتشبه
 بعبادتها ويكره ايضا ان يكون فوق راسه اي راس المصلي في السقف
 او بين يديه اي قد امة قريبا منه او بخدائيه في مقابلته وان لم قريبا
 تصاوير مرسومة في جدار او غيره او صورة موضوعة او معلقة لان
 فيها تعظيمها بخلاف ما اذا كان خلفه لانها هانة لها وهذا اذا كانت
 الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس واما اذا كانت مقطوعة الرأس
 بمنزلة الم يكن له اي للشخص المصور رأس أصلا او كان له رأس فحاه
 بحيث لا يسجد عليه حتى طست هيئته او كانت الصورة صغيرة جدا
 بحيث لا تبعد اي لا تظهر للناظر اذا كان قائما وهي على الارض اي لا
 تبين تفاصيل اعضائها فلا يكره حينئذ ان يكون بين يدي المصلي او فوق

رأسه ونحو ذلك لانها لا تعبد فاستفى التشبه بعبادة الصور الله اعلم
فروع لو محا وجه الصورة فهو كقطع رأسها بخلاف قطع يديها وجلها
 والخط على عنقها بحيث وفي الخلاصة المختار ان الصورة اذا كانت على
 وسادة او بساط لا باس باستعمالها وان كان يكره اتخاذها وان
 كانت على الارض والستر فمكره وتكره التماثيل على التوب صلى فيه
 او لم يصل اما ان كانت في يد وهو يصل فلا باس به لانه مستور بشاير
 وكذا لو كان على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها
 انتهى ولعل المراد بقوله ان كانت في يده كونها معلقة في يده لانه يسكنها
 بيده وفي قوله وان كان يكره اتخاذها نظر ذكرنا وجهه في الشرح ولا باس
 بالصلوة على الطنافس بفتح الطاء وكسر الفاء جمع طنفسة وهي البساط
 ذو الخلل وكذا لا باس بالصلوة على اللبود وسائر الفرش بضمين جمع فرش
 وهو اسم لما يفرش عموما اذا كان الشيء المفروش رقيقا بحيث يسجد
 عليه جمع الارض ولكن الصلوة على الارض بلا حائل او على ما انبتت الارض
 كالخضيرة والبورياء افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف
 الامام المالك رحمه الله فان عنده يكره السجود على ما ليس من جنس الارض
 ولا باس بان يكون مقام الامام اي موضع قيامه ومحل قدميه في المسجد
 اي خارج المحراب ويكون سجوده في الطاق اي في المحراب ويكره ان يقوم

في الطاق بان يكون قدماه في المحراب لان فيه التشبه باهل الكتاب
 في امتياز الامام بمكان مخصوص وفيه بحث مذكور في الشرح ويكره
 ان يفرد الامام عن القوم في مكان هو اعلى من مكان القوم اذا لم يكن
 بعض القوم معه لما فيه من التشبه المذكور وان انفرد الامام عن
 القوم بالمكان الاسفل اختلف المشايخ فيه قال الطحاوي لا يكره
 لعدم التشبه باهل الكتاب فانهم انما يخصون امامهم بالمكان المرتفع
 وظاهر الرواية الكراهة لان فيه اذراء بالامام ومقدار الارتفاع
 الذي يحصل بركاهة الافراد قليل مقدار قامته وقل ما يقع به الامتياز
 وقل ذراع وعليه الاعتماد ويكره للمقدي ان يقوم خلف الصف
 وحده الا اذا كان لم يجد في الصف فرجة يمكنه القيام فيها والمختار
 ان اذا لم يجد فرجة ان ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاف القيام
 وحده اولى من جذب رجل من الصف في زمان الغلبة الجهل فربما
 يفضي الجهل الى فساد صلوة المجدوب وكذا يكره للمنفرد وهو نعم المفضل
 والمستقل ان يقوم في خلال الصف بين المقدين فيصلي صلاة التي هي
 فيها فيجاء الفهم في القيام والقعود والركوع والتسجود وتكره الصلوة في طريق
 العامة لانه عليه السلام نهى ان يصلي في سبعة مواطن في المنزل والمخروطة
 والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق ظهر الكعبة

وهو صواب

وتكره

وتكره الصلوة في الصحراء من غير سترة اذا خاف المصلي المروءي من
 ان تمر احد بين يديه وتكره ايضا في معاطن الابل اي مباركها وفي المزبلة
 وهي ملق الزبل اي السرقين وفي المخروطة اي موضع الحرارة اي ذبح الحيوانا
 من الغنم وغيرها وفي المفتسل اي موضع الاغتسال وفي الحمام وفي المقبرة
 لما مر من الحديث ولان هذه المواضع مواضع النجاسة ويكره ايضا علي
 سطح الكعبة للحديث المتقدم وذكر قاضيان في الفتاوي ان اذا غسل
 موضعا في الحمام ليس فيه تمثال اي صورة وصل في لباس بر والاولي
 ان لا يصلي فيه الا لضرورة كخوف الفوت ونحوه لاطلاق الحديث واما
 الصلوة في موضع جلوس الخائمي فقال قاضيان لالباس بها لانه للنجاسة
 فيه وكذا قال في الفتاوي لالباس بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها موضع
 اعد للصلوة وليس فيه قبر اشترى كلام الفتاوي ويكره ان يقرأ كلمة
 او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة بغير عذر ويبدأ القراءة
 من سورة اخري وكذا لو انتقل الى آية اخري من تلك السورة وترك
 بينها شيئا واما ان حصر عما بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا
 يكره الانتقال الى آية اخري من تلك السورة او من سورة اخري للعذر
 هذا ان انتقل قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينسحب ان يعود ذكره
 في القنية وان لم يعد فلا كراهة ايضا لعدم القصد ويكره للامام ان يؤتم

قوما وهم له كارهون بخضلة اي بسب خضلة توجب الكراهة او لان فيهم
 من هو اولي منه بالامامة اما ان كانت كراهتهم لغیر سب يقتضيها
 فلا يكره امامته لانها كراهة غير مشروعة فلا تعتبر ويكره ايضا للامام
 ان ينقل عليهم اي على القوم بالتطويل الزائد عن حد السنة في القراءة
 وسائر الاذكار ويكره ان يجعلهم عن اكمال السنة في تسبيح الركوع والسجود
 وقراءة الشاهد ويكره ان يلجئهم اي يحوجهم الى الفتح عليه في القراءة
 يعني اذا اراد حج عليه في القراءة ينبغي ان يركع ان كان قد قراء المقدار المسنون
 او ينقل الى اية اخرى ان لم يكن قراءه ولا يحجج القوم ان يفتحوا عليه و
 يجب عليه اي على الامام ان يقرأ ما يتيسر عليه قراءته من القرآن
 دون ما هو عسر عليه لم يحكم حفظه وان عرض له شيء من الحصر انتقل
 الى آية اخرى او يركع ان كان قد قراء ما يكفيه وهو قدر السنة وقبل
 قدر ما تجوز به الصلوة وقبل قدر الواجب ويكره للمصل ان يمكث
 في مكانه الذي صلى فيه الفرض وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه
 فقرأ ورده قائما او جالسا في ناحية المسجد لا يكره كما هو قول
 الحلواني بعد ما سلم في صلوة بعد حاسته كالظهر والجمعة والمغرب
 والشاء الا قد ما يقول اي قد ر قوله اللهم انت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذي الجلال والاكرام وبه متعلق بقوله ورد

اي بعد

اي بعد الملتك الا هذا القدر ورد الاثر عنه عليه السلام على ما
 تقدم ويكره تقديم العبد للامامة لان الغالب عليه الجهل حتى لو
 علم انه عالم لا يكره وتقديم الاعرابي لما قلنا في العبد وهو منسوب الى
 الاعراب وهو سكان البادية من العرب وملحق بهم سكانها من غيرهم
 كالتركمان والاكراد ونحوهم وتقديم الاعبي لانه لا يمكنه الاحتراز عن
 التجاسة ولا يتحقق استقبال القبلة كما ينبغي وتقديم الفاسق
 لتساهله في الامور الدينية تقصيره بالالتيان بالشرائط وتقديم
 ولد الزنا بناء على ان الغالب فيه الجهل اذ ليس له من يحمله على التعلم
 حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعرابي وان
 تقدموا جاز يفي جازت الصلوة وراهم مع الكراهة ولا تفسد خلافا
 لما لك في الفاسق اراد محمد رحمه الله بقوله يكره تقديم الاعرابي بالاعرابي
 المجاهدون العالم على ما قرناه ويكره النقل قبل صلوة العيد مطلقا
 وكذا يكره بعدها في الجبانة اي الضمراء والمراد بها فناء المصر المحدث
 لصلوة العيد والجمعة والافروق في هذا الحكم بين الجبانة والجامع
 ويستقل في غير الجبانة اما في مسجد اي مسجد محله او في بيته
 ويكره ان يدخل في الصلوة وقد اخذ غائط او بول لقوله عليه السلام
 لصلوة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الاختنان وان كانت لاهتمام

بالبول والغائط يشغله أي يشغل قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه
 يقطعها أي يقطع الصلوة ليؤثرها على وجه الكمال هذا إذا كان في الوقت
 سعة والأفلا يقطع لأن تعويت عن الوقت حرام وإن مضى عليها أي
 على الصلوة فيما إذا كان الاهتمام يشغله أجزاء أي كفاها فعلها وقد
 أساء وكان أثمًا لا دثر أياها مع الكراهة التحريمية وكذا الحكم أن أخذ
 البول أو الغائط بعد الافتتاح وإن لم يكن موجودا عند الافتتاح فإنه
 يقطعها وإن لم يقطع أجزاء مع الأساءة ويكره أن يكون قبلة المسجد
 إلى المخرج أي الخلاء أو إلى الحمام أو إلى قبر وفي الخلاصة هذا إذا لم يكن بين
 المصلي وهذه المواضع حائل كالحائط وإن كان حائط لا يكره وإن صلى في بيته
 إلى الحمام فلا بأس لأن الكراهة في المسجد لاحترامه لا لكون الصلوة عند
 النجاسة لأن جدار الحمام حائل بخلاف ما لو كانت النجاسة بين يديه
 فإنه مكروه ولو في بيته ويكره المرور بين يدي المصلي لقوله عليه السلام
 لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن
 يمر بين يديه وفي رواية أربعين خريفا وهذا إذا لم يكن عنده أي عند
 المصلي حائل يحول بينه وبين المار نحو السترة أي العصا المركوزة أمامه
 أو الأسطوانة بضم الهمزة والطاء وهي العمود أو نحوها من شجرة أو آدمي
 أو دابة أو غير ذلك فإنه لا يكره المرور من وراء الحائل وإنما يكره المرور

عند عدم

عند عدم الحائل إذا مر في موضع السجود هو الأصح وفي النهاية الأصح أنه
 لو صلى صلوة الخاشعين بأن يكون بصره حال قيامه إلى موضع سجوده
 لا يقع بصره على المار لا يكره والاول مختار السرخسي وما في النهاية مختار
 فخر الاسلام وإن كان يصلي على الدكان فإن حاذى أعضاء المار أعضاء
 المصلي يكره على ما في النهاية وغيرها وهذا في الصحراء أما أن يصلي في المسجد
 فإن كان المسجد صغيرا كره المرور مطلقا وإن كان كبيرا فقتل هو
 كالصغير لا يميز بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء يمر في كل موضع
 سجوده وقيل يميز ما وراء خمسين ذراعا وقيل قدر ما بين الصف
 الاول وحائط القبلة ويرجح ابن الهمام ما ذكره في النهاية من غير تفصيل
 بين المسجد وغيره وينبغي للمصلي في الصحراء أن يتخذ سترة قدر ذراع
 في غلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها قبالة أحد صاحبيه لا بين عينين
 وأن العصابين يديه ولم يفرزه وخط خطأ وقيل يجزئ عن السترة
 وقيل لا وعلى قول المجوز فقتل بخط خطأ كالحجاب وقيل من جهة
 يمينه إلى شماله وأما الوضع ففي الكفاية يضع طول الأعراس ليكون
 على مثال الفرز ويدره المار إذا أراد أن يمر في موضع سجوده أو بيته
 وبين السترة بالاشارة أو التبيح لهما معا وسترة الامام سترة
 للقوم ويجوز ترك السترة في موضع ياء من المرور فيه وفي القنية

قام في آخر الصف من المسجد وبينه وبين الصفوف مواضع حالية
فلما دخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه
فلما اتم المات بين يديه **فروع** يكره ايضا رفع البصر الى السماء في
الصلوة وتكره الصلوة بحضرة الطعام ويكره رفع الرأس ووضع
قبل الامام وان يصل وبين يديه تنورا وكانون موقد بخلاف الشمع
والسراج والقنديل وفي فتاوى الحجة الاول في عدم مواجهة
ويكره ان يحرف اصابع يديه او رجليه عن القبلة في السجود وكذا
كل ما فيه مخالفة السنة او الواجب وفي خزائن الفقه والمنهجي
العدو والهرولة للصلوة والمكروه مجاوزة اليدين عن الاذنين
ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة التهنئة قبل التمام وقالوا يكره
ستر القدمين في السجود وفيه نظر ولا تكره الصلوة في ثوب مشدود
الوسط وقيل تكره والختار الاول واما اذا صلى وهو مشتم الكتم فمقبول
يكره لانه كفى الثوب وقيل لا قال صاحب القنية وهو الاحوط ولعل
مراده قد رما ينكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والمرفق فانما يكره
على ما مر وتكره الصلوة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت لمسلم
ولم تكن مزروعة فلا ولو ابتلى بين الصلوة في ارض الغير او في
الطريق فان كانت مزروعة او كافر فالطريق اولى والا فمقبول

ولا يجب

ولا يجب في الصلوة احد ابويه اذا ناداه ان استغاث به لم يتم
فيقطعها كما يقطع لحوق سقوط اجنبي من سطح ونحوه او غرقه او
حرقه او سرقة ما قيمته درهم له والغيره **فصل في السنن** المراد بها
في هذا الموضع ما يستحب في الصلوة من قول او عمل او اجلها من غير افعالها
اولها اي اول السنن الاذان وهو ستة مؤكدة للصلوات الخمس
والجمعة دون الواجبات كصلوة العيد ودون التوافل كصلوة الكسوف
اذا صليت جماعة سواء كانت في وقتها او فائتة فان صلوا فواية متحدة
في جماعة اذن لا يولي منها واقيم وفي البواقي ان شاء اذن واقام وان
شاء اقتصر على الاقامة اذا صليت متواليه ويستحب الاذان والاقامة
لمن صلى وحده في بيته وللشافعي الا انه يكره الترك للشافعي فقط كما يكره
الترك للجماعة الا لجماعة النساء وحدهن وجماعة المعذورين
في المصري يوم الجمعة فان الاذان والاقامة مكروهان لهم كرواهة
صلواتهم جماعة وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع فيه عندنا
خلاف للثلاثة وهو ان يحفض صوته اولاً بالشهادتين ثم يرفع فيحمد
بهما صوته ويريد في اذان الفجر بعد الفلام الصلوة خير من النوم
مرتين والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة فانها عندهم
فرادي اللفظ الاقامة عند الشافعي واحمد درهمها ويستحب كون

مطلبة في هذه السنن

المؤذن عالما بالسنة تقيا فيكره اذان الجاهل والفاسق لقوله عليه
 السلام ليؤذن لكم خياركم ويكره اذان الصبي وان كان عاقلا في
 رواية وفي ظاهر الرواية لا يكره اذانه ان كان عاقلا ويكره التلحين
 في الاذان لانه ليس من افعال الاخبار وكذا في القراءة وتحسين الصوت
 مطلوب والتلحين ان يخرج الحرف عما يجوز له في الاداء ويستقبل القبلة
 بالاذان والاقامة لانه المتوارث فيكره ويحول وجهه يمينا عند حي
 على الصلوة وشمالا عند حي على الفلاح في الاذان والاقامة ويستدير
 في المنارة اذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات القدمين
 ويجعل اصبعه في اذنيه لامر عليه السلام بلال به وقال ان ارفع
 لصوتك وان لم يفعل فلا كراهة ويكره له التكلم وهو يؤذن او يقيم
 ويستأنف لو تكلم في اثنا ثلثة لانه ذكر واحد ولا يرد السلام لو سلم عليه
 فيه ولا يشتم العاطس ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان ينفسه ويكره
 ركبا في ظاهر الرواية والمسافر وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان
 يؤذن متوجها حيث توجهت دابته ويكره ان يؤذن جنبيا في رواية
 واحدة ومحمد ثانيا لا يكره في احدي الروايتين وفي الاعادة بسبب الجنابة
 روايتان والاشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع
 كلما في يوم الجمعة دون تكراره كما في الهداية وتكره الاقامة بلا وضوء

في المشهور

في المشهور وقيل لا ويستحب اعادة اذان المرأة ويجب اعادة اذان
 السكران والمجنون والصبي غير العاقل وان مات في الاذان او القا^{مة}
 يجب الاستئناف وكذا ان جن او اغني عليه او سبقه الحد فذهب
 وتوضاء او حصر ولم يلحقه احد او اخرس فانه يجب ان يستقبل الاذان
 والاقامة هو او غيره ولو قدم عليه مؤخرا يعود الى الترتيب ولا يستأنف
 ولا يكره اذان العبد والاعرجي وولد الزنا ولكن غيرهم اولى ويكره
 التلحين عند الاذان والاقامة الا من عذر كتحصيل الصوت وتحسينه
 ولا يمشي في الاذان ولا في الاقامة فان مشى الى مكان الصلوة عند
 قد قامت الصلوة فلا بأس به ان كان هو الامام وقيل مطلقا ويترسل
 في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكون ويجوز في الاقامة بان يتابع
 كلماتها ويكره مخالفة ذلك حتى لو طن الاقامة اذ انما ترسل فيها ثم علم
 فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضيان وينبغي للمؤذن ان
 ينتظر الناس وان علم بضعيف مستعجل اتمام له ولا ينتظر رئيس
 المحلة لان فيه رياء وايداء ويكره ان يؤذن في مسجد من شخص واحد
 واستحسن المتأخرون التثويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب
 ما تعارفه كل قوم وخص به ابو يوسف رحمه الله من له زيادة اشتغال
 بامور العامة كالامير والقاضي والمفتي وينبغي ان يفصل بين الاذان

والاقامة ويكره وصلها والفصل في غير المغرب مقدار ركعتين او
 اربع في كل ركعة قراءة اثنتي عشرة اية ونحوها واما في المغرب فعند
 اية خفيفة رحمه الله يفصل بسكينة قدر ثلث ايات قصار او اية طويلة
 وقيل قدر خطوة ثلث خطوات وعند ما يجلس خفيفة ولا يكره
 عنه ما قاله ولا عند ما قاله انما الخلاف في الافضلية ولا يجوز
 الاذان لصلوة قبل دخول وقتها وجوزه ابو يوسف والثلاثة في الفجر
 وتجب الاعادة لو اذن قبله لان لم يحصل به الفائدة المقصودة منه وفي
 الاعلام بدخول الوقت والسمع للاذان ينبغي ان يجيب اي يقول
 مثل ما يقول المؤذن وعند حي على الصلوة وعند حي على الفلاح يقول
 لا حول ولا قوة الا بالله وعند الصلوة خير من النوم يقول صدقت
 وبررت فالاجابة على هذا الوجه قيل واجبة وقيل الواجب الاجابة
 بالقدم واما لسان مستجابة وهو الاظهر وفي الاقامة مستجابة
 اجماعا وفي التجنيس لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع وان سمع
 الاذان غير مرة يجب الاول سواء كان مؤذن مسجدا او غيره وفي
 العمود قارئ سمع النداء فالافضل ان يمسك ويستمع وقال
 الرستقني يعض في قراءته ان كان في المسجد وكذا ان كان في بيته
 ان لم يكن اذان مسجدا وينبغي ان يقول عقب الاذان ما ورد

عنه عليه

عنه عليه السلام انه من قاله حين يسمع النداء اللهم رب هذه
 الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة
 والدرجة العالية وابعثه مقام محمود الذي وعدته انك لا
 تخلف الميعاد حلت له شفاعتي وثاني السن رفع اليدين عند
 تكبيرة الافتتاح مع التكبير وقد تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة
 وثالثها نشر الاصابع عند التكبير بدون تكلف ضم ولا تفرج ورابعها
 جهر الامام بالتكبير وكذا بالسمع والسماع وخامسها الثناء اي
 قراءة سبحانك اللهم اه وسادسها التعوذ وسابعها التسمية
 وثامنها التامين وتاسعها الاخفاء بهن اي بالاربع المذكورة من
 الثناء وما بعده اما ما كان المصليا او مقديا او منفردا وعاشرها وضع
 اليمنى من اليدين على الشمال منها وحادي عشرها كون ذلك الوضع
 تحت السريرة للرجل وكونه على الصدر للمرأة وثاني عشرها التكبير
 التي يؤتى بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والرفع منه و
 النهوض من السجود والقعود الى القيام وكذا التسمع ونحوه وثالث
 عشرها تسبيحات الركوع ورابع عشرها تسبيحات السجود وخامس
 عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كون مفرجا اصابعه
 وفي سادس عشرها وسابع عشرها افتراس الرجل اليسرى والقعود

عليها ونصب الرجل اليمنى متوجهة اصابعها نحو القبلة في التمدتين
للرجل والتورك ^{فيها} للمرأة وثامن عشرها الصلوة على النبي عليه السلام
بعد الشهادتين في القعدة الأخيرة وتاسع عشرها الدعاء في آخر الصلوة
بما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة وتام العشرين الاشارة
بالمسجعة عند ذكر الشهادتين كما ذكرنا في صفة الصلوة وقد قيل
قراءة الفاتحة في الاخيرين في الفرائض ايضا سنة وهو ظاهر الرواية
وقيل واجب وقيل مستحب وقيل الخروج من الصلوة بلفظ السلام
سنة ايضا والاصح انه واجب وقيل السلام عن عينية ^{والاصح} وتيسار سنة
والاصح ان كليهما واجب وقيل بعض هذه الافعال التي ذكرنا انها سنة
انما هو ادب والاصح ان جميعها سنة سوى ما بينا رجحان وجوبه وما
ذكرنا في صفة الصلوة مما سوى ذلك المذكور ههنا من السنن فهو
ادب ومراده ان ما لم ينص على انه فرض او واجب ولم يذكره هنا
هو مذكور في صفة الصلوة فهو ادب كاجزاء الكفين من اليدين عند
التكبير ونحوه وفيه نظر فان من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في
التسجود وهو سنة وكذا ابداء الصبيحتين ومجاذات البطن عن الفخذين
وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانها سنة ايضا **فصل في التواقل**
جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادة التي ليست بفرض

ولا واجب

محلل في بيان الواقل

ولا واجب فتم السنة والمستحب والتطوع الغير الموقت **اعلم** ان السنة قبل
صلوة الفجر ركعتان وهي اقوي السنن المؤكدة حتى روي عن ابي حنيفة رحمه الله
انها لا تجوز مع القعود لغير عذر لقوله عليه السلام صلوا حوا ولو طرأ عليكم الخيل
ثم الاكد بعد ما قيل ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم
التي قبل الظهر والاصح ان التي قبل الظهر اكد بعد سنة الفجر ثم الباقية على السواء
واربع قبل الظهر وركعتان بعدها لما روي انه عليه السلام كان يصلي كذلك
واربع قبل العصر وان شاء ركعتين وسنة العصر مستحبة للمؤكدة وركعتان
بعد المغرب لقوله عليه السلام من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة سوى
المكتوبة بنى له بيت في الجنة اربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد
المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر واربع قبل العشاء وفي نسخة
واربع بعدها كذلك وان شاء ركعتين وهما المؤكدة للحديث المتقدم انفا
وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء فذلك مستحب كما ذكرنا وكذا الاربع
بعد العشاء **ويستحب** الاربع بعد الظهر لقوله عليه السلام من حافظ على اربع ركعات
قبل الظهر واربع بعدها حرم الله علي النار ويجوز في الاربع بعد الظهر كونها
بتسليمية واحدة او بتسليميتين لكن بتسليمية واحدة افضل اتفاقا وفي التي
بعد العشاء كونها بتسليمية واحدة افضل عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما بتسليميتين
ويستحب الست بعد المغرب لقوله عليه السلام من صلى بعد المغرب ست

ركعتا كتب من الاوابين وتلا ان كان لاه واين غفورا واختلف هل تقبل الاربع
 بعد الظهر والعشاء والتست بعد المغرب سوى المؤكدة او معها والظاهر
 الثاني لان يصعد عليه ان يصلي بعد الظهر والعشاء اربعا والمغرب ستا ^{ركعتا}
 في ضمن ذلك وذكر في المحيط ان تطوع قبل العصر باربع وقبل العشاء باربع
 فحسن لان النبي عليه السلام كان لا يواظب عليها فلا تكونا مؤكدين والسنة
 قبل الجمعة اربع لانه عليه السلام واظب على الاربع بعد الزوال في جميع الايام
 وبعدها اي بعد الجمعة اربع لقول عليه السلام اذا صلى احدكم الجمعة
 فليصل بعدها اربعا وعند ابي يوسف بعد الجمعة ست ركعتا وهو
 مروى عن علي كرم الله وجهه والافضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين
 للخروج من الخلاف **فروع** لو ترك سنة الفجر او غيرها من المؤكدة قيل
 يا ثم والاصح انه لا ياثم لكن تفوت الدرجات والثواب ويستحق الملامة
 هذا ان راها حقا ولم يستخف والايكفر واما سبعة الضحى اي صلاة
 الضحى فقد وردت الاحاديث فيها اي في قدرها من الركعتين الي
 ثنتي عشرة ركعة وهي مستحبة لما روي عن ابي ذر رضي الله عنه انه قال
 اوصني يا رسول الله قال عليه السلام اذا صليت الضحى ركعتين لم تكسر
 لمن العافلين واذا صليتها اربعا كتبت من العابدين واذا صليتها
 ستا لم يتبعك ذلك اليوم ذنب واذا صليتها ثمانيا كتبت من

القائتين

القائتين واذا صليتها عشر بنى الله لك بيتا في الجنة وروي
 انه عليه السلام قال من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له
 قسرا في الجنة من ذهب ووقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس الي
 قبل الزوال ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار ثم الافضل في صلاة
 الليل والنهار من المطلق اربع ركعات بتحرية واحدة وسلام واحد
 عنه ابي عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا اي ابو يوسف ومحمد رحمهما الافضل
 في صلاة الليل ركعتان بتحرية وعند الشافعي رحمه الله الافضل في الليل والنهار
 ركعتان بتحرية واحدة والدلائل مستوفاة في الشرع والزيادة على ثمان ركعات
 بتسليمة واحدة ليلا وعلى اربع ركعات بتسليمة واحدة نهارا مكرهة بالاجماع
 من اعتنا لعدم ورود الاثر وان شرع في صلاة التطوع او في صوم التطوع
 ثم افسد ما فعله قضاؤها عندنا وعند مالك وهو قول ابي بكر الصديق
 وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين خلافا
 للشافعي واحد وتحقيقه في الشرع وان شرع في التطوع بنية اربع اي بنية
 ان يصلي اربع ركعات ثم قطع اي افسد ما شرع فيه قبل اتمام شفعه لا يلزمه
 الا شفع اي الا قضاء شفع عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فان
 عنده يلزمه قضاء اربع في رواية ولو افسد بعد اتمام شفعه فان كان
 قبل القيام الي الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعند ابي يوسف شفع

وان كان بعد القيام اليها لم يزمه قضاء شفع اتفاقا قالوا هذا الحكم المذكور
وهو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع بيته الاربع في غير السنين
الرواتب كسنة العصر والمشاء اما اذا شرع في الاربع الرواتب التي قبل
الظهر او قبل الجمعة او بعد هاتم قطع في الشفع الاول والثاني يلزمه الاربع
اي قضاؤها بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليمه واحدة ولذا لا يصح فيها
على النبي عليه السلام في القعدة الاولى ولا يستفتح عند القيام الى الثالثة لانها
بنزلة صلوة واحدة وان شرع في الاربع من التطوع سنة كانت او غيرها
ولم يقعد في الركعة الثانية اي ترك القعدة الاولى فسدت صلواته تلك عند
محمد وزفر لترك فرض وهي القعدة الاولى فانها فرض عندها في النفل بناء على
ان كل ركعتين منه صلوة على واحدة ويقضى الركعتين الاوليين عند هاتون
الاخريين لصحة ما قالوا اي ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا تقصد صلواته
في الصورة المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء وكل ركعتين من النفل اذا افسد
فعليه قضاؤها فحسب دون قضاء ما قبلها وما بعد هاتم لم ينسد
لما تقدم ان كل شفع صلوة على واحدة اما تقدم عن ابي يوسف فيما اذا
الاربع وشرع اذا افسد ما قبل القعود الاول حيث يلزمه قضاء اربع عن
واما المسئلة الملقبة بالثانية وهي ما اذا صلى اربع ركعات وترك
القراءة في كلها او بعضها فالخلاف الواقع فيها بين ائمتنا مبني على قاعدة

اخرى

اخرى مختلفة بينهم وهي ان ترك القراءة في كل ركعتي النفل او في
احدهما يوجب بطلان التحريم عند محمد رحمه الله فلا يصح شروعه
في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاؤه بافساده ولا يوجب عند ابي
يوسف رحمه الله وانما يوجب فساد الاداء فيصح شروعه في الشفع
الثاني فاذا افسد لم يزمه قضاؤه ايضا وقول الامام كالاول في الاول
كالثاني في الثاني ثم المسئلة المذكورة وان ذكرت في الهداية وغيرها
على ثمانية اوجه باعتبار تدخل بعض صورها في بعض فانها تنهي الى
ست عشرة صورة واحدة منها لا يلزم فيها قضاء شيء وهي ما اذا قرأ
في الجميع والباقي المبني على القواعد المذكورة خمس عشرة صورة وهي
ترك القراءة في الجميع يقضى ركعتين وعند ابي يوسف رحمه الله اربعا
تركها في الاولى فقط يقضى اربعا وعند محمد رحمه الله تسعين قراء في الثانية
فقط كذلك تركها في الاولى الثانية فقط يقضى ركعتين اتفاقا تركها في
الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك تركها في الاولى و
الثالثة يقضى اربعا وعند محمد رحمه الله ركعتين تركها في الاولى والرابعة
كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثالثة والرابعة
يقضى ركعتين اتفاقا تركها في الاولى والثانية والثالثة يقضى ركعتين
وعند ابي يوسف رحمه الله اربعا تركها في الاولى والثانية والرابعة

تركها في الثانية والرابعة
كذلك

كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة يقضى اربعاً وعند محمد رخصة
 ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك ومن احكم القواعد
 لم يصح عليه التحنيج ولو افتتح التطوع قائماً ثم قعد من غير عذر مبيح للعود
 في النفل جاز قعوده وصحت صلواته عن دايء حنيئة رخصة خلافها وان
 نذر ان يصلي صلاة ولم يقل في نذره ان يصلي قائماً او قاعداً يبرئه اذا
 قائماً صرفاً للطلاق الى الكامل وان صلى قاعداً قيل يجوز ويستطاعه
 قياساً على عدم النذر وذكر في الكافي ان الصحيح انه لا يلزمه القيام الا
 بالتخصيص عليه وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات يعني اذا
 اشغل مقداراً من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات
 افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلاً افضل من صلوة
 اربع فيه لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود
 وتشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح
 ثم السنة المؤكدة التي يكبر خلافها في سنة الفجر وكذا في سائر السنن
 هو ان لا يات بها مخالفاً للصف بعد شروع القوم في الفريضة وللخلف
 الصف من غير حائل وان يات بها اما في بيته وهو الافضل وعند
 باب المسجد ان امكن بان كان هناك موضع للنوايل للصلوة وان لم يكن
 ذلك ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل وبالعكس ان كانا

مسجدان صيفي وشتوي وان كان المسجد واحداً فمختلف اسطوانته ونحو
 ذلك كالعمود والشجرة وما اشبهها في كونها مثلاً والاثنيان بها خلف الصف
 من غير حائل مكروه ومخالط الصف اشد كراهة وهذا الحكم المذكور
 اذا كان اثنيان بها بعد الشروع اي شروع الجماعة في الفريضة لمخالفة
 اياهم واما قبل شروعهم في الفريضة فيات بها في اي موضع شاء لانقاء
 العلة المذكورة وانما قيد المص بسنة الفجر لان غيرها لا يؤدي بعد شروع
 الجماعة في الفريضة بخلاف سنة الفجر فان تجاوز اداؤها اذا علم انه يدرك
 الامام في التشهد وان لم يعلم انه يدركه فيه يتركها ويقضي ولا يقضيها
 اذا فاتت وحدها اصلاً لا قبل طلوع الشمس لكرامة النفل فيه ولا بعده
 لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به الشرع وهو
 انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال ولم يرد في
 قضائها اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال وقال
 محمد رحمه الله احب الي ان يقضيها اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس
 قبل الزوال ولا خلاف في غير سنة الفجر انها لا تقضى بعد الوقت ان فاتت
 وحدها وكذا ان فاتت مع الفرض في الاصح وتقضى التي قبل الظهر في الوقت
 في الصحيح وتقدم على الركعتين وقيل تؤخر عنهما وتقام هذا في الشرع وسجدة
 في سنة الفجر التحفيف وان يقرأ في اوليهما مع الفاتحة قل يا ايها الكافرون

وفي الثاني الاخلاص لانه المروي عن النبي عليه السلام واختلف هل الافضل
 تأخيرها الى وقت الغرض او تقديمها اول الوقت والاحاديث ترجح الثاني
 واما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد فحسن وتطوع
 بها في البيت افضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل
 ما عدا التراويح ونحوه المسجد افضل فيها المنزل لما روي عن النبي عليه
 السلام انه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت وقال عليه السلام صلوة
 المرء في بيته افضل من صلوة في مسجد هذا الا المكتوبة وكره بعض المشايخ
 ستة المغرب في المسجد وقال لبعض ثمانية ستة المغرب في المسجد دون
 ما سواها وقال لبعض التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال
 المصنف وبرافق الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشتغل عنها اذ ارجح
 فان لم يخف فالافضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جمع ترويجة +
 سميت بها كل اربع ركعات منها الا ستراحة بعدها وهي ستة مؤكدة
 في الصحيح لانه واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي عليه السلام بين العدة
 في تركه المواظبة وقال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
 والمهديين من بعدي وقال عليه السلام ان الله فرض عليكم صيام رمضان
 وسنت قيامه واقامتها بالجماعة سنة ايضا وعن ابي يوسف رحمه الله
 ان امكنه اداؤها في بيته مع مراعات سنتها فهو افضل الا ان يكون

مكتبة ترويح

ففيها

ففيها يقتدى به والاصح ان الجماعة فيها افضل وعليه الجمهور لكنها
 سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة كلهم الجماعة وصلوا
 في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد اساءوا في ذلك وان اقيمت التراويح
 في المسجد بالجماعة وتختلف عن رجل من افراد الناس وصلي في
 بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة فلم يأنم وفي قوله من افراد
 الناس اشارة الى ما تقدم انه ان كان ممن يقتدى به لا ينبغي له
 ان يتخلف وان صلي في بيته بالجماعة حصل لهم ثوابها وفضلها
 ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة
 المسجد واظهار شعائر الاسلام وهكذا في المكتوبات اي الفرائض
 لو صلي جماعة في البيت على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة
 الجماعة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة
 الجماعة الواقعة في المسجد فالحاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة
 فالمسجد فيه افضل والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح او
 ينوي قيام الليل او ينوي سنة الوقت او قيام رمضان لان المشايخ
 قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق النقل او مطلق
 الصلوة قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
 وقال بعض المتأخرين بل عامتهم يجوز لكن صلي ركعتين بنية صلوة

نحو

الليل ثم تبين اي ظهر انه كان اي الشان قد طلع الفجر قال بعضهم
 وهو اكثر المتأخرين ينوب ذلك الذي صلاة عن سنة الفجر وهو
 قولها اي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما بل هو ظاهر الرواية عن الثمنا
 كلهم وتلك الرواية عن ابي حنيفة شاذة غير ظاهرة وان شك
 بعد ما صلى الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر لا ينوب ما صلاه
 عن سنة الفجر بالاتفاق لان اليقين لا يسقط بالشك وان نوي
 التراويح صلوة مطلقة فحسب اي من غير تعيين صفة من الصفا
 المذكورة قالوا اي بعض المشايخ الاصح انه لا يجوز وهو اختيار قاضينا
 خلاف ما احتاره صاحب الهداية وقد تقدم في بحث النية ووقته
 اي وقت التراويح ذكره باعتبار الفعل والنفل المذكور بعد العشاء
 لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها نافلة ^{تشرع}
 بعد العشاء فكانت تبعاً لها كسنتها وقيل وقتها الليل كله ولو
 قبل العشاء وقيل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح
 ما تقدم ويثبتني عليه انه لو صلى العشاء بامام وصلى التراويح بامام
 آخر ثم علم ان الامام الاول قد كان صلى العشاء على غير وضوء او علم
 فساد ما بوجه من الوجوه بعيد العشاء والتراويح تبعاً لها كما بعيد
 سنتها ولا يلزم اعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند ابي حنيفة ^{عليه}

ان كان

ان كان صلاًها مع التراويح لعدم تبعيته للعشاء عنه وانما يلزم
 تقديم العشاء للترتيب وعندنا يلزمه الاعادة ايضاً لانه تبع لها
 عندنا ويثبتني على انها يجوز بعد الوتر ام لا لانه ان فاتته مع الامام تروية
 او ترويحاً او اكثر هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكر في
 الذخيرة قال اختلف المشايخ ^{فيها} قال بعضهم يوتر مع الامام ثم
 يقضي ما فاتته من التراويح وقال بعضهم يصلي التراويح المتروكة ثم يوتر
 ولا شك ان تأخير الوتر اولى وكذلك الانفراد ببر واما الاستراحة
 في اثناء التراويح فيجلس بين كل ترويتين مقدار تروية اي
 بعد كل اربع ركعات وكذا ما بين الاخيرة والوتر والمراد الانتظار
 وهو مخير فيه ان شاء جلس ساكناً وان شاء هللاً او سبح او قرأ
 او صلى نافلة منفردة وهذا الانتظار مستحب لعادة اهل الحرمين
 فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع ركعة اسبوعاً ويصلوا
 ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات وان
 استراح على خمس تروية عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس برأي
 لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك اي يكره تنزيهاً لان
 ادخال ما ليس بعادة في العبادة مكروه ومن المكروه ما يفعله
 بعض الجهال من صلوة ركعتين منفردة بعد كل ركعتين لانه يبدل

قد راي ركعات

على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار وان علم انه يشغل لا يزيد
ويأتى بالشاء في كل شفع وفي شروع الهداية انه لا يترك الصلوة على
النبي عليه السلام في التشهد واذا غلط فترك سورة او آية فقرأ
ما بعد ما فالمستحب ان يقرأ التروك ثم يصيد المقروءة ليكون على
الترتيب ولا ينبغي ان يقدم في التراويح الخشوع ان بل يقدم ^{الخشوع}
فان الامام ان كان حسن الصوت يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكر
وكذا لو كان غيره اخف قراءة واحسن الكل في قاضيا ولو ام رجل
في التراويح ثم اقتدي باخر في تراويح تلك الليلة لا يكره له ذلك كما
لو صلى المكتوبة اماما ثم اقتدي فيها متفلا وهذا لان صلوة التنفل
غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان الامام والمتقدي معا متفليين
وكان على سبيل التداي بان يجتمع جمع كثير فوق الثلاثة حتى لو اقتدي
واحد او اثنان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف وفي الاربعة يكره اتفاقا
ذكره في الكافي وغيره ولو ام في التراويح في مسجد واحد مرتين او
صلاها ماموما في مسجد واحد مرتين كره وان في مسجدين اختلف
فيه واذا بلغ الصبي عشرين فامم البالغين في التراويح يجوز في
قول نصير بن يحيى وذكره في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز وهو المختار
وقال شمس الائمة السرخسي هو الصحيح لان فيه بناء القوي على الضعيف

ولو كان الامام في صلاة باس ان يترك سجدة

لان نفل

لان نفل البالغ اقوي لان شروعه ملزم بخلاف الصبي وان صلى اربع
ركعات بتسليمية واحدة ولم يقعد على ركعتين منها قد تشهد بجزئ
الاربع عن تسليمية واحدة اي على ركعتين عند اية حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
وهو المختار والصحيح وقيل تنوب عن تسليمتين وان قصد على رأس الركعتين
جارت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ من قراءة التشهد ينظر بركو
ان علم انه ان زاد عليه يشغل على القوم لا يزيد الدعوات المانورة وفيه
اشارة الى انه يزيد الصلوة على قدمناه الا انه يقتصر فيها على قول اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد لانه المرفوض عند الشافعي ويرتادي السنة
عندنا ولو تذكروا وتسليمية كانوا قد سهوا عنها فتذكروها بعد صلوا
صلوة الوتر اختلف المشايخ في انهم هل يصلون تلك التسليمية بجماعة
او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون تلك
التسليمية بجماعة لانها فانت عن محلها وقال الصدر الشهيد يجوز ان
يقال يصلون تلك التسليمية بالجماعة لان وقراها بان وقوله يجوز ان يقال
اشارة انه لا راي فيها عن الائمة وقول ^{الصدر} اظهر ولو سلم الامام على رأس
ركعة ساهيا في الشفع الاول من التراويح ثم صلى ما بقى منها على وجهها
قبل ان يصيد ذلك الشفع قال مشايخ بخاري يقضي الشفع الاول لا
غير لان فساد لا يؤثر فيما بعده وقال مشايخ سمرقند عليه قضاء الكل

اي كل التراويح لان سلامه وقع سهوا في جميع الاستغفار فلم يخرج من حرمه
الصلوة وقد ترك القعدة على رأس كل من الاستغفار وقعد في واسطها **هـ**
فروع فانت تروحية او ترويحان وقام الامام الى الوتر يوتر مع الامام
ثم يقضي ما فات واذا لم يصل الفرض مع الامام قيل لا يتبعه في التراويح ولا
في الوتر وكذا لو يصل معه التراويح ولا يتبعه في الوتر والصحح انه يجوز ان
يتبعه في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وشرع في
التراويح فانه يصل الفرض اولاً وحده ثم يتابعه في التراويح وفي القنية
لو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة تام المقتدي
في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم يدرك ما فات فيشهد وسلم
ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء شيء ما لم يعلم بقوت ولو صل التراويح قاعداً
بلا عذر قيل لا تصح والصحح الجواز مع الكراهة ولو قعد الامام واقعد واقام الفريضة
الجواز عند الكل وقيل فيه خلاف متحد رحمة الله ويكره للمقتدي ان يعقد التراويح
حتى اذا اراد الامام الركوع قام وكذا يكره ان يصل مع غلبة النوم عليه
بل ينصرف حتى يستيقظ ولو اقتدي على ظن ان الامام يصل التراويح فاذا
هو في الوترية معه ويضم رابعة ولو افسد ما لا شيء عليه والوتر ثلث
ركعات بسلام واحد عندنا يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها
ويستحب قراءة سبح اسم ربك في الاولى وقل يا ايها الكافرون في الثانية

والاخلاص في الثالثة لما روي ابو حنيفة رحمه الله في مسنده عن عايشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله عليه السلام يوتر بثلاث يقرأ في الاولى
سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
قل هو الله احد ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة خلافاً
للشافعي فان عنده القنوت بعد الركوع وليس في جميع السنة بل في
النصف الاخير من رمضان فقط والدلائل المذكورة في الشرح والدعاء
المشهور في القنوت اللهم انا نسئلك ونستغفرك ونشهد بك
ونؤمن بك ونؤوب اليك ونوكل عليك ونشفي عليك الخير
كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفكرك اللهم اياك
نعبد ولك نصلي ونسجد وابيئك نسعى ونخضع ونجور رحمتك
ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق ويضم اليه قنوت الحسن
بن علي رضي الله عنهما اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن
عافيت وتولني فيمن توليت وبارك فيما اعطيت وقني شر ما قضيت
فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يزل من البيت ولا يعز من
عاديت تباركت وتعاليت ويريد ان شاء وصلى الله على النبي
واله وصحبه وسلم ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتني
الدينا حسنة وفي الآخرة وقنا عذاب النار ويقول اللهم اغفر لي

يكررها ثلثا وقيل يقول يارب ويكررها ثلثا **تنبيه** لا يقنت
 في صلوة غير الوتر عندنا وقال مالك والشافعي رحمهما يقنت
 في الفجر ويجوز عندنا ان وقت فتنة او بليّة ان يقنت في الفجر
 قاله الطحاوي ولا يصلي اي الوتر جماعة الا في شهر رمضان والمراد
 انه يكره بالجماعة خارج رمضان قيل الافضل للانفراد والصحيح ان الجماعة
 فيه افضل الا ان سبقتها ليست كسنة جماعة التراويح والمسبوق
 في الوتر يقنت مع الامام بناء على ان المقتدي يقنت وهو الصحيح واذا
 قنت مع الامام لا يقنت بعدها اي الركعة التي قنت فيها مع الامام
 لان قنت في موضع القنوت يمين وان شك انه في الركعة الثالثة
 من التوام في ركعة الثانية منه ولا يترجح احد الامرين يبني على
 الاقل فيصلي الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي اخرى ويقنت مرتين
 اي يقنت في كل من الركعتين المذكورتين لان تكرار القنوت في موضعه
 مكروه كما في المسئلة الاولى وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضعه
 كذا في بعض النسخ وفي بعضها لم يقع الا احدهما في موضعه وهو المناس
 والمقصود وكذا الحكم لو شك انه في الاولى او الثانية يقنت لكل
 ركعة يحتمل انها ثلثة وذكر في الذخيرة انه ان قنت في الاولى او في
 الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة وهو مخالف لمسئلة الشك

ولكن

ولكن بينهما فرق وهو ان الساعي قنت على ان موضع القنوت فلا
 يتكرر بخلاف الشاك وفي الخلاصة ان الصدر والشهيد ان الساعي
 ايضا يقنت ثانيا وهو الاوجه وقد حققناه في الشرح وهل يصلي
 في اخر القنوت على النبي عليه السلام ام لا قال الفقيه ابو الليث
 يصلي لانهما من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بها في حديث قنوت
 الحسن وذكر في بعض الفتاوي لا بأس بان يصلي فظاهر هذا ان
 الاولى تركها وكلام ابي الليث يدل على ان الاولى الاثنيان بها وقيل
 ان صلى في التشهد الاول سهوا لا يصلي في الاخير وهو قول لا دليل
 عليه فلا يعتبروا خالفوا ايضا هل يجهر الامام بالقنوت ام يخافت
 قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل يخاف كذا جرت العادة اي
 بالمخافة في مسجد الامام ابي حفص الكبير البخاري والظاهر انه
 مختارة وهو الاصح وقيل يجهر عند محمد لا عند ابي يوسف وقيل
 بالعكس وقال صاحب الذخيرة برهان الذين استحسنوا اي
 المشايخ والمراد بعضهم الجهر في بلاد العجم ليتعلموا وقال في الشرح
 يعني الاسبغاية يكون ذلك الجهر اي جهر القنوت دون جهر
 القراءة فرقا بين الركن وغيره في الصفة ومختار صاحب الهداية
 واكثر العلماء هو المخافة لانه دعاء وثناء والافضل فيها الاخفاء

كما في النشاء والتأمين وسائر الادعية والاذكار وقولهم ليتعلموا
قلنا الصلوة ليست محل التعليم والتعلم والمنفعة مختارين الجهر
والاخفاء والافضل الاخفاء واما المقتدي فهو مختار ان شاء
مخافة وهو اختيار الاكثرين وان شاء امن وان شاء سكت كل
اي كل المذكور من الامور الثلاثة روى علي وجه الاختلاف بين ابي
يوسف ومحمد رحمهما الله فقيل عند ابي يوسف يقرأ وعند محمد لا بل يؤمن
وقيل عند ابي يوسف يسكت وقيل يحقر عنده ان شاء سكت وان شاء
قرأ وعند محمد ان شاء امن ومثله عن محمد يفتي الى ان يبلغ الدعاء
فيؤمن والمقتدي بمن يفتي في الجهر لا يفتي معه عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله بل يفتي ساكتا في الاظهر وقيل يقعد وقال ابو يوسف
يقتي معه وان قتل المقتدي او امن لا يرفع صورته بالاتفاق حتى
لا يشوش غير **فروع** او ترقب النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا
لقوله عليه السلام لا وترين في ليلة ولا تروي عنه عليه السلام انه
كان يصلي بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو جالس يقرأ فيها اذا زلزلت
وقل يا ايها الكافرون **تمت** من النوافل صلوة الكسوف **وي**
تأجج على شرعية الجماعة من غير كراهة وصفتها ان يصلي الامام
الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة كل ركعة ركوع

واحد كسائر الصلوة وبطيل فيها القراءة ويقرأ فيها القراءة نحو البقرة
ويحقر القراءة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند هاجم وعن محمد كقول
ابي حنيفة ثم يدعون بعد الصلوة حتى تجلي الشمس وان لم يحضر
امام الجمعة صلى الناس فرادي وكذلك في خسوف القمر يصلون
فرادي وكذلك عند حدوث من شدة ظلمة او ريح او نحو ذلك
وعند الائمة الثلاثة كصلوة الكسوف كل ركعة بركوعين والدليل
مذكورة في الشرح **ومنها** صلوة الاستسقاء اذا دام انقطاع المطر
مع الحاجة اليه ولا تسن فيها الجماعة عند ابي حنيفة رحمه الله بل يصلون
وحدها ان اجتمعوا والاستسقاء عند هاجم ناهوا الدعاء والاستغفار وعند
محمد يسن ان يصلي الامام او نائبه ركعتين كما في الجمعة يجهر بالقراءة
في رواية وفي رواية لا يجهر وابو يوسف معه في رواية وهو الصحيح وفي
رواية مع ابي حنيفة ويخطب بعدها خطبتين عند محمد كما في العيد
وهو المشهور عن ابي يوسف وعنه في رواية خطبة واحدة ويقوم على
الارض لا على المنبر ويتكلم على قوس او على سيف او عصا ويقلب الامام
رداءه على قول محمد ولا يقرب على قول ابي حنيفة واختلف عن ابي
يوسف واتفقوا على ان السنة الخروج الى الاستسقاء ثلثة ايام متتالية
ان تأخرت التسقياء مشاة في ثياب رثة منذ ليلين متواضعتين خاشعتين

لله تعالى كسي رؤسهم وقد قدموا التوبة وردوا المظالم وبقية
 من الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويصومون قبله ثلثة ايام و
 الدلائل في التشرع والاحسن في صفة قلب الرءاء ان امكن جعل
 اعلاه اسفل والاسفل اعلاه ويستحب الدعاء بما ورد
 عنه عليه السلام ان كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغنيا غيثا
 مرييا مريعا غيثا مريعا مريعا غيثا مريعا مريعا غيثا مريعا مريعا
 تجعلنا من القانطين اللهم ان بالبلد والعباد والخلق من الاواء
 والضنك ما لا تشكوا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادركنا
 الضرع واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض
 اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدمرا
 وفي المغيث عن ابي يوسف رحمه الله ان شاء رفع يديه وان شاء انشا
 بالمستجيبين ونحوه بالصبيا والبرهائم ولا يحضر معهم اهل الكفر
 ولا يكتفون ان يستسقوا وحدهم **ومنها** ركعتا شكر الوضوء على ما تقدم
 في اداب الوضوء **ومنها** ركعتا تحية المسجد وفي مختصر البحر ودخول
 المسجد بنية الفرض والافتداء ينوب عن تحية المسجد وانما يؤمر
 بتحية المسجد اذا دخله لغرض صلوة ويكفيه لكل يوم ركعتان
 ولا يتكرر بتكرار الدخول **ومنها** صلوة الاوابين بعد المغرب وتقدم

في يوم تيسر
 من شهر رمضان

بيان فضيلة الارب والتست وعنه عليه السلام من صلى بعد
 المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة **ومنها** ركعتا الاستسقاء
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كان عليه السلام يعلمنا
 الاستسقاء في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم
 احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني
 استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسئلك من فضلك
 العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب
 اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة
 امري او قال عاجل امري واجله فاقدري له ويستتر لي ثم بارك
 فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة
 امري او قال عاجل امري واجله فاصرفه عني واصرفني عنه وقد
 لي الخير حيث كان ثم رضى به وقال ويستتر حاجته وينبغي ان يجمع
 بين الروايتين فيقول وعاقبة امري وعاجل واجله ثم يفعل ما ينشرح
 له صدره وينبغي ان يكرر **ومنها** ركعتا التسفر عن مضيق القدام
 قال قال عليه السلام ما خلف احد عند اهله افضل من ركعتين يركعهما
 كرها عند من يريد سفر **ومنها** ركعتا القدوم من السفر عن
 بن مالك كان عليه السلام لا يقدم من سفر الا نهارا في الضحى فاذا

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا ايها الناس اذا هممت باصل
 فاستخبر ربك سبع مرات ثم انظر
 الى الذي سبق اليه قلبك فان الخير
 فيه

في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة

قدم بقاء بالمسجد فقل في كل ركعة ثم تجلس فيها **ومنها** صلوة التسبيح
 وصفتها على ما رواه الترمذي من رواية ابن المبارك ان يكبر ثم
 يقرأ سبحانك اللهم اه ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ ويسبيل ويقرأ الفاتحة وسورة
 ثم يقولهن عشراً ثم يركع فيقولهن عشراً ثم يرفع رأسه من الركوع
 فيقولهن عشراً ثم يسجد فيقولهن عشراً ثم يرفع رأسه من السجود
 فيقولهن عشراً ثم يسجد الثانية فيقولهن عشراً ثم يقوم الى الثانية
 فيفعل فيها كذلك وكذلك في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس
 وسبعون تسبيحة ويبدأ في الركوع سبحان ربي العظيم وفي السجود
 سبحان ربي الاعلى وقيل لابن المبارك ان سرهي في هذه الصلوة هل
 يسبح في سجدي السهو عشراً عشراً قال لا انما هي ثلثائة تسبيحة
ومنها صلوة الحاجة عن عبد الله ابن ابي اوفى قال قال رسول الله
 عليه السلام من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني ادم
 فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم لينسج على الله تعالى
 وليصل على النبي ثم ليقل لا اله الا الله العلي العظيم لا اله الا الله
 الحليم الكريم سبحان الله رب السموات ورب العرش العظيم الحمد
 لله رب العالمين اسئلك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك

والغنية

في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة

والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا عفوت ولا
 همّاً الا فرجته ولا حاجة لك فيها رضى الا قضيتها برحمتك يا ارحم الراحمين
ومنها صلوة الفجر وقد تقدمت **ومنها** قيام الليل والاضايء فيها كثيرة
 جداً والصلوة خير موضوع ما لم يلزم منها ارتكاب كراهة **واعلم ان**
 النقل بجماعة على سبيل التداخي مكروه على ما تقدم ماعد التراجع
 وصلوة الكسوف والاستسقاء فعلم ان كلاً من صلوة الرغائب وصلوة البوات وصلوة صح
 القدر بالجماعة مكروهة على ما صرح به البرزاني وغيره والاحاديث
 فيها موضوعة صرح به الجوزي وغيره على ما بيناه بتمامه في الشرح فانه
 قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلي نوافل يندكها ثم يصليها وقبل يصليها
 كما هي قال شرف الائمة المكي اداء النقل بعد التذر افضل من اداؤه
 بدون التذر **فصل في ما يفسد الصلوة** واذ انكلم المصل في الصلوة
 بكلام الناس ناسياً او عامداً ففسد صلوة والمراد من الكلام التلظظ
 بحرفين او اكثر لا الكلام النحوي وعند الشافعي الكلام ناسياً او لاصلاح الصلوة
 ناسياً لا فسد ودليلنا قوله عليه السلام ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء
 من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وتمامه في الشرح
 واما فساد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون مسموعاً لنفسه اي لنفس
 المتكلم وان لم يسمع ولو لم يسمع المتكلم حروفه اي حروف الكلام او بشرط

وقال الثوري وهاتان الصلواتان
 بهما من غيرهما من غيرهما
 واما صلوة القدر فلا يلزم بها
 الصلوة او لا يلزم بها
 قال ابو جعفر في الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة

ان يكون المتكلم متحيا للحروف وان لم يسمع نفسه الكلام يعني يشترط
 وجود احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى لو لم يحصل تصحيح والسمع
 لا تقصد وان وجد احد هادون الاخر تقصد وفيه نظر فقد ذكر في
 الحقايق انه ان صح الحروف ولم يكن مسموعا لا تقصد اتفاقا فالصحيح ان
 ان المقصد حصول كلا الامرين تصحيح الحروف والسمع لا احدهما على
 ما حققناه في التشرح وان نام المصلي في صلاته فتكلم او ضحك وهو
 نائم تقصد صلواته كذا في عامة الفتاوي واختار فخر الاسلام عدم
 الفساد وقد تقدم في نواقض الوضوء وان ان المصلي في صلاة بان
 قال آه بقصر الهزة مفتوحة او تاوه بان قال آوه بفتح الهزة وتشديد
 الواو مفتوحة وبضم الهزة واسكان الواو او قال آه بفتح الهزة او بكسر
 فارفع بكاوه اي حصل منه صوت مسموعا ان كان ذلك الاثنين او التاوه
 او البكاء من ذكر الجنة اي بسبب تذكر الجنة او النار ونحو ذلك مما هو من
 امور الآخرة لم يقطعها اي لم تقصد صلاته لانه بمنزلة الدعاء بالرحمة و
 الصفوة وان كان ذلك من وجع حصل له في بدنه او مصيبة اصاب
 في اهله او ماله يقطعها لانه بمنزلة الشكاية فكانه قال بي وجع او اضيق
 مصيبة وهو من كلام الناس فيفسدها وعن محمد رحمه الله انه ان
 كان شديدا الوجع بحيث لا يملك نفسه لا تقصد ولا فرق في الحكم

المذكور

المذكور بين قوله آوه اي التاوه وبين قوله آه بقصر الهزة اي الاثنين
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله الاول وعظم
 الرواية عنه وقال ابو يوسف اضر لا تقصد صلاته في نحو آه واف وتفت
 مما هو مشتمل على حرفين فقط احدها او كلاهما من حروف الزيادة العشرة
 يجمعها قولك سالتونيها السين والهزة واللام والتاء والميم والواو
 والنون والياء والهاء والالف فتوله آه حرفان كلاهما من الزوائد
 وقوله اف وتفت مخفيا حرفان احدهما منها اما لو كانت ثلثة احرف
 من الزوائد او حرفين من غيرها فتقصد بالاتفاق وذكر في الملتقط
 ان المصلي اذا سبغته الحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم تقصد
 صلاته عند محمد رحمه الله وفي الخلاصة عند حنابلة ابي يوسف رحمه الله
 لانه بمنزلة البكاء بالصوت بسبب الوجع وروي عن محمد انه قال اذا
 كان المريض لا يملك نفسه من شدّة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم
 او ان او تاوه لا تقصد صلاته وكذا عن ابي يوسف لان ما لا يمكن
 الامتناع عنه يكون عفوا كما لو تجشع او عطس فارفع برصوته
 وحصل به حروف حيث لم تقصد صلاته بذلك اجماعا لعدم امكان
 الامتناع عنه ذكره في الفتاوي الحاقانية المنسوبة الى قاضينا
 وذكر في الذخيرة انه اذا قال المريض يا رب او قال بسم الله لا يلحقه

من المشتقة اى الالم لا تنفس صلاته ولم يذكر خلافا والاصح انه قول
ابي يوسف رحمه الله وعندهما تنفس كما تقدم ولو اجاب المصلي
من قال مع الله الصلوات اخر بلا اله الا الله او اخبر المصلي بما يستر
او بما يسوء او بما يحبه فقال جوابا للخبر بما يحبه سبحانه الله وقال
جوابا للخبر بما يستر الحمد لله او قال جوابا للخبر بما يسوء لاحول والاقوة
الا بالله تنفس صلاته عند ما خلا فالاب يوسف له ذكر فلا يفسد الصلوة
ولهما انه قصد به الجواب فصار كلام الناس وذكر القاضي الامام فخر
الدين في الجامع الصغير قوله اى قول محمد اجاب بغير قيل له هل اله غير الله
فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تنفس ولو اخبر
بوقوع مصيبته فقال جوابا انا لله وانا اليه راجعون قيل تنفس
اتفاقا والاصح انه على الخلاف المذكور ولو عطس المصلي فقال الحمد لله
لا تنفس صلاته لانه لم يتغير بقصده عن كونه ثناء ولا خطاب فيه وعن
ابي حنيفة رحمه الله ان هذا اذا احمى في نفسه من غير ان يحرك شفتيه
فان حرك فسد والاول هو الظاهر ثم الذي ينبغي للعاطس هو ان
يسكت وقيل يحمد في نفسه ولو عطس رجل اخر فقال المصلي الحمد لله
يريد اى يريد استغفاره اى طلب الغفران للعاطس اى يريد ان يغفر له
الحمد ويذكره اياه تنفس صلوته الحمد لقصد التهنيم وهذا يخالف

لما في الهداية

لما في الهداية وغيرهما من انها لا تنفس لكن ذكر في القنية عن ابي حنيفة
رحمته رواية انها تنفس والاصح انها لا تنفس لانه يتعارف جوابا واما
لو قال للعاطس يرحمك الله فانها تنفس الا في رواية شاذة عن ابي
يوسف ولو عطس رجل في الصلوة فقال له اخر يرحمك الله فقال
المصلي العاطس امين تنفس صلاته لانه اجابة ولو كان يجنب المصلي
العاطس مصلا اخر فقال رجل ليس في الصلوة يرحمك الله فقال
المصليان امين فسد صلوته العاطس لانه اجابة لصلوة الآخر لان
تأمينه ليس بجواب كذا في فتاوي قاضينا وان فتح المصلي على من ليس
معه في الصلوة سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة والاصح ان
يقال على غير امامه تنفس صلاته لانه تعليم وتعلم وهو من كلام الناس
هذا لوقصد الفتح اما لوقصد القراءة دون الفتح فحصل الفتح للتكرار
لا تنفس وتشرط في الاصل للفساد التكرار بان يفتح مرة بعد اخرى
ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح وان فتح على امامه فقد قيل ان
فتح بعد ما قرأ الامام ما يجوز به الصلوة تنفس صلوته الفاع واذا اخذ
الامام بقوله تنفس صلوته الكل وهو القياس الاصح انه لا تنفس صلوته
الفاعل ولا صلوته الامام اذا اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه لا صلاح صلوته
لا احتمال ان يجري على لسان الامام ما ينفسها لو لم يفتح عليه والصحيح انه

ينوي الفتح دون القراءة لأنه ممنوع عنها لاعتنه وإن انتقل الإمام إلى آية
 أخرى ففتح عليه المؤتم بعد الانتقال فقد قيل تفسد صلوة الفاتح وإذا
 أخذ الإمام بقوله تفسد صلوة الكل لانتفاء الحاجة وعامة المشايخ على
 عدم الفساد مطلقا وهو الصحيح قاله في الكافي الآان الأولي أن لا يجعل
 بالفتح والإمام أن لا يلجئهم إليه بل يركع إذا جاء أو أنه أو ينتقل إلى
 آية أخرى ذكره في الهداية والمراد بأوانه بعد قراءة ما يجوز به الصلوة
 وقال بعضهم بعد قراءة المستحب وهو الظاهر قاله ابن الهمام في شرح
 الهداية والأولي أن يراى بعد قراءة قدر الواجب وإن فتح غير المصلي
 فآخذ بفتح تفسد صلوة لأنه تعلم وهو عمل كثير وإن أكل المصلي في
 صلاته أو شرب عامدا أو ناسيا أنه في صلوة تفسد صلوة لأنه عمل
 كثير ولا يعذر بالنسيان لأن هيئتها مذكورة بخلاف الصوم والافرا
 بين الكثير والقليل إذا لم يكن بين أسنان حتى لو ابتلع سميحة من
 الخارج تفسد وكذا يفسد ما عمل كثير مما ليس من أعمالها ولم يكن
 لأصلاحها وكل عمل لا يشك بسببه الناظر إلى المصلي أنه ليس في
 الصلوة فهو عمل كثير ومادون ذلك بأن يشك أنه في الصلوة أم
 لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل يعمل باليدين عرفا وعادة فهو كثير
 ولو قدر أنه عمل بيد واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو

على المصلي

قليل

قليل ما لم يتكرر ولو وقع أثر عمله باليدين ولا يخفى أن هذا مخصوص
 بما هو من أعمال اليد والأول أعم وذكر في الملتقط أنه لا يعتبر في فساد
 الصلوة عمل اليدين أي حقيقة ولكن يعتبر القلة والكثرة أما باعتبار
 غلبة ظن الناظر أو بكونه مما يعمل في العادة باليدين أو بيد واحدة وقيل
 أن استكثره المصلي فكثير وإلا فقليل وعامة المشايخ على القول الأول وهو
 المختار ولو أدهن المصلي يدهن أخذه من إناء أو كان في يده فآخذة
 الأخرى فدهن رأسه أو لحيته أو غيرهما من جسده أو ستره شعره
 سواء كان شعر رأسه أو لحيته تفسد صلاته وكذا لو اكتحل أو أخذ
 ماء الورد فجعله على شيء من أعضائه ولو كان الدهن أو غيره في يده
 فمسحه برأسه أو بعض أجزائه من غير أن يأخذه باليد الأخرى لا تفسد
 صلاته لأنه عمل قليل وإن حملت المرأة في الصلوة صبيا فأرضعته
 تفسد صلاتها لأنه عمل كثير وإن مصصت ثدي امرأة تصلي ينظر
 أن يخرج بصره منها إلا أن تفسد صلاتها لأنه أراضاع وهو عمل كثير ولا
 يشترط فيما يفسد الصلوة الاختيار فإن من دفع مشى خطأ بسبب
 الدفع من غير أن يملك نفسه تفسد صلاته وكذا لو حمل رجل المصلي فوضعه
 على الدابة أو أخرجه من مكان الصلوة وإلا أي وإن لم ينزل منها إلا أن
 فلا تفسد صلاتها هذا إن مصصت مصصة أو مصتين فإن مصت ثلث

مصات تفسد وان لم ينزل ذكره قاضيا وغيره وان صاح المصلي اخذاً
 بيده يريد بها السلام تفسد صلاته ولورفع المصلي العمامة او القلنسوة
 من راسه ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع على راسه او
 نزع القيص او تغم وفعل كل واحد من المذكورة بيد واحدة من غير
 تكرار متوال لا تفسد صلاته لكن يكره ذلك اذا كان بغير عذر اما في
 رفع العمامة ووضعها فظاهر واما نزع القيص فذلك ذكره وهو
 هو مشكل جداً واما التغم فالمذكور في الفتاوى انه مفسد وهو
 الفصح وكذا المرأة اذا تحجرت واذا انتقض كور عمامته فسواء مرة او
 مرتين لا تفسد لانه يحصل بيد واحدة فينبغي ان يحمل ما ذكره هنا على
 هذا ولو وضع العمامة على راسه خوفاً من البرد او الحر ان يضرب لا يكره
 لانه بعدد وكذا لو اصاب ثوب او عمامته نجاسة فترفع لاجلها وذكر
 في فتاوى الحجة ان رفع القلنسوة او العمامة بعمل قليل اذا سقطت
 افضل من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما اذا انحلت او احتاج
 في رفعها الى عمل كثير ولو ضرب انسانا بيد واحدة من غير آلة او ضربه
 بسوط ونحوه تفسد صلاته كذا في المحيط لانه مخصوصة او تأديب او
 ملاعبة وهو عمل كثير وذكر في الذخيرة ان المصلي على الذبابة اذا ضربها
 لاستخراج التسير اي لطلب سرعة سيرها تفسد صلاته وهو يتناول

الضربة الواحدة كما في ضرب الانسان وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها
 مرة او مرتين لا تفسد وان ضربها ثلث مرات متواليات اي في ركعة
 واحدة هكذا قيد في الخلاصة تفسد وهو الاصح لانه عمل قليل فلا بد فيه
 من التكرار ليصير كثيراً بخلاف ضرب الانسان فان الضرب في حقه
 بمنزلة التعليم والاعلام وهو مفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان
 معه سوط فتهشها اي نشطها وحركها للسير وفي نسخة من نسخ
 الذخيرة بدل فتهشها فهياًها اي اصلحها للسير وخسرها لا تفسد
 صلاته بذلك اذا لم يتكرر ثلثاً متواليات وهو موافق للقول الذي قبله
 ولو هدي برأي بالسوط اي ارشدها بالاياء الى الطريق اي حركه
 لاجل ذلك ومنه سميت العصا بالهادية وضربها مع ذلك تفسد
 صلاته لان فيه تعليماً وضرباً فكان عملاً كثيراً وان حرك المصلي الركاب
 رجلاً واحدة لاجل السكون لا على الدوام بل مرة او مرتين في الركعة
 الواحدة لا تفسد صلاته وان حرك كلتي رجلتيه معاً تفسد اعتباراً
 باليدين وقال بعضهم ان حرك رجلتيه معاً قليلاً اي ضعيفاً بحيث
 لا يدركه الغبار لا يفسد لانه لا يفسد اذا لم يوال التكرار وروي عن ابي بكر
 انه اجاب في مسألة من قال له اي للمصلي كم صليتم فاشار اليه المصلي
 بيده باصبعين منها الى انهم صلوا ركعتين او ثلث الى انهم صلوا ثلثاً

وتؤخذ لك لا تقصد صلواته لانه عمل قليل ومثله مروي عن عائشة ^{رضي الله عنها}
 عنها وان كتب المصلح ما يستبين أي يظهر حر وقران كان اقل من ثلث
 كلمات لا تقصد صلواته لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا يستبين حر وقر
 بان كتب على هواء او ماء او باصبعه جافة على نحو ثوب او حجر لا تقصد
 صلواته بل يكره لانه عبث وينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن بحيث يظنه
 الناظر انه ليس في الصلوة وان زاد في كتابته ما يستبين حر وقر من الثلث
 بان ثلثا او اكثر تقصد لانه كثير وفي الملتقط ولو قال المصلح مثل ما قال
 المؤذن تقصد صلواته أي قصد اجابة المؤذن خلافا لابي يوسف ^{رحمته الله}
 وقال في الفتاوى الحاقانية اذا ذن في الصلوة يريد برأي بالتأذين
 الاذان اي الاعلام بدخول الوقت تقصد صلواته عند اية صيغة و
 قال ابو يوسف لا تقصد ما لم يقل حتى على الصلوة حتى على الفلام لانه اعلم
 وعندك يوسف هو ذكر لكن الجملة خطاب ولوسمع المصلح اسم
 الله تعالى فقال جل جلاله او تؤخذ ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم
 النبي عليه السلام فقال صلى الله عليه وسلم ان اراد اي قصد بذلك
 اجابته اي اجابة ذكر الاسم تقصد صلواته لاجل ذلك القصد وان
 لم يرد به الاجابة اي الجواب بل قصد ثناء و صلوة على سبيل الاستئذان
 لا تقصد لانه لا ينافي الصلوة ولو انشاء اي رتب ونظم شعر او خطبة

لكن يفكره

لكن يفكره ولم يتكلم بلسانه لا تقصد صلواته لانها لا تقصد بمجرد افعال
 القلب ولكن قد اساء اشد الاساءة لتركه الخشوع واشغال قلبه
 بغير الصلوة خصوصا ما ليس من جنس العبادة ولوردة المصلي السلام
 بيده او راسه او طلب منه شيء فآو مى برأسه او عينه او حاجبه
 اي قال نعم او لا فان صلواته لا تقصد بذلك وكذا لو اراد انسان درهما
 وقال اجتهد هو فآو مى بنعم او لا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي
 الذخيرة ولا بأس ان يتكلم الرجل مع المصلح قال الله تعالى فادبر الملائكة
 وهو قائم يصلي في المحراب الآية وفي احكام القرآن للحلوان ولا بأس
 للمصلح ان يجيب برأسه اما لو قيل للمصلح تقدم فتقدم او دخل فرجة
 الصف احد فجاب المصلح توسعة له تقصد صلواته لانه امتثل فيها
 غير امراته تعالى وينبغي ان يكثر ساعة ثم يتقدم برأيه ولو قال
 في الصلوة اللهم اكرمني او قال اللهم انم علي او قال اللهم اصلي امري
 او قال اللهم ادرني العافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
 والمؤمنات لا تقصد الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر
 لوالدي او اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والاصل ان كل ما يستحيل
 طلبه من الخلق فالدعاء به لا يقصد وجعل في الهداية اللهم ادرني
 من قبيل ما لا يستحيل طلبه منهم وحكم بان تقصد والظاهر انه لا يقصد

اذا اطلقه وان قيد بالمال تفسد وأما قوله اللهم امكروني وانتم علي
 فانه على اختيار صاحب المحيط لا يفسد لان معناه موجود في القرآن والمختار
 ان ما هو موجود في القرآن او في الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما
 اعتبر فيه الاصل المتقدم ولو قال اللهم اغفر لاني فيه خلا المتأخرين
 والظاهر عدم الفساد ولو قال اللهم اغفر لعمي او لخالي او خذ ذلك تفسد
 اتفاقا لعدم وجوده في القرآن ولا في الآثار وعدم استحالة طلبه من
 الخلق ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك او جنتك او حج بيتك لا تفسد
 لانه لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني دابة او كرمًا او زوجة
 او خذ ذلك او قال اللهم اقض ديني تفسد لعدم استحالة طلبه من
 الخلق ولو نظر المصل الى كتاب او مكتوب وفيهم ما فيه ان نظر غير مستقيم
 اي غير قاصد لهم ما فيه لا تفسد صلواته بالاجماع وان نظر اليه مستقيما
 اي قاصدا لهم ما فيه فقد ذكر في الملتقط انها تفسد وهو مروي
 عن محمد وذكر في الاجناس انها لا تفسد عند ابي يوسف وبراخذ
 مشايخنا والصحيح انها لا تفسد بالاجماع ذكره في الهداية والكمافي وان
 قراء المصل القرآن من المصحف او من الحراب تفسد صلواته عند ابي
 حنيفة خلا فالحما فان عندها لا تفسد لكنه يكره لما فيه من التشبه
 باهل الكتاب وانما تفسد عند ابي حنيفة رحمة الله لان فيه تعليب الاوراق

وهو عمل

وهو عمل كثير اولان فيه تعلما وهو عمل كثير ولا فرق على قوله بين العليل
 والكثير وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قد رالفاتحه وقيل ما لم يقرأ آية
 وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن حافظا لما قرأه فان كان حافظا
 له لا تفسد بالاجماع لعدم التعلم ولو اخذ المصلي حجرا فري به طائرا
 ونحوه تفسد صلواته لانه عمل كثير ولو كان معه حجر فري به الطائر
 او نحوه لا تفسد لانه عمل قليل وقد ساء لاشتغاله بغير الصلوة ولو
 رمى بالحجر الذي معه انسانا ينبغي ان يفسد كما لو ضرب بسوا او به
 لما فيه من الخاصة وقال في الاجناس ان رمى باطراف اصابعه
 واحدا اي حجرا واحدا لا تفسد وكذا الورمي حجرين لانه قليل وان رمى
 بسهم تفسد لانه كثير ولو حك المصلي جسده مرة او مرتين متواليين
 لا تفسد لقلته وكذا لا تفسد اذا فعل الحك مرارا غير متواليات
 بان لم يكن في ركن واحد ولو فعل ذلك مرارا متواليات تفسد لانه
 عمل كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة لا تفسد
 لانه حك واحد كذا في الخلاصة وذكر في الاجناس اذا قتل القملة
 مرارا اي بقتلات متعددة او قتل قملات متعددة ان قتل متدرا
 بان لم يكن بين كل قملتين قد ركن تفسد صلواته وان كان بين
 القملات فرصة اي مهلة قد ركن لا تفسد ولكن الكف عنه

افضل وكذا لا تفسد الصلوة لوروق المصلح بوجه او بتوبة مرة او مرتين
ولوروق مرارا متواليات تفسد على من سبق ولو تخرج المصلح يريد
براعلامه اي اعلام الطالب له انه في الصلوة وسمع حروفه او حروف التخرج
وكذا ان سمع منه حرفان فخرج بالفتح والضم او تخرج لتحسين الصوت مستغنيا
بان لم يكن مضطرا تفسد صلاته عند اية حنيئة واية يوسف كذا ذكر في
الاجناس وصوابه عند اية حنيئة ومحمد رحمه الله كما هو في جميع الكتب والنسب
قول اسمعيل الرازي واليه ميل صاحب الهداية وقال غير لا تفسد
قال ابن الهمام وهو الصحيح وفي مبسوط شيخ الاسلام ان ما هو لتحسين الصوت
لا يفسد اما لو كان بعد ريان كان مضطرا اليه فلا يفسد اتفاقا لعدم
امكان التحرز وكذا ان كان لاجتماع الزاوي في حلقه ولو استأذن رجل
المصلح اي طلب منه الاذن في الدخول وكذا لو ناداه فجهر المصلح بالقراءة
ليعلم انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله اكبر لا تفسد
صلاته وكذا لو سجد لاجل الاعلام لقوله عليه السلام من ناب عن شيء في صلاته
فليسجد وان قبلت المصلح امرأته ولم يقبلها هو ولم تحصل له شهوة
فصلاته تامة ولو قبل هو اي المصلح امرأته بشهوة او بغير شهوة فسدت
لان من رآه ظنة في غير الصلوة ولو قبل المصلية زوجها بشهوة او
بغير شهوة تفسد صلاتها والفرق ذكرناه في التشرع ولو نظر الى فرج

المطلقة

المطلقة الرجعية بشهوة يصير مراحضا ولا تفسد صلاته في المختار
المصلح اذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله العلي
المعظم ان كان ذلك الذي وسوسه في امر من امور الاخرة لا تفسد
صلاته وان كان في امر من امور الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة لان
الوسوسة الم فكاكة صوّق بسبب امر اخروي في الاول وبسبب امر دنيوي
في الثاني المصلح اذا ادان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام فتذكر ان
في الصلوة فسكت ولم يقل عليكم تفسد صلاته لانه تلفظ على قصد
الخطاب وذكره في الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان اي لما شئ حال
الشي مستقبلا القبلة غير متخوف عنها لا تفسد صلاته اذا لم يكن
متلاحقا اي بعضه لاحق لبعض من غير مهلة ولم يخرج من المسجد
اذا كان المصلح فيه وان كان في القضاء اي الصحراء لا يفسد غير المتلاحق
ما لم يخرج المصلح عن الصفوف يعني اذا مشى في صلاته الى جهة القبلة
غير متدارك بان مشي قد رصف ثم وقف قد ركن ثم مشي قد كفت
اخر هكذا الى ان مشي قد رصف كثيرة لا تفسد صلاته الا ان خرج من المسجد
ان كان فيه او تجاوز الصفوف ان كان في الصحراء فان مشي شيئا متلاحقا
بان كان قد رصفين دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف
في الصحراء فسدت صلاته وان لم يكن قد اتمه صفوف في الصحراء فالمعتبر بمجاورة

موضع سجوده والبيت للمروة كالمسجد عند ابي علي النسي وكالحجر
 عند غيره وبعض المشايخ قالوا في رجل راي فرجة في الصف الثاني
 اي بالنسبة الى الصف الثاني الذي هو فيه وهو الذي قد امة ليس
 وبينه صف فشي اليها اي الى تلك الفرجة فسدت الصلاة
 ولو مشي الى الصف الثالث وهو الذي بينه وبينه صف تنفس الصلاة
 وهذا القول ان حل على اطلاقه اي سواء كان مشيه الى الثالث متلاحقا
 او غير متلاحق كان مخالفا لما قبله وان قيد بكونه متلاحقا فلا وهذا
 التفصيل كله اذا لم يكن الماشي في الصلوة مستدبرا للقبلة بان مشي
 قد امة او يمينا او يسارا او قهقري واما اذا استدبر القبلة فقد قبل
 فسدت صلاته سواء مشي قليلا او كثيرا او لم يمش كما اذا استدبر القبلة
 على ظن انه رعت او سبقه حدث اخر ثم تبين انه لم يكن رعت ولا احد
 فان صلاته فسدت بانه استدبر وان لم يخرج من المسجد لان استدباره
 وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة فصار مفسدا ولو مضى الى مكان
 او مضى الى الهليلج في الصلوة تنفس وان يتبعه وهذا اذا كان ياتي
 نوات ثلث مصغيات ولو لم يمش الى الهليلج لكن دخل معه حلقه
 شي يسير لا تنفس ولو كان في فيه سكر او فانيذ فابتلع زوبه
 تنفس وان لم يمضغه لانه يؤكل كذلك ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه

من المأكول

من المأكول ان كان ذلك زائدا على قدر الحاجة تنفس صلاته وكذا
 ان كان قدرها وان كان اقل من قدر الحاجة لا تنفس صلاته ولا
 ينفس صومه وقد تقدم في فصل ما يكره ولو اكل حلوا وبقي في فيه
 طعم الحلاوة وهو في الصلوة وابتلع ريقه لا تنفس لانه يسير جدا
 فروع ولو نزع في الصلوة ان كان غير مسجوع لا تنفس ولكن يكره وان كان
 مسجوعا ان كاله حروف مبهجات كاف وقت تنفس وان عطس وحصل
 به حروف كاصهب ونحوه لا تنفس لانه اضطراري وكذا لو نجس وحصل
 به حروف كذا اطلقه قاضيا وقيد في الكافي بما اذا كان مدفوعا اليه
 فان لم يكن مدفوعا اليه تنفس ولو تناوب فحصل به حروف لا تنفس
 ولو قرع الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد الاذن تنفس وكذا لو
 قيل له من اين جيت فقال ويتر معطلة وقصر مشيد او قيل له ملاك
 فقال الخيل والبغال والحمير يريد بر الجواب تنفس وان جري على لسانه
 نعم فان كان عادة له يجري على لسانه في غير الصلوة تنفس لانه من كلام
 الناس والافلا لانه قرآن ولو قال بالفارسية اري فهو على هذا التفصيل
 كذا في الفتاوي ولو قرأ من الانجيل او التورية تنفس ان لم يكن ذكرا ولو
 انشد شبرا تنفس وان كان فيه ذكر ولو ابتلع دما خرج من اسنانه
 لا تنفس ما لم يكن ملاء الغم وكذا الوقاء اقل من ملاء الغم فعاد الى جوفه

وهو لا يملك امساكه ولو رفع الفيلة من السراج لا تقسد وكذا لو تردى
 برداء او حل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حل صبييا او ثوبا على عاتقه
 لا تقسد ولو ركب الدابة تقسد وان نزل عنها لا ولو اغلق الباب
 لا تقسد ولو فتح الغلق اي القفل تقسد ولو لبس القميص تقسد ولو
 تنقل او خلع نعليه لا ولو لبس الخف تقسد الا ان يكون واسعا ^{يلبس}
 بيد واحدة وكذا نزعها ولو اجم الدابة او اسرها او نزع السرج تقسد
 وان امسكها او خلع اللجام لا وان شدة الاذا راو السراويل تقسد
 وان خلمها **لا تذييل** في الحديث في الصلوة من سبقه حد سماوي من
 بدنه موجب للوضوء في الصلوة انصرف من فوره وتوضا من غير ان
 يشتغل بشي غير ضروري في وضوئه وبني على صلوة عندنا ان لم يرض
 له ما ينافيها خلافا للثلاثة لقوله عليه السلام من اصاب رقي او رعا ف او
 قلنس او مذي فليصرف وليتوضا ثم ليبن على صلاته وهو في ذلك
 لا يكلم وفي رواية ثم ليبن على صلاته ما لم يكلم والاستيناف افضل
 للبعد من شبهة الخلاف وقيل البناء في حق الامام والمقتدي افضل
 لحراز الفضيلة الجماعة الا ان يمكنها الاستيناف بجماعة اخرى ثم المنفرد
 ان شاء اتمها في مكان وضوئه ان امكن او اقرب المواضع اليه ان لم يمكن
 وان شاء رجع الى مصلاه والمقتدي يعود الى مكانه البتة ان لم يفرغ

فكيفية غلق ما بين يديه او يمينه او يساره

امامه فلو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحة
 الاقتداء وان كان امامه قد فرغ تحيرا كالمنفرد والامام حكمه حكم
 المقتدي لانه يصير مقتديا بمن يستخلفه ثم استخلاف الامام غيره اذا
 سبقه الحديث جائز اجماعا لما روي عن عمر رضي الله عنه انه دخل في الصلوة ثم
 اخذ بيد رجل وانصرف ثم قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رابني شي
 فلمست بيدي فوجدت بلة ثم جواز البناء مقتديا بان ينصرف على فوره
 فان مكث بعد الحديث في مكانه قد ركن فسد الا اذا احث بالنوم فمكث
 زمانا ثم انتبه وان قراء في ذهابه او ايا بر فسد في الصحيح وقيل القراءة
 في الاباب لا تقسد وقيل في الذهابة لا تقسد والذكر لا يضر في الاصح
 ولو احث راكعا فرغ مستمعا فسد وكذا ان احث ساجدا فرغ مكبرا
 بنية اتمامه او بدون النية وان نوي بر الانصراف لا تقسد ولو
 قهقه او سال دمه لشجرة او عضة ولو منه لنفسه استأنف لانه
 ليس بسماوي وكذا لو اصاب نجاسة مانعة من تسبيح حد خلافا لابي
 يوسف فان كانت النجاسة من حد بني اتقاوا ولو من حد غيره وعنده
 لا يبن ولو اتخذ محلها وكذا لا يبن لسيلان دمل غورها فان سال
 لسقوط شيء من غير مسقط فقبل يبن لعدم صنع العباد وقيل على
 الخلاف واختلف فيما لو سبقه لعطاسه والظاهر انه يبن لكونه سماويا

الشيخ والشجرة بشدة الجحيم
 فيها نيش بارق وبارق
 لازم ومقتدي او لور اصبري
 الامل بالضم وفتح الميم
 بوكريه جان جمع دما ميل كاور
 6- سيدة وعمر به مستغلة
 اصبري

وان يتخذه فالظاهر انه لا يبنى ولو سقط كرسفها من غير صنع مبنوا
 بنت بالاتفاق وان يتحركها فالظاهر على الخلاف وان لم يكن الحدث
 من بدن كالانماء والجنون لا يبنى وكذا ان كان موجبا للفصل كالام
 وان اشتغل بفعل غير ضروري بان جاوز ماء يتدر على الوضوء منه
 الى ابعد منه لا يبنى وله ان يتوضأ ثلثا ثلثا في الاصح وبالبسائر
 سنن الوضوء ولو وجد في الحوض موضعاً للتوضؤ فجاوز الى موضع
 اخر ان بعدد كصيق مكان الاول يبنى والا فلا ولو قصد الحوض وفي
 منزله ماء اقرب منه ان كان البعد قد رصفين لا تنفسه وان اكثر من
 وان كان عاده التوضؤ من الحوض فذهب اليه ونسى ما في بيته بنى ولو
 كان بعيداً وقرير بئر ماء يترك البر لأن الترفع يمنع البناء على المختار وقيل
 لا يمنع ان عدم غيره وان عرض له ما ينافي الصلوة من كلام ونحوه او كشف
 عورة لا يبنى حتى لو كشف راسه للسمع او زراعيها للفصل لا يبنى في
 الصبح وكذا لو كشف هواه لا يستجاء في ظاهر المذهب وقيل ان لم
 يكن منه بد يبنى والسنة ان ينصرف محدداً ^{بالتكبير} ومسكاً بافقه يوم انه
 رُفِعَ والاستخلاف للامام ان ياخذ بثوب رجل الى الجراب او يشير اليه وله
 ان يستخلف ما لم يخرج من المسجد او يجاوز الصفوف في الفجر فان لم
 يستخلف حتى جاوز اخرج بطلت صلوة القوم ان يستخلفهم قبل

خروجه

خروجه وفي بطلان صلاته روايتان والظاهر عدم البطلان لانه
 في حق نفسه كالمفرد ويشترط كون الخليفة صالحاً للإمامة ولو
 مسبوقة ولو لم يكن مع الامام الا واحد تعين للاختلاف من غير
 تعيين ان كان صالحاً للإمامة والابان كان صبياً وامراًة فقبل
 يتعين فتفسد صلاته وصلوة الامام والاصح انه لا يتعين فتفسد
 صلاته فحسب ولو حصل سبق الحدث في ركوع او سجود يجب اعادتهما
 لان الانتقال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم تجدد فيعيد ما
 احذفه ولو لم يعد لا يجزئه بخلاف ما لو تذكر فيها سجدة فسجد حيث
 لا يجب اعادتهما بل يستحب وعن ابي يوسف رحمه الله يلزم اعادة الركوع
 لان القومة فرض عنده **فصل في سجود التسهو** سجدة التسهو واجبة
 القواب ان يقال سجود التسهو واجب فكانه اراد بالسجدة معنى السجود ولم
 يرد الوحدة فان الواجب سجدتان وهذا هو الصحيح وقيل هو سنة لا يجب
 سجود التسهو الا بترك الواجب من واجبات الصلوة فلا يجب بترك
 السنن والمستحبات كالتموذ والتسبية والثناء والتأمين وتكبير
 الانتعالات والتسبيحات والابتراك ^{الركن} لان تركها مفسدان لم يترك
 فيعاد او بتأخيرها اي بتأخير الواجب عن محله او بتأخير ركن عن محله
 اما بترك الواجب فهو كما اذا نسي اي تركه وقت نسيانه قراءة الفاتحة

مطلوب في نسيان سجود التسهو

في الوتر والشهد في احدي القعتين الاولى والاخيرة فانه واجب فيها
 في اظهر الروايات وهو الصحيح وقيل هو ستة في الاولى وكما اذا نسي تكبيرا
 العيدين وكما اذا جهر الامام فيما يخاف او خاف فيما يجهر واما
 المنفرد فلا يجب عليه بالمخافة في الجهرية لانه مخير وكذا الوجه في
 موضع المخافة في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر يجب عليه السهو
 واليه مال ابن الهمام لان المخافة واجبة ^{عليه} وقيل ان جهرا كجهر الامام
 يجب وان جهرا بقدر ما يسمع نفسه فلا وذكر في الذخيرة ان سجود السهو
 يجب بستة اشياء فيجب بتقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد
 قبل ان يركع هذا التمثيل من صاحب الذخيرة غير واقع في محله لان
 الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفرغ
 اعادة الركوع بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع واذا
 لم يكن معتدًا به لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل ذلك يجب سجود
 السهو لتأخير الركن بسبب الزيادة التي زادها فليست امله ويجب
 بتأخير ركن هذا في الستة نحو ان يترك سجدة صليبة بضم القاف
 منسوب الى الصليب لاختصاصها بصليب لصلوة بخلاف سجدة ^{النار} وهو
 وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهواً فذكرها في الركعة
 الثانية بعد تلك الركعة او فيما بعدها فسجدها فقد افر ركنها

عن محله

عن محله او يؤخر القيام الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة
 الثانية من الركعة الاولى ثم يقوم ويجب بتكرار الركن هذا ثالث
 الستة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلث سجعات ويجب بتغيير
 الواجب من صفة الى صفة وهو رابع الستة نحو ان يجهر بالقراءة
 فيما يخاف فيه بها او يخاف فيما يجهر فيه ويجب بترك الواجب وهو
 خامس الستة نحو ان يترك القعدة الاولى او القنوت او تكبيرا العيدين
 او غير ذلك من الواجبات ويجب بترك الستة المضافة الى جميع الصلوة
 وهو السادس نحو ان يترك قراءة الشهد في القعدة الاولى فانه
 يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسبيح الركوع
 ونحوه فانه يضاف الى الركوع وهذا على رواية كون الشهد الاولى
 ستة وقال بعض المشايخ تشهد في القعدة الاولى واجب وهو
 ظاهر الرواية وعليه المحققون وقيل وجوبه بشئ واحد وهو ترك
 الواجب قال صاحب الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها
 تخرج اليه لان الاتيان بالركن في محله واجب ففي تقديمه وتأخيره
 تركه وتكرار الركن يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر اما التقديم
 والتأخير فلان مراعات الترتيب واجبة عند اصحابنا الثلاثة وان
 لم يكن فرضا كما قاله زعفران فاذ اترك الترتيب فقد ترك واجبا واذا

كرر ركننا فقد اُخِرَ الركن الذي بعده واداء الركن من غير تأخير
 واجب والجهر في محله واجب والمخافة كذلك واما التشهيد في
 القعدة الاولى يقول هو واجب وعليه المحققون من اصحابنا وهو
 الاصح وذكر في المحيط ولو جهرا امام فيما يخاف وخاف فيما يجهر
 قدر ما يجوز به الصلوة يجب عليه سجود السهو وهو اي التقديم
 بما يجوز به الصلوة الاصح والآي وان لم يكن ذلك مقدارا بما يجوز به
 الصلوة فلا يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية
 بين الجهر وبين المخافة وذكر في رواية النوادر ان جهرا فيما
 يخاف فعليه سجود السهو قل ذلك او اكثر وان خاف فيما يجهر ان
 الغائبة او اكثر ما او خاف من السورة ثلث آيات قصار او آية
 طويلة فعليه السهو وان خاف آية قصيرة يجب عنده اي عند
 ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما ففرق في النوادر بين الجهر والمخافة
 لان المخافة في موضع الجهر اخف من عكسه اذ المخافة مشروعة
 في بعض الجهريات كالمغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوات
 المخافة وعامة في التشرع ثم ادعى الجهر ان يسمع غيره وادعى
 المخافة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد
 تقدم في بحث القراءة ولو قام في الصلوة الرابعة الى الركعة

الخامسة او قعد بعد ما رفع رأسه من السجود في الركعة الثالثة
 او قام الى الرابعة في المغرب او الثالثة في الفجر او قعد بعد قعدة
 من الركعة الاولى في جميع الصلوات يجب عليه سجود السهو ويجزئ
 القيام في صورته ويجزئ القعود في صورة لتأخير الواجب وهو
 التشهد او السلام في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام
 في صورة القعود وان نهض الى الركعة الثالثة ساهيا ان كان
 الى القعود اقرب يقعد لانه بمنزلة القاعد وفي وجوب سجود السهو
 عليه اختلاف بين المشايخ والاصح عدم الوجوب لان فعله لم
 يعد قياما فكان قعودا ولا فرق في هذا الحكم بين القعدة الاولى والا
 خيرة بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب وانما يكون الى القعود اقرب
 اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكره في المحيط والاصح ما ذكره الامام بدر الدين
 الكردي ان انصب النصف الأسفل يكون الى القيام اقرب
 والآخر الى القعود اقرب فان كان الى القيام اقرب لم يقعد بل نهض
 على صلاته كما لو لم يذكر الا بعد تمام القيام ويسجد السهو وترك واجبا
 وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف اختارها
 مشايخ بخاري واما في ظاهر الرواية فالمراد بالاستوقاف ان يعود واذا استوي
 قائما لا قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وهو الاصح ويؤيده قوله عليه

السلام اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوي قائما فيجلس
وان استوي قائما فلا يجلس ويسجد سجدتين للسهو ثم لو عاد بعد
ما صار الى القيام اقرب قيل تفسد صلاته والصحيح انها لا تفسد وان
عاد بعد ما استوي قائما فسد في الاصح لتكامل الجناية برفض الفرض
بعد ما شرع فيه لاجل ما ليس بفرض وفي القنية لو عاد الامام يعني
بعد ما قام من القعدة الاولى لا يعود معه القوم تحقيقا للمخالفة
وذكر بعضهم انهم يعودون معه انتهى وهو يفيد عدم الفساق ^{لعود}
وفيها المقتدي نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه
ان يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة ^{ممن ادرك}
الامام في القعدة الاولى فتقدم معه فقام الامام قبل شروع المسبوق
في التشهد فانه يتشهد تبعا للتشهد امامه فكذا هذا ولو كرر الفاتحة
في ركعة من الاولين متواليا او قراء القرآن في ركوعه او سجوده
او في موضع التشهد يجب عليه سجود السهو للزوم تأخير الواجب وهو
السورة في الصورة الاولى وللقرأة في غير ما شرعت فيه في البواني
والخبر عن ذلك واجب وان قراء الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة
لا يلزم السهو وقيل يلزمه وكذا لو قراء الفاتحة الاخر قائما اعادة
السهو عليه كذا في الخلاصة وان قراء الفاتحة في احدي الاولين

مرتبتين او ضم فيها اليها سورة او قراء السورة دون الفاتحة او قراء
التشهد مرتبتين في القعدة الاخيرة او تشهد قائما او راكعا او سجدا
لا سهو عليه ^{كذا} المختار لعدم ترك الواجب في ذلك كله لان الفاتحة لم
تتقين وحدها في الاخرين ^{كذا ذكره} على سبيل الوجوب والقيام والركوع والسجود
محل الشاء والتشهد ثناء وقيل ان تشهد في القيام بعد قراءة الفاتحة
فعلية السهو وصححه الشروحي وقيل ان تشهد في ركوعه او سجوده يلزمه
السهو ولو زاد في التشهد في القعدة الاولى ان قال اللهم صل على محمد و
علي آل محمد يجب عليه السهو بالاتفاق لتأخير الفرض وروي عن ابي حنيفة ^{رحمته}
انه ان زاد حرفا واحدا يجب عليه سجود السهو وروي عنها لوقال اللهم
صل على محمد لا يجب ما لم يقل وعلی آل محمد وقد تقدم في بحث التشهد وان
سكت في الركعتين الاخرين متعذرا فقد اساء وان سكت ساهيا
يجب عليه سجود السهو وهذا بناء على وجوب الفاتحة في الاخرين وقال
ابو يوسف لا يجب عليه بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه
في القراءة وان قراء القرآن بعد ما قراء التشهد في القعدة الاخيرة لا
سهو عليه لانه محل الدعاء والثناء والقرآن مشتمل عليها وان قراء مكان
التشهد يجب وان تذكر القنوت بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءات
ولا يقرأ بعد الوقوف من الركوع لغوات محله وان تذكر وهو بعد

في الركوع ففيه اى في السجود روايتان قيل يعود ويقنت والصحاح انه
 لا يعود ولا يقنت في الركوع وقال الناطقي سواء عاد او لم يعد يسجد
 للشهو وفي الخلاصة وعليه الشهو عاد او لم يعد قنت او لم يقنت
 اما لو تذكر في الركوع انه ترك الفاتحة او السورة فانه يعود ويقرأ
 ويعيد الركوع وان لم يعد تفسد صلاته لانه ارتفع بالعود والقراءة
 وان عاد ولم يقرأ ففي ارتفاض ركوعه روايتان والفريق المذكور
 في الشرح وان سلم على راس الركعتين في الظهر على ظن انه انما تم تذكر
 انه انما صلى ركعتين فقط يتمها ويسجد للشهو لان سلامه وقع شهواً
 وان سلم على راس الركعتين على ظن انها اى صلاته جمعة او فجر يستأنف
 صلاته لانه سلم على انه صلى ركعتين فوقع سلامه عمداً فيكون قاطعاً
 وان سجد عن القعدة الاخيرة في ذوات الاربعة وقام الى الخامسة يعود
 الى القعدة ما لم يسجد للخامسة ويتشهد ويسلم ويسجد للشهو
 لتأخير القعدة وان قيد الخامسة بالسجدة تحوكت صلاته نفلاً عند
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما وتبطل اصلاً عند محمد وعمران وعليه ان يضم
 اليها ركعة سادسة عندها ليصير متفلاً بست ركعات وقوله عليه
 يعني ان يضم واجب والاصح ان يضم نذب فلو لم يضم لاشئ عليه
 ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند ابي يوسف لان

السجود تتم بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل ما لم يرفع رأسه لانها
 لا تتم الا بالرفع عنده وفائدة الخلاف انه لو سبقه الحدث قبل رفعه
 يتوضأ ويتشهد ويصح فرضه عند محمد خلافاً لابي يوسف وقول
 محمد هو المختار ويسجد للشهو بعد تحولها نفلاً على قول بعض المشايخ
 والاصح انه لا يسجد قاله في النهاية وان قعد في الرابعة ثم قام قبل
 ان يسلم يعود ايضاً ما لم يسجد ولا يسلم قائماً ويسجد للشهو لانه
 اخر واجباً فان سجد الخامسة كان فرضه تاماً التمام اذ كان ويضم
 اليه تلك الركعة ركعة اخرى وتكون الركعتان نافلة له بناء على
 صحة النقل بحرية الفرض وهل تنوبان عن ستة الظهر والعشاء قيل
 نعم والصحاح ان لا تنوبان والكلام في القيام الى الرابعة في المغرب والى
 الثالثة في الفجر كالقوام في القيام الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم
 المذكور وهو ان يضم في الظهر والعشاء والمغرب كالقوام فيه لعدم
 كراهة النقل بعدها اما في العصر والفجر فقد قيل لا يضم الا في العصر
 في الصورة الاولى وقيل يضم مطلقاً وهو المختار لان التامى انما هو
 عن النقل القصدي لا الواقع من غير قصد ولذا لو تقطعت اخر الليل
 فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاولى ان يتمها ثم يصلى ركعتي الفجر
 لانه لم يتنقل بعد الفجر قصداً بالكثر من ركعتيه ويسجد للشهو

استحسانا والقياس ان لا يسجد لانه في صلوة غير التي سبهي هو
 فيها وجه الاستحسان ان التقصا دخل في فرضه بترك التسليم فيه
 او بتأخيره او ادخال فعل زائد قبله وسره هو الامام يوجب التسجدة عليه
 اصالة وعلى القوم تبعاله فان تركه الامام لا يسجد المؤمن وسره هو
 المؤمن لا يوجب السهو على الامام لانه متبوع لاتباع ولا عليه لانه ^{يصير}
 مخالفا لامامه وان سهى عن التمام يعني بالسهو عن التمام ان اطا
 القعدة الاخيرة ساكنا قد ركن او اكثر على ظن ان يخرج من الصلوة
 ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فسلم يسجد للتسوية لتأخير الواجب وان
 سلم من عليه السهو يريد اي مريدا بسلامه قطع الصلوة يعني انه
 لا يريد عند سلامه سجدة التسوية اي يسجد للتسوية بل نوي ان لا
 يسجد له ثم بدا له بعد ما سلم ان يسجد للتسوية فله ان يسجد للتسوية
 ما لم يكتم ولا يستدبر القبلة اي ما لم يستدبر القبلة فالجواب ان
 نيته عند السلام ان لا يسجد لا تمنع وجوب السجود والاستسقاط
 ما لم يمرض ما ينافي في الصلوة ومن شك في حال القيام ان هل كبر ^{فتلا}
 ام لا فتفكر في ذلك وطال تفكره قد راد اداء ركن وعلم بعد ذلك
 انه قد كان كبرا وظن اي غلب على ظنه في الصورة المذكورة انه
 لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه قد كان كبرا فعليه السهو للزوم

تأخير

تأخير الواجب وهو القراءة من تفكره وكذا ان شك هل هو في الظاهر
 ام في الصدر مثلا او انه صلى ثلثا او اربعا او فرغ من الفاتحة وتفكر اي
 سورة يقرأ وتوكل ذلك يجب عليه السهو وان طال تفكره ثم الاصل في
 حكم التفكر انه ان منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلث او ركوع او سجود
 او عن اداء واجب كالقعود يلزمه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب
 وهو الايمان بالركن او الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك
 بان كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ ان
 منعه التفكر عن القراءة او عن التسبيح يجب عليه سجود السهو والاداء
 فلا يقع هذا القول لو شغله عن تسبيح الركوع وصور كعب مثلا يلزمه السهو
 وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح وان سلم المسبوق ساهيا مع امامه
 اي على اثر تسليمه الاول كسائر المقتدين فانه لا سهو عليه لانه مقتد بعد
 وسره هو المقتدي لا يوجب السجود وان سلم بعد سلام امامه يجب عليه
 سجود السهو لو وقع منه بعد ما صار منفردا وفي المحيط ان سلم ^{في} الاول
 مقارنا لسلامه فلا سهو عليه لانه مقتد وبعده يلزم لانه منفرد انتهى
 فلهذا يراد بالمصيبة حقيقتها وهو نادر الوقوع وذكر في الملتقط
 ان المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام التشريع اي تكبير الشري
 مع امامه سهوا فعليه السهو لما قلنا انه صدر منه بعد انفراد المسبوق

يتابع امامه في سجود السهو وان كان وقوع السهو قبل اقتداءه لا
 ستزامه متابعة ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد وتابعه
 المسبوق ثم علم ان السهو عليه ففي رواية لا تقصد صلوة المسبوق
 وبما اخذ الصدر والشهيد وفي رواية تقصد وهو الاشبه لاقتداء
 به في موضع الانفراد وان قام المسبوق قبل سلام الامام وقراء
 وركع ولكن لم يسجد حتى سجد الامام للسهو يتابعه المسبوق فيه
 وان لم يتابعه لا تقصد صلاته ولكنه يسجد عند فراغه ويرتفع
 قيامه وقراءته وركوعه اذا تابعه لان انفراجه لم يستحكم بعد
 فيلزمه متابعتة ويلزم اعادة ما فعله قبله حتى لو اعتبر وبني
 عليه ولم يمه فسد صلاته وان كان قد قيد الركعة التي قام
 اليها بالسجود لا يتابع الامام في سجود السهو ويسجد اذا فرغ
 وان تابعه فسد صلاته واذا لم يتابع المسبوق الامام في سجود
 السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استحيانا
 لان اخر صلاته وان سهي فيما يقضي بعد فراغ الامام يسجد للسهو
 ايضا لان منفرد والمنفرد يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد
 مع الامام لسهوه ثم سهي هو ايضا كفته سجدة ثان عن السهوين
 لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو ولا ينبغي للمسبوق اي ليباح

له بل يكره

له بل يكره تحريما ان يقوم الي قضاء ما سبقه بر قبل سلام الامام الا
 ان يكون القيام لضرورة صون صلاته في الفجر او يدخل وقت
 العصر في الجمعة او تمضي مدة مسجحه او يخرج الوقت وهو صاحب
 عذر او يبك الحشا او يخاف مرور الناس بين يديه ويخو ذلك
 فلا يكره له ان يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد ولا
 يقوم قبل قعوده قدر التشهد اصلا فان قام قبل ان يفرغ الامام
 من التشهد اي قبل ان يقعد قدر التشهد فالمسئلة مع علي وجوه
 مبناها على ان ما يؤديه من قيام وقراءة وركوع وسجود قبل قعود
 الامام قدر التشهد لا يعتد به وان ما يقضيه اول صلاته في حق
 القراءة اذا علم هذا فلا يخلو اما ان يكون مسبوقا بركعة او بركعتين
 او بثلاث ركعات او بربع ركعات فان كان مسبوقا بركعة ينظر
 ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به
 الصلوة على حسب اختلافهم جازت صلاته والآي وان لم يقع من
 قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة فسد
 صلاته ولا اعتداد بما قرأه قبل ذلك لان قيامه وقراءته قبل فراغ
 الامام من التشهد لا تعتبر مما مر والقراءة فرض عليه في الركعة
 التي يقضيها اذا لم يبق من صلاته ما يمكن تدارك القراءة فيه فتفسد

عن الف وكما اذا خشي
 ان انتظره ان يطلع الشمس
 قبل صلوة صح

لترك الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوقا بركعتين لافتراض القراءة عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها فيه بعد ما جاز ما اذا كان مسبوقا بالكثير من ركعتين ^{من} حيث لا تقصد صلواته لعدم وقوع ما يجوز به الصلوة من قراءة تر بعد فراغ الامام من التشهد لتمكنه من تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين مما يقضيه مقدما ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأ قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه تقصد صلواته ايضا **اعلم** ان المسبوق هو من وقع شرعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى معه ^{الاولى} من فاته شيء منها بعد اقتداء به والمدر ك من لم يقم شيء من الركعات ثم من احكام المسبوق ايضا انه فيما يقضى كالمنفرد الا في اربع مسائل احدها لا يجوز الاقتداء به اما لو نسي احد المسبوقين المتساويين قدما عليه فلا حظ صاحبه في القضاء من غير اقتداء **صحيح** ثانيها انه لو كبرناويا لا يستيناف يصير مستانفا قاطعا لا ولا بخلاف المنفرد فانه لو كبرناويا لا يستيناف يصير مستانفا ما لم ينو صلوة اخرى غير التي هو فيها **ثالثها** ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التقييد بالسجدة والمنفرد لا يلزمه السجود لسهو غيره **رابعها** انه ياتي بتكبير التشريق اتفاقا والمنفرد لا يجب عليه عند ذلك

حنيفة رحمه الله ولو قام المسبوق حيث يصح له القيام وفرغ قبل ^{من} سلام الامام وتابعه في السلام قيل تقصد صلواته والفتوى على ان لا تقصد ولو تذكر امامه سجدة تلاوة فسجد ما بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفضه ويتابع امامه في سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلواته وان كان قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه فسدت صلواته وان لم يتابعه قيل تقصد ايضا والصحيح عدم الفساد ولو تذكر الامام سجدة صلبية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت صلواته وان كان قيد ما قام اليه بالسجدة تقصد في الروايات كلها يتابعه او لم يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب يقرأ في الركعتين اللتين سبق بهما السورة مع الفاتحة ويقعد في اوليهما لانه يقضى اول صلواته في حق القراءة واخرها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها سهوا لا يلزمه سجود السهو لكونها اول من وجهه ولو ادرك ركعة من الرباعية يقوم ويقضى ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد وفي الثالثة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان امامه ترك القراءة وقضاها في الاخرين وادرك المسبوق ^{بين} الاخرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه ايضا لان تلك ^{الركعة} التي تحت بحملها من الشفع الاول فحلى الشفع الثاني منها واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل

سلام الامام يكرره من اوله وقيل يكرر كلمة الشهادة وقيل يسكت
 وقيل يات بالصلاة والدعاء والصحيح انه يتوسل ليفزع من التشهد ^{عند}
 سلام الامام والصحيح انه لا يات بالشاء في الصلاة الجهرية حتى يقوم الي
 القضاء واما المقتدي اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه
 يسكت قولاً واحداً وان قام الامام الي الخامسة فتابعه المسبوقان
 كان الامام قعد في الرابعة فسدت صلاة المسبوقين بالقيام وان لم يكن
 قعد لا تقصد ما لم يقعد معه الخامسة بالسجدة واما اللاحق فقد
 يكون سبب ما فاتته النوم او سبق الحدث والاشتغال بالوضوء او
 زحمة بحيث لم يجد مكاناً وحكمه انه يقضي ما فاتته اولاً ثم يتابع الامام
 ان لم يكن فرغ عكس المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه خلفه
 حكماً ولذا الوسخي لا يسجد للشهو وان سجد الامام للشهو ولم يتم
 صلاته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافراً واما
 مثله فتوي الاقامة لا يصير صلاته اربعاً بخلاف المسبوق في جميع ذلك
 وذكر في الفتاوي الحاقانية فقال رجل صلى ولم يدرك ثلثاً صلى اربعاً
 قال ان كان اول ماسهي استقبل قبل اول ماسهي في هذه الصلاة
 وقيل في سنة وقيل بعد بلوغه وقيل يعني اول ماسهي في عمره وعليه
 اكثر المشايخ وان لقي ذلك الشك اي صادفه ووقع له غير مرة يتخير

اي يطلب

اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل فان وقع تحريمه على انه صلى ركعة من صلاة
 ذات ركعتين يصنف اليها ركعة اخرى ويسجد للشهو وان وقع تحريم
 على انه صلى ركعتين في الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد
 للشهو وان لم يقع تحريمه على شيء اخذ بالاقل لانه متيقن ومعه ^{اخذ} الاقل انه
 ان كان في صلاة الفجر مثلاً وشك انه هل صلى ركعة او ركعتين يجعل كانه
 صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة
 عليه فرض وقال في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انها اي الركعة
 التي عرض فيها الشك هل هي الركعة الاولى او الثانية يقعد على راسها
 كل ركعة اي اذا لم يقع تحريمه على شيء فيجعل تلك كانهما الاولى فيصليها
 ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي اخرى ويقعد لانها الثانية
 باعتبار ما اخذ به ثم اخرى فيقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلي اخرى
 ويقعد لانها آخر صلاته فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوي
 الفضلي اذا راد المصلي بين الثانية والثالثة اي شك في قيامه
 ان الركعة التي قام منها هل هي الثانية او الثالثة لا يقعد وهو
 الصحيح لانها ان كانت ثالثة فظاهر وان كانت ثانية فقد تقدم انه
 اذا قام عن القعدة الاولى لا يعود الا في المغرب والوتر لاحتمال انها
 ثالثة والعود فيها فرض فيها فيشهد ويقوم فيصلي ركعة اخرى

لاحتمال ان كانت تلك ثانية ولو شك في الفجر في قيامه ان الت
قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة او رابعة
او في الرباعية انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم
يقوم فياة بركعة اخرى للاحتمال وكذا لو شك كذلك في ركوعه
او بعده قبل تقييد ها بالسجدة اما لو شك في السجدة الاولى امكنه
اصلاح صلاته على قول محمد لان تلك الركعة ان لم تكن زائدة فعليه ان يات
وان كانت زائدة لا تفسد عنده لانها عرض الشك في السجدة
الاولى اذ تفتت كما لو سبقه الحد فيها فيرفضها ويقعد ويتشهد
ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك بعدما رفع من السجدة
الاولى بطلت صلاته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد ترك ^{الاحقة} القعدة
وان بدأ المصلي بالسورة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة ^{الاولى} او الثانية
فعليه السهو وان قراء حرقا واحدا كذا في الحاقانية لانها اخر واجبا ولم
يتم القليل لان السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر وضده ويعود وقرا
الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر
في الركوع وسجدة السهو اي سجود السهو وسجدة ثان وسجد ها بعد
السلام وعند الشافعي واحد رخصتها قبله وعند مالك ان كان السهو
بزيادة فبعده وان كان بنقصان فقبله وهو رواية عن احمد والخلاف

في الافضلية

في الافضلية حيث لو سجد قبل السلام اجزاه عندنا على ظاهر الرواية ثم قيل
يسجد بعد تسليمة واحدة وهو قول الجمهور منهم من يخرج الاسلام ونحو الاسلام
وقيل بعد التسليمتين وهو اختيار شمس الائمة وصدر الاسلام ^{سلا} ابي خرا
وقال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا صححه في الظهري والمفيد والنيابغ
ويتشهد بعد السجدة ^{تين} ويسلم لما روي انه عليه السلام فعل كذلك
ويأت بالصلاة على النبي والدعاء في كلتي القعدتين قعدة الصلاة
وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي وقال الكرخي يأت بالصلاة و
الادعية في قعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح وقيل عند ابي حنيفة
وابي يوسف رخصت في قعدة الصلاة وعند محمد رخصت في قعدة السهو و
الوجه ما صححه صاحب الهداية **واعلم** ان الاختلاف في الايتا بالصلاة
والادعية سواء والمص رخص فرق بينهما في الاختلاف بقوله يأت بالصلاة
في كلتي القعدتين والادعية في قعدة السهو قال بعضهم يأت بالادعية
فيهما ولم اعثر على ذكر هذا الفرق لغيره **فروع** صلى ركعتين تطوعا
فسهي فيها وسجد للسهو ليس له ان يبني على تلك الترخية اخرين
لئلا يكون سجوده في وسط الصلاة بدون ضرورة ولو فعل فلا نسا
ويعيد السجود في الصحيح اما المسافر لو صلى الظهر ركعتين وسهيا وسجد
للسهو ثم نوى الإقامة فانه يتم صلاته وان بطل سجود السهو لانه

مضطرب إلى الصحيح صلواته نسي التشهد في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر
 فاشتغل بقاءة التشهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلواته عند أبي
 يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد وعليه هذا لو نسي الفاتحة
 أو السورة فتذكرها في ركوعه فعاد لقراءتها فلم يقرأ وسجد قبل
 تقسده صلواته والاصح ان لا تقسده جهرا فيما يخاف او خافت فيما
 يحجر فذكر في بعض الفاتحة بعيد الفاتحة جهرا في الجهرية ثلاثا يؤد
 إلى الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة اذ ان يقرأ سورة
 بعد السورة التي قراءها قراء سورة قبلها لا يلزمه السهو وسلام
 من عليه السهو يخرج من الصلوة خروجا موقوفا عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمهما فان سجد للسهو عاد اليها والآلا وعند محمد
 رحمه الله لا يخرج من الصلوة ويبقى على هذا انه لو اقتدي برأيه بعد السلام
 يصح اقتداؤه مطلقا عند محمد وعندهما ان سجد للسهو صحح والآ
 فلا ولو كان مسافرا فتوى الإقامة بعد السلام تصير صلواته اربعا
 عند محمد مطلقا وعندهما ان سجد ولو فهمه بعد السلام ينقض
 وضوءه عند محمد لا عندهما **فصل** في بيان احكام زلة القارئ
 الواقعة في الصلوة الاصل فيه اي في الزلل والخطأ انه اذا لم يكن
 مثله اي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى اي والحال ان معنى

مطابق في بيان احكام زلة القارئ

ذلك

ذلك اللفظ بعيد عن معنى لفظ القرآن متغيرا تغيرا فاحشا قويا
 بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا تقسده صلواته كما اذا قراء هذا
 الغبار مكان قوله هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى
 له حتى يحكم عليه بالبعدا وبعدمه كما اذا قراء يوم تبلى السرائل بالآ
 في آخر مكان الرأ في السرائر وان كان مثله في القرآن والمعنى اي معنى
 اللفظ الذي قراء بعيد من اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد
 متغيرا باللفظ المقروء تغيرا فاحشا تقسده ايضا عند أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تقسده لعموم البلوى وهو قول
 أبي يوسف رحمه الله وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير بالمعنى نحو
 قيامين مكان قوامين فالخلاف على العكس تقسده عند أبي يوسف رحمه الله
 لا عندهما فالمعتبر في عدم التمسك عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل
 في القرآن عنده والموافقة عندهما فهذه قواعد الائمة المتقدمة في هذا
 الفصل واما المتأخرون فمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام واسماعيل
 الزاهد وأبي بكر بن سميد البلخي والهندواني وأبي الفضل والحلواني
 فانفقوا على ان الخطأ ان كان في الاعراب لا تقسده مطلقا وان كان
 مما اعتقده كفر لان اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب ^{صحتها} قال قاضي
 وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون احوط لانه لو تعمده

يكون كذا وما يكون كذا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون كذا
بكلام الناس الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهياً مما
ليس بكفر فكيف وهو كفر انتهى واختلفوا فيما اذا كان الخطأ بابدال
حرف بحرف على ما بيناه في الشرح واية بعضه ولا يقاس مسائل زلة
القارئ بعضها مما ليس مذكوراً من الائمة المتقدمين والمتأخرين
على بعض مما هو مذكور الا يعلم كامل في اللغة والعربية والمعاني ونحو
ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما اعتقاده كفر وما هو بعيد فاحش
او غير فاحش وما ليس كذلك على قول المتقدمين وليعلم مخارج الحروف
فيميز ما هو قريب في المخرج من غيره على قول بعض المتأخرين وان بدل
القارئ حرفاً مكان حرف كان الاصل فيه اي في ذلك التبدل ان كان
بينهما اي بين الحرفين قرب بالمخرج كالقاف مع الكاف او كانا من
مخرج واحد كالسين مع الصاد لا تقصد صلته وزاد في المحيط فيد
لا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر فان الجيم والياء والسين
من مخرج واحد ولا يجوز ابدال احدهما من الآخر كما اذا قرأ فامسا
اليتيم فلا تنكمر بالكا مكان القاف في تنكمر وذلك على القاعدة المذكورة
وكذا على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما فان الكه في اللغة التهم وكذا
لو قرأ لا يلاؤف كريسش مكان قريش اما اذا قرأ مكان الذال المعجمة

ظاء معجمة

ظاء معجمة كما اذا قرأ وتلفظ الاعين مكان تلة او ماطرا مكان ذرا
او قرأ الظاء المعجمة مكان الصاد المعجمة او على القلب كالمفطوب مكان
المفطوب وصنف مكافئ فتقصد صلته وعليه اي على القول بالفساد
الكثر الائمة للتغير الفاحش في بعضها وعدم المغيث في البعض مع عدم
جواز ابدال الظاء من الذال وان كانا من مخرج واحد وهو يؤيد
تقييد صاحب المحيط وروي عن محمد بن سلمة انها لا تقصد لان الجمع
لا يميزون بين هذه الحروف وكان القاضي الامام الشهيد المحسن يقول
الاحسن فيه اي في الجواب ان يقول اي المقتضى ان جري ذلك على السواء
ولم يكن مميذاً بين هذه الحروف وكان في زعمه انه ادي الكلمة على وجهها
لا تقصد صلته وكذا اي مثل ما ذكر المحسن روي عن محمد بن مقاتل
وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وهذا معنى ما ذكر في فتاوي المعجمة
انه يقتضي في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز ونحوه
ما ذكر في الذخيرة انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد بالمخرج ولا قرب الا ان
فيه اي في ابدال احدهما عن الآخر بكوني عامة نحو ان ياء بالذال المعجمة
مكان الصاد المعجمة كان يقرأ في تدليل مكان تضليل او نحو ان ياء بالذال
المحصن اي الخالص مكان الذال المعجمة او الظاء اي بالظاء المعجمة مكان
الصاد المعجمة لا تقصد عند بعض المشايخ وهذا فصل وهو ابدال

احد هذه الحرف الثلاثة من غير منها ولم اعتبر على مسئلة ابدل فيها
 الزاء بالذال ولنورد ما ذكره قاضينا من هذا الاصل قراءا والعاذيا
 ظمعا بالظاء مكان الضاد تنفسد ليغيب عنهم الكفار بالضاد او
 ليغيب بالذال مكان الظاء لا تنفسد حذرا بالذال المهملة او المعجمة
 مكان الضاد تنفسد غير المظروب بالظاء او بالذال تنفسد والظاء
 بالظاء المعجمة او بالذال المهملة لا تنفسد ولو بالذال المعجمة تنفسد
 هضم بالذال المعجمة او بالظاء المعجمة مكان الضاد تنفسد بظلام
 للعبيد بالذال المعجمة مكان الظاء تنفسد موتوا بضمهم بالضاد
 المعجمة مكان الظاء لا تنفسد فظا غليظ القلب بالضاد المعجمة مكان
 الظاء المعجمة في كل منها تنفسد جازكم التذير بالظاء المعجمة مكان الذال
 لا تنفسد وهو مكظوم بالضاد او بالذال المعجمتين تنفسد ناضرة الي
 ربها ناظرة الاولى بالظاء المعجمة مكان الضاد والثانية بالعكس
 لا تنفسد فترضى بالظاء المعجمة مكان الضاد تنفسد ذلكنا وذلك
 فطوفها تذليل بالظاء المعجمة مكان الذال تنفسد ولو بالظاء
 المعجمة لا تنفسد فظلت اعناقهم بالضاد المعجمة مكان الظاء او
 بالذال المعجمة لا تنفسد وذلكنا هالهم بالضاد المعجمة مكان الذال تنفسد
 ولو بالظاء المعجمة لا تنفسد في تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد

لا تنفسد

لا تنفسد وبالظاء المعجمة تنفسد ان يتبعون الا الظن وان الظن
 بالضاد المعجمة مكان الظاء تنفسد اذا عوا به بالضاد المعجمة مكان
 الذال لا تنفسد من يضل الله بالظاء المعجمة مكان الضاد تنفسد جميع
 حاذرون بالضاد المعجمة مكان الذال لا تنفسد اذا ضلنا بالظاء المعجمة
 مكان الضاد المعجمة لا تنفسد فرض فيهن الحج بالظاء المعجمة مكان الضاد
 او بالذال المعجمة تنفسد وذروا ظاهر الاثم بالظاء المعجمة مكان الذال
 او بالضاد المعجمة تنفسد وجعلوا الله تماذرا بالضاد او بالظاء المعجمين
 مكان الذال تنفسد وتلذذوا بالظاء المعجمة مكان الذال او بالظاء المعجمة
 تنفسد واما ابدال الزاء بالذال المعجمة فينبغي ان يكون التفصيل فيه ما في
 الالغ كما ياء واما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بان اراد ان يقول
 الحمد لله فقال ال فانقطع نفسه او نسي الباء ثم تذكر فقال حمد الله
 او لم يتذكر فترك الباء وانتقل الى كلمة اخرى فقد كان الشيخ الامام
 شمس لائمة الحلواني يعني بالنسي في ذلك وعامة المشايخ قالوا لا
 تنفسد لغوم البلوى في انقطاع النفس والنسيان وعلى هذا الوجه
 قصد ان ينبغي ان تنفسد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان كان ذكرها
 منفسدا فذكر بعضها كذلك والافلا قال قاضينا وهو الصحيح وذكراته
 لو قراء مطلع الجفر فلما قال الفج انقطع نفسه فركع لم تنفسد صلواته

فرض عليك القرآن بالظاء
 المعجمة مكان الضاد تنفسد

وفرق بعضهم بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تقصد وفي الفعل كان
 اراد ان يقرأ يشكرون فقال يشش وترك الباقي تقصد لان اللام في الاسم
 زائدة لكن هذا الفرق انما يستقيم على هذا اذا اتى باللام وحدها اما لو
 ضم اليها شيئا اخر كما في الفج او الح فلا يستقيم وقال بعضهم ان كالبعض
 المذكور معنى صحيح لا يتغير به المعنى فاحشا لا تقصد والالتفات والاولي
 الاخذ بقول العامة في انقطاع النفس والنسيان وبما صحه القاضيان
 وبهذا التفصيل في العهد اما الوقت في غير موضعه والابتداء من غير
 موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلوة لعدم البلوى بانقطاع النفس
 والنسيان وعدم معرفة المعنى في صوت العوام والجم وهذا عامة علمائنا
 وعند بعض العلماء تقصد ان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ لا اله و
 وقف وابتداء بقوله لا اله هو هذا مثال الوقت او قراء ولقد وصينا
 الذي او قوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتداء بقوله واياكم ان تموتوا
 الله او قراء يخرجون الرسول ووقف وابتداء واياكم ان تؤمنوا
 بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة كان يقف على وقالت اليهود
 ابتداء عزير ابن الله او يد الله مغلوله او وقف على لقد كفر الذي
 قالوا وابتداء ان الله هو المسيح ابن مريم او ان الله ثالث ثلاثة
 ونحوها فالصحيح عدم النسيان في ذلك كله لما تقدم ولو وصل حرفا

من آخر

من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قراء اياك تعبد واياك تستعين بوصل
 كاف اياك بنون تعبد وتستعين او قراء انا اعطينا الكوثر بوصل
 كاف انا اعطيناك بلازم الكوثر او قراء اذا جاء نصر الله بوصل حمزة
 جاء بنون نصر وما شبه ذلك فان صلواته لا تقصد على قول العامة
 من العلماء قال قاضيان وان تعبد في ذلك وفي شرح التهذيب هو
 الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال اخر الاول باول
 الثانية قال في فتاوي الحجة المصلي اذا بلغ في الفاتحة اياك تعبد
 واياك تستعين لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول تعبد بل الاول
 والاصح ان يصل اياك تعبد واياك تستعين وعلى قول بعض المشايخ
 تقصد صلواته والظاهر ان مراد هذا القائل انما هو عند السكت على ايا
 ونحوها والافلا ينبغي لما قل ان يتوهم فيه النسيان فضلا من العالم
 وبعض المشايخ فصلوا وقالوا ان علم القارئ ان القرآن كيف هو
 اي علم ان الحاف من الكلمة الاولى لامن الثانية الا ان ترجم على لسانه هذا
 الوصل لا تقصد صلواته وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك اي ان الكلمة
 من الكلمة الثانية تقصد صلواته لان ما قراءه ليس بقرآن نظر الى ما
 اراده والصحيح قول العامة لان هذه كلمات باردة واذا نسق
 النظم فلا عبرة بالارادة وذكر في الملحق انه لو قراء في الصلوة الحمد لله

بالهاء مكان الحاء او قرء كل هو الله احد بالكاف مكان القاف والحال
 انه لا يقدر على غيره كما في التراك ونحوهم يجوز صلواته ولا تنفس وكذا اذا
 قرء الحمد لله بالحاء المعجمة والذي ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الشئ
 على ما يلية قريبا انشاء الله تعالى ولو قرء قل اعوذ برب الفلق بالذال
 مكان المعجمة او قرء فساء صباح المنذرين بكسر الذال لا تنفس لان
 بمعنى ارجع والباء بمعنى الى فكانه قال ارجع الى رب الفلق ولان صباح
 المنذرين اي الرسل بمعنى نصيبهم قومهم المكذبين وكذا لو قرء يودون
 برجال بالمهمل او قرء فانظر كيف كان عاقبة المنذرين بكسر الذال
 اي نصرتهم على قومهم الكافرين ولو قرء الاثغ لب باللام مكان ربت
 بالراء لا تنفس الاثغ بالثاء المثناة بعد اللام من الاثغ بالتحريك وهو
 الشفة بضم اللام وسكون الثاء وهو تحول اللسان من السين الى الثاء
 او من الراء الى الغين او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف ذكره
 في القاموس والمختار في حكمه انه يجب بذل الجهد دائما في تصحيح لسانه ^{بعده}
 في تركه فان كان لا ينطق لسانا فان لم يجبه اية ليس فيها ذلك الحرف الذي
 لا يحسنه يجوز صلواته به ولا يؤثم غيره فهو بمنزلة الاميين في حق من يحسن
 ما عجز هو عنه واذا امكنه اقتداؤه بمن يحسنه لا يجوز صلواته منفردا
 وان وجهه قد رما بجوزير الصلوة مما ليس فيه ذلك الحرف الذي عجز عنه

لا يجوز صلواته مع قراءة ذلك الحرف لان جوار صلواته مع التلفظ بذلك
 الحرف ضرورة فيقدم بانعدام الضرورة هذا هو الصحيح في حكم الاثغ
 ومن بمعناه ممن تقدم انفا وعن ابي حنيفة رحمه الله فيمن قرء واذا ابتلي
 ابراهيم ربه بضم الميم وفتح الباء او قرء الخالق البارئ المصور بفتح
 الواو ورفع الراء او قرء وهو يطعم ولا يطعم بفتح الصين في الاول و
 كسرها في الثاني لا تنفس صلواته على ان المراد بابتلي دعاء وبالصير في
 وهو غير الله وعلى ان المصور مفعول البارئ وهذا اذا لم يرفع المصور
 فان رفع تنفسه وتام تحقيقه في الشرح وان زاد القارئ في الصلوة
 حرا فانظر ان لم يصتر المصنف بان قرء واثر بالمعروف وان عني المنكر
 بزيادة الالف في اللفظ او قرء ومن يصلي الله ورسوله ويتعد
 حدوده يدخلهم ناراً بزيادة ميم الجمع لا تنفس صلواته اتفاقا وان
 غير المعنى نحو ان يقرأ والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو
 وكذا لو قرء وان سعيكم لشتى ونحو ذلك فقد قالوا تنفس
 صلواته لانه جعل جواب القسم قسما وينبغي ان لا تنفس لانه ليس
 بتعريف فاحش ولو نقص حرفا فان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى
 تنفس في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله كما لو قرء ومما رزقناهم جدارا
 والراء والزاء او قرء وليقولوا درست بغير دال او خلقنا بغير

خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن من الاصول لكن حذفه
يؤدي الى ما اعتقاده كفر بان حذف الواو من وما خلق الذكر
والانثى تنفسد واما اذا كان الحذف على وجه الترجيم بان قراء
بما لك بجند الكاف فلا تنفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول
الكلمة بان قراء الواقعة بغير هاء او من الاصول ولم يتغير المعنى
بان قراء تعالى جدرتنا بغير تاء وذكر في كتاب زلة القارئ للشيخ
الامام حسام الدين ابي سعيد ان سجد النسي ان لو قراء الله
السمد بالسين كان الصاد لا تنفسد صلاته وهو اختيار الشيخ
الامام نجم الدين النسي وهذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض
المتأخرين وكذا على قول المتقدمين لصحة المعنى فان السمد العلو
والتكبر **واعلم** ان الصاد والسين والزاء من مخرج واحد وكثيرا
ما يبدل بعضها من بعض فلنذكر ما اوردته قاضي خان مبنيا على قول
المتقدمين منها قراء اذا جاء نسر الله بالسين ويعوق ونظر
بالصاد لا تنفسد السمد بالسين قال شمس الائمة السرخسي لا تنفسد
اصططير بالصاد مكان السين لا تنفسد خامينا وهو حصير بالصاد
لا تنفسد لانفسام لها بالسين مكان الصاد تنفسد فهل عصيم
بالصاد مكان السين لا تنفسد وكذلك فان عسوك مكان عسوك

لا تنفسد

لا تنفسد للخائنين خسيا بالسين مكان الصاد تنفسد سد فكم
مكان صد فكم لا تنفسد تسطلون بالسين مكان الصاد لا تنفسد
بثم بخص مكان بخص لا تنفسد صربا مكان سربا تنفسد نصبا
مكان نوبا تنفسد السخرة مكان الصخرة تنفسد يحنفا مكان يحنفا
تنفسد صورة مكان صورة لا تنفسد صوط عذاب مكان سوط تنفسد
من قصورة مكان قصورة تنفسد افسح مني لسا مكان افسح لا تنفسد
ليسأل السارقين عن سد قهرم مكان الصاد قين عن صد قهرم لا تنفسد
وفيه نظر وكانوا يستررون مكان يصرون لا تنفسد وقولوا قولا
صديدا مكان سديدا تنفسد فالمغير بسجا مكان صجبا تنفسد وتوا
سوا بالسبر مكان وتواصوا بالصبر تنفسد رحلة الشتاء والسيف
مكان والضيف تنفسد حاصدا مكان حاصدا تنفسد حاصدا حاصدا
لا تنفسد عوا وسما مكان عوا وصموا تنفسد وكذا النصفان مكان
لنصفنا حصوما مكان حصوما تنفسد لبنا خالسا مكان خالسا
تنفسد وكذا صايغا مكان سايغا وفيها نظر قل كل مترس فترسوا
بالسين مكان الصاد تنفسد سمحا منشرة مكان صمحا منشرة تنفسد
ولو قراء عني بالعين المهملة مكان حتى لا تنفسد لانها لغة فيها
ولو قال سمع الله مل حمدا باللام مكان النون يرمي ان لا تنفسد

لنصفنا بالناسية ناسية
بالسين فيها مكان الصاد
لا تنفسد

لقرب المحرم والظاهر ان حكمه كحكم اللغو ولو قراء يدع اليتيم بتسكين
 الدال او بضم الدال وترك التشديد في المين لا تقصد لعموم البلوى
 فيه نظر ولذا حكم عليه قاضيا بالفساد في تسكين الدال بخلاف ترك
 التشديد فانه لا يغير المعنى ولو قراء ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
 ووقف وقراء بعد وقف التام اولئك اصحاب الجحيم اولئك هم
 شر البرية او قراء والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب
 الجنة هم فيها خالدون وما اشبه ذلك مما يغير حكم الله على احد
 الفريقين بضمه لا تقصد لصيرورة الكلام التام مبتدأ غير متصل
 بالاول فلم يغير الحكم بالضد ولولم يقف ووصل قال علة المشا
 تقصد لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله به ولو اعتقده يكون كفا وعن
 عبد الله بن المبارك وابي حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وعلم
 من المروزة جمع مروني نسبة الى مرو على غير قياس ان ابي الشان لا تقصد
 صلته لان في ضرورة سبق اللسان وكذا افق ابو نصر المازني
 قال قاضيا والصحيح هو الاول ولو قراء ان الله برئ من المشركين
 ورسوله بكسر اللام لا تقصد عند المتأخرين واما عند المتقدمين
 فذكر قاضيا في الفسالة ان اعتقاده كفر لكن ذكر في الكشاش انها
 قراءة والجر في رسوله على القسم والجوار ولو قراء اننا كنا منذرين

بنفع الدال

بنفع الدال تقصد على قول المتقدمين وكذا الوقراء وانت خير المنزولين
 بنفع الزاء او قراء نحن خلقنا بنفع القاف وقد رتبنا بنفع الراء وجعلنا
 وانزلنا بنفع اللام فيها او قراء ومن يضر الذنوب الا الله او ما يعلم
 تاويله الا الله بنفع الهاء فيها ولا يغير تكلم بالله الغرور بكسر الراء كل ذلك
 يفسد عند المتقدمين والمتأخرين وذكر في فتاوي قاضيا لو قراء يدع
 اليتيم بتسكين الدال تقصد صلته لانه عكس المراد وكذا ذكر فيها لو قراء
 يتخلون بالتاء مكان الدال في يدخلون تقصد ولو قراء نحن خلقنا
 في اعناقهم اغلاد لا مكان انا جعلنا او قراء اياك نعبد وترك التشديد
 لا تقصد صلته عند المتأخرين هذان فصلان **الاول** ذكر كلمة مكان
 كلمة والاصل ان ان تقاربت الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا تقصد
 وان تقاربتا ولم تكن المبدلة في القرآن فكذلك عند حماد وعنه ابي يوسف
 روايتان وان لم تقاربتا والمبدلة في القرآن تقصد على قياس قولها
 لا قول ابي يوسف وان لم يكن للمبدلة مثل في القرآن وليس مما اعتقده
 كفر تقصد اتفاقا ان لم تكن ذكر او ان كان في القرآن لكن مما اعتقده
 كفر ووصل تقصد عند عامة المشايخ وقال بعضهم على قياس قول
 ابي يوسف لا تقصد والصحيح انها تقصد اتفاقا **مثال الاول** العليم
 مكان الحكيم والخير مكان البصير ونحوه **مثال الثاني** اياه مكان

اذاه والتباين مكان التواين **ومثال الثالث** سطحت مكان نصبت
 وبالعكس وخلقت مكان رفعت وبالعكس **ومثال الرابع** الغيا
 مكان الغراب ونحوه **ومثال الخامس** غافلين مكان فاعلين **الفصل**
الثاني تخفيف المشدد وتشديد المخفف والاصل فيه ان كان
 لا يغير المعنى كان قراء وقلوا تقتيلا يسئلونك عن الساعة
 بالتخفيف في قتلوا والساعة وكذا يدككم الموت ورادوه اليك
 لا تقصد وان غير المعنى بان ترك التشديد في رب القلق ونحوه او في
 ظللنا عليهم الغمام او في لامارة بالسوء فاختيار عامة المشايخ انها
 تقصد وقال ابو علي النسفي لا تقصد بترك التشديد الا في رب العا
 وياك نصد فلم ان التفضيل المذكور على قول المتقدمين وهو لا حوط
 وحكم تشديد المخفف كحكم عكسه في الخلاف والتفضيل فلوقراء انفسنا
 بالتشديد لا تقصد اهدنا الصراط باظهار الالم لا تقصد وكذا ما
 يشبهه ما ودعك بالتخفيف لا تقصد **تنبيه** ومن ذكر كلمة مكان
 كلمة تغير النسب فلوقراء عيسى ابن لقمان تقصد ولوقراء موسى ابن
 مريم لا تقصد ولوقراء موسى بن عيسى لا تقصد على قول ابي يوسف وعليه
 عامة المشايخ وكذا لوقراء مريم بنت عيلون جميع هذا يخرج على ما
 تقدم من الاصل ولوقراء ما اضطررتم بالزاء او بالطاء او بالذال

لا تقصد ان لا تقصد
 لا تقصد ان لا تقصد

مكان الضاد تقصد ولوقراء ما اضطررتم بالتاء مكان الطاء لا تقصد
 ولوقراء الامن خطف الخطفة بالتاء مكان الطاء فيها تقصد لعدم
 المعنى وهذا فصل آخر وهو ابدال هذه الاحرف الثلاثة التاء والطاء واللام
 بعضها من بعض فلنورد ما ذكره قاضي خا من ذلك قراء الطحيات
 او الدحيات مكان النحيات قال ابو علي النسفي لا تقصد بدل ما اشق
 من القنوط بما اشق من القنوت او بالعكس تقصد وعند الوجوه
 مكان وعنت الوجوه تقصد لانتم اشدد رهيضا بالطاء مكان التاء
 لا تقصد نبش البشة الكبرى بالتاء مكان الطاء فيها تقصد اظلم
 واتقى مكان اطلق لا تقصد الصرات بالتاء مكان الطاء تقصد بترامكان
 بطرا لا تقصد تلعبها هضم مكان طلعها لا تقصد امرونا عليهم كما امرنا
 مترا مكان مطرا تقصد والتور مكان والطور تقصد مستور مكان مسطور
 لا تقصد لولا ان ربنا مكان ربطنا تقصد لوت مكان لوط لا تقصد
 وما ينشق مكان ينطق لا تقصد كصاحب الحوط مكان الحوت لا تقصد
 الم يجيبك مكان يجيدك تقصد ولا يسطشون مكان يستشون
 لا تقصد حمالة الحطب مكان حمالة الحطب تقصد رحلة الشطاء
 مكان الشاء تقصد امنط طائفة مكان امننت طائفة لا تقصد
 ولوقراء تابفة مكان طائفة تقصد كاذبة خائفة مكان

من ديارهم

حاصلة لا تقصد هل طري مكان ترى من قور مكان فطور لا تقصد
والطين مكان والتين تقصد لو اتلع مكان اطلع لا تقصد فتاف
عليها تائف مكان طائف تقصد يتخلون مكان يدخلون تقصد
ولو قراء فهل عسى بالصاد لا تقصد وقد تقدم ايضا ولو قراء
قل هو الله احد بالتاء مكان الدال تقصد لعدم المعنى وكذا لو
قراء لم يلت ولم يولت بالتاء مكان الدال ولو اللهم سل علي محمد
بالتين مكان الصاد لا تقصد لصحة كونه من السلوان وعليه
الباء اي سلنا محمد عن غيره من امور الدنيا ولو قراء ما ودعك
بترك التشديد لا تقصد لانه بمعنى الترك ولو ترك التشديد في
الرب تقصد وقد تقدم ولو قراء الم يجعل كيدهم في تضليل بالظاء
مكان الصاد تقصد ولو قراء بالذال المعجمة مكانها لا تقصد للبعد
الفاصل في الاول وصحة المعنى في الثاني ولو قراء حالة الحب بالتاء
مكان الطاء تقصد وقد تقدم ولو قراء من الجنة والناس بنصب
الجيم اي بنتجها لا تقصد لان ماخذ الاشتقاق واحد والله اعلم
فوائد لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعصف مكان عصفت
او سرف مكان خسرت تقصد ان غير المعنى وان ترك كلمة من آية فان لم
يتغير المعنى كالوقراء وما تدري نفس ماذا تكسب فترك ذا او قراء

ولو قراء الشيطان بالتاء مكان الطاء لا تقصد وقد تقدم

ولئن

ولئن اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم وترك من او قراء
وجراء سبيته سبيته مثلها بترك سبيته الثانية لا تقصد وان
بتغير المعنى بان قراء فمالهم لا يؤمنون وترك لا او قراء واذا قرئ
عليهم القرآن لا يسجدون وترك لا تقصد صلواته عند العامة وقيل
لا تقصد والاول هو الصحيح وان زاد كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن
ولا يتغير المعنى بان قراء لا تقصد ون الله وبوالدين احسانا
وبراؤذي القربى او قراء ان الله كان عفورا رحيمًا علمًا لا تقصد وان
تغير المعنى لكنها في القرآن بان قراء من آمن بالله واليوم الآخر وعمل
صالحا وكفر فلهم اجرهم او قراء واما من بخل واستغنى وآمن وكذب
بالحسنى ونحو ذلك مما يكفر معتقده تقصد صلواته وكذا اذا لم يكن
في القرآن ولا يتغير المعنى بان قراء من ثمره اذا امر واستحصد او
قراء فيه ما فأكبره ونخل وتفاع ورمضان فلا تقصد صلواته الكل من
فتاوي قاصصان **تتمات** في بيان ما يكره من القرآن في الصلوة
وما لا يكره في القراءة خارج الصلوة وفي سجدة السلاوة والاباس براءة
القرآن في الصلوة على التاليف عرف ذلك بفعل الصحابة وفيه التحرز
عن حجر البعض والمستحب قراءة ^{حفظه} الفصل والافضل ان يقرأ في كل ركعة
سورة تامة ولو قراء بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة قيل

وتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن

مطلقة تشبه في بابها كذا في القرآن

يكبره والصحيح انه لا يكبره واذا اراد ان يقرأ اخر سورة في الركعتين او سورة تامة فكثرها افضلها واذا اراد ان يقرأ آية طويلة او ثلث ايات فالصحيح ان الثلث اذا بلغت مقدار اقصر سورة افضل ولو قراء اخر سورة في ركعة قبل يكبره ان يقرأ اخر سورة اخري في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكبره قاله قاضينا وكذا الوقراء في الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قراء في الثانية من وسط سورة اخري او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكبره لكن الاولى ان لا يفضل من غير ضرورة وعلى هذا الانتقال من آية الى آية اخري من سورة واحدة لا يكبره اذا كان بينهما آيتان او اكثر لكن الاولى ان لا يفضل بلا ضرورة ولو قراء في كل ركعة سورة وترك بين السورتين سورة يكبره الا ان تكون السورة اطول من التي قراءها بحيث يلزم اطالة الركعة الثانية على الاولى اطالة كثيرة ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكبره ولو ترك سورتين فلكذلك لا يكبره هو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الاولى ان لا يفضل في الغرض ولو فعل لا يكبره الا ان يترك سورة او اكثر ولو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكبره وان كان بينهما ايات بلا ضرورة فان سهرى ثم تذكر بعد مراعات لترتيب الايات وان كرر آية واحدة مرارا ان كان في تطوع بصلية وحده لا يكبره وفي الغرض يكبره حالة الاختيار

لاحالة العذر والنسيان كذا في المحيط ولو قراء في الثانية سورة فوق التي قراءها في الاولى يكبره الا ان يكون بغیر قصد وقيل في النقل لا يكبره وسئل علي ابن احمد عن قراء في الاولى من الظهر سورة الفلق وفي الثانية قل هو الله احد فلما بلغ الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال يتم سورة الاخلاص وفي الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة اخري فلما قراء آية او اثنين اراد ان يترك تلك السورة وينفتح السورة التي ارادها يكبره واذا قراء في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأ في الثانية ايضا قال البرزاني لان التكرار اهون من القراءة منكوسا وفي الاول والحيية يحتم القرآن في الصلوة اذا فرغ من الموعودتين في الركعة الاولى برقع ثم يقوم ويقرأ في الركعة الثانية بعنحة الكتاب وشئ من سورة البقرة وفي فتاوي الحجة القراءة على ثلاثة اوجه في الفرائض على التؤدة والترسل والتدبر حرا فافوا في التراويح يقرأ بقراءة الائمة بين التؤدة والسرعة وفي التوافل بالليل له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم والقراءة بالرواية السبع كلها جائزة لكن الاولى ان لا يقرأ بالقراءة العجيبة والروايات الغريبة لان بعض السفهاء ربما يقعون في الالثم فلا يقرأ عند العوام مثل قراءة ابي جعفر وابن عامر وحمة والكسائي صيانة لدينهم وربما يستحقون ويضحكون وان كان كلهم صحيحة طيبة

ومشايخنا اختاروا قراءة ابره و وحفظ عن عاصم كذا في فتاوي
 الحجّة اما لقراءة خارج الصلوة **علم** ان حفظ ما يجوز به الصلوة
 فرض على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب وحفظ
 سائر القرآن فرض كفاية وستة عین افضل من الثقل ^{صلوة} وقراءة القرآن
 من المصحف افضل لانه جمع بين ^{علم} عبادتي القراءة والنظر في المصحف ويستحب
 ان يقرأ على طهارة مستقبل القبلة لابسا احسن ثيابه ويستعيد
 ويسمي والتعوذ يستحب مرة واحدة ما لم يفصل بعمل ديني حتى
 لو رد السلام او اجاب المؤذن او سجد او هلّ ليس عليه اعادة التعوذ
 ذكره في فتاوي الحجّة ولا يسمي في اول براءة وقيل ان ابتداءها يسمي
 وان وصلها بالانفال لا يسمي ذكره في التوازل ثم قيل الاول ان يختم
 القرآن في كل اربعين يوما وقيل يختمه في السنة مرتين وقيل اذا
 اراد ان يقضي حقه يختمه في كل اسبوع وقيل في كل شهر وبرافق
 ابو عصية قال ابن المبارك يعجبني ان يختم في الصيف اول النهار
 وفي الشتاء اول الليل ولا يستحب ان يختم القرآن في اقل من ثلث ايام
 وقراءة قل هو الله احد ثلث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها
 بعض المشايخ وقال ابو الليث هذا شيء استحسنه اهل القرآن وائمة
 الامصار فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكتوبة فلا يريد على مرق ولا

هذا الحديث في نسخة
 بخط ابن جرير الطبري

بأس بالقراءة

بأس بالقراءة ^{باشا} مصطحما اذا ضم رجله والقراءة ^{باشا} او هو في عمل ان لم
 يشغل المشي والعمل قلبه لا يكره ولا تكره وسئل الباقي قراءة
 القرآن في الاوقات التي تكره فيها الصلوة افضل ام الصلوة على
 النبي عليه السلام والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي عليه
 السلام والدعاء والتسبيح افضل والقراءة في الحمام ان لم يكن ثم
 احد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا يجوز جهرا وخفيا
 وان لم يكن كذلك فان قراء في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا
 تكره القراءة في المشي ^{صلى الله عليه وسلم} والمغتسل ومواضع النجاسة وتكره عند
 القبور عند أبي صنفه رحمه الله ولا تكره عند محمد رحمه الله وبه اخذ
 المشايخ رجل يكتب الفقه ويحتمه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن
 الكاتب الاستماع فالأثم على القارئ لقراءة جهرا في موضع ^{تشغل}
 الناس باعمالهم وعلى هذا لو قراء على السطح في الليل جهرا ^س والناس
 ينام يأثم كذا في الخلاصة ولا يخلو عن نظر صبي يقرأ في البيت
 واهله مستغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتتحوا
 العمل قبل القراءة والآلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن
 ولو كان القارئ في المكتب واحد يجب على المازين الاستماع
 وان كثروا يقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم ويكره للقوم ان

يقرؤ القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس
 به الكل في القنية والاصل فيه ان الاستماع للقرآن فرض كفاية على ما
 حققناه في الشرح رجل يقرأ وجنبه رجل يدرس او يكررها ولا
 يمكنهم الاستماع للقاري فالانتم على المتأخر ولا يكره قيام القارئ للقارئ
 اذا كان مستحقاً للتعظيم ذكره في القنية واستماع القرآن افضل
 من تلاوته وكذا من الاشتغال بالتطوع لا ترتفع فرضا والفرض افضل
 من النفل والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند المشغولين مالم يخاف
 رياء وتعلم المرأة القرآن من المرأة افضل من تعلمها من الاغنياء الغير
 المحرم وقيل يكره تعلمها منه لان صوتها عورة كذا ذكره ولا بأس
 بتعليم الكافر القرآن او الفقه رجاء ان يهتدي لكن لا يمتس المصحف
 مالم يقتسل عند محمد مطلقاً وعند ابي يوسف لا يمسسه من غير
 فصل ومن تعلم القرآن ثم نسيه يائماً والنسيان لا يمكنه القراءة
 من المصحف رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع ان يردّه الى الصواب
 ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضيغ في الآخر وفي سعة من
 تركه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ
 لانه تشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن الغير
 فحرام بلا خلاف ويكره تصغير المصحف وكتابته بقلم رقيق وكتابته

القرآن على ما يفرش وكتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسنة
 ولا بأس بتجليه المصحف وكذا نقطه وتفسيره واذا صار المصحف
 بحيث لا يقرأ فيه يجمل في حرقه طاهرة ويدفن في ارض طاهرة
 ولا يجوز ان يجلد به القرآن وقيل ان كواعد الاخبار يجوز استعمالها
 في تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحو ويكره توسد المصحف
 لغير الحفظ ويجوز للحفظ كما يجوز الركوب على جوالق هو فيه
 للضرورة **واما سجدة التلاوة** فاذا قراء آية السجدة وهي في
 اربعة عشر موضعاً آخر الاعراف وفي الرعد والتخل والاسراء
 ومريم واو الي الحج وفي الفرقان والنمل والسم تنزيل وص فصلت
 والنجم والانشقاق والعلق فانما يجب عليه ان يسجد بشرايط
 الصلوة الا التحريم سجدة بين تكبيرين مستحبتين وعند الشافعي
 ثانية الحج منها وص ليست منها وعند مالك الثلاثة الاخيرة
 منها وعند لائمة الثلاثة هي سنة وليس فيها رفع يد ولا تشهد
 ولا سلام ويجب على التالي وعلى السامع سواء قصد السماع
 او لم يقصد ويجب على الموءم بتلاوة امامه وان لم يسمعها فان
 لم يسجدها الامام لا يسجد الموءم وان سجعها لا ترتفع ولو
 تلاها الموءم لم لا يجب عليه ولا على من سجعها منه ممن هو معه في

مطلب في بيان سجدة التلاوة

سجدة التلاوة في القرآن اربع عشرة
 موضع سبع منها فريضة وثلاث منها
 واجبة واربع منها سنة اما السجدة
 التي فريضة في الاعراف والتخل والشمس
 وبنو اسرائيل ومريم واو الي الحج
 والثلاث التي واجبة في الفرقان والنمل
 والمريجة وصم سجدة واما الثلاث
 هي السنة في النمل والنجم واذا التسلية
 انشئت واقرأ

تلك الصلوة وعند محمد يسجد ونها بعد الفراغ من الصلوة و
يجب على من سمعها من ليس في صلاته اجماعا ولو سمعها المصلي
من ليس في صلاته يسجد بعد الصلوة ولا يسجد في الصلوة
ولو يسجد فيها لا تسقط عنه ولا تنفسد الصلوة ويجب
على من سمعها من حايض او نفساء او كافرا وصبي او مجنون
وكذا من نائم في الصحيح ولو سمعها من الطائر او الصدي لا تجب
ولو تلجج بها لا يجب عليه ولا على من سمعه وكذا لا تجب بالكتبة
او النظر من غير تلفظ واذا تلاها او سمعها ركبا جاز اذاؤها
بالايماء وان تلاها او سمعها غير ركب لا يجوز الايماء بها ركبا
الا من عذر يبيح الايماء في الفرض ولو تلاها وهو قادر على السجود فلم
يسجد حاشية عجز بمرض وكحه جاز الايماء بها ولا يلزم اعادةها اذا صح
كما في قضاء الصلوة ويستحب ان يقوم فيسجد ها وكذا القيام بعد الرفع
منها ويستحب ان يتقدم التالي ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا
قبله ولا نكره مخالفة ذلك بان يسجد واحد كانوا ولو قد اتمه او
يسجد واوبرفوا قبله ولو ظهر فساد سجدة التالي لا تنفسد سجدة
ويستحب للتالي اخفاؤها اذا لم يكن السامع متريفا للسجود وان كان
متريفا يستحب جهرها ولا يجب على الفور حتى يسجد لها بعد سنة

او اكثر

او اكثر تقع اداء لا قضاء الا انه يكره تأخيرها من غير ضرورة ويشترط
نية السجود للتلاوة لا التعمين حتى لو كان عليه سجدة متعذرة
فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يعمد ان هذه السجدة لاية
كذا وهذه لاية كذا ويبطلها ما يبطل الصلوة من التكلم والفقهة و
الحديث قبل الرفع على قول محمد وهو الاصح خلافا لابي يوسف ومن سمعها
من مصلي واقدي بر قبل ان يسجد المصلي لها يسجد معه واذا اقتدى
بعد ما سجد لها فان اقتداؤه في التي تليت فيها سقطت عنه ان
ادرك معه الركوع والا فلا بد من سجود لها بعد الصلوة كما لو لم يفتد
به وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم تؤد فيها لا تقضى ابدا واذا
تلاها في الصلوة فركع ونواها فيه او لم ينو فسجد للصلوة سقطت
عنه اذا لم يقرأ بعد اكثر من ثلث ايات وفيما اذا قراء ثلثا خلافا
فان قراء اكثر من ثلث فلا بد من السجود لها قصدا ولا تنادي
بالركوع ولا بسجود الصلوة ولو تليت بالعربية تجب على من سمعها
ولم يفهمها من العجم اذا اخبر بها اجماعا ولو تليت بالفارسية تلزم من
سمعها ولم يفهمها اذا اخبر عنها حنيفة خلافا لهما ولا تجب على من لم
يسمها وان كان في مجلس التلاوة ويقول فيها ما يقول في سجود الصلوة
هو الاصح وقيل يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا المقول اختاره

بعض المتأخرين وقيل بعضهم بما اذا لم تكن في صلوة الفرض ولو كررت تلاوة
آية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء كانت جميع التلاوات
او بعد بعضها فلو تبدل المجلس او الآية تكررت السجدة وتبدل المجلس
حقيقى بان ينتقل من مكان في القصر او ما هو في حكمه بثلاث خطوات
او اكثر وحكي بان يشرع في عمل آخر بان اكل ثلث لقعات او شرب ثلث
جرعات او تكلم ثلث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي
ظاهر والحكمي هو الكائن بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا
كالمسجد والبيت والحانوت وكذا اذا مشى اقل من ثلث خطوات
في نحو القصر اذا عرف هذا فان وجد الاتحاد حقيقة او حكما عند تكرار الآية
كفته سجدة واحدة والافلا من مشي خطوة او خطوتين او اكل لقعة
او لقمتين او شرب جرعة او جرعتين او انتقال من زاوية البيت او
المسجد الى زاوية اخرى او رد السلام او شتمت عاطسا ثم كررها
كفته سجدة واحدة بخلاف تسوية التوب والدياسة والكراب والاربع
انتقال من غصن الى غصن وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد
نكاحا او بيعا او نحو ذلك فان لا يكفيه سجدة واحدة ولو اطال المجلس
من غير ان ينتقل بشغل ما تقدم ثم كرر لا يجب عليه تكرار السجود
ولو كررها ركبا سايرا يتكرر الوجوب ان لم يكن في الصلوة فان كررها

في الصلوة

في الصلوة لا يتكرر سواء كان في ركعة او اكثر وهو قول ابي يوسف وهو
الاصح وعند محمد ان كررها في ركعة اخرى يتكرر الوجوب والسفينة
كالبيت لو تبدل مجلس السامع دون التالى تكرر الوجوب على السامع
اجمعا ولو تبدل مجلس التالى دون السامع تكرر على السامع ايضا
عند البعض وعند البعض لا يتكرر وصح في الكافي الاول وفي الهداية
وقاوي قاضي النان وعليه الفتوى **واعلم** ان حكم الصلوة
على النبي عليه السلام عند ذكر اسمه على القول بوجوبها كحكم السجدة في
عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلوة مع
دون تكرار السجود والفرق ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة فانها لا يتقرب بها
مستقلة من غير تلاوة ولو قراء اية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد لها
ثم شرع في الصلوة من غير ان تبدل المجلس وقراءها فيها وسجد لها
كفته هذه السجدة عن التلاوتين وان لم يسجد للاولى والثانية
حتى خرج من الصلوة سقطتا وفي النوادر ان الاولى لا تسقط والاولة
اصح ولو تلاها في الصلوة اولاً وسجد لها ثم قراءها بعد ما سلم
قبل يسجد ثانيا ولا تكفيه الاولى وقيل ان لم يتكلم بعد السلام قبل
قراءتها تكفيه الاولى وان تكلم لا ولو قراءها في الصلوة ولم يسجد لها

وان يسجد للاولى لم تكفه تلك السجدة
في التلاوتين معا

حتى سلم فقرأ هامة اخرى كفته سجدة واحدة وسقطت عنه
الاولي ولو قراء سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخر ثم من آخر
وهلم جركفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة او لا علي
ظاهر الرواية والمسبوق اذا سجد هامة امامه ثم قراء هاتين بقية
لا يسجد علي مقتضى قول ابي يوسف خلافا لمحمد ولو لم يكن يسجد هامة
مع الامام يسجد اتفاقا واذا تلا السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعدها
فوق ثلث ايات فلا فان شاء نواها في الركوع او السجود وان
شاء سجد لها استقلالا وان قراء بعدها فوق ثلث ايات فلا
بد من السجود لها استقلالا ثم اذا سجد لها علي سبيل الاستقلال
يكروه ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعدها شيئا بل يقرأ شيئا
ثم يركع فان كانت ختم السورة يقرأ ايات من سورة اخرى
وان بقي منها ايتان او ثلث كسورة بنه اسرائيل والانشقاق
فكذا ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى واذا لم يوصل لا يكره و
يكروه للامام ان يقرأ اية السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا
في نحو الجمعة والعيدين الا ان يكون في اخر السورة بحيث تؤدي
بركوع الصلوة او سجودها وينبغي ان لا ينويها في الركوع
لتؤدي بالسجود من الجميع ويكره ان يقرأ سورة ويترك آية

السجدة لانه يشبه الفرار من السجود ولا يكره ان يقرأ السجدة
وحدها ويترك سائر السورة لكن المستحب ان يقرأ معها آية
او آية دفعا للتوهم التفضل **المحققات** منها مباحث الاما الصلوة
بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة وفي البدائع تجب علي العقلاء
البالغين الاحرار القادرين علي الجماعة من غير جرم انتهى للدلالة
تساعد علي ما ذكرناه في التشرع والاعذار التي تبيح التخلف عنها
المرض الذي يبيح التيمم ومثله كونه مقطوع اليد والرجل من خلاف
او مغلوبا والمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة
في الصحيح وكذا الاستخفاء من السلطان او غريم وهو معسر اولاد
يستطيع المشي او اعيى واولي الناس بالامامة اعلمهم بالسنة
فان تساؤوا في العلم فاقروهم فان تساؤوا فيهما فاورعهم اي
الترحم ذاعن الحرام فان تساؤوا في الاوصاف الثلاثة فاكبرهم
متا فان تساؤوا في الاربعة فاحسنهم خلقا والمراد بحسن
الخلق العلم والرفق والحياء ثم ان تساؤوا في الخمسة فقيل انهم
وجها وقيل انهم فان تساؤوا في القرع بينهم ويكره تقديم الفاق
كراهة تحريم وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو رواية عن احمد
وكذا المبتدع ويكره تقديم العبد والاعرابي وولد الزنا والاعبي

مطلوب في بيانها مباحث الامامة

والكراهة فيهم دون تلك الكراهة وفي المحيط لأباس بان يوم الأعي
والبصير اولى ولو علم ان العبد والاعرابي او ولد الزنا عالم فلا كراهة
والمبتدع من يستند شيئا على خلاف معتقد اهل السنة والجماعة وانما
يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة اذا لم يؤد ما يستند اليه الكفر فان ادى
الي الكفر فلا يجوز الاقتداء به اصلا كغلاة الروافض ومن يتعد الصدقة
او صحبته او يستأثر الشيخين كالجهمية والقدرية والشبهة الغائبين
بانه تعالى جسم كالاجسام ومن ينكر الشفاعة او الرواية وعذاب
القبر والكرام الكائنين اما من يفضل عليا كرم الله وجهه ولا يستب
الشيخين فهو ممن يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا من يقول ان رعا
جسم كالاجسام او يقول لا يرى لجلاله وعظمته وعن ابي يوسف انه قال
لا يجوز الاقتداء بالتكلم وان تكلم بحق قيل المراد به من يناظر في دقايق
علم الكلام وقيل من يريد زلة خصمه عند المناظرة في الكلام فانه كفر
لانزيج كفر خصمه ويجوز الاقتداء بالتشافق ونحوه قيل مع الكراهة
وقيل من غير كراهة اذا لم يتحقق منه ما يفسد الصلوة على رأي المتقدمين
ولا يصح الرجل بالمرء ولا بالصبي في الصحيح ولا اقتداء العاقل بالمعتوه
ولا اقتداء القاري بالاتي ولا الاتي بالآخرس ولا مستور العودة بهم
بكشوفها ولا غير المومي بالمومي ولا المومي فاعدا بالمومي مستلقيا

او ينكر خلافه الصدقة

او على جنبه

او على جنبه ولا الطاهر بصاحب العذر ولا صاحب عذر بصاحب
عذر اخر فان اتخذا في العذر جاز ويجوز اقتداء المتفعل بالمفترض
ولا يقتدى المفترض بالمتفعل ولا من يصلي فريضة من يصلي فريضة
ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر الا اذا قال بعد نذرت تلك
المنذورة التي نذرها فلان ويجوز اقتداء الخالف بالخالف والناذر
دون العكس ومصليا ركعتي الطواف كالناذر من لا يجوز اقتداء
احدهما بالآخر ولو اشتركا في نافلة فافسداها صح اقتداء احدهما
بالآخر في القضاء بخلاف ما لو افسداها بعد الشروع غير مشتركين
حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا بالناذر ولو صليا الظهر ونحوه
كل امامة الاخر صحت صلاتها ولو نوى كل الاقتداء بالآخر فسدت
ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة قبلها وكذا
سنة العشاء بالتراويح وكذا اقتداء من يري الوتر واجبا بمن يراه
سنة عند محمد بن الفضل والا لى عدم الجواز ويجوز اقتداء الغافل
بالاسمح وكذا اقتداء المتوضي بالمنيم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد
فيها وكذا اقتداء القائم بالاحدب الذي بلغت حد وبسته الركوع
ولو لم تصل الي حد الركوع فالاصح الجواز اتفاقا ويجوز امامة الخفي
المشكك للنساء وكذا امامة المرأة لهن لكن يكره ان يصليان وحدهن

نذر صاحبها

جماعة وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن بل تقف وسطهن
 كما اذا ام العاري للمرأة ويجوز اقتداء الاخرس بالاممي دون العكس
 والاخرس مع الاممي كالاممي مع القارئ وفي المحيط ان القارئ اذا كان
 على باب المسجد او بجوار المسجد والاممي في المسجد يصلي وحده ان صلته
 جائزة بلا خلاف وكذا اذا كان القارئ في صلوة غير صلوة الاممي
 جاز للاممي ان يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق
 اما اذا صلى القارئ في ناحية والاممي في ناحية وصلاتها متوافقة
 فقد ذكر ابو حازم عدم الجواز على قول ابي حنيفة رحمه الله وفي
 رواية الجواز والاول بناء على ما لو اقتدي قارئ واممي باممي
 حيث تفسد صلوة الكل عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما صلوة
 القارئ فقط ولا يجوز تقدم الموءم على امامه خلافا لما لك و
 المعتبر موضع القدم حتى لو كان المقتدي اطول من امامه يقع
 سجوده قدام الامام لكن قدمه غير مقدمة عليه يجوز والمعتبر في
 التقدم العقب حتى لو كان عقب المقتدي غير مقدم على عقب الامام
 لكن قدمه اطول تقع اصابعه قدام اصابعه يجوز ومن صلى مع واحد
 يقيم عن يمينه فان صلى مع اثنين تقدم عليها وعن محمد ان الواحد
 يجعل اصابعه عند عقب الامام وعن ابي يوسف انه يتوسط الاثنين

فلواقام

فلواقام الواحد خلفه او عن يساره يكره وقيل له ولو توسط
 الاثنين لا يكره وتوسط الاكثر يكره ويصف الرجال ثم الصبيان ثم
 النساء والخنف المشكل يقوم قدام النساء والترتيب بين الرجال و
 الصبيان سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء ففرض عندنا
 حتى لو حازت امرأة او صبوية مشتهات رجلا او تقدمت عليه
 قد دركن وصلاتها مطلقة مشتركة تحريمه واداء واتخذ المكان
 والجهة بلا حائل ونويت امامتها ففسدت صلوة الرجل **فشر وط**
 المحازات المفسدة على ما قالوا عشرة **الاول** كونها بالغة او صبوية
 مشتهات وهي بنت تسع مطلقا او ثمان او سبع اذا كانت عبلة
 اي سميعة فلو لم تكن كذلك لا تفسد ولا فرق بين المحرم وغيره **الثاني**
 كونها تعقل الصلوة فان كانت لا تعقلها لا تفسد **الثالث** ان يكون
 المجازات قد دركن عند محمد واداء الركن معها شرط عند ابي يوسف
الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تفسد
 المحازات صلوة الجنادة وسجدة التلاوة **الخامس** كون الصلوة
 مشتركة من حيث التحريم بان تبني المرأة تحريمها على تحريم الرجل
 او يبنيا تحريمها على تحريم ثالث فلا تفسد المحازات اذا صليا
 صلوة واحدة منفردين او مقتديا احدهما بامام لم يقتد به الاخر

السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل
 امامها او كان لها امام فيا يورد يانز تحقيقا للمقتدين او قديراً
 كالاحقين بعد فراغ الامام فلا تنفس المجازات اذا كانا مسبقين
 قاما الى قضاء ما سبق **السابع** اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على
 دكان قدر قامة والاخر على الارض لا تنفس **الثامن** اتحاد الجهة
 فلو اختلفت بان كانا يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة
 غير جهة الآخر لا تنفس **التاسع** عدم الحائل حتى لو كان بينهما
 اسطوانة او نحوها لا تنفس والفرجة التي تسع انسانا كالحائل **العاشر**
 ان ينوي الامام امامة النساء فانه ان لم ينوها لا يصح اقتداؤها
 به فلا تنفس محازاتها وقيل محازات الامر ومنسدة كالمسرة وهو
 غير صحيح ويشترط صحة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمقتدي حكماً
 فلو كان بينهما حائط فان كان قصيراً دون القامة ذليلاً عرضاً
 غير زائد على ما بين الصفيين لا يمنع والافان كان فيه باب او كوة يمكن
 الوصول الى امام منه وهو مفتوح فذلك لا يمنع وان كان الباب
 مسدوداً او الكوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مشبكة فان كان
 لا يشتبه عليه حال الامام برؤيته او سماعه لا يمنع على اختيار الحلواني
 قال في المحيط وهو الصحيح وان كان الحائط على خلاف ما ذكر بان كان

عريضاً طويلاً وليس فيه ثقب منع وان لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما
 او بين المقتدي وبين الصف الذي قد امة بعد فان كان اقل مما
 يمكن فيه صف وتمر فيه العجلة لا يمنع مطلقاً وان كان قد رما يقوم
 فيه صف فان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا
 ان يقوم فيه ثلاثة فانهم صف يحصل براتصال من وراهم بمن قدامهم
 بالاتفاق بخلاف الواحد فانه لا يحصل براتصال بالاتفاق وكذا
 الاثنان عندهما خلافاً لابي يوسف فان الاثنين عنده كالثلاثة في
 ذلك وفي حكم انقطاع جمعة الامام معها وفي حكم محازات النساء
 وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيراً جدياً كالمسجد بيت المقدس المشتمل
 على المساجد الثلاثة وقام المقتدي في اقصاه من غير اتصال الصفوف
 لا يجوز ولو اقتدي من سطح المسجد فالكلام فيه كما لو اقتدي من وراء
 الجدار وكذا المئذنة ولو اقتدي على جدار بيت متصلاً بالمسجد ولا
 يخفى عليه حال الامام جاز بخلاف ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وان كان
 لا يخفى عليه حال الامام ولو صلى على دكان خارج المسجد ان اتصلت الصفوف
 جاز والافان لو كان بين الامام والمقتدي في الجامع او غيره نهر فان كان
 صغيراً لا يمنع وان كان كبيراً يمنع والصحيح ان الصغير ما لا يمكن فيه سير الزورق
 وان امكن فهو كبير ومصلح العبد كالمسجد في الحكم **فصل** فيما يتابع

المقتدي فيه الامام وما لا يتابعه لا خلاف في لزوم المتابعة في الاركان
الفعلية واما الركن القوي وهو القراءة فلا يتابعه فيه عند نابل
يستوعق وينصت سواء كان الامام يجهر بالقراءة او لا وعند الشافعي
تلزم المتابعة في الناحية مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة وعند
مالك واحمد في المخافة دون الجهر اما جواز القراءة خلف الامام
فقال به محمد في السرية وعندهما نكرو فيها ايضا كراهة تحريم وفيما
عند القراءة من الازكار يتابعه اي يات به المقتدي كما يات به الامام
ويستني على لزوم المتابعة في الاركان ان المقتدي لو رفع راسه من
الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ذلك ركوعين
ولو رفع الامام راسه من الركوع او السجود قبل تسبيح المقتدي ثلثا
فالتسبيح ان يتابع الامام اما لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدي التشهد
فانه يمتعه ثم يقوم وان لم يمتعه وقام جاز وكذا لو سلم في القعدة ^{خيرة} الا
قبل ان يتم المقتدي فانه يمتعه ثم يسلم ولو سلم ولم يمتعه جاز ولو سلم
قبل اتيان المقتدي بالصلوة والدعاء يتابعه لانه سنة والتشهد
واجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام القعدة قبل اتمام المقتدي التشهد
يتمه ويسلم بخلاف ما لو احدث الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتمه
بل ان كان قعدا قدر ما يمكن فيه قراءة التشهد صح صلواته والا فلا

التشهد

ولو ركع

ولو ركع في الوتر قبل ان يتم المقتدي القنوت يتابعه ان كان قرا
شيئا منه وان لم يكن قراء شيئا منه يقرأ قدر ما لا يفوت الركوع معه
وفي نظم الرند ونبي حصة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم
القنوت وتكبيرات العيد والقعدة الاولى وسجود التلاوة وسجود
السهو واربعه اشياء اذا فعلها الامام لم يتابعه القوم لوزاد
سجدة او زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العيد وكان المقتدي
يسمع التكبير منه او زاد على الرابع في تكبيرات الجنازة او قام الى الخا^{مسة}
سائيا فان كان على الرابعة ينتظره قاعدا فان عاد سلم من غير
اعادة التشهد وسلم المقتدي معه وان قيد الخامسة بالسجدة
سلم المقتدي وحده وان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه المقتدي
وان قيد الخامسة فسدت صلاتهم جميعا ولا يفيد المقتدي تشهده
وسلامه وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم ورفع
اليدين في التحمية والثناء مادام الامام في الناحية فان شرع في السجدة
لا يفعلها المقتدي ايضا عند محمد خلافا لابي يوسف وتكبير الركوع و
السجود والتسبيح فيهما والتسبيح وقراءة التشهد والسلام وتكبير الشرائع
فصل في قضاء الفرائض من ترك صلوة لزمه قضاءها سواء
تركها بعد غير مسقط او بغير عذر ويقدمها على صلوة الوقت

مطلب في قضاء الفرائض

لأن الترتيب بين الفائتة والوقتيّة بين الغوايت شرط عندنا
خلاف الشافعي إلا أنه يسقط بالسيان وبضييق الوقت وبكثرة
الغوايت فلو صلى فزاد أكرأ أن عليه فائتة قبله فسد فرضه
فساداً موقوفاً عند أبي حنيفة وباتاً عندنا ومعنى الوقت عندنا
أنه إن لم يقضى الفائتة حتى صلى ستاً وهوذا كرأها عاد لكل صحيحاً
مثاله فاته صلاة الفجر فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء
والفجر من اليوم الثاني وهوذا كرأ الفائتة في كل واحدة منها فهدى
الخمس فاسدة فساداً موقوفاً عندنا فان صلى الظهر من اليوم
الثاني قبل أن يقضى الفائتة صحّت الظهر والخمس قبلها وإن يقضى
الفائتة قبل الظهر اليوم الثاني تقرر فساد الخمس وهذا معنى قولهم
صلاة تقحّ خمسا وصلاة تُفسد خمسا فالتي تقحّ هي ظهر اليوم
الثاني إذا أدت قبل الفائتة والتي تفسد هي الفائتة إذا
قبل ظهر اليوم الثاني والتذكّر في ضلال الصلاة كالذكر في أولها
في الحكم المذكور وإذا استمر السيان إلى أن سلم صحّت لسقوط الترتيب
بالسيان وضييق الوقت بأن يكون ما بقي منه لا يسع الفائتة والوقتيّة
مقابل كان بحيث لو صلى الفائتة يخرج قبل تمام الوقتيّة مسبقاً
للترتيب فيقدم الوقتيّة ولو كان الغوايت متعددة والوقت

يسع بعضها مع الوقتيّة دون كلها فلا بد من تقديم ذلك حتى لو
فاته العشاء والوتر وقد بقي من وقت الفجر ما لا يسع إلا خمساً كما
فلا بد أن يقضى الوتر عند أبي حنيفة رحمه الله ثم يصلي الفجر ثم المعتبر
حقيقة اشباع الوقت لأغلبة الظن حتى لو ظن من عليه العشاء
وقت الفجر فصلاً ما وفي الوقت سعة يكررها إلى أن تطلع الشمس
وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله تطوع وقبل يشرع في العشاء فإن
طلعت قبل الفراغ صحّت فجره وإلا فلا كذا في شرح الزاهدي ولو قدّم
الفائتة عند ضيق الوقت صحّت لكنه يأثم ثم المراد ضيق أصل
الوقت لا الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر إن عليه قضاء
الظهر وعلم أنه لو اشتغل بقضائها تقع العصر في الوقت المكروه
يسقط الترتيب عند الحسن بن زياد لا عندنا ومحمد بن عوف في
رواية ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر بتامها سقط الترتيب
بالإتفاق فيصلي العصر ويؤخر الظهر إلى ما بعد الغروب ولو شرع
في العصر والشمس حمراء ذكرها للظهر ثم غربت وهو فيها أتمها وقال
ابن أبان يقطعها ثم المبرة لوقت الافتتاح حتى لو افتتح الوقتيّة
أول الوقت وهوذا كرأ للفائتة وإطال حتى يضيّق الوقت أو
خرج لا تصحّ قال الزاهدي وبراعي الترتيب وإن لم يقدر على أداء

الوقتيّة الآبائية الخفيف في قصر القراءة والافعال ويتصر على اقل ما
يجوز به الصلوة والكثرة المستقطعة للترتيب صيرورة الفوائت ستاً
مخرج وقت السادسة وعند محمد انرا اعتبر دخول وقت السادسة
والاول هو الصحيح ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة فالحدثة سقط
الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلفت في القديمة لكن ترك صلوة شهر
ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوات حتى ترك صلوة ثم
اخرى ذاكراً للفائتة الحديثة لم يجوزها البعض وجعل الماضي
كان لم يكن وجوزها الاكثرون وعليه الفتوى ولو قضى بعض
الفوائت حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك
صلوة شهر ثم قضاها حتى بقي اقل من ست ثم صلى الوقتيّة ذاكراً
لما بقي لم يجوز عند هؤلاء والاصح الجواز لان التساقط لا يعود فلا
يصير صاحب ترتيب في مثل هذه الصورة ما لم يقض جميع الفوائت
ترك صلوة من صلوات يوم وليلة ونسيها ولم يقع تخريبه على
شيء يعيد صلوة يوم وليلة لم يخرج عما عليه بيقين وان ترك
صلواتين من يومين ونسيها يعيد صلوة يومين وكذا لو نسي ثلث
صلوات من ثلثة ايام او اربعاً من اربعة قال عمرو بن ابي عمرو
سئلت محمد عن نسي سجدة صلاتية ولم يدرك من اى صلوة

ط
مهم

في قال

هي قال يعيد الخمس قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام
قال يعيد صلوة خمسة صبي صلى المشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزم
اعادتها وهي واقعة محمد بن الحسن سئالها ابا حنيفة فاجاب بذلك
فضاها ومن فاتر صلوات في الصلوة قضاها في المرض بحسب حاله
من يتم وقعود او ايماء فان صح بعد ذلك لا يلزمه اعادتها والاولي
قضاء الفائتة في البيت سراً لذنبه شك في صلوة اتر صلاها
ام لا ان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء
عليه ومن مات وعليه صلوات فاوصى بمال معين يعطى للفقارة
صلواته لزوم ويعطى لكل صلوة كالنفقة وللوتر كذلك وكذا الصوم
كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثلث وان لم يوص فترع بر بعض
الورثة جاز وان كانت الصلوات كثيرة والحنطة قليلة يعطى
ثلثة اصوع عن صلوة يوم وليلة مع الوتر مثلاً الفقير ثم يدفعها
الفقير الى الورثة ثم يدفعها اليه هكذا يفعل مراراً حتى يستوعب
الصلوات ويجوز اعطاؤها الفقير واحد دفعة بخلاف كفارة
البين والظهار والافطار ولو فدي عن صلاته في مرضه لا يصح
كذا في التاتار هانية ومن اراد ان يعطي الصلوات التي صلاها
فان كان لاجل نقصان دخلها فحسن والا فقليل بكرة وقيل لا يكره

ايام ٨

مطل في صلاة المفتر

الأبعد البحر والعصر ^{نقل} **فصل** في صلاة المسافر أقل مدة
 السفر عندنا مسافة ثلاثة أيام من اقصر أيام السنة بالسير
 الوسط وهو مشي الاقدام والابل في البر واعتدال الريح في البحر
 وعن ابي يوسف رحمه الله يومان واكثر الثالث وصح صاحب الهداية
 انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ لكن قال الامام المرغيناني وعامة
 المشايخ قدروها بالفراسخ فقبل احد وعشرون فرسخا وقبل
 ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوي وقال العتابي
 في جوامع الفقه وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير
 سيرا وسطا مسافة ثلاثة ايام وانما يصير مسافرا اذا فارق بيوت
 المصر والقرية ناويا الى مذهب الى موضع بينه وبين ذلك الموضع
 المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج
 منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة
 عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها و
 ان جاوزها وان من جهة خروجه وكان بجذائه محلة من الجانب
 الاخر يصير مسافرا اما قضاء المصر فان كان بينه وبين ذلك اقل
 من غلوة ولم يكن بينهما مزرعة يعتبر مجاوزتها ايضا والا فلا ثم
 للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كإباحة الفطر في رمضان وامتداد

مدة المسح

مدة المسح ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية
 ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات فان فرضه من كل
 منها ركعتان والقصر عندنا لازم حتى انزكروه الاقام وان اتم فاقام
 فقد في الثانية قدر التشهد اجزائه والاخرى بان نافله له وبصر
 مسيئا لتأخير السلام وكونه بنى النفل على تحريمه الفرض وان لم يقعد
 في الثانية بطل فرضه لتركه فوضا كما في البحر والجمعة وكذا لو ترك
 القراءة في احدي الاوليين ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل
 وطنه او ينوي اقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر او
 قرية غير وطنه فلو نوى في غير وطنه اقامة اقل من خمسة عشر
 يوما لا يزال حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما بموضعين مكانة
 ومنى الا ان تكون بيوتته في احدهما وان كان يقول غذا اخرج واستأجر
 على ذلك لا يصير مقيما عندنا ولو بقي سنين عديدة وفي الغياثية
 المسافر اذا دخل مصر على عزيم ان يبقى خصل غرضه خرج لا يصير
 مقيما الا اذا كان مقصودا يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة عشر
 يوما فانه يصير مقيما وان لم ينو الاقامة ولا تصح نية الاقامة من
 العسكر في دار الحرب مجتلا من دخل اليهم بامان حيث تصح منه
 ولا تصح نية الاقامة في الصحراء الا من اهل الاخبية فانهم لو

ولا تشترط نية الاقامة
 في دخول وطنه

او بعد عند اخرج

نزول في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم منها
 صار ومقيمين واذا تخلوا عنه ونوا الذهاب الى موضع بينه
 وبينه مسافة السفر صار ومسافرين والافلا الكافر في دار
 الحرب اذا اسلم فهو على اقامته ولو خاف ففر منهم يريد سفره ^{ثلاثة}
 ايام تعتبر نيته ويصير مسافرا في الصحيح والمعتبر في السفر والاقا
 نية الاصل دون التبع كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع
 زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع اجيره والامير مع تليده
 والفرقة في الجند مع الامير بين ان يكون مرتزقا من الامير او
 من بيت المال وقد امره السلطان بالتوجه معه هو الصحيح بخلاف
 المتطوع بالجهاد ومن حمل رجلا ظلما ولا يدري المحمول ابن دين
 بر فان سئله ولم يخبره يتم حتى يسير ثلثا ثم يقصر وكذا الاسير
 في يد العدو وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع اذا لم يعلم قصد
 متبوعه وسئله فلم يخبره فانه يعمل بالاصل الذي كان عليه من
 اقامة او سفر حتى يتحقق خلافه وتعدر السؤال بسبب من
 الاسباب بنزلة السؤال مع عدم الاخبار والمديون ان حبسه
 غريمه ان كان معسرا يقصر ان لم ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا
 وعزم ان يقضيه او لم يعزم شيئا فان عزم ان لا يقضيه يتم لانه

بنزلة

بنزلة نية الاقامة كذا في المحيط وعن ابي يوسف ان كان معسرا
 يتم وكذا ان كان موسرا الا ان يوطن نفسه على ادائه والعبد بين
 شريكين مقيم ومسافر ان تهيأ خدمته يتم في نوبة المقيم ويقصر
 في نوبة الآخر وان لم يتهيأ يفرض عليه ان يقعد على راس الركعتين
 ويتم احتياطا وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم اصلا لا في
 الوقت ولا خارجه والخليفة كغيره في ان ان طاف في ولايته
 بلانية سفر يتم وان قصد مسافة السفر فيها يقصر هو الصحيح
 خلافا لما ذكر في الخلاصة لان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين
 يقصرون اذا ذهبوا من المدينة الى مكة كافر خرج قاصداً مدة السفر
 فاسلم في الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلاثة ايام لا يقصر وكذا
 الصبي اذا خرج مع ابيه فبلغ في الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من
 ثلاثة والمختار في الكافر ان يقصر بخلاف الصبي وقيل يقصران والحسن
 اذا ظهرت وقد بقي الى مقصدها اقل من ثلث تتم في الصحيح **ثم اعلم**
 ان الصلوة مادام وقها باقيا فهي قابلة للتغير من صفة الى صفة
 بتغير حال العبد ما لم تؤدّه فاذا خرج تغيرت في الذمة على ما كانت
 عليه في الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك اخر الوقت عند نالجث
 لا يبقى منه قدر ما يسع قوله الله اكبر وصلوة المسافر تغير من الركعتين

الى الاربع بنية الإقامة ما دام في الوقت وكذلك بالاقداء بالمقيم
ان تم الاقضاء فلو اقدي المسافر بالمقيم في الوقت صح ولزمه الاقام
وان اقدي به خارج الوقت لا يصح لتقرر الصلوة في ركنه ركعتين
فلا تغتفر بالاقضاء كما لا تغتفر بنية الإقامة فيلزم اقداء المفترض
بالمستقل في حق القعدة ولو اقدي به في الوقت ثم فسدت صلاته فانه
ركعتين لزوال الاقضاء ولو اقدي بالمقيم بالمسافر صح في الوقت و
خارجة فاذا صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلاته بغير
قراءة في الأصح وقيل بقراءة ويستحب للمسافر ان يقول اتوا صلواتكم
فانا قوم سفيان او انا مسافرون فانه صلوة وهو مقيم فمسافر فمضي
اربعا ومن فانه صلوة وهو مسافر فاقام قصاها ركعتين لما تقدم
والوطن اما اصلي او وطن اقامة او وطن سفر فالاصلي هو مولد
الانسان او موضع تاهل به ومن قصده التقيش لا الارتحال عنه
اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس
ذلك وطنه وفي البسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تاهل
فيه فقله او توطن فيه يتناول ما عزم الفرار فيه وعدم الارتحال
وان لم يتاهل ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الإقامة به فقل لا يصير
مقباه وقيل يصير وهو الاوجه ولو كان له اهل ببلد بين فاتهما دخل

يصلتي

اذا سلم

صار

صار مقباه فان ماتت زوجته في احديهما وبقي له فيها ذور وعقار
قل لا تبقى وطنه وقيل تبقى ووطن الإقامة ما ينوي فيه الإقامة
خمس عشرة يوماً فصاعداً ولم يكن مولده ولا له اهل ووطن السفر ما
نوى فيه اقامة اقل من خمسة عشر يوماً من ذلك ويسمي وطن التسيك
والمحققون على عدم اعتباره وطناً ثم الاصل ينتقض بمثله حتى لو
كان له وطن اصلي فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه
له صح لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الاقام ما لم ينو الإقامة ولا ينتقض
بوطن الإقامة ولا بالسفر واما وطن الإقامة فينتقض بوطن اقامة
آخر وان لم يكن بينهما سفر وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطرا عليه وطن
اقامة اخر ثم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الاصلي بالاجماع وكذا الثبوت
وطن الإقامة في ظاهر الرواية وعن محمد انه شرط حتى لو خرج من مصر
للقصد السفر فوصل الى قرية ونوى اقامة خمسة عشر يوماً لا نصير
وطن اقامة له وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير مدة ترا قام بقرية
لا نصير وطن اقامة له وعلى ظاهر الرواية نصير في الصورتين وبخص
للمسافر ترك السنن وقيل لا والاعدل ما قال الهندواي ان فعلها
افضل حالة التزول والترك افضل حالة السير السنة الفجر والماء
والمطبخ في سفره في الرخص سواء عندنا وعند الثلثة ليس للمأوى

بها

بسفره كالآتي او في سفره كقاطع الطريق ان يركض بالركض المشروعة
 للمسافر ولا يجوز الجمع عندنا بين صلاتين في وقت واحد سوى الظهر
 والعصر بغيره والمغرب والعشاء بمزدلفة وفي غير ذلك بعد
 السفر او المطر تقدما و تأخيرا بان يصلي المتأخرة في وقت المتقدمة
 او يؤخر المتقدمة فيصليها في وقت المتأخرة والدلالة في جميع ذلك
 مذكورة في الشرح **فصل** في صلاة الجمعة صلاة الجمعة فرض عين
 على من استجمع شرائطها ولها شروط زائدة على وجوب سائر الصلوات
 من الإسلام والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفاس وشروط
 الاداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها
اما شرط الوجوب فستة **اولها** الذكورة فلا تجب على المرأة
الثاني الاقامة فلا تجب على المسافر **الثالث** الحرية فلا تجب
 على العبد ولو اذن له المولى فيها قيل تجب عليه وقيل تخبر
 المكاتب تجب عليه **وكذا** معتق البعض دون المأذون وقيل للسناء
 ان يمنع الاجير عنها والاصح انه لا يمنع لكن يسقط عنه من الاجر
 قدر اشتغاله ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شيء
الرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة
 المرض او يبطؤ البرء بالذهاب اليها ومثله الشيخ الكبير الضعيف

وعند الثلثة يجوز الجمع
 بين الظهر والعصر وبين
 المغرب والعشاء في وقت
 واحد

مطل في صلاة الجمعة

والعقل

عن النبي

عن النبي **الخامس** سلامة العينين فلا تجب على الاعمي مطلقا وعند
 ابن وجد قائل لا تجب عليه **السادس** سلامة الرجلين وان وجد من يحميه
 والمريض كالمريض ان بقي المريض ضايعا بذهابه على الاصح فالتمريض من
 جملة الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة وكذا الخوف من
 ظالم ونحوه والمطر والتنجس والوجل ونحوها وهؤلاء الذين لم يستكملوا
 الشرائط لا تجب عليهم لانهم لو حضروها وصلوا اجزائهم عن فرض
 الوقت كالغني اذا حج **اما شرط الاداء** فستة ايضا **الاول** المص
 او قنأوه فلا تصح في القرى عندنا واختلفوا في تفسير المص والصح
 ما اختاره صاحب الهداية انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام
 ويقيم الحدود والمراد القدرة على اقامة الحدود وصرح به في تحفة
 الفقهاء ولا بد من كون الموضع المذكور ذا سكك ورسايق صريح
 ايضا الا ان صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاض
 شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد
 له رسايق واسواق وسكك والمسجد الجامع ليس بشرط فتجوز
 في بناء المص وهو ما اتصل به معد المصالحة من ركض الخيل وجمع
 العساكر والمناضلة ودفن الموتى وصلاة الجنازة ونحو ذلك وتجوز
 اقامتها بمن في الموسم اذا كان هناك الخليفة او مير الحجاز خلافا للمعد

بخلاف ما اذا لم يكن الا امير الموسم اي امير الحاج فانها بالاتفاق لا
يجوز ولا يصلي بها العيد اتفاقا ايضا للاشتغال فيه بامور الحج
وانما يجوز اقامة الجمعة في مصر في موضع واحد لا اكثر في ظاهر الرواية
عن ابي حنيفة وعنه كقول محمد انها تجوز في مواضع متعددة قبل وهو
الاصح وعن ابي يوسف تجوز بموضعين لا غير وعنه لا تجوز بموضعين الا
ان يكون بينهما نهر فاصل ثم على القول بعدم جواز التعدد لو تعدد
فالجمعة لمن سبق قبل بالغراغ والصبح بالافتتاح فان صلوا معا اوقع
الاشتباه فسدت صلاة الكل وعن هذا اي عن الاختلاف في مصر قالوا
في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلي اربع ركعات
بنية اخر ظهر ادركت وقته ولم يسقط عنه بعد حتى ان صحت الجمعة
وكان عليه بسقط عنه والافعل والاولي ان يصلي بعد الجمعة سترها
ثم الاربع بهذه النية ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة
ادى سترها على وجهها والافقد ادى الظهر مع سنته وينبغي ان
يقراء السورة مع الفاتحة في الاربع التي بنيت اخر الظهر ان لم يكن
عليه قضاء فان وقع فرضا فالسورة لا تقصر وان وقع نفلا فقرأ
السورة واجبة ومن هو في اطراف مصر ليس بينه وبين مصر فرجة
بل الابنية متصلة فعليه الجمعة وان كان بينه وبين مصر فرجة

من المزارع

من المزارع والمراعي فلا الجمعة عليه وان كان يسمع النداء وعن محمد
ان يسمع النداء فعليه الجمعة وان دخل القروي المصري يوم الجمعة
فان نوى المكت الى وقتها لم يمتعه وان نوى الخروج قبل دخوله لا يمتعه
وان نواه بعد دخول وقتها لم يمتعه وقال الفقيه ابو الليث لا يمتعه
وهو مختار قاضيان **الشرط الثاني** كون الامام فيها السلطان او من
اذن له السلطان ولو قلد العبد على ناحية فصلى بهم الجمعة جاز
والمغلب الذي لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعاية سيرة
الامراء يجوز له اقامتها وليس للقاضي ان يصلي بهم اذا لم يؤمر به
صريحا او دلاله وكذا صاحب الشرع طهوعن ابي يوسف يجوز لصاحب
الشرطة ان يصلي بهم دون القاضي فان مات والى مصر فصلى بهم
خليفته قبل اتيان وال آخر صح وكذا لو صلى القاضي وصاحب الشرطة
فان لم يكن احد من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصلى بهم جاز
ومع وجود احد هم لا يجوز الا باذن للضرورة هناك لا هنا ولو
مات الخليفة وله امراء وولاية على اشياء من امور العامة
كان لهم اقامة الجمعة لانهم لم ينزلوا بموته ولو شرع المأمور
بها فيها ثم حضر آخر مكانه مضى عليها ولو حضر قبل شرعه لا يصح
والمرء اذا كانت سلطانه تجوز امرها باقامتها لا اقامتها للمؤمنين

باقامة الجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاستخلاف
 بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة والصلوة
 على ما حققناه في التشرع والاذن في الخطبة اذن في الصلوة والعكس
الشرط الثالث الوقت فانها لا تصح بعده بخلاف سائر الصلوات
 ووقتها وقت الظهر اجماعا ولا تجوز قبل الزوال الا في قول احمد
 بن حنبل ولا بعد دخول وقت العصر خلافا لما لك ولو خرج الوقت
 وهو فيها يستأنف الظهر ولا يبينه عليها عندنا خلافا للشافعي
الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور بشرطها كونها في الوقت
 لا تصح قبله وان تكون بحضرة الجماعة فلو خطب وحده ثم حضرت
 الجماعة فصلّى بهم لا تجوز ولا يشترط الا حضورهم عندنا لاسماعهم
 لها بعد ان يكون جهرا حتى لو بعدوا او ناموا او كانوا في اجزاء
 وركنهما مطلق ذكر الله تعالى بنيتها عند ابي حنيفة وعندنا
 ذكر طويل يسمى خطبة وواجبها كونها مع الطهارة والقيام و
 ستر المودة وسترتها كونها خطبتين بجلاسة بينهما اشتمل
 كل منهما على الحمد والتشهد والصلوة على النبي عليه السلام والاولى
 على تلاوة اية والوعظ والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
 بدل الوعظ وهذه كلها فرائض عند الشافعي فلو قال الحمد لله

اوسبح الله

اوسبح الله اولا اله الا الله ونحو ذلك اجزاء اذا كان علي
 قصد الخطبة عند ابي حنيفة رحمه الله بخلاف ما لو عطس فخرج
 لاجله فانه لا يجزئ عنها ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة
 بكلام الدنيا ولو خطب ففر من كان حاضرا وجاء اخرون فصلّى بهم اخراجه
 ولو خطب ثم ذهب فوضاء في منزله ثم جاء فصلّى يجوز ولو تغدي فيه او
 جامع فاعتسل استقبل الخطبة وقيل في التغدي لا يستقبل ولو خطب
 جنبا فاعتسل استقبل الكل كذا في شرح الهداية للسروجي **الشرط الخامس**
 الجماعة واقلمهم ثلثة سوى الامام وعند ابي يوسف اثنان سواء وعند
 الشافعي اربعون وهو ظاهر مذهب احمد وعند مالك من يقرئ بهم قرينة
 وفي رواية ثلثون ويشترط كون الجماعة رجالا عقالا فلا تنفذ بالنساء
 والصبيان لا كونهم احرارا ومقيمين فتصدق بالبيد والمسافرين وتصح امامتهم
 فيها وكذا المرضي ونحوهم من المذورين خلافا للفرقة لا تصح امامة من
 لا تجب عليه فيها ويشترط بقاء الجماعة الى السجدة الاولى عند ابي حنيفة
 فلو نفر واقبلها او نقصوا يستقبل من بقي الظهر وعندنا يشترط بقاؤهم
 الى التحريمة فلو نفر وابعدها يتم من بقي الجمعة وعندنا يشترط بقاؤهم
 الى القعود قد رتبنا فيها **الشرط السادس** الاذن العام حتى لو ان السلطان
 ونحوه اغلق باب قصره وصلى فيه بحشمه لا تجوز الجمعة وان فتحه وان للناس

بالدخول جازت سواء دخلوا أولا ويستحب التكبير إلى الجمعة والغسل
والطيب والتواكؤ ولبس أحسن الثياب ويجب التسبيح وترك الاستغفار
بالأذان الأول وهو الذي على المنارة بعد دخول الوقت وقيل الذي بين
يدي المنبر والأول أصح وإذا صعد الإمام المنبر يجب على الناس ترك الصلوة
النافلة وترك الكلام عندي حنيفة وقال يبيع الكلام حتى يشترع في
الخطبة ويكره والخطيب يخطب قراءة القرآن ورد السلام وتتمت
العاطس وكذا الأكل والشرب وكل عمل وإذا قرأ الخطيب إن الله
وملائكته يصلون على النبي الآية فمن أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله
ينصت وعن أبي يوسف رحمه الله إن يصل سراً وبرأخذ بعض المشايخ والأكثر
على إن ينصت وفي الحجة لو سكت فهو أفضل وعن أبي حنيفة رحمه الله
إذا عطس يحمده الله في نفسه ولا يجهده وهو الصحيح وكذا الوشمت أو رد
السلام في نفسه جاز وكذا الواشأ برأسه أو عينه أو يده عند رآه
المنكر ولم يكلم بلسانه الصحيح إن لا يكره وقال بعضهم يجب الانصاف إلى إن
يشترع في مدح الظلمة فلا يجب له ولذا ذهب بعضهم إلى إن البعد في
زماننا أفضل كيلا يسمع مدح الظلمة لكن الصحيح إن القرب أفضل والبعيد
يجب عليه الانصات في الصحيح وقبل تجوز القراءة ونحوها وعن أبي
يوسف إن ينظر في كتابه ويصلحها بالقلم وإذا جلس الإمام على المنبر أن

المؤلف

المؤذنون بين يديه الاذان الثاني ويستحب القوم ان يستقبلوا الامام
عند الخطبة لكن الرعم انهم لان يستقبلون فاقبله للجمع في تسوية الصفوف
لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للشرعوني واذا من الخطبة اقاموا وصلى
بهم ركعتين على ما هو المعروف بقراء فيها قدر ما يقرأ في الظهر **مسائل**
متفرقة ومن ادرك الامام فيها صلى معه ما ادرك وبني عليه الجمعة ولو
ادركه في التشهد او في سجود الشهور قال محمد ان ادرك معه ركوع الثانية
بني عليه الجمعة وان ادركه فيما بعد ذلك بني عليها الظهر واذا صعد
المخيط على المنبر لا يسلم على القوم عندنا خلافا للشافعي واحمد وكل
بلدة فتحت بالسيف ككة والتا اسلم اهلها طوعا كمدنية يخطب فيها بلا سيف
وفي النابج الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره اشتد
الكرامة وصف السلاطين باليس فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية
ومح الكذب ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل ان يصلي الامام الجمعة ولا عدله
صح ظهروه خلافا للزفر والثلاثة لكنه يكون عاصيا بترك الجمعة ثم ان بدا
له ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها قبل فراغ الامام منها بطلت
ظهره بمجرد التسعي سواء ادركها او لا حتى انه يجب عليه إعادة الظهر اذا
لم يدرك الجمعة او بداله ان يرجع فرجع وقال ابو يوسف ومحمد لا تبطل
ظهره ما لم يشع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة ولو كان من صلى

مطلب من كل متفرقة

قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا اقيمت الصلوة فلي
يؤتوها وانتم تسمعون فما اد
عسثون وعليكم السلام فاعلموا
فضلوا وما فاكلتم

يُخَاطَبُ فِيهَا بِالسِّيفِ

الظهر معذوراً كالمسافر ونحوه فمضى إليها قبل لا يبطل ظهره بالتسبي اتفاقاً
والصحيح من المذهب عدم الفرق بين المعذور وغيره ولو كان في الجامع
فسمع الخطبة ثم قام فصلى جاز ظهره ولا ينتقض والذي ينبغي انه
لو شرع في الجمعة ينتقض ويكره للمعذورين والمسيكين اداء الظهر
بجماعة في المصر يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده
يستحب للمريض ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء البرء
في كل ساعة والاولي ان لا يصلي الا من خطب ولو صلى غيره جاز وان
تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصلي الفجر في الوقت
سعة وان فاتته الجمعة صلى الظهر وقال محمدان خاف الفتوى لا يقطعها
ومن حضر المسجد ملأ ان تحطى يؤذي الناس لا يتخطى وان كان لا
يؤذي احداً بان لا يطاء ثوباً او جسداً لا بأس بان يتخطى ويدنو من
الامام وذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا لا بأس بالتخطى بما لم يأخذ
الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ فلع هذا جواز التخطى بشرط بشرطين
احدهما ان لا يؤذي احداً والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لكن ينبغي
ان يقيد هذا بما اذا وجد مكاناً اما اذا لم يجد وفي القدم كما خال
فله ان يتخطى اليه للضرورة ويكره تلويح الخطبة بان يزيد الخطبتين
على سورة من طوال المفصل لاسيما في ايام الشتاء ويكره السفر بعد

الزوال

يوم الجمعة اذا حضر الخطبة فالتخطى
فان علم السلام من الخطبة فالتخطى

الزوال يوم الجمعة قبل ان يصلحها ولا يكره قبل الزوال هو الصحيح
فصل في صلاة العيد صلاة العيد واجبة على من يرض عليه
الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط لها جميع ما يشترط للجمعة وجوباً
واداءً الا الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها وسجدة
يوم الفطر ان يأكل شيئاً قبل الصلوة والاولي ان يكون ثمراً ان تيسر
والأفشيأ حلوا ويوم الاضحية يؤخر الاكل الى ما بعد الصلوة وقيل
هذا في حق من يضحي لغيره والاصح هو الاول والاصح انه لا يكره الاكل
قبل الصلوة هناك ولا تركه هناك ويستحب اداء صدقة الفطر
قبل الصلوة في الفطر ويستحب التوجه الى المصلي ما شيا ان قد ولا يكره
الركوب وكذا في الجمعة ويكره جهراً في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقاً
ويوم الفطر لا يجهر به عند اي صيغة وعند ما يجهر وهو رواية
عنه والخلاف في الافضلية اما الكراهة فمنفية عن الطرفين ثم قيل
يقطع التكبير بوصول الى المصلي وقيل لا يقطعها ما لم يفتح الصلوة
ويكره النفل قبل صلاة العيد وقد تقدم فاذا دخل وقت الصلوة
بارتفاع الشمس وخرج وقت الكراهية يصلي الامام بالناس
دعوتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يضع يديه
تحت سترته ويشئ ثم يكبر ثلاث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين

مطل في صلاة العيد

بسكته قدر ثلث تسبيحا ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهت
ويرسلهما في اثنا عشر ثم يضمهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقراء
الفاتحة وسورة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الثانية يبتدئ بالقراءة
ثم يقرأ ثلاث تكبيرات على هيئة تكبيرات الاولى ثم يكبر ويركع
فالرواية في كل ركعة ثلث عندنا والقراءة في الاولى بعد التكبير
وفي الثانية قبله وهو رواية عن احمد وفي ظاهر قوله وهو قولنا
يكبر في الاولى ستا وفي الثانية خمسا ويقراء فيهما بعد التكبير
وقال الشافعي في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا ويقراء فيهما بعد
التكبير ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيها بالتكبير يعلم في
الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية وتكبير الشروع
وهي سنة ويسن فيها ما يسن في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره
فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الذهاب تكثير للشهود
ومن لم يدرك صلوة العيد مع الامام لا يقضيها وان حشد عند منع
عن الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلواتها من عند قبل الزوال
وان منع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم تصل بعد بخلاف الاضحية
فانها تصل في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني
وكذا ان اخرها بلا عذر في يوم الثاني او الثالث جاز لكن مع الاساءة

ولا تصلان

ولا تصلان بعد الزوال على كل حال **فروع** الخروج الى المصلى وهو
الجبائر ستة وان كان يسعهم الجامع عليه عامة المشايخ ويجوز
اقامتها في المصلى وقبائل في موضعين واكثر ويجوز الخطبة قبل الصلوة
وتكره ادرك الامام ركعا كبيرا للاحرام ثم للعيد ان ظن انه يدركه
في الركوع ويكبر برأي نفسه لا برأي الامام وان خاف فوت الركوع
مع الامام ركع وكبر للعيد في ركوعه وعن ابي يوسف يترك التكبير
ويستحب تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه واذا رفع اللام
رأسه سقط عنه ما بقى من التكبيرات فلا يتمها في الركوع والافى
القومة ويتبع امامه في التكبير وان خالف رآيه الا ان جاوز اقول
التحابة وهو يسمع تكبيره فانه لا يتبعه فان لم يسمع تكبيره وانما يسمع
المبلغ يتبعه وان جاوز الاقوال لكن ينوي بكل تكبيرة الدخول في
الصلوة وكذا الاضحية يكبر برأي الامام بخلاف المسبوسني التكبير
في الاولى حتى قراء بعض الفاتحة او كلها ثم تذكر يكبر ويعيد الفاتحة
وان تذكر بعد الفاتحة والسورة يكبر ولا يعيد القراءة سبق بركة
يقراء في قضاء ما سبق اولاً ثم يكبر وقيل بالعكس والاول هو ظاهر
الرواية النساء ان اردن ان يصلين صلوة الضحى يصلين بعدها
صلى الامام كذا في الخلاصة وتستحب تعجيل الصلوة في الاضحية وخير

في الفطر وفي القنية يقدم صلاة العيد على الجنازة وصلاة الجنازة
على الخطبة ويندب لمن اراد ان يضي تأخير تعليم الاطغار وخلق الرأس
ولا يجب وان استلزم التأخير الكراهة لا يؤخر وهو ما زاد على الاربعين
قال في القنية والافضل ان يعلم اطغاره ويقصر شاربه ويحلق عانة
وينظف بدنه بالاعتسال في كل اسبوع وان لم يفعل ففي خمسة عشر
يوما ولا عذر في تركه وراء الاربعين فالاسبوع افضل والخمسة عشر
هو الاوسط والاربعون الابعد والباس يقول الرجل لغيره يوم العيد
تقبل الله منا ومنك والتعريف الذي يفعله بعض الناس من الاجتماع
عشية عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون
بأهل عرفة ليس بشئ مذوب ولا مكروه وقيل يكره وهو الاظهر
وتكبير التشريق عقيب لصلاة قيل سنة عندنا والاكثر ان يكون على الترتيب
واجب بشرط الإقامة والحرية والذكورة وكون الصلوة فريضة
بجماعة مستحبة في المصريح كله عند ابي حنيفة فلا يجب على مسافر
ولا امرأة ولا عبيد الا اذا اقتدوا بمن يجب عليه ولا يجب عقيب
الواجب كالوتر وصلاة العيد ولا عقيب التوافل ولا على المنفرد
ولا على المعذورين الذين صلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة ولا على
أهل القرى وعند ما يجب على كل من يصل المكتوبة وابتدأه فجر

عرفة عندنا وعند مالك ظهر يوم النحر واخره عصر يوم النحر عند
ابي حنيفة فيكون ثمان صلوات وعصر أيام التشريق عند ما فيكون
ثلاثا وعشرين صلوة والعمل على قولهما وصفته ان يقول بعد التسليم
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
مرة واحدة فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده وعند الشافعي
قبل التهليل ثلاث تكبيرات امام نسي التكبير وقام وذهب فمالم
يخرج من المسجد يعود ويكبر وان خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم
وعدمه وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمقدي يراه يكبر وحده
ترك صلوة في أيام التشريق وقضاها فيها من ذلك العام كبر ولو
تركها في غير ما قضى فيها او بالعكس لا يكبره كذا لو ترك فيها فقصي
فيها من عام آخر احد عمدا سقط التكبير ولو سبقه كبر بلا وضوء
لواجتمع سجود السهو والتكبير والتلبية بداء بالسهو ثم بالتكبير
ثم بالتلبية ولو قدم التلبية سقط ^{التكبير} والسهو الكل في الكافي
فصل في الجنازة يستحب ان يوجه المحتضر الى القبلة على
شق الايمن والايسر ان يوضع مستلقيا وقدماه الى القبلة ويرفع
رأسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة ويلقن الشهادة بان
تذكر عنده ليتذكر دون ان يؤمر بها واما التلقين بعد الدفن

فلأبو مربه ولا ينهي عنه فاذا مات غمضت عيناه وشد لحياه
 بعصابة عريضة من فوق رأسه ويمد اطرافه ويقول مغمضه بسم الله
 وعلى آله رسول الله اللهم يستر عليه امره وسترل عليه ما بعده وأسعد
 بقلبك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويخرج ثيابه ويجعل على
 سريره ولوح ويوضع على بطنه سيف او شئ من حديد ولا يوضع على
 بطنه المصحف وتكره القراءة عنده حتى يغسل ويسرع في تجهيزه الكل
 في شرح الهداية للشرعي وفي المحيط لأبأس يجلس الحايض والجنب عند
 الميت واذا ارادوا غسله يستحب ان يصفوه على سريره ولوح قد جرد اي
 ادبر الحجر بالجور حوله وترا ثلثا او خمسا او سبعا ويوضع على قفاه و
 رجلاه الى القبلة ان امكن والا فكيف يتستر ويجرد من ثيابه عندنا
 وعن الشافعي انه يغسل في قصه ويسترعورته الغليظة فقط في
 ظاهر الرواية وفي رواية يستركل عورته من السرة الى الركبة وهو
 الصريح المأخوذ به ويلق الفاسل على يده خرفة الاستنجاء وقال ابو يوسف
 لا يستنجي اصلا ثم يوضئه فيبدا بوجهه ولا يغمض ولا ينشق عنده
 خلافا للشافعي لكن يمسح اسنانه ولها نزهة شفثيه ومن غير بحرقة
 يلفها على اصبعه ويمسح رأسه في ظاهر الرواية وهو الصريح وقيل لا
 ولا يؤخر غسل رجله هذا في حق البالغ والقبلي الذي يعقل الصلوة

واما الذي

واما الذي لا يعقلها فلا يؤضأ على ما قالوا ثم يغسل رأسه ولحيته
 بالخطي المراقي من غير تسريح ثم يفيض عليه ماء مفلج بسدر او
 خطمي او شتان قبل طحنه وهو الحرض او بصابون ان يتستر شئ من
 ذلك ولا يغمض من قدامه ويغسل ثلثا يصفح مرة على شقه الايسر
 فيغسل شقه الايمن حتى يصل الماء الى تحته ثم على شقه الايمن فيغسل
 الايسر كذلك ولا يكتب على وجهه ليغسل ظهره ثم يقعد بعد المرة
 الاولى او بعد المراتين ويسند الى صدره او يده او ركبتيه ويمسح
 بطنه مسحا رفيقا فان خرج منه شئ ازاله ولا يمسح غسله ولا
 وضوءه وفي البدايع يغسل في المرة الاولى بالماء القرام ليبتل بدنه
 والنجاسة التي عليه وفي الثانية بماء السدر او ما جرى مجراه
 وفي الثالثة بالقرام وشئ من الكافور ولا يؤخذ شئ من شعر
 الميت ولا من ظفره ولا يخنن وقيل ان انكسر ظفره فلا بأس باخذه
 وليس في غسله استعمال القطن وقيل تخشى فيه ومسامحه به
 ويوضع على وجهه وقيل تخشى بخارقه كانه وفيه وجوزه
 بعضهم في دبره واستقبحه مشايخنا قاله قاضينا واذا تم غسله
 نشف بثوب وجعل الحنوط على رأسه ولحيته ويكره الزعفران
 والورد في حق الرجال ويجعل الكافور على مواضع سجوده وهي

ثم يقعد

جبهته وانفه ويداها وركبته وقدماه ثم غسل الميت وتكفينه
 وصلاته ودفنه فرض كفاية ولو مات امرأة بين الرجال يتيم ولا
 تفصل فحرمها بسترها بيده والاجنبى بحرقة وكذا الرجل بين النساء
 يتيم ولا يجزى الفرق عن الغسل والاولى في الغسل ان يكون اقرب
 الناس الى الميت فان لم يوجد فاهل الامانة والورع وينبغي للغسل
 ولمن حضر اذا رأى ما يجب لميت ستره ان يستره ولا يحدث من الميوت
 الكائنة قبل الموت والحادثة بعده كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان
 مشهورا ببدعة فلا بأس بذلك تحذيرا للناس من بدعته وان
 رأى حسنا من امارات الخير كوضاء الوجه والتسم ونحو ذلك يستحب
 له اظهاره والتسنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة
 والمرءة في خمسة درع وخمار وازار ولفافة وخرقة تربط على ثديها
 والكفاية في حقها ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقها على ازار وخمار
 ولفافة والغرض في حقها ثوب يستر البدن واللفافة من القرن الى
 القدم وكذا الازار والقميص من الكتف الى القدم والدرع هو القميص
 الذي فتحته على الصدر دون الكتف وعرض الخرقه من اصل الثديين
 الى السرة وقيل الى الركبة وهو استروضة التكفين ان تبسط
 اللفافة على بساط او حصيرا ونحوه ثم يذرع عليها الطيب ثم تبسط

الازار عليها ويذرع عليه الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت
 بالثوب الذي نشفت فيه فيتمص ويحفظ ثم يعطف الازار من جهة
 اليسار ثم من اليمين ثم اللفافة كذلك ويربط ان خيف انتشاره والمرءة
 تقص ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم يوضع الخمار
 على راسها كالمقنعة منشورا فوق ذلك تحت الازار ثم يعطف الازار
 واللفافة كما مر ثم تربط الخرقه فوق الاكفان وقيل بين الازار واللفافة
 والامة كالخرقة والمراصق والمراهقة كالبالغ والبالغة وان لم يراهن
 يكفن في ازار ولفافة وان كفن في ثوب واحد اجزاء وقيل الصبي
 بثوب والصبيّة بثوبين وقال قاضينا الاحسن ان يكفن فيما يكفن
 فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز والتسقط والمولود ميتا
 يلف في خرقة والخنثى المشكل كالانثى ولا يغسل بل يتيم والجديد
 في الكفن والنسيل ولو خلفا سواء ويستحب فيه البياض ويجوز من
 القطن والكتان والبرود وان كان لها اعلام مالم يكن مماثل ويكره
 للرجال المرعف والمصغر والحبر ولا يكره للنساء فان لم يوجد
 للرجال الا الحبر ويجوز الكفن ببركن لا يزداد على ثوب الضرورة وينبغي
 ان يكون الكفن في النفايسة مثل ملبوسه في الجمعة والعيد والمرءة
 ما تلبس في اهلها زيادة وقيل يعتبر اوسط ما تلبسه في الحياة

وفي الميراث ان في المال كثرة وفي الورثة قلة فكنز السنة اولى والا
فالكفاية اولى مع جواز كنز السنة ونحو الكفان قبل ان يدبر الميت
فيها وتراصة او ثلثا او خمسا والمحم كغيره عندنا وقال الشافعي
واحد لا يخطئ رأسه ولا يمس طيبا والكنز من جميع المال مقدما على
الدين والوصية والميراث الا ان يكون التركة عبدا جانيا او شيئا موهوبا
فان حق ولي الجنابة والمرتهن مقدم على التكتفين واذ لم يكن للميت
مال فكنزه على من يجب عليه نفقته في حياته وكنز الزوجة على الزوج
عند ابي يوسف ان كانت معسرة وقيل وان كانت موسرة ايضا
عنده وقال محمد والشافعي على من يجب نفقتها ان لم تترك مالا وهو
الاوجه على ما حققناه في الشرح ولو كنزه من يرثه يرجع في تركته وان
كنزه من لا يرثه من اقرار بغير امر الوارث لا يرجع سواء اشهد
بالرجوع او لم يشهد ثم الصلوة عليه فرض كفاية كما مر وشرط صحتها
شرائط الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضع امام
المصلي وبهذا القيد علم انها لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول على الذائبة او
غيرها لاختلاف المكان ولا موضع تقدم عليه المصلي وركنها القيام فلا تجوز
قاعد بلا عذر وكذا ركبا والتكبيرات سوى الاولى فانها شرط والدعاء
الا انه يتخلل الامام عن المسبوق اذا خشي ان ترتفع فانه يكفي بالتكبير

الاعانة من المولى
او يترك اداء الدعاء

او يترك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام
الجمعة ثم امام الحي ثم الولي على ترتيب الارث وله ان ياذن لغيره اذا
انتهى الحق اليه وليس لغير المذكورين ان يتقدم بلا اذن فان تقدم
فله ان يعيد ان شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلي بعده من السلطان
فمن دونه وعند ابي يوسف هو اولى من الجميع وهو قول الشافعي ورواية
عن ابي حنيفة وفي فتاوى قاضينا قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان
يتقدمه الاولياء وان حضر والي مصر والقاضي فالوالي اولى ان يتقدم
وان لم يحضر الوالي ولا القاضي وحضر امام الحي وصاحب الشرطة
فصاحب الشرطة اولى ان يتقدم وان حضر خليفة والي مصر فهو اولى
بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين
وحضر الاولياء وامام الحي ينبغي للاولياء ان يتقدموا امام الحي وان
لم يحضر امام الحي وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر
الوالي او خليفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحي والاولياء
فابى الاولياء ان يتقدموا احدا من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلهم
ذلك ولهم ان يتقدموا من شأوا ولا يتقدم احد من هؤلاء الا باذنهم
وهذا قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر وبراذل الحسن
انتهى ثم عدم جواز الصلوة لغير الولي بعده مذهبنا وبر قال

نهم

مالك وقال الشافعي لمن لم يصل ان يصلي وله في اعادة من صلى
 قولان اصحهما استحبابهما وهي اربع تكبيرات يقرأ دعاء الاستفتاح
 عقيب الاول ويصل على النبي عليه السلام كما بعد التشهد عقيب
 الثانية ويدعو لنفسه وللميت ولسائر المؤمنين عقيب الثالثة
 ويسلم عقيب الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية وقيل
 يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
 وقيل يقول سبحان ربك رب العزة اه ونيوي بالتسليمين الميت مع
 القوم وقيل لا ينيوي الميت وقيل ينيوي في التسليم الاول فقط وصفة
 الدعاء بعد الثالثة ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا
 وغائبا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من احببته منا
 فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فوفقه على الايمان وخضع هذا
 الميت بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان حسنا
 فرد في احسانه وان كان مسيئا فنجنا وزعنه ولقاه الامن والبري و
 الكرامة والزلفى برحمتك يا ارحم الراحمين ويجوز غير من الادعية اذ
 ليس فيه دعاء موقت وان كان الميت غير مكلف يقول بعد قوله ومن
 توفيته منا فوفقه على الايمان اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا
 اجرا وزخراً اللهم اجعله لنا شافعاً مستغفراً ثم يتم الدعاء له والمؤمن

وفي المنع

وفي المنع ويدعو لوالدي الطفل وقيل يقول اللهم تقبل برؤسها
 واعظم بر اجورها اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحمه بصالح المؤمنين
 والمجنون كالطفل وينبغي ان يتقيد بالجنون الاصل دون العارض بعد
 البلوغ ومن لم يحضر عند اول التكبير اذ احضر لا يشترع ما لم يكن الامام
 تكبيرة حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيرة سبعة الامام
 بها فانه لا ينتظر وقال ابو يوسف يكبر المسبوق ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح
 ويقول ناخذ من جاء بعد ما كبر الامام الرابعة يكبر فاذا سلم الامام
 قضى ثلث تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعند هافاته الصلوة
 وذكر في المحيط ان محمداً مع ابي يوسف في هذه الصورة ويقضي المسبوق
 ما فات من التكبيرات متواليه من غير دعاء للترفع قبل فراغه فيبطل
 صلاته فاذا رقت على الاكتاف قبل فراغه يقطع التكبير لانها بطلت
 وقيل وضعا على الاكتاف لا تبطل وان رقت عن الارض ولا ترفع
 الايدي في صلوة الجنازة الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير
 من مشايخ بلخ اختاروا الرفع عند كل تكبيرة وهو قول الائمة الثلاثة
 ويقوم الامام صدراً الميت ذكر اكان او انثى في ظاهر الرواية وعن
 ابي حنيفة رحمه الله انه يقوم بجذاً ووسط المرأة وكذا الرجل في رواية
 والمختار هو ظاهر الرواية ويستحب ان يصفو انثى ثلاثة صفوف حتى

لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للإمامة ويقف وراءه ثلثة ووراء
 اثنان ثم واحد وفضل صفوف الجنازة اخرها بخلاف سائر الصلوة
 ولو اخطأوا في الوضع فوضعوها رأسه مما يلي يسار الامام جازت الصلوة
 وان تعمدوا فقد اساءوا وجازت وتكره الصلوة عليه في مسجد جماعة
 عندنا وقال الشافعي واحدا للباس بها ولو وضعت خارج المسجد
 والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا
 تكره ولو وضعت على باب المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف
 المشايخ فيه ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره ما لم يغلب على الظن
 انه تفسخ ولا يصل على عضو الا اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثر الميت
 او النصف ومعه الرأس بخلاف ما لو وجد نصفه مشقوقا بالطول
 ولا يصل على باغ ولا قطاع طريق اذا اقتل حال الحرب ولا يغسلان
 وان قتل بعد وضع الحرب او زارها يصل عليها وحكم المقتولين
 بالمصيبة والمكابرين في مصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل
 احد ابويه لا يصل عليه ومن قتل نفسه يصل عليه خلافا لابي يوسف
 ومن علت حيوته عند ولادته باستهلال او حركة غسل وصل
 عليه وكذا الوضغ اكثره حيا ولا يغسل ولا يصل عليه وان سبي صبي
 ومات فله الجنب معه احد ابويه يصل عليه وان سبي معه احدهما

لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للإمامة ويقف وراءه ثلثة ووراء اثنان ثم واحد

لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للإمامة ويقف وراءه ثلثة ووراء اثنان ثم واحد

لا يصل

لا يصل عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم الصبي بنفسه وكان يعقل
 الاسلام والسنة في حمل الجنازة عندنا ان يحملها اربعة نفر من
 جوانبها الاربعة خلافا للشافعي ويستحب ان يحملها من كل جانب
 عشر خطوات لقوله عليه السلام من حمل جنازة اربعين خطوة
 كُفرت عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه
 ثم مؤخرها كذلك وحمل الصبي على الايدي اولى من حمله على الدابة
 واللباس ان يحمل رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو راكب
 واللباس ان يحمل في سقط او طبق ويكره حمل الميت على الظهر والدابة
 ويسرعون في المشي بهادون الحجب وهو ضرب من العدودون
 العنت وهو الخطو السريع والمراد الاسراع من غير ان تضطرب
 ولا يكره المشي قدما لها الا ان المشي خلفها افضل عندنا والراكب
 يسير خلفها ولا يتقدمها الا ان يبعد كيلا يؤذي بانارة العيار
 والمشى افضل ولا يقوم احد للجنازة اذا مرت بها الا اذا اراد ان
 يتبعها وما ورد في الاحاديث من القيام لها منسوخ ولا ينبغي
 ان يرجع حتى يصل عليها وبعد ما صلى قالوا لا يرجع الا باذن وفي
 المحيط قيل الرفق ان يسميه الرجوع بغير اذنهم وهو الوجه والاول
 وينبغي لمبتمرها ان يكون متخشعا متفكرا في ماله متعظا بالموت

وبما يصير اليه الميت ولا يتحد بأحاديث الدنيا ولا يضحك ^{بسم} سمع
ابن مسعود رضي الله عنه رجلا يضحك في جنازة فقال له اتضحك
وانت في جنازة لا كلمتك ابداً وينبغي ان يطيل الصمت ويكره رفع
الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهة تحريم ^{قيل} تركه الاولي ومن
اراد الذكر او القراءة وليذكر في نفسه ويقرأ في نفسه ولا
ينبغي للنساء ان يخرجن معها بل يكره كراهة تحريم في زماننا ويحرم
النوم وشق الجيوب وخش الحذود ولطها ونحو ذلك لقوله عليه
السلام ليس من شق الجيوب وخش الحذود ودعا بدعوى
الجاهلية ولا باس بالبكاء بارسال الدموع في الجنازة وفي المنزل
لقوله عليه السلام ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب
ولكن يعتد بهذا وأشار الى لسانه او يرمي وان كان مع الجنازة
صاحبة او نائحة تزجر فان لم تزجر لا يترك اتباع الجنازة لذلك
ويكر بقلبه واذا انتهى الجنازة الى القبر يكره الجلوس قبل ان
توضع عن الاعناق واذا وضعت يجلسون ويكره القيام ذكره
فاضحاً وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة والافضل في القبر
التحد ان امكن والا فالشق وذلك بان تكون الارض روضة
والحد ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت

وينصب

وينصب عليه اللبن والشق ان يحفر حفرة كالنهر وينبى جانبها
باللبن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن او
الخشب ولا يمس السقف الميت قال في المنافع اختاروا الشق
في ديارنا لرواوة الاراضي حتى اجازوا الاجرة والخشب واتخاذ
التابوت ولومن حديد ومثله في المبسوط ويكون التابوت
من راس المال اذا كانت الارض روضة او ندية مع كون التابوت
في غير مكرها في قول العلماء قاطبة وينبغي ان يفرش فيه التراب
وتطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف علي
يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة اليد وفي المحيط واستحسن
مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض روضة و
مقدار عمق القبر قيل قدر نصف قامة وفي الذخيرة الى صدر الرجل
او وسط القامة فان زاد وانقص وافضل وان عمقوا مقدار قامة
فهو احسن فعلم ان الادب في نصف القامة والاعلى تمامها ويوضع الميت
في قبره وضعا من جهة القبلة مستقبل القبلة عند وضعه وليس
سلا بان يوضع عند رجل القبر ثم يسلم من قبل راسه من خلفا
للساقى واحمد ويقول واضعه بسم الله وبالله وعلى ملة رسول
الله ولاتمين في عدد الواضعين من وتر او شفع بل المعتبر حصول

يوسف بن اورد

الكفاية وذو الرحم المحرم اولى بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح
ولا يدخل القبر امرأة ولا كافرا وان كانا قريبين ذكر اكاثة الميت او انثى
ويستحب تسجية قبر المرأة بثوب حال الوضع حتى يسوى اللبن
ونحوه على اللحد ولا تسحب في حق الرجل خلافا للشافعي ويوجه الميت
في القبر الى القبلة على شقه الايمن ولا يلقى على ظهره ويجعل المقعد في
الينابيع السنة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض النزهة قال
الشرعي وفي كتب الشافعية والحنابلة يجمل تحت راسه
او حجر ولم اقف عليه من اصحابنا انتهى ويكره ان يوضع تحته مضرة
او محدودة ويند الميت من وراء تراب او نحو ذلك لا ينقلب ويسوى اللبن
على اللحد اي يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وستة شقوقه كيلا ينزل عليه
التراب منها ولا باس بالقصب قال الوبري يستحب اللبن والقصب والخشيش
في اللحد واختلف في وضع البوريا فوق اللبن قيل يكره وقيل لا ويكره
الاجرة والخشب وقيل لا باس به عند رخاوة الارض ثم يمال التراب
ولا يزد على التراب الذي خرج من القبر ويكره الزيادة وعند محمد لا
باس بها ويستحب حتى التراب عليه ثلثا ولا باس برش الماء عليه
ويستحب القبر ولا يسطح عندنا خلافا للشافعي وفي المحيط تسيم القبر
قد راصابع او شبر وفي البدائع قدر شبرا واكثر قليلا ويكره تخصيص

القبر وتطينه لما روي انه عليه السلام نهى عن تخصيص القبور وان
يكتب عليها وان توطأ وفي منية المفتي المختار انه لا يكره التطين
وعن ابي حنيفة رحمه الله يكره ان يبني عليه بناء من بيت اوقية او
نحو ذلك وكذا يكره وطؤه والجلوس عليه وكره ابو يوسف الكتابة ايضا
نوع في الشهيد والمراد به الحكمي اي الذي يتعلق به نوع مخصوص من
احكام الشرع الجارية على المكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقي
الذي وعده الله الثواب المخصوص فليس ممن يتعلق به الاحكام
المذكورة غير الاعتقاد انه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق به والله
اعلم من قتل في سبيله والشهيد الحكمي على قول ابي حنيفة رحمه الله مسلم
مكلف طاهر علم انه قتل ظلما قتل لم يجب به مال ولم يرتث وعلي قولهما
يترك قيد التكليف والظهادة فهذا شامل لمن قتله اهل الحرب
والبغى باي شيء كان وباي سبب كان ولمن قتله غيرهم اذا لم يجب
بنفس القتل مال سواء لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب
عند ابي حنيفة رحمه الله وقتل السيد عبده عند الكل او وجب لعرض
كقتل الاب ابنه والصلح عن العمد وشبه ذلك وخرج من قتل
من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية والمقتول بجداو
قصاص لانهم لم يقتلوا ظلما وخرج من وجب بقتله مال كقتل غير العمد

وكذا الذي وجب بقتله القسامة وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله
سواء وجبت فيه القسامة او لم تجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل لسبب
مبيع وخرج القبي والمجنون والجنب والحايض والنفساء على قول في
حنيفة خلافا لهما وخرج من ارتبث باتفاق ائمتنا والارتثات ان
ياكل او يشرب او ينام او يداوي او يبتذل من المعركة حيا او يابيه
خيمة او نحوها ووصي او يمضي عليه وقت صلوة وهو يعقل ولو
اوصى بشئ فان من امور الدنيا فهو ارتثات اتفاقا وان من امور
الآخرة فذلك عند ابي يوسف رحمه الله خلافا للمعتمد رحمه الله وقيل الخلا
فيما اذا اوصى بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتثا اتفاقا
وقيل خلاف بينهما فاجاب ابي يوسف فيما اذا اوصى بامور الدنيا وجزا
محمد فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن الارتثات ان يبيع او يشتري
او يتكلم بكلام كثير وعن محمد انه ان بقي في مكانه حيا يوما و
ليلة فهو مرتث وان لم يكن يعقل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما
قبل انقضاءها فلا يصير مرتثا بشئ مما تقدم ثم حكم الشهيد المذكور
ان لا يفضل بل يدفن بدمه وثيابه التي قتل فيها الا ما ليس من
جنس الكفن كالفرس والحشو والخف والسلام وكذا السر او يل فان
كان ما عليه ناقصا عن كفن السنة يزاد عليه بان لم يكن فيه ازا

اولغافة

اولغافة وان كان اذني من ذلك ينقص منه ويصلى على الشهيد
عندنا خلافا للشافعي وما لك والدلائل المذكورة في التشرع مسائل
متفرقة من الجنائز فلا باس بالاذن في صلوة الجنازة اي اذن
الولي لغيره في الصلوة وفي بعض النسخ لا باس بالاذن اي الاعلام
بان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقهم كذا في الهداية وان مات المسلم
قريب كافرا ليس له ولي من الكفار يغسله غسل الثوب الخمس ويلغاه
في حفرة ويجفر له حفرة يلقيه فيها من غير مراعات السنة في ذلك
وان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي من الكفار لا ينبغي
للمسلم ان يتولى امره بل يخلى بينه وبينهم ويتبع جنازته من بعيد
هذا كله اذ لم يكن كفره بالارتداد اما لو كان مرتدا يلقيه في حفرة
كالكلب من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذي
انتقل اليه مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه وجب كفنه
على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم يكن او وضع
ظلماء اسئلوا من الناس فان فضل مما سئلوا شئ صرف الي
كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف ردة اليه وان لم
يمت اخر تصدق ببريش الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع
المال فان كان قد قسم ماله فعلى الورثة لا على الغرماء كفن رجل

مطلب مسائل متفرقة من الجنائز

يوجد

ميتاً من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل او افترس الميت سبع فالكفن له
 لان الميت لا يملكه خرج من الميت شئ بعد ما ادسج في كفنه لا يغسل
 منه شئ عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع ما دامت
 في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجته عندنا خلافاً للثلاثة ولا
 ان تغسله لو انتقضت عدتها بالولادة خلافاً للمالك والشافعي وكذا لو
 بانث منه قبل موته او اردت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه
 او وطئت بشبهة والمطلقة الرجعية تغسله خلافاً للشافعي
 واما الولد لا تغسل سيدها وان كانت في العدة هو الاصح وفي رواية
 عن ابن حنيفة تغسله وهو قول زفر ومالك واحمد ولو غسل الميت
 وكفن ونسوا عضو لم يصبه الماء ينقض الكفن ويغسل المصنوع بقاد
 الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد وضعه في القبر
 قبل ان يمال التراب ولو اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط غسله وعاء
 الصلوة عليه الى الجواز وفي المبسوط سقط غسله ويصل على قبره
 وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل اصلاً او لم يكفن فانه لا ينش بعد ما اهيل
 التراب ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن خلافاً للحنابلة ولو علم
 ذلك قبل التكفين غسل اتفاقاً ولو دفن بثوب او درهم للغير او في
 ارض مقصورة او اخذ بشبهة يخرج وان وقع في القبر متاع وعلم به

بعدها

بعد ما اهيل التراب ينش واخرج ولا يجوز ينش القبر لغير ما ذكرنا
 ولم يجز واما ما فتموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماءً غسלוه وصلوا
 عليه ثانياً وقيل لا تعاد الصلوة والحج اولى بالثوب المشترك بينه وبين
 الميت او الموروث ان كان مضطراً لبرد او سبب يخشى منه التلف
 والا فالميت اولى وكذا الماء ان اضطر اليه للعطش قدم على غسل
 الميت به والا فلا ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا وجوز
 الشافعية والحنابلة عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في
 قبر واحد الا عند الضرورة ويجعل بينهما حاجز من التراب او صي
 ان يصل على عليه فلان الوصية باطلة وليس له ان يتقدم الا برضى الاول
 وكذا الوصية بنفسه وادخاله القبر وفي رواية ابن رستم انها جائزة
 ولو صلى النساء وحدهن على الجنازة جازت وسقط بها الفرض
 ويستحب ان يصلين منفردات ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجنازة
 جاز ان يصل عليهم صلوة واحدة ويجعلون واحداً خلف واحد
 ويجعل الرجال تمايلي امام ويستوي فيه الحر والعبد في ظاهر
 الرواية ثم الصبيان ثم الحنثاء ثم النساء وان شأوا جعلوا صفات
 واحداً وجاز ان يصل على كل واحدة وهو الافضل ولو كبر على جنازة
 فجئ باخري يكمل الاولى ويستقبل الاخري واذا اختلط موت المسلمين

وموت المشركين فان وجد علامة على راسها قيل علامة المسلمين الختان
والخضاب وقص الشارب ولبس السواد لكن الختان انما يكون علامة
اذا لم يكن فيهم يهودي واما لبس السواد فكثير في الكفار من الفرج
وغيرهم فلا يكون علامة وكذا قص الشارب ينبغي ان لا يكون علامة
لان يندب للفاري توفير الشارب في دار الحرب وان لم يوجد
علامة وكان الاكثرون مسلما غسل الكل وصلى عليهم وينوي
المسلمين وان كان الكفار اكثر غسلوا ولم يصل عليهم وان كانوا
سواء قيل يصل وقيل لا واما الدفن فقيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر
المشركين وقيل في مقابر خاصة وتساوي قبرهم ولا تستم اصل الاختلاف
في كتابية تحت مسلم ماتت حبلى لا يصل عليها بالاجماع واختلف
الصحاب في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر
المشركين وقال عتبة بن عامر واثلة بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة
وهو احوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان
وجه الجنين الى ظهرها قال الشروحي وهو حسن ولو وجد قيل
في دار الاسلام فان كان عليه سيما عمل بها والافق رواية يغسل
ولا يصل عليه والصحيح انه يصل عليه تبع للدار كما لو وجد في
دار الحرب ولا علامة فالصحيح انه كافر بحكم الدار ولو حضرت الجنازة

في وقت

في وقت المغرب قدم صلاة المغرب ثم الجنازة ثم تسعة
المغرب وقيل يقدم الستة ايضا على الجنازة ولو حضرت وقت
صلاة العيد قدم العيد ثم هي على الخطبة ولو جهز الميت صبغة
الجمعة بكرة نأخذه اليه وقت الجمعة ليصلي عليه عظيم اما لو خافوا
فوت الجمعة بسبب دفنه اخر وادفنه واتباع الجنازة افضل من
التوافل ان كان لجوار او قرابة او صلاح مشهور والآفة التوافل افضل
ويجوز الاستجار على حمل الجنازة او حفر القبر ولا يجوز على غسل
الميت وبعض المشايخ جوزوا ذلك ايضا ويستحب في القيل
والميت دفنه في مقابر المكان الذي مات فيه وان نقل قبل الدفن
قد رمل او ميلين فلا بأس برود ذلك على ان نقله الى بلد
اخر مكروه وقيل يجوز فيادون السفر وقيل لا يكره في مدة السفر
ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه بوجه الا ان يكون الارض
للغير وحي ان شاء ذلك الغير اخراجه وان شاء سوي القبر
وزرع فوقه وفي القنية مقابر بلغ اليها حطم يحمون لا يجوز
نقلهم الى موضع اخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء
كان صغيرا او كبيرا لان ذلك خاص بالانبياء عليهم السلام
ولا يحفر قبر لدفن اخر ما لم يبل الاول فلم يبق له عظم الا عند الضرورة

بان لم يعجد في جمع عظام الاول ويجعل بينها وبين الآخر خاف
 من تراب ومن مات في سفينة ليس بقبرها ارض غسل وكفن
 وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس على القبر ووطئه و
 قطع النبات الرطب من اعلى القبر دون اليابس ولوراي طريا
 وظن انه محدث وان تحته قبر اكره المشي فيه ويكره النوم عند
 القبر وقضاء الحاجة بلى او لا وكل ما لم يعهد في السنة و
 المهود ليس الازياتها والدعاء عندها قائما ويقول السلام
 دار قوم مؤمنين وانا انشاء الله بكم لا يحقون اسئال الله لي
 ولكم العافية واختلف في اجلاس القارين عند القبر والتمسك
 عدم الكراحة ولا يكره الدفن ليلا والمستحب النهار وامرأة
 ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على ذاهم انه حتى يشق بطنها
 اما لو ابتلع لوء او مالا لانسا فليل يشق وقيل يشق قال
 ابن الهام وهذا اولى ولا يكسر عظام اليهود اذا وجد في قبورهم قاله
 قاضيا ويستحب زيارة القبور للرجال وتكره للنساء ويدعوا قائما
 مستقبل القبلة وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي وكذا
 الكلام في زيارته عليه السلام وفي القنية قال ابو الليث لا يعرف
 وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبا ولا نرى برئاسا وقال شرف

الائمة بدعة وفي الاحياء انه من عادة النصارى انتهى ولا شك انه
 لاسنة فيه عنه عليه السلام ولا عن احد من الصحابة ويجوز الجلوس
 للصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره في المسجد ويستحب التزينة
 بان يقول اعظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لميتك ان كان الميت
 مكلفا والا فلا يقول وغفر لميتك ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت
 على ما قالوا ويستحب لغير ان الميت والا قرباء الا باعد تهية طعام
 لهم وان يلج عليهم في الاكل وذكر البراري انه يكره اتخاذ الطعام في اليوم
 الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم
 واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء للتحم والقراءة
 سورة الانعام والاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة
 القرآن لاجل الاكل يكره وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا انتهى
 ولا يخلوا عن نظر جعل ارضه مقبرة فبنى رجل فيها بيتا للوضع للنفس
 واللبن ونحوها ان كان في الارض سعة لا يابس والا يهدم ويحفر فيه
 لان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبرا فاراد آخر دفن ميت فيه
 ان كانت المقبرة واسعة كره وان ضيقة جاز ويضمن ما اتفق الاول
 وهذا كمن بسط بساطا او مصلى في مسجد او مجلس ان كان المكاء واسما
 كره ان يزيله والا فلا وحفر لنفسه قبرا فلا يابس به ويوجر عليه وقيل

فيمنه او بناه او فوضه

يكروه والذي ينبغي ان لا يكروه نهية نحو الكفن لان الحاجة اليه متحققة
غالبًا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدري نفس بأي ارض تموت وذكر البراء
عن الصنفار لو كتب على جبهة الميت او عمامته او كفته عهد نامة يرجى
ان يفر الله سبحانه للميت وعن بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب في
جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ثم روى في المنام وسئل عن حاله
فقال لما وضعت في قبري جاء تني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوباً
على جبهتي وصدري بسم الله الرحمن الرحيم قالوا انت من العذاب
والله اعلم **فصل** في احكام المسجد يجب صيانة المسجد عن ادخال
الرايحة الكريهة لقوله السلام من اكل الثوم والبصل والكراث فلا
يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذي مما يتأذي منه بنو آدم وعن
حديث الدنيا وعن البيع والشراء وانشاد الاشعار واقامة الخمر
ونشدان الضلالة والمرو فيها غير ضرورة ورفع الصوت والخصومة
وادخال المجانين والصبيان غير الصلوة ونحوها بجميع ذلك وروى النبي
عليه السلام وبياع البيع والشراء بقدر الحاجة للمعتكف
لالتجارة والكسب والمراد من انشاد الشعر ما ليس فيه نوع ذكر
وعبادة ويكره التوضي فيه الا اذا كان فيه موضع اعتدال ذلك وكذا
الحياطة فيه تكره الا اذا كان لضرورة حفظه عن الصبيان ونحوهم

مفعل

مطل في احكام المسجد

اما الكاتب

اما الكاتب ومعلم الصبيان ان كان باجر يكره وان كان حسة فقيل
لا يكره والوجه كراهة التعليم ان لم يكن ضرورة ويحرم السؤال فيه و
يكروه الاعطاء وقيل ان لم يحط الرقاب ولم يميز بين يدي مصل لا يكره
الاعطاء والا اول احوط ولا يبرق على حيطان المسجد ولا على ارضه
ولا على البواري وكذا الخطا لكن ياخذ بطرف ثوبه ويدلك بعضه
ببعض وان اضطر يدفنه تحت الحصى وفوق البواري اخف لانها
ليست من اجزائه وكذا يكره مسح الرجل ونحوها من الطين بجائط المسجد
او اسطوانته وان مسح بتراب مجموع فيه او خشبته موضوعة فيه فلا
باس به وان مسح بقطعة حصير ملقاة فيه لا يصلح عليها فلا باس ايضا
والاولى ان لا يفعل وان كان التراب مغزوشا فيه كره المسح به ولا يحض
في المسجد بيروما وان كان قليلا يترك ويكره غرس الشجر فيه الا اذا كان
ارضه نزهة لا تستقر فيها الاساطين ولا باس ان يتخذ فيه بيت لوضع
الحصير ومناعه وان نظرت المسجد بلا عذر ثم تدم فليرجع اعتناء
لما فيه ويكره ان يطيق بطين نجس او يصبح بدهن نجس والكلام
المباح فيه مكروه وكذا النوم فيه لغیر المعتكف وقيل لا باس للغريب
ان ينام فيه والاولى ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف ويجتزأ
فيه من خروج شيء من ریح ونحوه ولا باس بالجلوس فيه لغیر الصلوة

اللصية فانه يكره وكل ما يكره في المسجد يكره فوقه ايضاً
وافضل المسجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت
 المقدس ثم مسجد قباء ثم الاقدم فالأقدم ثم الأعظم فالأعظم
 وذكر قاضيان وغيره ان الاقدم افضل فان استويا في القدم فا
 لا قرب فان استويا وقوم احدها اكثر فان كان فقيرها يقتدي به
 يذهب الى الذي جماعته اقل وغير الفقيه يتخير والافضل ان يختار
 الذي امامه اصلح وافقه ومسجد حية وان قل جمع افضل من الجامع
 وان كثر جمعه وان فاته الجماعة في مسجد حية فان اتم مسجد آخر
 يدر كها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام
 وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضاً وان لم يدر ك الجماعة في
 مسجد آخر فمسجد حية اولى قضاء لحقه ولهذا لو لم يحضر جماعة
 يصلي المؤذن فيه وحده ولا يذهب الى مسجد فيه جماعة وكذا الجماعة
 لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدهم وكذا لو فاتت
 احدهم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكن ادراكها في غير
 لا يذهب اليه وان كان امامه يصلي العشاء قبل غياب البياض فاف
 لا فضل ان يصليها وحده بعد البياض وفي النظم ومسجد استاده
 لدرسه او لسراخ الاخبار افضل بالاتفاق وذكر قاضيان امام الحنبي

اذا كان

اذا كان زانياً او اكل ديوماً له ان يتحول الى مسجد آخر وكذا ينبغي اذا
 كان فيه خضلة تكره بها امامته وان دخل مسجداً واقم في مسجد
 آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ويكره الخروج من مسجد اذن فيه
 ما لم يصل الصلوة التي اذن لها الا اذا كان ينتظم به امر جماعة اخرى
 بان كان اماماً او مؤذناً في مسجد آخر وكذا لا يكره ان يخرج بعد ما
 صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر والعشاء للثلاثين
 بالوقف مع ان الاقتداء متفقاً مباه في هذين الوقتين ومصلحة
 العيد والجماعة له حكم المسجد عند الفقيه ابي الليث والاصح في
 عدمه عند الشرحسي ووافقه قاضيان بان له حكمه عند اداء
 الصلوة حتى صح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وليس
 له حكم عند المرور وحرمة دخول الجنب والحائض وقتاً في
 المسجد له حكمه حتى لو اقتدي منه صح وان لم تتصل الصفوف و
 امتلاء المسجد وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة دخول
 الجنب ونحوه وفناؤه هو المكان المتصل برب ليس بينه وبينه
 طريق والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة رابطة
 في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها دار فيها مسجد ان كانت لو
 اغلقت كان المسجد جماعة ممن فيها ولا يمنعون احداً من الصلوة

فيه فهو مسجد جماعة يثبت فيه جميع الاحكام المتقدمة وفيه
 الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو ضمت كاله
 جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا ينعقون احداً من الصلوة
 فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق يثبت فيه الاحكام سوى
 جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعاً للصلوة ليس له
 حكم المسجد اصلاً ولا باس بترك سراج المسجد الى الثلث الليل
 ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرطه الواقف او كان معتاداً
 في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بضرئه قبل الصلوة ^{بعدها}
 مادام الناس يصلون فيه واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب
 فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل اما لو كان
 له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا
 وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلثة يكره التكرار
 والا فلا وعن ابي يوسف اذا لم تكن على هيئة الاولى لا تكره والا
 تكره وهو الصحيح وبالمدول عن المحراب تختلف الهيئة رجل بني
 مسجداً في ارض مفضوبة لا باس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس
 وذكر في الواقعات رجل بني مسجداً على سور المدينة لا ينبغي ان
 يصلي فيه لانه حق العامة فلم يخلص لله تعالى كالمبني في ارض

مفضوبة

مفضوبة ضاق المسجد على الناس ويجنبه ارض لرجل تؤخذ
 ارضه بالقيمة جبراً ذكره في المحيط رجل بني مسجداً وجعله لله تعالى
 فهو احق برمته وعمارة وبسط الحصر ونحوها والقناديل
 والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان اهلاً وان لم يكن فالراي
 في ذلك اليه وكذا ولد الباني وعشيرته من بعده اولى من غيرهم
 وان تنازع الباني في نصب الامام والمؤذن مع اهل الجماعة فان
 كان من اختاروه اولى من الذي اختاره الباني فاخيارهم اولى
 وان استويا فاخيار الباني اولى وسئل ابو القاسم عن اشترى
 الدهن او الحصر للمسجدي ايها افضل قال هما سواء قال ابو الليث
 ان كان المسجد محتاجاً الى احدهما فهو افضل وان كانا سواء
 في الحاجة كانا سواء في الثواب ويكره غلغلة باب المسجد والاصح
 عدم الكراهة في زماننا صيانة لمتاعه عن التسرق والتباس
 بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب ونحوه كما لا باس
 بتخلية المصحف لكن تركه اولى لان منهم من كرهه ومحل الكراهة
 التكلف بدقايق النقوش ونحوه خصوصاً في جدار القبلة ^{هذا}
 اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال
 الوقف الا ما يرجع من احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق

السواد للنقاء ضمن كذا في الغاية **فصل** في مسائل
 شتى من كتاب الصلوة وهي الحاجة الصلوة داخل الكعبة جازة
 فرضا ونفلاً خلافاً لما لك في الفرض فان صلوا بجماعة فجل بعضهم
 ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره الى جنب
 الامام او وجهه الى وجهه جاز الا ان تكرر المواجهة بلا
 حائل وان كاظهره الى وجهه لا يجوز وكذا لو كان متوجهاً الى
 جهة توجه الامام وهو اقرب الى الجدار منه واذا صلى الامام
 خارج الكعبة في المسجد الحرام وتحلت المعتدون حولها جاز
 لمن في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لانه كان في جهته
 والصلوة فوقها تجوز عند ناع الكراهة وقال مالك لا تجوز
 اصلاً وعند الشافعي واحداً لا تجوز ما لم يكن بين يديه ستر
 ذكر الزاهد في شرح المقدوري السجدة خمس صلوية وهي
 فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وحوا واجبتان وسجدة
 نذروهي واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد
 بالتلاوة لا تجب عند ابي حنيفة رحمه الله خلافاً لابي يوسف رحمه الله
 وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لا ارأ
 شيئاً قال ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب ولا مسنون بل هو

مباح لا بدعة وعن محمد ان ذكرها قال ولكن استجبرها اذا اتاه ما
 يستر من حصول نعمة او دفع نعمة وبق قال الشافعي فيكبر مستقبل
 القبلة ويسجد فيحمد الله ثم يركع ويشكره ويستحب ثم يكبر فيرفع رأسه
 اما بغير سبب فليس بركعة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوة فمكروه
 انتهى لان الجهال يعتقدونها سنة او واجبة فكل مباح يؤدي اليه
 فمكروه والقوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مسجبة لا واجبة
 ولا مكروهة واما ما ذكر في المضرات ان النبي عليه السلام قال
 لفاطمة رضي الله عنها من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين
 الى اخر ما ذكر فحديث موضوع باطل لا اصل له على ما حققناه في الشرح
 وذكر قاضيان لا بأس ان يصلي على البسط والفرش واللبود والصلوة
 على الارض او ما تنبت الارض افضل اراد ان يصلي في بيت غيره
 فالأفضل ان يستأذنه وان لم يستأذنه فلا بأس ولو صلى في بيت
 رجل يؤتم باذن من له التسكنى رفع رأسه من الركوع او السجود
 قبل الامام عاد لتزول المخالفة بالموافقة معه ثوب ديباج طر
 وثوب كرباس فيه من النجاسة قد رماح وليس له ما يزيلها
 برصلي في الديباج شرع منفرد في صلوة جهرية فقرأ الفاتحة
 مخافتة ثم اقتدي به بجهراً بالسورة ان قصد الامامة والا فلا

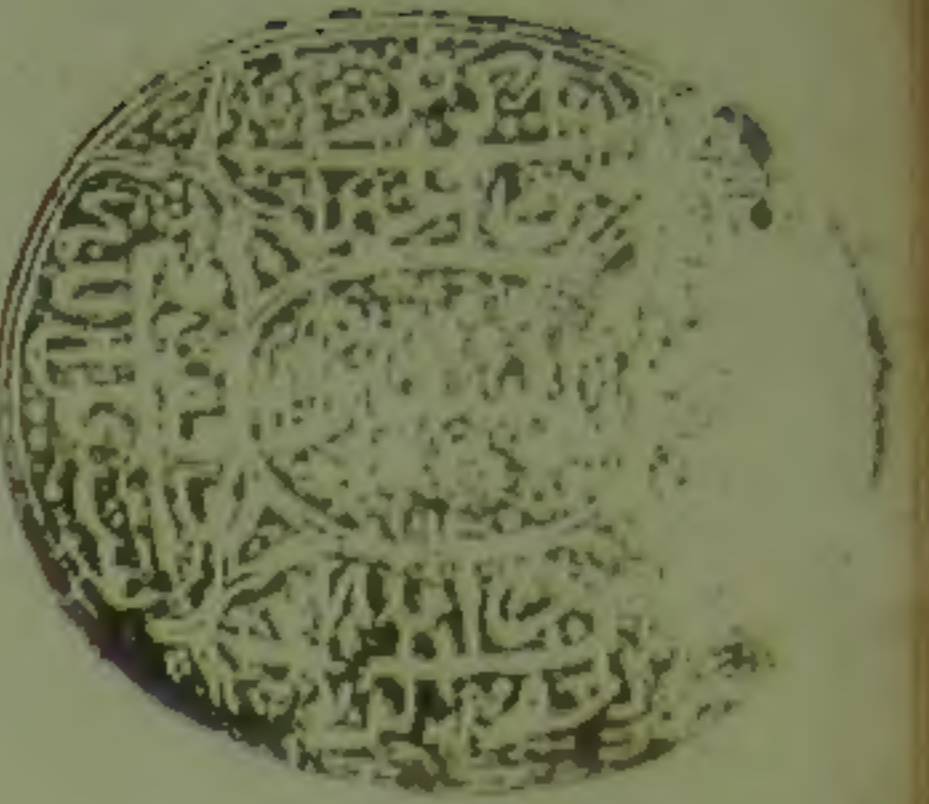
يلزمه الجهر جهرا المنفرد في موضع المخافة يكون مسينا ولا يلزمه
 التسهول وسهوا ويكره له الجهر في نوافل النهار ايضا وفي كفاية
 الشعب يخاف الآمن عذرو وهو ان يكون هناك من يتحدث
 او يغلبيه النوم ويكره ذب الذباب والبعوض الا عند الحاجة
 بعمل قليل وفي الحجة الصلوة في النعالين تفضل على صلوة الخافي
 اضعا فاما مخالفة لليهود سهى الامام فخاف بالفاحة ثم تذكر
 يجهر بالسورة ولا يصيد ولو خاف باية او اكثر يتمها جهرا او
 لا يصيد ولا خاف ان ضم السورة ان يخرج الوقت جاز ان يقتصر
 على ادية الفرض وخض الاسلام هذا في الفجر وقيل تراعى سنة القراءة
 في غير الفجر وان خرج الوقت والظاهر ان يراعى قدر الواجب في غيرها
 امام قراء فانتقل الى موضع اخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحو
 ان قراء مكان لعلمكم تشكرون قليلا ما تشكرون يعود الى الترتيب
 الاول وكذا ان كان آية او اكثر ان انتقل الى ما فوقه والافلاو
 قيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية اصابه
 وجع سن لا يطيقه الا بامسك شئ في فيه وصاق الوقت
 يقتدي بغيره فان لم يجد صلى بغير قراءة ويعذر بشك ان
 قراء الفاخة ام لا ان قبل السورة يقرأها ثم السورة وان

بعد السورة لا يقرأها لان الظاهر انه قراءها وان كان له رأي
 عمل به تلا سجدة وسجد فطن المؤمن انزكركم فركعوا وسجدوا
 لم تفسد صلاتهم وان سجدوا اخرى فسد الاشتغال بالجماعة
 لثلاث تقوته افضل من ابلاغ الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا اولى
 من ادراك التكبيرة الاولى شرع في فائتة ثم اقيمت الجماعة لا
 يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب امامه لا يات بالطائفة لا
 يعذر في الاقتداء برويقتدي بمن يات بها نسي القنوت فركع
 ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقت وركع وتابعوه فسد
 صلاتهم ادرك الامام ركعا ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة
 وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمشى وان كان بحيث لو مشى الى الصف
 فانتد الركعة وان قام وحده لا تقوت يمشى ولا يقوم وحده وفي
 القنية امام يترك الامامة لزيارة اقاربه في الرستاق اسبوعا
 او نحو او المصيبة او الاستراحة لا بأس برو مثله عفو في العادة
 والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك في السنة مرة بتين
 للامام ان صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا
 يجب خاف ان صل سنة الفجر على وجهها تقوت الجماعة وان اقصر
 على الفاخة وعلى تسبيحة في الركوع والتسجود يدركها فله ان يقتصر

وكذا ترك التناء والتعود ومثلها سنة الظهر اقام المؤذن ولهم
يصل الامام سنة الفجر يصلها ولا تماد الاقامة شرع في النقل على
ظن انه سعة في الوقت ثم ظهر انه ان اتم شفعاً يفوت الفرض
لا يقطع كما لو شرع في النقل ثم خرج الخطيب افتح التطوع قائماً ثم قد
ثم افسد فقضاها قاعداً جاز ولو افسد قبل القعود لم يجز قاعداً
الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر وعن البرزوي
انه لا يعود قيل هذا قول ابي صيغة رحمة والاول قول محمد رحمه الله
وسجد للسهو على كل حال وان لم يكن نوي اربعاً يعود اتفاقاً وان
لم يعد تفسد كذا في القنية اذا لم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء
في الوقت لا بعده وقيل مطلقاً وهو الاصح صلى خلف امام يلحن
ينبغي ان يعيد لم يجز الاجل ميمية غير مدبوغ لا يستبرئ للنجاسة
الاصلية بخلاف الثوب الخمس يجوز حمل نعله في الصلوة ان خاف
ضياعه ما لم يكن فيه نجاسة والافضل ان يضعه قدأمه لللا يشغل
قلبه شرع في الصلوة بالارحلاص ثم خالطه الرباء فالعبرة للسابق
امكنه النظر في العلم نهراً والصلوة في الليل فعل والآ فان كان له
ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل الصلوة
لارضاء الخصوم لا التقيد بل يصلح لوجه الله تعالى فاذا لم يعف

خصمه

خصمه يؤخذ من حسنة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لدانق
ثواب سبعمائة صلوة بالجماعة الكل في البرزانية ترك تكبيرة
القبول قيل يجب سجود السهود وقيل لا الاشتغال بقضاء الفوائ
اولي واهم من النوافل الا السنن المعروفة وصلوة الفجر وصلوة
التسبيح والصلوة التي رويت فيها الاخبار فلك تصلح بنية النوافل
وغيرها بنية القضاء كذا في فتاوي الحجة تلام من اول السجدة
اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد
وان قراء الحرف الذي فيه السجدة ان قراء ما قبله او بعده اكثر
من نصف الآية تجب والآ فلا وقال الفقيه ابو جعفر اذا قراء حرف
السجدة ومعها غير ما قبلها او بعدها ما فيه امر بالسجدة سجد
وان كان دون ذلك لا يسجد وهذا اقرب وفي الملتقط تأخير
سجدة التلاوة تجوز وان طالت المدة والتم عليه وذكر الطحاوي
مطلقاً ان تأخيرها مكروه وفي الحجة يستحب للتأخير والسامع اذا
لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا واطعنا عفا عنك ربنا واليك المصير
وان صلى من الرباعية اكثرها بان قيده الثالث بالسجدة
ثم اقيمت الجماعة واحب ان يجعل ما صلاه نفلاً ويؤدي
الفرض بالجماعة فالجيلة ان يترك القعدة الاخيرة ويقوم الي



الخامسة ويضم اليها سادسة او يصلّي الرابعة قاعداً لتقلب
صلاته نفلاً عند اي حنيقة واي يوسف رحمه الله نذر ان
يصلّي ركعتين بغير طهارة فنذره باطل عند محمد رحمه الله
وقال ابو يوسف ان يصلّيها بالطهارة ولو نذر ان يصلّيها
بغير قراءة لزمته بالقراءة عندنا وقال زفر رحمه الله لا يلزمه
شيء ولو نذر ان يصلّي ركعة واحدة لزمه شفع عندنا وقال
زفر لا شيء عليه ولو نذر ان يصلّي ثلثاً لزمه ان يصلّي
اربعة عندنا وعنده يلزمه ركعتان ولو قال لله علي ان
اصلّي كذا في المسجد الحرام جاز ان يصلّي في اي مكان
شاء وقال زفر يلزمه ان يصلّي فيه ولو نذرت امرأة
ان تصلّي غداً كذا وان تصوم غداً فحاضت فيه لزمها
قضاء ذلك اذا طهرت خلافاً للرّفرو ويؤمر الصبي بالصلوة
اذا بلغ سبعة ويضرب عليها اذا بلغ عشرة به وردد
الحديث وكذا من في حجره يتيم له ان يضربها اذا بلغ عشرة
على ترك الصلوة وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على
ترك الصلوة والفصل في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك
الزينة اذا ارادها والاجابة اليه فراسته اذا ادعاهما والجميع

بغير

بغير اذنه وان لم تنته عن تركها بالضرب يطلقها ولو
لم يكن قادراً على مهرها فلا ن يلقي الله تعالى ومهرها
معه في زمتها خير له من ان يطاء امرأة لا تصلّي
لله قال الله تعالى واما اهلك بالصلوة واصطبر
عليها لانفسك رزقا نحن نرزقك والعاقبة
للتقوي ونسئل الله تعالى حسن العاقبة
لنا ولاخواننا واحبائنا والجميع
المسلمين انهم خير مسئول واكرم
مامول وله الحمد اولاً واهراً
وظاهراً وباطناً على كل
حال وصلي الله
على سيدنا محمد
والآله وصحبه
اجمعين

بحمد الله كتابه الفقه الشريف • بعون الله الملك اللطيف
عن يد العبد الضعيف • حسن بن محمد البوسوي
غفر الله له ولوالديه والجميع السبعين



| | |
|-------------------------|--|
| Süleymaniye Kütüphanesi | |
| Hacı Beşir Ağa | |
| 234 | |

في القياس الاستثنائي منفصلة
فاستثناء عين احد الجزئين سواء
لكن هذا العدد زائد
الاول
ولكن لنا كل ما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان لكن الانسان
ليس بالحيوان اولئك ليس بالحيوان لانهم ليسوا بشيئ انسان
اولئك ليس بالحيوان لانهم ليسوا بشيئ انسان
اولئك ليس بالحيوان لانهم ليسوا بشيئ انسان
اولئك ليس بالحيوان لانهم ليسوا بشيئ انسان

بلزم كلية الكبرى في هذا الشكل الثاني
 أو إذا كانت الاختلاف المقدمتين بالانجاء والسلب
 والاختلاف النتيجة كقولنا لا شيء
 من الاناس نفوس وبعض الحيوان
 نفوس ولو قلنا ان بعض الانسان حيوان
 فليس والحق الاجاب ولو قلنا
 بعض الساهل نفس كان الحق هو
 السلب هذا على تقدير اجاب الكبرى
 واما على تقدير سلبها فلا يصدق
 السلب

